
موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية
(٥)
قطر
التاريخ
السياسة
التحديث
د. محمد نصر مهنا
أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية التجارة
جامعة أسيوط
٢٠٠١
المكتب الجامعى الحديث
الاسكندرية
ت: ٤٨٤٣٨٧٩
Bibliotheca Alexandrina
0185325

موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية
(٥)

قطر

التاريخ - السياسة - التحديث

تأليف
الأستاذ الدكتور
محمد نصر مهنا
وكيل كلية التجارة - جامعة أسيوط

المكتب الجامعى الحديث
الأزاريطة-اسكندرية
تلفاكس: ٤٨٤٣٨٧٩

"من إجتهد فأصاب فله أجران،

ومن إجتهد فأخطأ فله أجر واحد

"حديث شريف"

المحتويات

الباب الثالث
التحديث

المقدمة

يعالج هذا الكتاب موضوعات ثلاثة لدولة قطر وهى التاريخ والسياسة والتحديث بإعتبارها من الأصول العامة التى لامناص منها للدارس والباحث والقارىء وفى سياق سلسلة تاريخ وحضارة دول الخليج العربى التى تصدرها المكتبة الجامعية بالإسكندرية إنطلاقا من حاجة المكتبة العربية لتزويدها بشمائل منطقة الخليج العربى.

والمتغيرات الثلاثة السابقة ترتبط ببعضها البعض لتشكل عملية ديناميكية . فالتاريخ هو تسجيل الأحداث البشرية وإستقصاء مسبباتها ويشمل المجال الفسيح لعلم التاريخ جميع نواحى النشاط الإنسانى المتباينة. فالتاريخ السياسى يبحث التطور فى حياة الأمم والشعوب وهو من أهم مصادر النظريات السياسية التى تدفع قدما تطور تاريخ الشعوب، بل أن العديد من النظريات السياسية قامت نتيجة لتأثر من نادى بها بالبيئة التى تحيط بها وتاريخ هذه البيئة.

ويرى المؤرخون أن التاريخ هو السياسة الماضية وهو بمثابة حقل التجريب للعلوم السياسية ولايمكن للباحث السياسى دراسة جذور بحثه ومتابعة تطورها والتنبؤ بما يمكن أن يحدث إلا من ثنايا إستخدام التطور التاريخى للحالة موضوع الدراسة.

أن تاريخ شبه جزيرة قطر يمتد منذ القرن الرابع قبل الميلاد بحضارتها العبيدية من شمال الخليج العربى إلى قطر حيث أقامت بها القبائل الكنعانية ، وفى بداية العصر الاسلامى دخلت قطر فى الاسلام وبايعت الرسول ﷺ وظلت تابعة للخلفاء الراشدين ثم إنتقلت إلى بنى أمية سنة ٤٥ هـ ومرت

قطر بمراحل التاريخ قديمه ووسيطه وحديثه على نحو ماسيرد تفصيليه فى الكتاب الذى بين أيدينا وصمد سكان قطر للضغوط الخارجية الشديدة وخاصة فى الفترة الحديثة، وبظهور أسرة آل ثانى التى يعود نسبها إلى قبيلة "مقر بن نزار" من بنى تميم وسميت بآل ثانى نسبة إلى الشيخ ثانى بن محمد بن تامر بن على من بنى تميم - دخلت قطر طورا جديداً.

وأهل قطر هم بحارة صميمون شغوفون بالبحار وكانوا يبنون المراكب الصغيرة "الضو" التى يستخدمونها فى صيد الأسماك واللؤلؤ وفى التجارة مع بلاد الخليج، وكانْ نشاطهم البحرى نشاطا عمرانياً بناءاً يقدره حق قدره المنصفون من المؤرخين والذين تم الإعتماد على تحليلاتهم القيمة وخاصة المؤرخون العرب المعاصرين والذين ألقوا باللائمة على الإستعمار البريطانى للمنطقة الذى سد أبواب الرزق أمامهم بتضيق نشاطهم التجارى باسم محاربة الإتجار فى الرقيق وإثارة روح البغضاء والفرقة بين أبناء منطقة الخليج العربى وإذكاء روح العداوة إضعافا لهم،

إن عروبة الخليج غير مطروحة للنقاش بإعتبار أن التارخ القديم والوسيط والحديث يسجل عروبة الساحل الشرقى الايرانى حيث نزحت إليه قبائل كعب العربية والمحسن العربية وإستولت قبيلة كعب على عربستان كلها رغم المقاومة الايرانية التركية البريطانية المشتركة وخاصة فى الفترة ١٧٦٥-١٧٦٦.

وبالرغم من إرتفاع نسبة الإيرانيين النازحين إلى قطر إلا أن هجرتهم أصبحت تجد فى منطقة الخليج وقطر وطنا ثانيا بل أن فيهم من هم عرب الأصل الذين سكنوا منذ القدم شاطىء الخليج الشرقى ثم فروا بأنفسهم من الإضطهاد والطغيان.

وتأسيسا على ماسبق فقد تم تخصيص الباب الأول لدراسة تاريخ قطر خصوصا والخليج العربى عموما نظرا لارتباط وتشابك العلاقات الخليجية - الخليجية فى أوضاعها الجيولولتيكية ثم السياسات الاستعمارية تجاه الساحل المهادة وقطر .

أما الباب الثانى وعنوانه "السياسة" فقد جاء كدراسة تحمل الكثير من الايضاحات التى لايسعنى هنا إلا أن أشيد بالدراسة المتكاملة للأستاذ الدكتور/ يوسف عبيدان عن نظم الحكم فى الخليج العربى والذى يرجع إليه الفضل الأكبر فى عرض دراسة مقارنة عن بعض دول الخليج وبالتالى عرض ومناقشة وتحليل آرائه القيمة وشجعنى بذلك على الاسهام فى دراسة الهيئتين التشريعية والتنفيذية فى قطر وإرتباط ذلك إرتباطا وثيقا ومباشرا بالحياة السياسية التى أفضت فى سردها وتحليلها العلمى من ثنايا توجهات علماء السياسة التجربييون المعاصرون إلى تقديم تنظير للسياسة تفيد فى سبر غور الحياة السياسية وتفسير علاقاتها على نحو ماعالجها عالم السياسة العربى المرحوم الاستاذ الدكتور / محمد طه بدوى وهذه التوجهات لعلماء السياسة العرب ترتبط فى تحليلها للواقع السياسى بالنظرة السلوكية للحياة السياسية وكونها مجموعة من نشاطات تحركها دوافع وأحاسيس؛ فالنشاط السياسى فى قطر فى الوقت الراهن ومن ثم المشاركة فى الحياة السياسية قد تكون دوافعها مادية أو أدبية أى تجمع بين المصالح المادية والأدبية وقد يأتى النشاط السياسى - طبقا لأراء السلوكيين - متأثرا بأحاسيس ودوافع كالانتماء أو الولاء أو تحقيق مكانة ومنزلة إجتماعية مرتفعة أو تعبيراً عن مزاج إجتماعى يؤثر فى تشكيل إتجاهات المواطن القطرى أو الاقبال والانخراط فى المشاركة السياسية فى

الحياة السياسية والذي يجد تفسيره السيكولوجى من النمط السلوكى السائد والبيئة الصحرواية لشبه الجزيرة القطرية. كما أخذت من الدراسات القيمة للباحثات والباحثين القطريين ومناقشة آرائهم على نحو ماورد فى الكتاب.

أما الباب الثالث والأخير فقد تتبع تطور مراحل التنمية فى قطر وإرتباطها بدول الخليج العربى عموما والتيارات المختلفة بشأن تحديثها والاساليب المتبعة فى التحديث، فدرست فى الفصل الأول للنفط ودوره فى السياسات الإقتصادية وخاصة تأثير إتفاقية الجات على دول مجلس التعاون الخليجى ودراسات وبحوث بنك قطر والعديد من الباحثين وتم الاعتماد بصفة أساسية على بحوث مواطنو قطر والخليج العربى.

وقد إستفدت كثيراً من أراء زملاء أعزاء من المواطنين أساتذة الجامعات فى دول مجلس التعاون وخاصة تساؤلاتهم حول لفظة "التحديث"Moderenization والتى يثور الجدل دائما أو بمعنى أدق بين هذه اللفظة ولفظة التنمية Development ، وأجدنى أكثر إقتناعا بما أوضحته فى هذا الكتاب من أن التوجهات الخليجية عموما تقرب من الآخذ - بل وتصر على تطبيق مقتضيات التحديث.

فالتنمية فى أبسط صورة تعنى زيادة القدرة الانتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشكلات التنمية. أما التحديث فيعنى استجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية، بل والمنظمات ذات المسميات الحديثة وسلع الاستهلاك والرفاهة.

صحيح أن النقد يوجه دائما إلى نظريات التحديث سواء فيما يتعلق بتصورها للمجتمعات الخليجية العربية أو بتجاهل هذه النظريات للخصائص النوعية للدول الخليجية العربية أو لوقوع نظريات التحديث أسيرة للنموذج الغربى ، وأن النقد على هذه الصورة يعجز بالطبع عن تقديم فهم حقيقى للأوضاع الخاصة لدول الخليج العربى وحقيقة نموها الإجتماعى وإمكاناتها الذاتية وتأثيراتها الحضارية المتبادلة وأطر الثقافات السياسية وأداء المؤسسات والوسائل التى تتم من ثناياها أطر " التنمية "أو" التحديث " ودور الأسرة والعشيرة والقبيلة وتوجهات مراحل التحديث المختلفة وإنعكاساتها السلوكية على الحياة الإجتماعية القطرية.

وفى هذا السياق فقد تمت متابعة محاولات جهود التحديث فى قطر خاصة ودول مجلس التعاون الخليجى بصفة عامة - راجيا أن يسد الكتاب نقصا فى المكتبة العربية وما يمكن أن يؤدى ذلك من استبصارات مستقبلية عميقة للرأى العام العربى وفى إطار الاسهامات الأصيلة للباحثين والمتخصصين والعلماء فى دول مجلس التعاون الخليجى العربى .

والله وحده الموفق والمستعين.

د. محمد نصر مهنا

الباب الأول
التاريخ

الفصل الأول : قطر والخليج العربي: بعض الملاحظات الجيوبوليتكية

الفصل الثاني: في تاريخ قطر

الفصل الثالث: الساحل المهادن

الفصل الرابع: السياسات الاستعمارية تجاه الخليج وقطر

الفصل الأول

قطر ودول الخليج العربى

بعض الملاحظات الجيويوليتيكة

إمارة قطر هى شبه جزيرة تبرز فى مياه الخليج العربى من منتصف ساحله الغربى وتجاورها من الجنوب المملكة العربية السعودية ، وأمارة أبو ظبى من امارات دولة الامارات العربية المتحدة ويبلغ مساحتها الكلية نحو ١١٤٠٠ كيلو متراً مربعاً .

وأرض قطر في معظمها سهل صخرى رملى وقد تعرضت لحركات أرضية ضاغطة لكنها كانت ضعيفة أدت إلي تقوس ارضها فى هيئة ثنية محدبة فسيحة هيئة النحدار ، يمتد محورها بين الشمال والجنوب بطول شبه الجزيرة .

ويعتبر البترول المصدر الرئيسي للدخل القومي في قطر ، وتشكل عائداته ٩٥٪ من جملة الدخل القومي وتعمل ثلاث شركات تبحث عن البترول وتنتجه وهى: شركة نفط قطر المحدودة وشركة شل قطر المحدودة ، وشركة البندق المحدودة ، وقد أوضحت أحداث التاريخ المعاصر أن شركه نفط قطر المحدودة للتنقيب عن البترول بدأت عام ١٩٣٧م، ونجحت في اكتشافه سنه ١٩٣٩ . وتوقفت الشركة عن العمل بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية ، واستأنفته عام ١٩٤٧ ، حيث نجحت في حفر تسعة أبار منتجة في أرض منطقة دخان ، واختيرت بلدة أمسعيد ميناء لتصدير البترول ، وتم تصدير أول شحنة فى أواخر عام ١٩٤٩م .

ويبلغ طول حقل دخان ما يقرب من ٥٥كم وعرضه حوالي ٧ر٥ كيلو مترا وينقسم الحقل إلي ٣ مناطق رئيسية للانتاج بكل منها وحدة لفصل الغاز عن البترول.

ويتجمع الغاز في الحقل في ٣ طبقات هي طبقة العرب الجيرية رقم ٣ وطبقة الهرب الجيزية رقم ٤ وهي أغنى الطبقات الثلاثة وأخيرا طبقة العوينات الجيرية ويبلغ عدد الابار بحقل دخان ٩٤ بئر ، منها ٦٠ منتجة للبترول وأربعة أبار منتجة للغاز حيث توسعت قطر في تصدير إلى الاسواق الخارجة .

أما شركة شل قطر المحدودة فقد حصلت علي امتيازها عام ١٩٥٢ وهي تنتج البترول من مساحة تبلغ ٥٠٠٠ كيلو متراً مربعا من مياه الخليج الاقليمية التابعة لقطر ويستخرج البترول من ثلاثة حقول من هذه المساحة هى :

حقل العد الشرقى ، وحقل ميدان محزم ، وحقل أبو الحنين .

ويتم تصدير بترول شركة شل عن طريق جزيرة حالول .

ويقع ميدان نشاط شركة البندق المحدود علي الحدود البحرية بين قطر وأبو ظبي وكما سبقت الاشارة فقد دخلت قطر عام انتاج البترول سنه ١٩٤٩ بانتاج قدره ٨٠ ألف طن ، وأخذ الانتاج يزداد عاما بعد عام وتتدخل الدول للحد من زيادة الانتاج كي تحافظ علي الثروة البترولية ، وتمد في بقائها إلى أبعد حد ممكن وتحافظ شركة نفط قطر علي معدل انتاجي يبلغ حوالي ثمانية ونصف مليون طن وذلك منذ عام ١٩٦٠ ، أما شركة شل قطر فقد بدأت انتاجها سنة ١٩٦٤ بمقدار ٢ر١ مليون طن تقريبا وزاد انتاجها بسرعة في الوقت الحاضر.

ويتم تصدير بترول دولة قطر عن طريق ميناءين أحداهما وهو امسعيد يقوم بتصدير حقل دخان ويأتيه البترول عن طريق أنابيب عبر شبه الجزيرة طولها ٧٩كم والميناء الثاني هو ميناء حالول الذي يصدر بترول الحقول البحرية لشركة شل هذا ويقوم ميناء داس في أبو ظبي بتصدير انتاج حقل البندق .

وتأسيسا علي ماسبق فقد شكل العامل الجغرافي تأثيرا كبيرا علي دولة قطر باعتبارها تقع في قلب منطقه الخليج العربي وفي منتصف ساحله الغربي ، بل وفي وسط الساحل الشرقي لشبه الجزيرة الغربيه وباعتبارها شبه جزيره علي شكل كف يحدها البحر في ثلاث جهات من الشرق والشمال والغرب وتحدها من الجنوب المملكة العربيه السعوديه ودولة الامارات العربية المتحدة ، وتبلغ مساحتها ١١٤٢٧ كم مربع وتمتد المسافة الطولية من الشمال الي الجنوب لتصل الي ١٦٠كم كما تشترك دولة قطر مع دول الخليج في سماتها المناخية حيث طقسها رطب حار صيفا دافىء شتاءاً قليل الامطار وترتبط قطر ارتباطا وثيقا ومباشرا بدول الخليج العربي الاخري في وحدة اللغة العربيه والدين الاسلامي والاقتصاد والنفط وتنصهر بالتالي في الموقع الاستراتيجي بالمظاهر والسمات العربيه والاسلاميه واحتضان أعرق حضارات الشرق منذ قديم الزمان حتي صارت وحدة متجانسة تمثل بحيرة عربيه أسلاميه ، فالمملكة العربية السعوديه تطل علي الساحل العربي للخليج بجهة عريضة هي منطقة الاحساء في حين تقع الكويت في زاويته الشماليه الغربيه وتقع قطر في وسط الخليج في زاويته الجنوبيه الغربيه ، والبحرين في وسط الخليج في مدخل رئيسي من خلجاته الكبري ، ودولة الامارات وتشمل : أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم

القيوين ورأس الخية والفجيرة ، وتقع عمان في أقصي الطرف الشرق للخليج وتشرف علي مدخله عند خليج عمان ومضيق هرمز في حين يقع العراق عند رأس الخليج من ناحية الشمال .

ومنذالتاريخ القديم كانت بابل وآشور واكاد وعلام من اوائل الامبراطوريات التي احتكرت التجارة البرية الأسيوية في رأس الخليج حتي ساحل البحر المتوسط الشرقي حيث ازدهرت الحياة في هذه المنطقه وعم الرخاء ، وعندما أقل نجم هذه الامبراطوريات ركدت الحياة في انحاء الخليج باكمله .

ثم جاءت الامبراطوريه الفارسيه لتحتل معظم منطقه الشرق الاوسط ، غير انه سرعان ما أدي التنافس بينها وبين الامبراطوريه الرومانية الي سيطرة الاول علي الجانب الأسيوي وطرق التجارة البرية ، في حين سيطرت روما علي التجارة البحريه في مصر وساحل شرق البحر المتوسط وصولا الي شمال افريقيا وغرب أوربا .

وقد أخذت التجارة العالمية طرقا متعددة الي اوروبا الغربية ، فمنذ امتداد الامبراطورية الرومانية غربا زادت العلاقات التجارية عبر اليابس الأوروبي – الاسيوى ، من الصين شرقا الي العالم العربي ، وأوروبا عن المحيط الهندي بحرا إلى مصر والبحر المتوسط وهو مايفسر الاتجاهات والبدائل في الطرق الي أوروبا الغربية ، ولم يعد العالم العربي وحده بمثابة مركز الدائرة الذي تنصب اليه الطرق العالمية ، بل أن أوروبا شاركت هي الأخري في ذلك وبدأت سمة (العبور) تسيطر علي وظيفة العالم العربي لعدة قرون .

وبظهور الاسلام وانتشاره كقوة مؤثره في العلاقات الدولية في العصور الوسطى : عاد العالم العربي مركزا يستقطب طرق العالم القديم وتجارته ، وأدت كل من بغداد والقاهرة – لعدة قرون – الدور الذي كانت الدول الأوربية تؤديه ، حيث انصبت فيهما تجارة العالم من الصين واندونيسيا والهند بآسيا إلى شرق القارة الافريقية من خلال البحر ، وكانت التجارة تأتى إلى بغداد والقاهرة برا من شمال الصين ، وأواسط آسيا ، وسهول روسيا ، وذلك بالاضافة إلى المبادلات التجارية التي كانت تتم عن طريق البحر بين امارات اوروبا وبين العالم الاسلامي ، وقد حققت تجارة الدولة الاسلامية الفتية انجازا هاما لحضارة جنوا والبندقية وليس أدل علي ذلك من الحياة الاقتصادية المزدهرة ابان حكم الدولة العباسية التي قامت في بغداد والنشاط التجارى الذي انعكس تأثيره علي ازدياد نفوذ كل من البصرة والبحرين وعمان في منطقة الخليج ، وحينما أفل نجم الدولة العباسية وغاب نفوذها فان هذا النشاط التجاري وصل الي الانكماش والركود ، وهكذا مثلت بلاد الخليج العربي الاسلامي دورات متعاقبة ومنحنيات متذبذبه صعودا حيث تزدهر الحياة ، وهبوطا حيث تخبو لكي تزدهر من جديد في مرحلة تالية من خلال مراكز حضاريه ومدن يقصدها التجار والبحارة من كل أطراف العالم.

ان البصرة والبحرين كأن يطلق عليهما قديما تبيدوس وتيلوس حيث انبعثت فيهما الحياة بهذين الاسمين العربيين ، وكانت خارج مينائها قديما كاد يندثر لولا ان دبت فيها الحياة والنشاط الاقتصادى كمرفأ بترولى هام.

ومن الثابت انه عقب موقعتي القادسية وهاوند بين العرب والفرس وانتشار الدعوة الاسلامية شرقا حتي شواطىء المحيط الهادي – فان هذه

الانجازات الاسلامية العربية قد عكست تأثيرتها هي الاخرى علي الخليج العربي الذي أصبح بمثابة موقع وسط في قلب العالم الاسلامي بين مشرقة الاقصي ومغربه الأقصى ، فالى الشرق امتد العالم الاسلامي في ايران وافغانستان وباكستان والهند والملايو وأندونيسيا والصين ، وإلي الغرب امتد العالم الاسلامي في البلاد العربية الآسيوية والعربية الافريقية حتي بلغ سواحل المحيط الأطلسى وهو مايقتضى وقفة لتفسير وتحليل امجاد العرب المسلمين الأول وانتصاراتهم وانتشار الاسلام في الخليج ، وهو مايمكن أن نطلق عليه المرحلة الاولي في تاريخ الخليج العربي الذي مر في تطوره بستة مراحل علي النحو الآتى :

المرحلة الأولى :

استقر رأى الرسول الكريم ﷺ على توسيع دعوته، بعد ان عقد اتفاق الحديبية مع قريش في السنة السادسة للهجرة ، إلى الأقطار المجاورة فأرسل رسلا حملوا رسائله الي ملوك زمانه من الذين يجاورن بلاد العرب ويتصلون بها ، ولم بها روابط يدعونهم فيها إلى الدخول في دينه ، وإتباع شريعته ، وبالفعل وصل إلى الخليج اثنان من هؤلاء الرسل وهما: عمرو بن العاص السهمي الذي أرسل إلي عمان وصحار ، وأبو العلاء الحضرمى الذي أرسل إلى البحرين (هجر) ، وآجتمع إلي عبد الله بن الجلندى أمير عمان، وإلى شقيقه جيفر أمير صحار ، فرحبا به ، وأعلنا وقومهما الدخول فى الاسلام ، ونطقوا بالشهادتين .

وفى البحرين نجح ابو العلاء الحضرمى حيث استجاب المنذر بن سارو العبدي ، أمير المنطقة للدعوة، ودخل في الدين الاسلامي الحنيف مع قومه

وفيهم ممثل الدولة الكسروية وبعض اعضاء الجاليه الفارسية وهكذا دانت الضفة الغربية للخليج بالاسلام ، أما الضفة الشرقية للخليج فقد كانت مأهولة باكثرية غير عربية ، فكانت معركة القادسية في السنة السادسة عشرة للهجرة بين العرب والفرس الخطوة الأولى التي خطاها الفاتحون العرب للسيطرة علي هذه الضفة حيث انتهت بنصر كبير حققه سعد بن أبى وقاص الذي طارد المنهزمين من جيوش الاكاسرة حتي بلغ عاصمتهم (المدائن) وفيها ايوان كسري الشهير فدخلها ورفع علم الاسلام علي أسوارها.

وقام الفاتحون العرب بتحرير العراق، الذي أدمج في الدولة الاسلامية الفتية ، وواصلت الجيوش الاسلامية زحفها شرقا موغلة في اواسط آسيا، وفي سنة ٩٢ هـ/٧١١م تحررت المنطقة الشرقية للخليج برمتها وتم ضمها إلي الدولة العربية علي يد محمد بن القاسم الثقفى(١) ، حيث عقد له عمه الحجاج بن يوسف عامل العراق لعبد الملك بن مروان وأرسل علي رأس حملة عسكرية واصلت الزحف من (واسط) عاصمة العراق وقتئذ ، حتي بلوجستان مكتسحة الضفة الشرقية باكملها.

وبنهاية القرن الاسلامي الأول ، كان الخليج قد تحول من أقصي الشمال الي أقصي الجنوب الي قاعدة بحرية واقتصادية من أعظم قواعد الدولة العربية الاسلامية الجديدة ، فانطلقت الاساطيل العربية من ثغورة الي موانى الهند وسيلان وبورما وشرقي افريقيا مرورا بالمناطق الغربية، بل ان المد الاقتصادي العربي قد بلغ مرحله كبيرة فسكان الخليج احتكروا التجارة بين الهند والشرق الاقصي ، وبين الشرق العربي وشمالي افريقيا وموانىء البحر المتوسط وأوروبا . وكان للبحارة العرب والتجار العرب دور أعظم

بكثير وهو التبشير بالاسلام ونشره في جميع الثغور والأماكن التي يقفون عليها ، أو يمرون بها ، ويتفق المؤرخون ان نشر الاسلام في سواحل الهند وسيلان وبورما وشرقي افريقيا كان من خلال الجهودالرائدة لعرب الخليج ، فضلا عن اندفاع البحارة والتجار العرب جعلهم يصلون الي الصين وينشأون المراكز التجارية في بعض سواحلها وموانيها واعتنق كثير من الصينين الدين الاسلامى ويرى أحد الجغرافيين الصينيين ان البحارة العرب قد عبروا المحيط الاطلسي وبلغوا امريكا واكتشفوها قبل ان يبلغها كولمبس بثلاثه قرون وقد استند هذا الجغرافي الصينى علي العديد من المؤرخين الصينين .

المرحلة الثانية :

استمرت الحال إلي فترة استغرقت عشرة قرون تقريبا كانت راية الاسلام خفاقه علي منطقة الخليج كونه بحيرة عربية اسلامية حتي جاء البرتغاليون في القرن العاشر الهجرى مدمرين ، مخربين ، سالبين ، ناهبين، وهو ما أطلق عليه المرحلة الثانية التي اتسمت بدايتها بالركود نتيجة للعديد من الاحداث المتقاربة التي أدت إلي تدهور الاوضاع في المنطقة ، وأهم هذه الأحداث اكتشاف الطريق البحري حول افريقيا من اوروبا الي الهند وتساقط القلاع العربية علي شواطىء خليج عمان ومضيق هرمز من ايدى البرتغاليين واحتلال – البوكيرك – هرمز وملقا دون رادع جدي من الدولة الصفوية في ايران ، وبالرغم من فشل البوكيرك في احتلال عدن إلا أن ذلك قد أثر سلبيا علي الاوضاع في الخليج ، ومن الاحداث التي عملت علي التدهور أيضا دور الدولة العثمانية في الخليج العربي، فبالرغم من توطيد نفوذ هذه الدولة في العراق والخليج العربي إلا أنها لم تول موضوع التجارة

جهدا يذكر، وكان اهتمام الدولة العثمانية بفتوحاتها في البلقان والبحر الأسود وشمال افريقيا كي تستنزف جهود العثمانيين فانقطعت التجارة البحرية من الهند إلى أوروبا عبر الخليج العربي. وتنتج عن ذلك فترة ركود طويلة فقدت الطرق البحرية خلالها أهميتها، وبالرغم من وصول اسطول هولندا الي الهند والخليج العربي في القرن السابع عشر وعدم محاولة هولندا احتلال أو الاستيلاء علي الخليج ، وانما اقتصر نشاطها على التجارة والبيع والشراء فحسب، إلا أن المنافسات الأوروبية بين هولندا وفرنسا للاحلال محل البرتغال قد عكست تأيراتها السلبية علي الخليج العربي، ثم بروز انجلترا ومحاولتها الاحتكار والتفرد بالغنيمة قد جعل هولندا تكتفي بجزر اندونيسيا في شرق الهند. أما المنافسة الانجليزيه الفرنسية والمتمثلة في وصول الفرنسيين الي الهند سنه ١٦٦٤ وتكوين الشركة الفرنسية للتجارة ، فقد جعل ذلك انجلترا تطاردها باعتبارها - اي انجلترا - قد وصلت الي المنطقه قبل فرنسا بأربعة وستين عاما، وبلغ التنافس ذروته بين الدولتين حين أعلنت حرب الوراثه النمساوية سنه ١٧٤٠ وما أعقب ذلك من انتصار فرنسي فى أوروبا ، غير أن هذا الانتصار لم يؤت ثماره المرجوه في الهند حيث تم استدعاء ممثل فرنسا هناك إلى وطنه بتأثير انجلترا ، ومع ذلك فقد حاولت فرنسا الرجوع الي الهند بطريق الخليج العربي، وكان من اهداف الحملة الفرنسية علي مصر في سنه ١٧٩٨ الزحف الي الشام والعراق والوصول الي الخليج وغزو الهند واحتلالها وطرد انجلترا منها، وقد أدي ذلك الي مهاجمه الاسطول البريطانى للاسطول الفرنسي فقضي عليه تماما واضطر نابليون بونابرت للسير الي الشام ولكنه عاد الي القاهرة مرة ثانية بعد فشله في الحصول علي عكا، وعقب وصوله الي القاهرة بعث

برسول إلى سلطان مسقط يذكره بالصلات القديمة والروابط التي كانت قد نشأت بين العمانيين والفرنسيين وأضاف نابليون في رسالته بتاريخ ٢٣ يناير ١٧٩٩ قائلا:

« اكتب اليكم هذه الرسالة لابلغكم ، مما لاشك انكم علمتموه وهو وصول الجيش الفرنسي إلي مصر ، ولما كنتم أصدقاء لنا فعليكم أن تقتنعوا برغبتي في حماية جميع سفن دولتكم ، وعليكم ان ترسلوها الي السويس، حيث تجد حماية لتجارتها ».

وفي اطار متابعة انجلترا لفرنسا في جميع تحركاتها بالخليج العربي، فقد أرسلت انجلترا مندوبا هنديا مسلماً اسمه مهدى على خان - كان يعمل لديهم - إلى مسقط فبلغها يوم ٢ اكتوبر سنه ١٧٩٩ وزار سلطانها وعقد معه اتفاقا في ٤ اكتوبر من نفس العام ينص علي اعتراف انجلترا صراحة باستقلال سلطان مسقط الذي يتعهد بعدم السماح لفرنسا بدخول بلاده ، والجدير بالذكر إن هذا أول اتفاق رسمي يعقد بين دولة اوروبية واحدي إمارات الخليج ، ومنذ ذلك الحين والمنافسات الأوروبية تجاه الخليج تتصاعد للسيطرة علي سواحله وثفورة غير ان النجاح كان من نصيف انجلترا.

في هذه الفترة الهامة من تاريخ الخليج العربي ومشيخاته وتشابك السياسات العالمية تجاهه، صعد نجم دولة اقليمية هو الدولة السعودية، ومن عجائب المفارقات ان يصل السعوديون والانجليز الي الخليج في وقت متقارب، ويحاول كل منهما بسط نفوذه ونشر مبادئه في مسقط وعمان والساحل «المهادن» - مشيخات رأس الخيمة وابو ظبي والشارقة ودبي وأم القيوين والفجيرة - ، وكان الاتفاق بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب - من

خلال دعوته الاصلاحية في نجد للتوحيد والايمان وتخليص الدين الاسلامي القويم من شوائب البدع والخرافات - والامام محمد بن سعود أمير الدرعية، ويقضي الاتفاق بتعاونهما في نشر الدعوة وحمايتها ، وتوالي الخلف السعوديون عن السلف- وآل سعود حريصون علي سكان عمان الذين دخلوا بالفعل في اطار الدولة السعودية حوالي عام ١٨٠٥م والواقع ان المؤرخ السعودى الذائع الصيت عثمان بن بشر قد تعرض تفصيلا لهذه الفترة والاحداث في مؤلفه القيم «عنوان المجد في تاريخ نجد».

وسواء تعلق الأمر بدور بريطانيا أو بالاحتلال المصري للخليج ، فان آل سعود استمروا في جهودهم الرائدة لاستقطاب مشيخات الخليج (الامام تركي بن عبد الله سنه ١٨٢٤م ونجله الامام فيصل بن تركي سنه ١٨٦٥م ، غير ان بريطانيا كانت تنظر بعدم ارتياح الي قيام دولة عربية كبيرة في داخل الجزيرة العربيه بحكمها آل سعود، وهو ماأثار الازمة تلو الاخري مع المسئولين البريطانيين بالرغم من «الدبلوماسيه» الهادئة التي انتهجها آل سعود دواما تجاه بريطانيا والتي يستدل عليها من التصريح الاتي الذي نقله محمد بن عبد الله بن مانع رسول الامام عبد الله بن فيصل الي المعتمد البريطاني في بوشهر في ٥ ذو الحجة سنة ١٢٨٠هـ/٢١ ابريل ١٨٨٦ قائلا:

١- اننى مخول من الامام عبد الله بن فيصل ان أطلب من الصاحب المقيم في الخليج ان يصبح وسيط صداقة بين الامام عبد الله بن فيصل وبين الحكومة البريطانية .

٢- واني أؤكد للمقيم في الخليج نيابه عن الامام عبد الله بن فيصل بان الامام لن يعارض او يؤذى الرعايا البريطانيين المقيمين في الاراضي الواقعة تحت سلطته.

٣- وأوكد للمقيم في الخليج نيابة عن الامام عبد الله بن فيصل ان الامام لن يتلف او يهاجم أراضي القبائل العربيه المتحالفة مع الحكومة البريطانية لاسيما مسقط بخلاف تلقي الزكاة التي هي عادة منذ القدم .

وبالرغم من ان هذا التصريح لم يستدل عليه في الوثائق السعودية، وان مصدره هو الوثائق البريطانيه ، إلا أن مغزاه يكشف الدبلوماسية الهادئة التي انتهجها آل سعود تجاه مشكلات امارات ساحل الخليج العربي وصولا الي الخلاف الذي ظهر بين الامام عبد الله بن فيصل وسعود بن فيصل وانقسام نجد وانتهاز ابن رشيد فرصة الخلاف داخل اسرة آل سعود ليتولي السلطة وهو ماانتهزته بريطانيا أيضا لتحكم سيطرتها وتنفذ مخططاتها في الخليج .

فمن ناحية عقدت بريطانيا العديد من الاتفاقيات مع سلطنة مسقط، وقد اتسمت هذه السلسلة من الاتفاقيات بعدم التكافؤ في العلاقات بين الجانبين وهو مايستدل عليه من عرض الجوانب هذه الاتفاقيات بايجاز ، فالاتفاقية الأولي عقدت في ٤ أكتوبر ١٧٩٨ ونصت علي مقاومة النفوذ الفرنسي وعدم السماح للفرنسيين بالدخول الي مسقط، إما الاتفاقية الثانية تمت في سنه ١٨٠٠ بوصول جون مالكولم إلي مسقط واجتماعه مع السلطان في مياه الخليج واقناعه بتوقيع اتفاقيه تلزمه بالموافقة علي تواجد ممثل سياسي بريطاني الي جانبه ، وعقدت الاتفاقيه الثالثه في أول يناير ١٨٤٧ لمنع استيراد الرقيق الي مسقط من ممتلكاتها في افريقيا الشرقيه ، أما الاتفاقيه الرابعة فقد عقدت سنه ١٨٤٧ لأجل مد السلك البرقي من مسقط الي الفاو لوصله بالسلك البرقي في العراق، وقد لقبت الاتفاقيه الخامسة سنه ١٨٦٣ باتفاقيه معاهدة صاقة تعهد السلطان بموجبها بالموافقة على تصدير

واستيراد أي نوع من انواع السلع التجارية مع عدم وضع اي رسوم جمركية عليها إلا بموافقة بريطانيه وقد عقدت الاتفاقية السادسة في ٢٠ مارس ١٨٩١ وكانت اتفاقيه سرية بتعهد السلطان من خلالها عن نفسه وورثته وخلفائه بعدم رهن ممتلكات مسقط وعمان او أي من ملحقاتهما ، وبيعها ، أو رهنها ، أو السماح بامتلاكها لغير الحكومة البريطانية . وعقدت الاتفاقيه السابعة في ٣١ مايو ١٩١٢ وتعهد فيها السلطان بعدم منح اي امتياز في مناطق الفحم لأيه دوله أو شركة اجنبية ، وأخيرا عقدت الاتفاقية الثامنة سنه ١٩١٣ وتعهد السلطان بموجبها إن يستشير المعتمد البريطاني في جميع الامور ، وألا يعقد اي اتفاق مع أى دولة اخرى إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية.

ولم يتقصر الامر علي هذه الاتفاقيات غير المتكافئة بين بريطانيا ومسقط بل ان العديد من التصريحات والبيانات ، فى أعوام ١٨٦٢ ، ١٨٨٦ ، ١٨٩٥ يستدل منها علي تقييد سلطان مسقط تماما في شئونه الداخلية بدعوى حمايته من الهجمات السعودية .

المرحلة الثالثة : خصوصية قطر

سبقت الاشارة ان موقع قطر وانبساطها بين سيفى جعلها تستأثر بمركز هام بين بلدان الخليج العربي حيث يحدها البحر من جهات ثلاث وتجاور في حدها الرابع المملكة العربية السعودية وامارة ابو ظبي ، وهي بموقعها تحتل مركزا هاما بين بلدان الخليج العربي، كما أصبحت حلقة اتصال للمواصلات الجوية بين الشرق والغرب.

ورد اسم قطر بوضوح في قلب التاريخ الاسلامي كما سوف يرد في موضع لاحق تفصيلا – وقد خضعت بلاد البحرين وكان قطر جزءا منها،

لحكم القرامطة ثم العيونيين ومن ثم لعدد غير قليل من العود والاسر الكبيرة، الي أن بدأ التنافس الاوربي عليها، ولم تكن بمنأى عن الاضطرابات التي حلت في منطقة الخليج، وفي عام (١٨٧٢) خضعت قطر لتركيا وبدأت المنافسه بينها وبين بريطانيا وانتهت الي رسم الحدود الجنوبية لقطر وهي حدها الحالي وبقيت أمورها مضطربة وغير مستقرة الي أن برز الشيخ حمد بن ثاني، وقد ارتبط اسم أسرة آل ثاني باسم عميدها ثاني بن حمد، وتتالي حكم احفاده حتي عام ١٩٦٨ حيث أعلنت بريطانيا قرارها بسحب قواتها من جميع المناطق الواقعة شرق السويس وكان أول رد فعل رسمي في الخليج أن تداعت اماراته ومشيخاته التسع، الي إقامة اتحاد بينها (اتحاد الامارات العربية) وهى : قطر ، البحرين ، أبو ظبي ، دبي، الشارقة ، عجمان، العجيرة ، رأس الخيمة، أم القيوين ، لكن ذلك لم يتم وأصبحت قطر دولة مستقلة . ويقسم القطر الي (٦) مناطق هى : المنطقه المركزية ، الشماليه ، الشرقية ، الغربيه ، الجنوبيه ، غير محدد.

وأرض قطر صخريه رمليه، تتألف تضاريسها من منبسط عريض مستو خاصة في شمال البلاد وجنوبها ، متوسط ارتفاعه (٨٠) م باستثناء كتلة جبل دخان في الغرب. يصعد تدريجيا من الشرق ليتصل بالمنبسط الكلي في الوسط، وبعض المنحدرات الواطئه عند الطرف الشمالي للساحل الشرقي تكثر فيه ظاهرات المغائر والكهوف الطبيعية وملامح تضاريس قطر تتبلور فى الساحل وهو رملي بوجه عام، مياهه ضحلة تبدو فيه ظاهرة المد والجزر بشكل واضح، وتتسم شواطىء قطر بكثرة الخلجان والرؤوس والاخوار (خو العديد) ، ويقع اعمق جزء في شواطىء قطر قرب مسيعيد وهو ميناء نقل النفط الخام، وهناك ميناء الدوحه ، وترتفع التلال من الشاطىء الغربي علي

شكل سلسلة يبلغ علوها (١٠٨) م، وهي تغطي حقول النفط القطرية ، كما تظهر الواحات في الجهات الساحلية وفي وسط قطر كتل بركانية.

أما مناخ قطر فهو صحراوى في الصيف ومعتدل في فصل الشتاء وترتفع نسبة الرطوبة فيه في أغلب شهور السنة وفصولها تشبه فصول المناطق المعتدله في معظمها ، أما الامطار فقليلة جدا وقلة كميات المطر جعل البديل الوحيد لها هي المياه الجوفيه ، والمياه في الاجزاء الشمالية أكثر غني من حيث الكمية .

وتعد التربة واحدة نسبيا في جميع أنحاء القطر ، وهى خصبة لاسيما في شمال البلاد حيث تكثر المزارع وتحدد الظروف الطبيعية أنوا ع النباتات الطبيعية ، حيث تخلو من الغابات وتسود فيها مراعي البوادي وأشباهها ، والشجيرات ، وهناك عدة أنوا ع من النباتات أما الحيوانات البرية فهي نادرة بسبب جفاف البيئة وطبيعتها الصحراوية، إلا أن التطوير كثر في داخل البلاد ومناطقها الساحلية .

وقد أثبت الدراسات ان قطر كانت مأهولة بالسكان نحو سنة (٤٠٠) ق.م، ويبدو ان الهيكل السكاني الألي لأهل شبه الجزيرة استمد نموه من ثلاث موجات هجرة رئيسة: جاءت أولاها عبر عنق شبه جزيرة العرب، في السبعينات من القرن الثامن عشر، أما الموجة الثانية فقد جاءت عبر البر إبان عهد التوسع الوهابي من الاحساء في نهاية القرن التاسع عشر، وجاءت موجة الهجرة الثالثة علي فترات مقطعة بطريق البحر ، من الشواطىء المجاورة في منطقة الخليج ، وينتمى الوافدون من البر فى معظمهم الي أصل بدوى ، وأشهر القبائل المقيمة فى قطر هى : العوامر ،

المناصير بنو هاجر ومنذ أن تفجر البترول في قطر بدأت ظروف سكانية جديدة، إذ أصبحت قطر جاذبة للسكان من الاقطار العربية، حتي أصبحت نسبة الاجانب في البلاد التى من (٨٠٪) من مجموع السكان كما سيأتى تفصيل ذلك في موضع لاحق .

وهرم الاعمار يدل على فتوة الشعب القطرى ، وقد انعكست اتجاهات النمو في التنمية الاقتصادية علي حجم القوة العاملة وتوزيعها بين القطاعات ونسبة العمالة الوافدة في قطر مرتفعه والسياسة المتبعة الان هى (التقطير) – اي توطين الوظائف للمواطنين القطريين – ويستقطب اكبر عدد من القوة العاملة القطرية قطاع النقل والمواصلات.

وتعكس السياسة التعليمية في قطر بوضوح تصميم الدولة علي تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطنى من خلال عملية تقطير منتظمة في كل قطاع تنفيذى ، وعلي استخدام عائدات البترول في ايجاد فئات صناعية وتجارية ذات مهارة متقدمة، ويمكن اعتبار عام ١٩٥٦ انطلاقا في ميدان التعليم في قطر، وقد يدل هذا علي تطور تعليم الاناث بحيث شكلن نصف الطلبة والطالبات فى جميع المراحل الدراسية تقريبا وقد ازدادت في السنوات الاخيرة عدد الحاصلين والحاصلات علي الماجستير والدكتوراه فى كافة المجالات ويتجه التعليم الان وجهة فنية وهناك مركز للتدريب المهني، كما افتتحت جامعة قطر عام ١٩٨٠ حيث استقطبت بالجامعة اعدادا غفيرة من القطريين فى كافة التخصصات.

وشأن التعليم فقد ارتفعت الخدمات الصحيه للمواطنين ، وهناك عدد من المستشفيات في المدن الرئيسية ، ونسبة الذين يتمتعون بالمياه الصالحة

(١٠٠٪) من السكان الحضر وسكان الريف عام فى احصاء عام ١٩٨٠ والطب فى قطر مؤمم ويقدم العلاج مجاناً .

ويتميز شعب قطر بثلاثة مجتمعات متباينة هى : مجتمع المدينة، مجتمع القرية ومجتمع البادية ، ويضم مجتمع المدينة كثيرا من أبناء بلدان الخليج العربي وساحل عمان وأبناء البلدان العربية والاسلامية (ايران ، الهند ، الباكستان، وتستوعب مدينتا الدوحة ومسيعيد (٧٧٪) من مجموع السكان، أما الريف فينعم مجتمعه بأساليب المدينة الحديثة وترتبط قراه بشبكة من الطرق الحديثة المعبدة، أما البدو فلا يزال القليل يجوب قطر .

ويعد النفط الركيزة الاساسية للاقتصاد القطري، ويتميز الاقتصاد القطري بالحاجة الي المهارات المختلفة والاعتماد علي الاجانب وأبناء الجاليات العربية في تسيير شؤون الاقتصاد القطري وانحصار نشاط القطريين بالتجارة والخدمات والوظائف الحكومية، والاعتماد الكلي علي استيراد كل ماتحتاجه الدولة تقريبا من السلع الاستهلاكية ، والمستوى المرتفع لاجور اليد العامة ، وضيق السوق المحلى وعدم إمكان المنافسة الحرة، ويقوم المخطط الانمائى علي تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى، وتشكل العائدات النفطية نحو (٧٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي ونحو (٩٥٪) من الايرادات العامة، وقد أنشأت الدوله المؤسسة العامة القطرية للبترول عام ١٩٨٤ حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يرتفع باضطراد سنويا وكان اهتمام السكان القطريين قبل اكتشاف البترول منصبا علي صيد اللؤلؤ والسمك ، وكانت الزراعة مقتصرة علي اشجار النخيل، ومع ظهور البترول بدأ الاهتمام والعناية لتطوير قطاع الزراعة ، لأنه يمثل قطاعا حيويا له موسمان شتوى وصيفى . وأهم المحصولات الزراعية:

الخضروات ، الفاكهة، النخيل، أعلاف خضراء، حبوب ، وقد أدى التخطيط المبرمج الي تكوين نهضة زراعية ناجحة جعلت قطر تحقق اكتفاء ذاتيا نسبيا من الخضروات وتصدر الفائض كذلك الحال بالنسبه لانتاج الفاكهة، وقد ساعد نمو القطاع الزراعى على نمو القطاعين الصناعى والتجارى ، إلا أنه مازال يعجز عن تأمين جميع المواد الغذائيه المستهلكة بسبب العماله الوافدة .

إن تحديث قطر كما سيأتى ذلك تفصلا - يعتبر الصناعة مساندا له، وشعار القطرى الصناعة اليوم ركيزة المستقبل ، وكان من مبادىء الخطة التي تبنتها الدولة تنويع مصادر الدخل، إلا أن الافتقار إلى المهارات المختلفة واليد العاملة لا يشجع قيام صناعات تعتمد بشكل رئيسى علي العمالة الوافدة، أما الصناعات الخفيفة فى حين توجه الصناعات تسد الحاجة المحلية وأخرى الثقيلة إلى التصدير وأهم مقومات الصناعة بل الاقتصاد القطرى عامة هو البترول.

سبقت الاشارة أن أول امتياز للتنقيب عن البترول قد منح منذ عام ١٩٣٥، وفي عام ١٩٤٩ بدأت آبار دخان بالانتاج، وبتروله أجود أصناف البترول في العالم وفي نهاية ١٩٦٣ تم اكتشاف حقل ميدان مخرم، ثم بولحنين وتستثمر البترول عدة شركات وهناك معملان لتسييل الغاز الطبيعى في أم سعيد ورأس لافان، ومجمع بتروكيميائيات بهدف استغلال الغاز الطبيعى الذي ينتج أصلا للتصدير ورغبة من الدولة في عدم الاعتماد علي النفط وحده، فقد شرعت بتنويع مصادر الثروة القطرية ، وذلك عن طريق الاهتمام بالصناعة تنوعا وانتاجا ، وبالزراعة كما ونوعا وقد كان مصنع الحديد والصلب من أولي اهتمامات الدولة، ويتبع شركة قطر للحديد والصلب

المحدودة (قاسكو) ، ويستورد الحديد الخام من استراليا والولايات المتحدة، وقد نشطت صناعة مواد البناء كما تنتج الأسمدة الكيماوية من الغاز الطبيعى فى أم سعيد، وهى المركز الصناعى الرئيسى في قطر ، وهناك مجمع للبتروكيميائيات فيها وهو الأول من نوعه في المنطقة وهناك مصانع للورق والبلاستيك .

أما الصناعة الخفيفة ، فهناك صناعات خاصة بالمواد الغذائية تهدف الي تلبية حاجة السوق المحلية كمطاحن الدقيق وصيد الربيان ومصنع للسماء العضوى من القمامة ، وصناعة الاسماك وضناعة المياه الغازية والمفروشات.

وقد بدأت قطر تشهد ازدهاراً كبيرا في القطاع التجارى بسبب موقعها الجغرافى وعلاقاتها الطيبة مع دول العالم، وقد بدأت الصادرات غير النفطية بالتزايد حيث تصدر الحديد والصلب ، وتعيد تصدير بعض السلع الغذائية والدخان وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات ، وتشمل المستوردات الحاجات من السلع الاستهلاكية والوسيطية والرأسمالية ، والمورد الرئيسي لقطر الدول الصناعية المتقدمة حيث تصدر لها اليابان، ثم المملكة المتحدة، فرنسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، ويعتبر البترول من أهم صادرات قطر، ثم الغاز الطبيعى والمصاحب ، الامونيا ، اليوريا ، أما الصادرات غير النفطية ففي مطلعها الخضار، الجلود والأسماك وتجارة الترانزيت الي مناطق الخليج المختلفة. أما واردات قطر فهي الآلات ، السيارات ، الأدوات المصنوعة، الألبسة ، الأقشمة ، الموارد الغذائية ، السلع الكمالية .

اما طرق المواصلات فأهمها الموانىء: الدوحة ، مسيعيد، زكريت ، الرويس وللنقل البحري الساحلي شركة خاصة تمتلك أسطولا من العائمات.

أما الطرق البرية فبعضها يصل أنحاء الدولة وهناك طريق يصل الدوحة بالمملكة العربيه السعودية وقد اتسعت شبكة الطرق اتساعاً مضطرداً في العقد الماضـى .

ان التحليل السابق لا يعاد قطر الجغرافية : طبيعيا وسكانيا وإقتصاديا يوضح ان قطر ومنطقه الخليج العربى [٢] عموما قد مرت خلال العصور الجيولوجية بتغيرات أساسيه أدت في النهاية الي أن أصبحت المنطقه فى تشكيلها بالصورة التي عليها الان، ذلك أن المنطقه تتألف من كتلة كبيرة عظيمة المساحه من الصخور القديمة الاركية التي تتراوح بين الناريه والمتحوله ، وقد كانت جزءا من قارة جندواناالاند القديمة التي نشأت في الصخور الجيولوجية الاولي [٣] . وقد لعب بحرتش دوراً هاماً في تكوين الخليج ومن المعروف جغرافيا أن هذا البحر كان جزءا من بحر داخلي قديم، كان يغطي معظم بلاد العراق وإيران ويمتد الي أقسام من شرق البحر الابيض المتوسط، ولأنه أقل صلابه من قارة جندواناالاند فقد أثرت فيه الحركات الارضيه .

ونظرا للأهمية التي تثيرها صلة مضيق هرمز بدول الخليج فانه تجدر الاشاره إلي أنه قد يكون لعوامل النحت والتعريه ، دور هام في صنع الفتحة التي يشغلها هذا المضيق، الامر الذي أدي إلى أن اندفعت مياه المحيط الهندي الي الثنيه المقعرة التي سببتها الانكسارات حتي تكون مايعرف بالخليج العربى [٤] .

ويبدو أن منطقة الخليج قد شهدت تطورات جغرافية خلال العصور الجيولوجية المختلفة ، لعل أهم ظواهرها تلك التي تمت مابين العصر

الجيولوجى الثالث والعصر الحديث . ففي العصر الثاني من عصور الزمن الثالث وهو عصر الايوسين Eocene تكونت ترسبات معظمها من الحجر الجيرى والطفل [٥] . وفى عصر الميوسين Miocene وهو العصر الثالث من عصور الزمن الثالث ، فقد تراجع البحر وصغرت السماحة في أرض بلاد الرافدين ، وأصبحت المياه ضحلة وانعزلت عن بعضها تماماً، وفي عصر البليوسين Pliocene وهو العصر الرابع من عصور الزمن الثالث فقد أصبحت بلاد الرافدين فقو البحر [٦] ، أما العصر الحديث فقد كان أخر العصور الجيولوجية التي أتخذت فيه الاراضى العربيه إطارها وشكلها الحالي، حيث نشطت خلاله عوامل التعريه الهوائيه والمائيه، مما أدى إلى ظهور السهول الرسوبية التي كونتها الأنهار ، مثل سهول دجلة والفرات في العراق، هذه بالاضافة الي ماتم من تكوين البحر الاحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب [٧] .

أما بالنسبة لسواحل الخليج الغربية والشرقية ومايحيط بهما، فأن هناك علي جانبي الخليج وراء سواحله هضبتين أو كتلتين من الكتل الصلبة أولاهما: هضبة إيراه وهي كتلة من اليابس ارتفعت الي أعلي بفعل حركات قشرة الارض، ويحيط بها من جميع الجهات نطاق من السلاسل الجبلية، ومن هذه السلاسل جبال زاجروس التي تتفرع من هضبة أرمينيا نحو الجنوب الشرقي، وتمتد بموازاة السواحل الايرانية للخليج العربى .

وتترك بينهما وبين مياه الخليج سهلا ساحليا ضيقا [٨] ، أما الهضبة الثانية فهى هضبة شبه الجزيرة العربيه فى الجانب الغربي، وتبدو بجوار الخليج منبسطة عظمية الاستواء، ثم يأخذ مستواها في الارتفاع التدريجى كلما بعدت عن الساحل، حتي تبلغ أعظم ارتفاع لها علي بعد ٣٠٠ ميل من

منطقة التكوينات البازلية والجرانيتية في جبال شمر ، وكانت مياه الخليج تغمر الجزء الشرقى من هذه الهضبة قبل تأثرها بالحركة الالبية، ثم ارتفع القـا ع الذي تحت الميـاه وتحـول الـي أرض يابسـة، ولذلك ارتفـعت بعض اجـزائهـا إلى أعلي مكونة النطاق الذي يمتـد حـاليـا إلي الغـرب من الخليج مباشرة ، وهو الذي يسمي بالرف القارى للدرع العربى (٩) .

أمـا الخليج نفسـه فقد تقوس إلى أسفل وتحـول إلى منطقة حوضيـة بين المنطقتين السـابقتين ، غمرتـها ميـاه البـحر، وظلت تغمرهـا حتى الآن، وكـان هدا الخليج منفصـلا عن المحيط الهندي، حيث كانت تفصله جبال عمان التي تعتبـر امتدادا لجبـال زاجروس ، وعندمـا تكسـرت منطقة هرمـز في عصـر البليوسين ، وفصلت جبال عمان عن جبـال زاجروس ، تدفقت مياه المحيط الهندي عبـر مـضيق هرمز مكونـا ميـاه الخليج (١٠) ، وهكذا أصبـح الخليج العـربي ممرا شبـه مـغلق، يعق في وسط منطقـة الشـرق الاوسط مـن جنوب غرب قارة آسيا (١١) .

ورأس الخليج يقع علي خط العـرض ٣٠ درجـة عند رأسـه الشمـالي، في حين يبلـغ عـرضـه حـوالي ١٤٠ مـيـلا ، ويمتـد مـسـتـعـرضـا نـاحـيـة الجنوب الشرقى، ليبلغ عند قطر ومابينها وبين السـاحل الايراني، أقصي اتسـا ع له يقـارب ٢٠٠ ميل ، ثم يضيق تدريجيـا إلى أن يصـبح عـرضـه عند مـضـيق هرمز ٥٠ ميلا،. وبذلك تكون مسـاحته الاجمالية ٥٠٠ر٩٢ ميلا مربع ، أو ٠٠٠ر٢٤ كم مربع (١٢) ، منها ربع مليون كيلو متر مربع من المياه التي تغمر مساحة من الخليج ، ومما يتميز به أنه يشكل مساحة طولية تقدر ١٠٠٠كم ، بينما يبلغ عرضه من ٢٠٠ ، إلى ٣٠٠ كيلومتر، في حين يبلغ متوسط عمقه ٣٥متراً، أما أقصى عمق له فلا يتعدي ١٠٠متر حول مدخله في الجنوب عند

مضيق هرمز [١٣] ، حيث أن طول الساحل الغربي للخليج يبلغ حوالي ١٨٠٠ كيلومتر، بينما يبلغ طوله الشرقى حوالي ١٢٠٠ كيلومتر [١٤] .

إلا أنه بعد أن تحولت السواحل الشرقية من الخليج إلى أرض ايرانيه لم يبق للعرب سوي الاجزاء الشمالية والغربيه والجنوبية من الخليج والتي خصصت للعديد من الدول مثل العراق ويقع عند رأس الخليج من الناحية الشمالية ، ويليه الكويت في الزاوية الشمالية الغربيه ، ويلي الكويت جنوبا الساحل الشرقى للمملكة العربية السعودية – ساحل الاحساء – ويمدت هذا الساحل حتي حدود شبه جزيرة قطر وخليج سلوى، الذي يحتضن جزر البحرين، ويحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الاحساء ، وتبدأ بعد ذلك حدود دولة الإمارات العربية المتحدة بإماراتها السبع وهى : أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة ، ويليها سلطنة عمان في الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية، حيث تملك ساحلا بحريا يبلغ طوله ١٠٠٠ ميل، ويمتد من مضيق هرمز في الشمال الشرقي الي حدود اليمن في الجنوب الغربي[١٥].

ومن الثابت ان الموقع الاستراتيجى قد جعل للخليج العربى أهمية كحلقة وصل بين القارات الكبرى الثلاث وهى : آسيا–أوروبا–أفريقيا [١٦] ، زد على ذلك أنه يمثل ذراعاً مائيا للمحيط الهندى يمتد في قلب اليابس الآسيوى، الأمر الذى جعل منه حوضا ضيقا ممتداً من الشمال إلى الجنوب [١٧] .

ومن الناحية الجيوبوليتيكية فانه إذا كانت المفاهيم المستخدمة حول الخليج العربي في العصر الحديث ماتزال محدودة الأبعاد، لأسباب سياسية ومصالح اقتصادية وعسكرية دولية معقدة، فإن أبعاد الخليج وحدوده في

العصور الإسلامية كانت واضحة المعالم، فهو يكون الجناح الشرقى للوطن العربي، كما أنه يكون الحدود الجنوبية من العالم الإسلامى . وتأسيسا علي ذلك فإن الخليج يشكل مركزا وسطا بين الشرق والغرب (١٨) . حيث ساعدت منطقة الخليج على قيام علاقات تجارية على أساس وطيد من تبادل حاصلات الإقليم الموسمى في الشرق ، مع حاصلات إقليم البحر المتوسط، ثم إلى أوروبا فى الغرب (١٩) .

المرحلة الرابعة :

يجب ايضاح ان طبيعة ووظيفة منطقة الخلج العربي كصانعة ومؤثرة فى السياسات العالمية قد أختلفت عبر العصور المختلفة – أن وضع حد فاصل بين المراحل المختلفة في تطور تاريخ الخليج العربي، وعناصر التأثر والتأثير في السياسات العالمية التي فرضتها جيوبوليتكية الخليج المتميزة لايمكن معها وضع حد فاصل بين مرحلة تاريخية وأخرى، وإنما الهدف هو تلمس الحقائق التاريخية حيث تمتزج بدايات الاحداث مع سمات سابقة وسمات لاحقة تحدث تدريجيا بصور متداخلة .

وفيما يتعلق بهذه المرحلة ، والمرحلة السابقة، فالملاحظ ان الاحداث تفاعلت وتنافست وتصادمت اطرافها في منطقه الخليج العربي بصفه خاصه من عدة نواحي فالمنطقة شهدت تحالفات وتنافسات بين القوي الاوروبية . للسيطرة علي الخليج بشكل أو بآخر.

وعلي غرار الاتفاقيات غير المتكافئة حدث ذلك بين بريطانيا ومشيخات الخليج التي كانت تسمي تارة المشيخات المتهادنة أو المتصالحة ، وعلي الصعيد الاقليمى فقد انضمت هذه المشيخات إلى آل سعود حينما وصلوا

إلي الخليج فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ودخلوا في طاعتهم وبايعوهم وانخرط ابناء هذه المشيخات في الجيش السعودي لمواجهة الحملة العثمانية المصرية في بداية القرن التاسع عشر، ولم تكن بريطانيا لتترك الأمور فأرغمت مشايخ الساحل علي توقيع العديد من الاتفاقيات سنه ١٨٢٠، وسنة ١٨٩٢ ثم مع شيوخ البحرين ، وكان الشيخ عيسي بن الشيخ علي قد وقع اتفاقية ١٨٨٠ مع بريطانيا الحقتها ثلاث معاهدات أخري سنه ١٨٩٢ من نوع الاتفاقيات غير المتكافئة حيث اشترطت بريطانيا عدم السماح لشيخ البحرين بتأسيس اي علاقات بين بلاده والدول الاجنبية دون الحصول علي موافقة بريطانيا، كما عينت بريطانيا معتمدا سياسيا لمراقبة سير الامور في الجزيرة، واتخذ المعتمد السياسي من المنامة مقرا له ورفع العلم البريطانى علي الجزيرة، وقد آثار ذلك اعتراضات من الدولة العثمانية، غير ان بريطانيا لم تلق بالا اليها، بل ان الاتراك العثمانيين قد تنازلوا في ٢٩ يوليو ١٩١٣ عن حقوق سيادتهم المزعومة علي البحرين .

وعلي الصعيد الاقليمى فقد عقدت معاهدة جدة في ٢٠ مايو ١٩٢٧ بين الحكومتين البريطانية والسعودية، وتعهدت السعودية «سلطنة نجد وملحقاتها وقتئذ - بالمحافظة علي علاقات حسن الجوار مع الكويت والبحرين وقطر، وقد بعثت الحكومة الايرانية في نوفمبر من نفس السنة بمذكرة إلي عصبة الأمم تدعى فيها ان البحرين جزء من ممتلكاتها وان هذه الاتفاقية تعد خرقا لحقوق سيادتها ، وردت بريطانيا في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٧ بمذكرة مؤكدة بأنها لا تعترف بأى أساس يصح أن تبنى عليها ايران دعواها بالسيادة علي هذه الجزر - جزر البحرين - وانها ليست جزءاً من ايران من الناحية الجغرافية، كما انها ليست مأهولة بأناس من العنصر الايرانى .

أما الكويت فكانت آخر إمارة تتفق مع بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، وقد حدث ذلك نتيجة لاحداث داخلية بين الشيخ مبارك الصباح وأخويه الشيخ محمد والشيخ جابر وانتهت الاحداث بمقتل الاخيرين فتدخلت الحكومة العثمانية في هذا الخلاف العائلى ، غير ان بريطانيا سرعان ماتدخلت لاحتواء هذه الازمة وتمت اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ ، ونصت علي رغبة الشيخ مبارك – بكامل حريته – بالارتباط ، وخلفائه وورثيه في الحكم، بأن لا يستقبل أى وكيل أو ممثل لأية سلطنة أو حكومة في الكويت ، وفي أى مكان آخر من حدود إمارته بدون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية ، وان يلزم وارثيه وخلفاءه بعدم التنازل أو بيع أو أيجار أو رهن أى جزء من أجزاء إمارته لأى حكومة أو رعايا أية سلطنة بدون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية.

المرحلة الخامسة :

عكست الحرب العالمية الأولى تأثيراتها علي الوطن العربي ومنها منطقة الخليج العربي أيضا واستمر مركز بريطانيا راجحا وهو الأمر الذي تأكد حينما تم توزيع اسلاب الدولة العثمانية، ففضلا عن مصر والسودان احتلت بريطانيا فلسطين وبادية الشام في شرقي نهر الاردن ، كما احتلت العراق في حين نالت فرنسا نصيباً غير متكافىء مع النصيب الذي احرزته بريطانيا حيث عملت هذه الاخيرة علي تطويق فرنسا بالنسبه لأية ضغوط في اتجاه رأس الخليج العربي ، وفي سنه ١٩٢٥ تم ضم ولاية الموصل إلى العراق وحدث تباعد في العلاقات الفرنسية الايرانية، ومرة أخري فان بريطانيا أصبحت تسيطر علي المحاور الرئيسية للطرق في الوطن العربي، طريق

السويس والبحر الاحمر ، وطريق الخليج وسهول العراق كلها ، وطريق البر السهلي من شرق البحر المتوسط الي رأس الخليج عبر فلسطين والأردن والعراق.

وسواء تعلق الأمر بعمان ومسقط أو بآل سعود وقطر والكويت بالاضافة الي العراق - كما سبقت الاشارة - فان بريطانيا كانت بمثابة المتغير المستقل في السياسات الدولية الاقليمية ، وحتي بالنسبة لايران أيضا وهو مايستدعي وقفة لتفسير موقف بريطانيا تجاه بلدان الخليج العربي في فترة الحرب العالمية الأولي .

ففيما باحداث عمان في سنه ١٩١٣ فان فريق من المؤرخين بغزوتها بسبب الاتفاق الذي عقده الامام فيصل بن تركي مع بريطانيا ، فقد انتقسمت مسقط وعمان - نتيجة أيضا للتفرقة والشقاق بين سلاطين البوسيعد - إلى سلطنة مسقط والتي تكونت من مسقط ومطرح وسهول الباطنة الساحلية وشبه جزيرة دإوس الجبال التي انتهت في رأس سندام عند مضيق هرمز بالاضافة الي منطقة رأس الجد ومنطقة ظفار وجزيرة مصيرة ، كذلك شمل الانقسام إمارة عمان حيث احتفظت بالاجزاء الداخلية للبلاد وأخيرا الساحل المهادن الذي ضمن المناطق الشمالية من بلاد عمان - وهي المناطق المجاورة للسعودية، وتكون هذا القسم من قبائل لكل قبيلة شيخها ، إلا أنها انفصلت عنها، فاستقل كل شيخ بمنطقته أو جزيرته ، ورفض الشيوخ الاعتراف باتفاق مسقط أو الدخول فيه وهذه المشيخات هى رأس الخيمة وعجمان وأبو ظبي والشارقة ودبي وأم القيوين والفجيرة.

وعقب سلسلة اجتماعات عقدها الشيوخ تم الاتفاق علي مبايعة سالم بن راشد الخزرجى بالامامه ، والواقع ان الشيخ سالم رفع راية الثورة لطرد

الانجليز وربما أدى ذلك إلى اغتياله في عام ١٩١٥ فتمت البيعة للامام محمد بن عبد الله الخليلى الذي سار على نهج سلفه واستولي علي مدينتى نزوي وازكى (عمان الوسطى) وعلي مدينة (سمايل) نظرا لمركزها الهام باعتبارها المنفذ الذي يصل بين الساحل والداخل .

وقد زار مسقط خلال سنة ١٩١٥ هارودنج نائب ملك بريطانيا في الهند وسعى لعقد اتفاقية مع سلطانها ، وكانت بريطانيا مشغوله في الحرب العالمية الاولي ، ونظرا لتباين وجهات النظر فقد تأجلت المفاوضات بين الفريقين أربع سنوات ووقعه عن بريطانيا المعتمد البريطاني وينجت في ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ وسمي باتفاق (السيب) نسبة الي المدينة التي عقدت فيها المفاوضات وانقسمت بنود هذا الاتفاق بين السلطان والامام وهو اول اتفاق بين سلطنة مسقط وإمامة عمان، وتذكر إحدي الوثائق لوزارة الخارجية البريطانية فيما بعد (ان قبائل الداخل قد اعتبروا أنفسهم بموجب معاهدة (السيب) مستقلين تماما عن سلطنة السلطان ، الأمر الذي توحي به مطالعة نصوص المعاهدة، ولو أن المقصود دون شك، لم يكن يتجاوز منح شيء من الحكم الداخلى) – علي حد وصف هذه الوثيقة للمعاهدة المذكورة .

وعلي صعيد التوجهات العالمية في الخليج العربي فقد شهدت الفترة السابقة علي الحرب العالمية الاولي نشاط دوليا ملحوظا من جانب القوي العظمي الاوروبية : بريطانيا وفرنسا وروسيا والمانيا ، فمن ناحية توسعت السيطرة البريطانية في رأس الخليج واحتوت العراق، أما فرنسا – كما كان شأنها في الماضي – فلم تكن تريد استعمار الخليج العربي، وإنما كان هدفها جعله نقطة وثوب كي تساوم بها لتحقيق مصلحتها، وفي هذه المرحلة من تطور السياسات العالمية تجاه الخليج فان الوفاق البريطاني الفرنسي

الودي في سكة ١٩٠٤ كان يعني ألا تقفز فرنسا وراء ظهر بريطانيا في الخليج العربي، وان كان هذا لم يمنع - علي حد رؤي الباحثين - من محاولات المساومة الفرنسية بالاعلان الانجلو الفرنسي الخاص بمسقط منذ مايقرب من خمسين عاما مضت ، أما روسيا فقد استمرت مخططاتها تعمل وتنفذ من خلال زيارة السفن الروسية لمنطقة الخليج العربي وانزال شحناتها من السلع في ميناء بوشهر ، وقد انتشرت شائعات مفادها رغبه الشاه تأجير بندر عباس وجزيرة قشم الي روسيا وهو ماجعل بريطانيا تتشبث اكثر لاثبات تفوقها في الخليج ، وكساد من نتائج الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤ - ١٩٠٥ ان توقفت المحادثات التي كانت تعقد بين وقت وآخر بين روسيا وبريطانيا لتسوية خلافاتهما فى آسيا، وأدت هزيمة روسيا أمام اليابان فضلا عن الخوف الروسي البريطاني من تنامي القوة العسكرية لالمانيا - أدت إلي تحالف روسي بريطاني انعكس تأيره علي فارس وافغانستان في صورة اتفاق نهائى يعطى تفوقا لبريطانيا في الخليج العربي.

أما المانيا فان توجهاتها الاقتصادية والسياسية كانت تسبب قلقا لبريطانيا والتي واجهتها من خلال منع تنفيذ مشروع سكة حديد برلين بغداد إلي الكويت حيث نجحت السياسة البريطانية بعقد الايجار الذي أبرمته مع شيخ الكويت سنه ١٩٠٧ حتي لا تصل المانيا الي الخليج العربي، وعلي صعيد الدولة العثمانية فقد توصلت بريطانيا الي عقد اتفاقية معها في سنة ١٩١٣ لتثبيت الحالة الراهنة Status Que فى الخليج لمقاومة ماأسمته بريطانيا (القرصنة) .

وعلى الصعيد الأقليمى فقد كان نجم عبد العزيز آل سعود آخذا في الصعود جيث أسرعت اليه بريطانيا - بعد اتفاقها مع الدولة العثمانية سنه

١٩١٣ – وتم توقيع اتفاق العقير سنة ١٩١٥ ، وكانت بريطانيا تدرك التمايز والنضج السياسي اللذين اتسما بهما عبد العزيز آل سعود من خلال استقطابه لشبه الجزيرة العربيه في عمقها، وانه رغم نشأته في الكويت في كنف مبارك الصباح ، إلا أن عبد العزيز آل سعود – أو ابن سعود كما تلقبه المصادر الغربية – كان أقدر وأمهر – نجاحه في الاستيلاء علي الرياض سنه ١٩٠٢ وطرده للاتراك من الاحساء – وهو ماجعل بريطانيا تتوجه صوب ابن سعود وترجح كفته . وقد مرت الاتصالات البريطانية السعودية بعدة مراحل هي الاخري منذ سنه ١٩٠٣ وهو ما استغله ابن سعود لمصلحته (محادثته مع بيرو دكس سنه ١٩٠٣ وبيرسي كوكس سنه ١٩٠٦ وشكسبير، تريفور في ١٩١١ ، ١٩١٣ ، ١٩١٤ وهو ماجعل الدولة العثمانية تلح في الوصول الي اتفاق في ١٥ مايو سنه ١٩١٤ كانت الحكومة العثمانية تهدف من ورائه لحفظ مصالحها وسمي ابن سعود بموجبه حاكما عاما ، وقائدا لنجد ، وضمن الاتفاق لابن سعود أن يتمتع بجميع سلطات الوالي، وقضي الاتفاق بعدم ابرام اتفاقات أو تعاهدات بين ابن سعود والقوي الاجنبيه وليس له حق منح الامتيازات كما انه مقيد باحترام كافة الاتفاقات التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الاجنبية ، وأعطي الاتفاق للحكومة العثمانية حق الاحتفاظ ببعض الحاميات التركية في الساحل، وتنظيم العلاقة المالية مع الحكومة العثمانية، غير ان ابن سعود قد نقل عنه قوله انه عقد الاتفاق مع العثمانيين تمهيدا للتخلص منهم نهائيا.

أما بريطانيا فلم توافق علي الاتفاق علي استقطاب الدولة العثمانية لابن سعود الذي طلب ارسال مبعوث بريطاني للتفاهم معه وكان ابن سعود من اكثر الزعماء العرب وعيا سياسيا في مدي صدق نوايا البريطانيين التي

اثبتت الأيام كَذب وعودها ، وقد وافقت بريطانيا – من خلال حكومة الهند البريطانية – علي صيغة اتفاق مع ابن سعود باعتراف بريطانيا به حاكما مستقلا علي نجد والاحساء والقطيف مع ضمان وراثة الحكم فِي أسرته من بعده، وان تتعهد بريطانيا بمساعدته في حالة اعتداء علي حدوده بشرط أن لا تكون لابن سعود اية علاقة بأى قوة أجنبية باستثناء بريطانيا ، غير ان ابن سعود لم يوافق علي هذه الصيغة حيث أضاف النص السعودي أن يكون ابن سعود حاكما لنجد والاحساء والقطيف وجبيل والمدن والموانيء التابعة لهم وشيخ شيوخ قبائلها، وحذف النص السعودى شرط موافقة بريطانيا علي خلافة الحكم السعودى ، كما أضاف النص السعودي علي أن يبذل ابن سعود مافي وسعه لاتباع نصيحة بريطانيا عندما يكون هذا في مصلحته ، ولم يقبل شكسبير مندوب حكومة الهند البريطانية هذه الاضافات إلا بعد الاتصال بالحكومة البريطانية التي رأت ضرورة التمسك بالاطار الذي اقترح سلفا، غير ان شكسبير قتل في معركة جراب ومع ذلك فقد تم توقيع معاهدة دارين – بالقرب من القطيف بين ابن سعود وبيرسي كوكس في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ ، والواقع ان ابن سعود – كما يقرر احد المؤرخين العرب – قد أفاد من بريطانيا تدعيم أركان البيت السعودي في دبلوماسية وذكاء فائقين .

وقد سبقت الاشارة إلى سيطرة بريطانيا ابان الحرب العالمية الاولي علي الامارات والمشيخات العربية، وشملت هذه السيطرة الكويت وقطر والبحرين ومناطق الشيوخ المتصالحين ومسقط وعمان، وذلك لتأمين الوضع البريطاني في الخليج فضلا عن تأمين مواصلات الهند، أما العراق فقد كانت قبل الحرب جزءا من الامبراطورية العثمانية، ونظرا لسيطرة بريطانيا علي

ساحل الخليج العربي بإماراته ومشيخاته ، فقد ارادت الافادة من أرض العراق وخاصة «والية» البصرة التي ارادت التعامل معها كجزء من كل متكامل هو العراق العربي الاسلامي، وان الذي يسيطر علي بغداد بالتالي يسيطر علي التجارة البريطانيه مع ايران، فضلا عن ان السيطرة علي شط العرب تعني السيطرة علي أعمال الري في الشمال الي الاسكندرونة مما يحقق الرفاهية، ومن الغريب ان بريطانيا رأت استيطان العراق بمسلمين هنود، أى جعلها مستعمرة هندية تحت المظلة البريطانية وهو ماحبذه تقرير تفصيلي لنائب بريطانيا في الهند لدي الحكومة البريطانية،، وعشية انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت وجهات النظر البريطانية تتركز حول اعتبار مشيخات وامارات ساحل الخليج العربي والعراق كحد شرقي للامبراطورية البريطانية وانتهت الحرب العالمية الأولي بانسحاب الاتراك من العراق تماما وسيطرة بريطانيا .

ولاتكتمل صورة الخليج العربي قبل الحرب العالمية الأولي وبعدها دون التعرض لايران والتي اعتبرتها بريطانيا من دول الخليج الكبري خاصة وانها تمتلك ضفته الشرقية وكان التنافس شديدا علي ايران منذ القرن التاسع عشر بين الروس القادمين من الشمال وبين الانجليز القادمين من الجنوب وانتهت هذه الحقبة باتفاق سنة ١٩٠٧ بين بريطانيا وروسيا بتقسيم ايران الي ثلاث مناطق، المنطقة الشمالية وتدخل تحت النفوذ الروسي ، والمنطقة الوسطي – طهران وماحولها – وهي منطقة حياد ، والمنطقة الجنوبية التي تدخل تحت النفوذ البريطاني ، وبقيام الحرب العالمية الاولي وتقهقر الحملة العسكرية التركية بعد أن كادت تصل الي طهران ، فقد انسحبت روسيا هي الاخري بموجب معاهدة برست ليتوفنسك وأدرت

بريطانيا بيانا أعلنت فيه الغاء اتفاق سنة ١٩٠٧ بشأن ايران التي كانت تعاني من ضائقة مالية شديدة ومنحتها بريطانيا قرضا يسدد علي عشرين عاما ومع قضاء بريطانيا علي منافسة الدول الكبري لها في الخليج وفرض حمايتها علي اماراته فقد نجحت في الحيلولة دون بقاء منافسيها في الخي . وعقب الحرب العالمية الاولي ، أصرت بريطانيا علي أن تبقي الدولة المسيطرة في الخليج العربي فقد شهد عهد تدفق البترول في هذه المنطقة ذروة الامبراطورية البريطانية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت السيطرة الحيوية علي طريق الهند أمراً ثانوياً، بعد أن أخليت مركز الصدارة للسياسة التي تستهدف التحكم في منابع البترول . وأصبحت كل دول المنطقة، بما في ذلك العراق وايران، مركز اهتمام بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية [٢٠] ، وهذه الاخيرة سوف تكون الجواد الرابح . وهو مايستدعي وقفة للتفسير.

فقد سبقت الاشارة أن في فترة مابين الحربين العالميتين – ازدادت أهمية الخليج الاستراتيجية ، إذ أصبح مركزاً للطيران العسكري والمدني بين أوروبا والشرق الاقصي كما أضفي اكتشاف النفط أهمية أكثر علي الخليج من الناحية الاقتصادية ، وذلك بإمداده لدول الغرب بالوقود . وفي خلال هذه الفترة أيضا حدثت تطورات سياسية هامة في امارات الخليج العربي ، فالبحرين بفضل سبقها الامارات الاخري في استغلال النفط، أخذ سكانها يشعرون بانتعاش اقتصادي إذا ماقورنوا بسكان الامارات الاخري. وهذا الانتعاش أدى الي ظهور طبقة عاملة وضح اهتمامها بالاوضاع السياسية ، كما أخذت تظهر استيائها من السيطرة البريطانية التي أصبحت منذ عام ١٩٢٥ تمارس الي حد كبير وعلي الرغم من أن شيوخ البحرين حاولوا الاستجابة الي المطالب الوطنية نحو ونمو الوعي الوطني في الامارة والتي كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا ومباشرا بأمارة قطر .

أما امارة الكويت ، فقد حكمها الشيخ احمد الجابر من ١٩٢١ - ١٩٥ ، الذي أخذ يعاني خلال حكمه الطويل سلسلة من خيبات الأمل فى جراء علاقته بالانجليز حدث ذلك في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢ حيث لمبه الانجليز قسما من مقاطعاته ضمت الي نجد وفي عام ١٩٢٩ ، ظهر الضغط البريطاني واضحا علي امارته حينما منع من ان يستغل ثورة الاخوان لاحراج مركز ابن سعود . وكان ذلك باعثا آخر لاستيائه من الانجليز، كما أن النفوذ البريطاني في العراق لم يكن علي درجة كافية للتأثير علي الحكومة العراقية لاحترام الوعود البريطانية التي قدمت لحاكم الكويت في عام ١٩١٤ ، والخاصة بابقاء ملكياته لبعض بساتين النخيل في الفاو والبصرة معفاة من الضرائب .

ارتبطت هذه العوامل كي تقنع الشيخ احمد الجابر أن الانجلير غير قادرين ، أو بالاحري غير راغبين في حماية مصالحه تجاه جيرانه الأقوياء . وكان من نتيجة ذلك أن علاقة الكويت بالانجليز في عهد الشيخ احمد الجابر لم تكن بمثل تلك الدرجة من القوة التي كانت عليها خلال حكم الشيخ مبارك، وان كانت الصلات الوثيقة عادت من جديد بعد ظهور النفط بالكويت، اذ ظهر اتجاه بريطانيا الواضح نحو المحافظة علي ثروة الامارة من اطماع جيرانها. إذ لم تكن بريطانيا علي استعداد في ظل هذه الظروف الجديدة ان تضحي بمصالح الكويت ، وان لم تكن الجوهرة اللامعة في التاج البريطاني، فإنها كانت في طريقها لكي تكون الحصن الرئيسي لمنطقة العملة البريطانية في الشرق الاوسط نتيجة زيادة كميات النقد المكتسب من شركات النفط البريطانية والأمريكية العاملة فيها.

أما امارة قطر فقد قبل حاكمها الحماية البريطانية بمقتضي اتفاقية ١٩١٦ ، وقد انقذته تلك الاتفاقية من التوسع السعودي في مقاطعاته والحق ان اعتناق اهالي قطر للعقيدة السلفية، بالاضافة الي المنازعات التقليدية بين قطر والبحرين جعلت شيوخ قطر ينظرون الي ابن سعود علي انه نجم جديد بزغ في العلاقات الخليجية .

وعموما وقد تميزت [٢١]، مشيخات الساحل العمانى في فترة مابين الحربين العالميتين بالمنازعات الداخلية بالاضافة الي الحروب بين هذه المشيخات خاصة ابو ظبي ودبي التي استمرت حتي عام ١٩٤٨

واستطاعت امارة الشارقة ان تصل الي مركز هام بين مشيخات الساحل بفضل اتخاذها مركزا لشركة الخطوط الجوية الامبريالية ، والتي أصبحت تعرف باسم الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار B.O.A.C كما أن معظم شيوخ الساحل وقعوا امتيازات لاستغلال النفط مع شركة البترول الانجليزية الايرانية . كما استبدل الوكيل الوطني في الشارقة بضابط بريطاني بعد تأسيس قاعدة للسلاح الجوي البريطاني في المنطقة. وازدادت أهمية الساحل العربي للخليج استراتيجيا ، إذ لم تكن بريطانيا بعد أن فقدت مركزها علي الساحل الايراني علي استعداد لكي تفقد نفوذها علي الساحل العربي، ومن هنا اتجهت السياسية البريطانية الي الوقوف بصلابة ضد ابن سعود، ومنعه من التطلع إلي شيوخ الساحل، وذلك بتشديد السيطرة البريطانية عليهم .

أما عن سلطنة مسقط وامامه عمان فقد نظمت العلاقات بينهما بمقتضي معاهدة السيب ١٩٢٠ ، إذ التزم امام عمان بكباح جماح القبائل الخاضعة

له من مهاجمة المناطق الساحلية في مقابل تعهد من السلطان بألا يتدخل في شؤون الامامة الداخلية. ويرى بعض الباحثين أن معاهدة السيب حوت اعترافا من الإمام بسيادة السلطان علي جميع مناطق عمان. ولكن هذه السيادة رفضت تماما من الاباضيين عقب وفاة الامام الخليلي في عام ١٩٥٤ . مما أبرز الي وجود القضية العمانية في المجالين العربي والدولى(٢٢).

كانت ثورة ١٩٢٠في العراق ضد الوجود الاستعمارى البريطانى بمثابة أول حركة مقاومة عسكرية وسياسية واسعة النطاق في الخليج العربي قامت من أجل استحصال حقوق الشعب العربي من الغاصبين الانجليز ، وقد هزت القواعد البريطانية في المنطقة والتي تعودت أن يوقع حكامها علي معاهدات واتفاقيات غير متكافئة مع الانجليز وان يرضخوا للمعتدين السياسيين ومن هم أقل درجة منهم من الوكلاء في المنطقة. وقد قامت السلطات البريطانية باتخاذ اجراءات عسكرية واسعة من أجل القضاء علي الثورة بما في ذلك تحويل عدد كبير من جيوشها في الهند واوروبا إلي العراق وبجرت في الكويت مظاهرات شارك فيها العديد من التجار والأدباء والشعراء تعاطفا مع الثورة التي كانت تنادي باستقلال الأمة العربية (٢٣).

سبقت الاشارة ان تلك الفترة قد شهدت نجاح الامير عبد العزيز آل سعود في تحقيق انتصار ساحق ضد آل الرشيد. فاحتل الاحساء واجرى اتصالات هامة مع الدولة العثمانية التي فشلت في تقييم قوته الحقيقية. ونظرا لظروف تركيا في الحرب العالمية الاولي ، اعترفت السلطنة العثمانية بعبد العزيز آل سعود أميراً علي نجد وعينته عليها، كما منحته نيشانا عثمانيا . وقد رفعت هذه الاعترافات من شأن عبد العزيز ، إلا أنها لم تؤثر

في أفكاره الأولي والأخيرة في الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية وقد أجري الانجليز اتصالات هامة معه إلا أنه كان حذراً جدا في البداية (٢٤)، بيد أن الانجليز، لم يتوقفوا عن بذل الجهد لتأمين مصالحهم. وعليه فقد توصلوا إلي عقد اتفاقية مع الاميرعبد العزيزابن سعود في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥، وأخري مع قطر في عام ١٩١٦.

المرحلة الخامسة :

هناك ملاحظة هامة ينبغي التنويه عنها، وهي إننا لم نتعرض في المرحلة السابقة - مرحلة الحرب العالمية الاولي ومابعدها - إلي دور البترول سوي في قطر في تفصيل قليل وأقتصرنا علي عرض التغييرات الجيوبوليتكية في منطقه الخليج العربي عموما وقطر على وجه الخصوص ، والواقع - علي حد رأى علماء الجيوبوليتكس والمؤرخين العرب المعاصرين - ان الخليج العربي بعد الحرب العالمية الأولى بدا وكأنه بحيرة بريطانية ، وان الحلفاء قد سبحوا فوق بحر من البترول في الخليج كان بمثابة وسيلة نقل الامدادات في الحرب العالمية الثانية فضلا عن استغلاله - أى الخليج العربي - كحلقة اتصال في المواصلات البريطانية والطيران الحربي والمدني بين بريطانيا ومصر والعراق من جهة وبين الهند والشرق الأقصي من جهة اخرى وهو ماجعل منطقة الخليج العربي تستأثر بمكانة استراتيجية بالغة الأهمية في السياسات العالمية .

كانت ايران أول منطقة استخراج فيها البترول سنة ١٩٠٠ بواسطة استرالي يدعي وليم فوكس دارسي الذي أعد تقريرا أيضا عن حقول البترول في الموصل وبغداد ، وعقد اتفاق بريطاني - الماني في سنة ١٩١٢

تم بموجب انشاء شركه البترول التركية ودخل في الاتفاق البنك الوطني التركي شريكا ثالثا ، غير ان ظروف الحرب العالمية الاولي ، قد حالت دون مباشرة العمل ، وبهزيمة المانيا واستيلاء بريطانيا علي الموصل وبغداد والبصره - كما سبقت الاشاره - وقيام الدولة العراقية الجديدة في ٢١ اغسطس ١٩٢١ فقد تقدمت بريطانيا تطلب من الحكومة العراقية الاعتراف بالامتياز القديم لشركة بترول العراق التركية ، ووقعت الحكومة العراقية امتيازا لبريطانيا لاستخراج البترول من العراق ووزعت اسهم الشركة علي النحو الآتى ٢٣٪ لبريطانيا ، ٢٣٪ لامريكا ، ٢٣٪ لشركة دويتشي الانجليزيه الهولندية ، ٢٣٪ لفرنسا ، والباقي للأرمني - سركيس كيال - الذي صدر الامتياز باسمه في العهد التركى.

تولي سركيس منح امتيازات التنقيب عن البترول في امارات ومشيخات ساحل الخليج العربي في هذه الفترة ، وأصرت بريطانيا علي حق الاشراف علي أبو ظبي ودبي وسلطنة مسقط التي منحت شركة دارسي حق التنقيب، وشهدت الفترة منذ عام ١٩٢٢ سلسلة امتيازات لاستخراج البترول من الخليج العربي حصلت عليها شركة بريطانية وامريكية ويابانية من البحرين، أما السعودية فتحتاج إلى تفصيل غير قليل نظرا لدور عبد العزيز آل سعود في الدفاع وتحقيق مصالح بلاده.

يروي المهندس الأمريكى تويتشل Twitchell أنه أخبر الملك عبد العزيز سنه ١٩٣٢ ان كميات البترول بالاحساء سوف تستأثر باهتمام شركات التنقيب الامريكية في ظل شروط لصالح المملكة العربية السعودية، وقد قبلت شركه «ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا» المخاطرة بالبحث عن البترول في الاحساء ، ولم تقف بريطانيا مكتوفة الأيدى امام استئثار الولايات المتحدة

الامريكية بالتنقيب عن النفط وحاولت شركه «نفط العراق» الانجليزيه الادارة «والشركه الشرقيه العامة» وهي شركه انجليزيه أيضا الحصول علي أمتياز للبحث عن البترول في الاحساء، والواقع ان الملك عبد العزيز لم يكن راغبا في معاداة بريطانيا، ولذلك فانه لم يتفق مع شركه البترول الامريكية قبل ان يتلقي عروض شركات البترول الانجليزيه ويقارنها بالعروض الامريكية ، وجاءت العروض البريطانيه غير محققة لمطالب الملك عبد العزيز، وبذا فازت شركه «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» الامريكية بامتياز البحث عن البترول في الاحساء ، وبدأ البحث في الدمام سنة ١٩٣٣ بالقرب من الظهران، وعندما تم العثور علي البترول بكميات تجارية سنه ١٩٣٨ وتغير اسم الشركة ليصبح الشركه العربيه الامريكية للبترول (أرامكو Aramco) فقد أبدت هذه الشركه خط أنابيب من الدمام إلى ميناء «الخبر» لشحن البترول إلي البحرين لتكريره هناك وقد تنافست شركات البترول العالميه للحصول علي مناطق امتياز لها فى أراضي المكلة العربيه السعوديه، ولدي قيام الحرب العالميه الثانيه فقد توقفت جميع الاعمال المتعلقه بالبترول في السعوديه حتي نهايه الحرب، وكانت قد تمت اتصالات سعودية امريكية للحصول علي مساعدة مالية للسعودية بضمان بترولها، وبالفعل وافق الرئيس الامريكى روزفلت من خلال العروض السخية للشركات الامريكية ومهد ذلك اللقاء التاريخى بين الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت ورئيس الوزارة البريطانية تشرشل سنه ١٩٤٥ حيث تمكن الملك عبد العزيز بفطنته من أن تحقيق مصالح بلاده سوف يكون من خلال الولايات المتحدة الامريكية.

أما في الكويت فقد تمكنت شركه بترول العراق في سنه ١٩٣٤ من الحصول علي أمتياز مدته ٧٥ عاما ، وأقيم احتفال في سنه ١٩٤٦

باستئناف التنقيب بعد أن كان قد توقف خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، والواقع ان بريطانيا كانت قد توصلت الي قسمة الامتياز بينهما حيث تكونت شركة نفط الكويت .

وفي قطر منح شيخها الامتياز لشركه بترول قطر سنه ١٩٣٥ وهي أحدي شركات بترول العراق، ثم منح شركه بترول شل - وهي أنجليزيه أيضا - امتيازا باستخراج البترول من المنطقة الحرة شرقي قطر. أما مسقط فقد وقع سلطانها سعيد بن تيمور في ٢٤ يونيو ١٩٣٧ عقدا مع احدي الشركات الانجليزيه .

وقد خرجت الولايات المتحدة الامريكية من الحرب العالمية الثانية أقوي وأغني دولة عرفها التاريخ المعاصر، ولم تعد بريطانيا تقف موقف المعارض لها نظرا لأنها - أى الولايات المتحدة الامريكية - أصبحت الدولة العظمي الاكثر قبولا في منطقة الخليج العربي.

وعلي صعيد السياسات الاقليمية فقد توجه العرب صوب جامعة الدول العربيه التى أوصت باتخاذ سياسة بترولية عامة وانشاء مكتب دائم للبترول يلحق بالامانه العامه للجامعة العربية وعقدت أربعة مؤتمرات للبترول العربي في القاهرة سنه ١٩٥٩ وبيروت سنه ١٩٦٠ والاسكندرية فى ١٩٦١ ، وبيروت سنه ١٩٦٣ .

المرحلة السادسة :

وهى المرحلة التي تتسم بتشابك الأوضاع الجيوبوليتيكية وصعوبتها في الوقت ذاته داخل اطار السياسات العالمية والاقليمية علي السواء وخصوصية منطقه الخليج العربي علي ضوء تفاعلات المكان الجغرافي

والشكل السائد في الاستراتيجية العسكريه وخطة المستقبل السياسي للمنطقه ومواءمته أو عدم موائمته مع خطط السياسات العالمية في العقدين الماضيين.

وبمعنى آخر فان التشابه في الظروف الطبيعية والبشرية في منطقه الخليج العربي (السواحل، المياه ، النباتات، البداوة ، النظام القبلي الذي يسيطر علي الحياة الاجتماعية – وأهم من ذلك كله الدين الاسلامي لكافة السكان واللغه العربية الواحدة) – هذه الظروف تجعل المرء ينتمى إلى الخليج بصفة عامة ، وفي الوقت ذاته ينتسب الي دولته.

هناك أيضا التغيرات الجيوبوليتكية التي تشهدها المنطقه بفعل تدخل القوي العظمي وأهدافها في المنطقه لشرذمتها الي وحدات سياسية عديدة تتسم بالتجزئة ، بهدف السيطرة – علي غناها الوافر وخيراتها المتمثلة في الطاقه فضلا عن ان المنطقه هي طريق هام للتجارة العالمية بين الشرق والغرب باعتبار الخليج العربي ذراع بحرى للمحيط الهندي يتوغل داخل اليابسة بحيث يقرب المسافة البرية عبر منطقه الهلال الخصيب بين المحيط الهندي وبين البحر المتوسط، وهذا الذراع البحري يتكون من خليج خارجي هو خليج عمان، وخليج داخلي هو الخليج العربي فضلا عن مضيق هرمز الذي يصل الخليجين أحدهما بالآخر، وهذان الخليجان يفصلان بين السواحل الايرانية من جهة والسواحل العربية من جهة أخرى ، وهما من الناحية الواقعية والعملية، امتداد لبحر العرب الذي يعد جزءا من المحيط الهندي مما يكسب الخليج العربي أهمية لايدانيها أهمية بحر داخلي آخر وقد تسبب هذا الموقع الفريد في قمام العديد من المشكلات الحدودية وفي فترات زمنية متعاقبة ومنها مشكلات الحدود بين العراق والكويت ، والمناطق

المحايدة بين السعودية من ناحية والعراق والكويت من ناحية أخرى ، وجزر الطنب وابو موسي العربية التي احتلتها ايران وتحكمت من خلالهم في مضيق هرمز ومنطقة البريمى .

غير أن أهم تغير جيوبولتيكي تشهده منطقه الخليج العربي في الوقت الراهن هو الآثار المدمرة للحرب العراقية الايرانية والتي أدانها المجتمع الدولى في قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي عام ١٩٨٧ وأهمها القرار ٥٩٨ الذي يطالب بوقف الحرب فورا ، والواقع أن نزيف هذه الحرب قد عاني منها شعبان مسلمان تربطهما أواصر الدم والجوارثم جاء الغرو العراقى للكويت بمثابة كارثة ليس فى منطقة الخليج العربى فحسب دائما فى الوطن العربى بأكمله بما أحدثته من تداعيات خطيرة سيظل تأثيرها قاتلا لفترة طويلة.

هناك أيضا التعامل والتعاون الاقتصادى بين دول منطقه الخليج العربي والذي جسده قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي وشملت اساليبه تبادل التخفيضات والاعفاءات الجمركية ، والتعاون عن طريق المشروعات المشتركه والتعاون الفنى المشترك والتعاون التنسيقي المشترك، وهذه الاساليب قد تم بلورتها في الأتفاقية الأقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وقد أثبت تطور مجلس التعاون مجموعة من الثوابت في السياسه الخليجية الدولية تتمثل في رغبة حكام هذه المنطقة من العالم ان لايكونوا طرفا في الصراعات الاقليمية أو المذهبية ، ومن هذه الثوابت أيضا القفزات الكبيرة بالواقع الخليجى إلى طفرة هائلة تمثلت في انجاز عديد من المشروعات والترابط الاجتماعي والثقافي بين شعوب المنطقة وان هذا التعاون هو المدخل الطبيعي والتاريخي لوحدة الأمة العربية باجمعها. بالرغم مما أحدثه الغزو العراقى للكويت من ردود فعل.

أن من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات الي المنتجين ، وجاء النظام الاقتصادى العالمى الجديد في عقد السبعينيات – وهو النظام الذي يرتب علاقات الشمال بالجنوب – باحدي المسلمات العامة وهي ان من يملك شيئا نادرا يحتاج له الجميع لا يمكنه المحافظة علي هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية ، وكان من نتائج هذه التغيرات بروز الخليج كمنطقة تنتج مايحتاجه الآخرون الأقوياء والضعفاء ، وطالب الأقوياء الضعفاء – على حد تعبير الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى «ان تأخذ في الحساب حاجتهم ، وليس بالضرورة حاجتها، وان تقرأ المنطقه همومهم ، وتقر بشرعية هذه الهموم، وهو مايفسر الضغط الذي عاشت فيه المنطقه وأدى الي استنزاف نفطها فضلا عن جهدها السياسي ، ان كل انسان في أى مكان في العالم يجد نفسه طرفا في قضايا الخليج : تخفيض الانتاج يعني اختناق العالم، وزيادته تعنى القضاء علي المعادلة الأساسية في وحدة مواقف الدول المنتجة، وهذه التغيرات كلها أدت إلى ترابط عضوى بين دول الخليج العربي وبعد ان كانت وحدات سياسية متشرذمة ، أصبحت مخاوفها واحدة ، وفي تجمعها يقوي ظهرها وارتبط ذلك بسبب آخر جوهري هو أن الأمن القومي لدول الخليج جزء لا يتجزأ من الامن القومي العربي والسيادة الاقليمية مثال ذلك الحرب الأهلية اللبنانية واستقطابها لقوي عربية عديدة، ومشكلة الصحراء العربية ، والصراع العربي الاسرائيلي ، والحرب العراقية الايرانية والتي تهدد الأمن القومي العربي برمته ومنطقة الخليج العربي جزء منه، فالرسالة الواضحة من هذه الحرب هو واجب دول الخليج في التصرف بشكل غير

تقليدي، وعلي الخليج أن يعتمد علي قوته الذاتية بالدرجة الأولى إذا أراد النجاة .غير أن ما أحدثه الغزو العراقى للكويت قد غير الكثير من هذه المفاهيم.

ان طبيعة منطقة الخليج وأهميتها الدولية قد فرضا عليها صيغة حذرة في السلوك السياسى يتخلص في ضرورة المحافظة علي الاستقرار ، وانحياز المنطقة يقلب كثيرا من موازين القوى بما يسمى الآن بالعصر الامريكى.

هناك أيضا سمات التنمية والتحدث والقوي البشرية العاملة والهجرة الأجنبية وتماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي. كلها مشكلات ينبغي مواجهتها في اطار حلول بديلة تكمن في ادراك أهمية التقليل من الاعتماد علي البترول، وتنويع مصادر الدخل، والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية كبيرة.. وهذه العوامل مجتمعة ساهمت في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي لمواجهة المشكلات والعلل الداخلية والخارجية ، الاقتصادية والسياسية ، الاجتماعية والأمنية – وهذا هو الأهم – مواجهة جماعية. وهو ماسوف يتم التعرض له تفصيلا.

وفيما يتعلق بموضوع هذه الدراسه فقد سبقت الاشارة ان قطر هى شبة جزيرة داخل الخليج العربي ، وفيها تقع دولة قطر وعاصمتها الدوحة ومن أشهر بلدانها الزبارة ودخان، وهي منطقة حقول الزيت ، وتبلغ مساحة قطر ثمانية آلاف ميل مربع (١٧٫٥٠٠كم٢) وسكانها زهاء مائتى ألف . وهى غنية بالنفط الذي نال امتيازه شركه قطر التى تشبه في تشكيلها شركة نفط العراق. وبدأ إنتاج البترول عام ١٣٦٨هـ وغدت قطرات البلد الحادي عشر في إنتاج النفط في العالم (٢٥).

ومن منظور تاريخي فقد كانت قطر جزءا من البحرين-كما سبقت الاشارة يحكمها حاكم من قبل الخلافة وأحيانا يستقل بهذه المناطق وفي كثير من الاحوال كانت منطقة البصرة أو اليمامة . وفى القرن الثامن الهجرى - استولي بنو نبهان العمانيون علي قطر، ولم يطل مقامهم بها ، ومن بعدهم تناوب علي قطر وغيرها من مناطق البحرين كثيرون من أهل البلاد. وفي عام ٩٢٣هـ استولي البرتغاليون علي قطر، وفي عام ٩٤٣هـ أرسل السلطان سليمان القانوني أسطولا بقيادة سليمان باشا والي مصر لمحاربة البرتغال وطردها ، ونجح هذا الأسطول في مهمته فطرد البرتغال من البحرين ، والقطيف، وقطر واستولي عليها، كما استولي علي الاحساء. وعندما ضعفت الدولة العثمانية استطاع آل حميد من بنى خالد أن يطردوا العثمانيين سنة ١٠٨٠هـ ويصبحوا حكام الأحساء .

وعندما قامت الدولة السعودية الاولي مدت سلطانها إلى قطر فى عهد عبد العزيز بن محمد، وأرسلت حملتين إحداهما سنه ١٢٠٢هـ بقيادة سليمان بن عفيصان، والثانية سنه ١٢٠٨هـ بقيادة ابراهيم بن عفيصان، وبعد سقوط الدرعية مد آل خليفة أمراء البحرين سلطانهم إلى قطر [٢٦].

ولعل من المفيد أن نتتبع تطور القوي المحلية في قطر منذ البداية ، فمن المعروف أن العتوب هاجروا من موطنهم في نجد فى أواخر القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثانى عشر الهجرى، فنزلوا في منطقة قطر في ظل قبيلة آل مسلم التي كانت تحكم تلك المنطقة من شرق الجزيرة العربية. وقد استقر العتوب في قطر مدة تقرب من نصف قرن، تعلموا خلالها ركوب البحر، وأبحوا مهرة فى شؤون البحار، وعرفوا صيد اللؤلؤ والتجاره البحرية، وخبروا مزايا موقع أرضهم الجديدة في شرق الجزيرة العربية، وبمرور

الوقت نمت القوة الاقتصادية البحرية للعتوب ، وأصبحوا يمثلون خطرا حقيقيا لآل مسلم حكام قطر. وشعر هؤلاء – أى آل مسلم – أن استمرار وجود آل صباح وآل خليفة في قطر يشكل خطرا عليهم، لذا فقد نشب النزاع بينهم، واضطر العتوب (آل صباح وآل خليفة) إلى الهجرة بحرا نحو رأس تنورة في الأحساء، وتبعهم آل مسلم ليحطموا قواهم حتي لاتقوم لهم قائمة بعد ذلك ، وبعد تنقل وتشتت حط العتوب الرحال في ثغر الكويت ، واستقرروا بعد أن سمح لهم بنو خالد بالإقامة هناك ٠أى فى الكويت) واقتسم العتوب الحكم في الكويت، فكان لآل صباح إدارة شؤون الحكم ولآل خليفة إدارة شؤون التجارة، والجلاهمه إدارة شؤون البحر. ومالبث آل خليفة أن هاجروا من الكويت الي قطر ثانية في عام ١١٨٠هـ أى بعد خمسة عشر عاماً من إقامتهم فى الكويت [٢٧].

أسس آل خليفة مدينة الزيارة، وسرعان مانمت وازدهرت لتتحول إلى مركز تجاري نشيط، راح ينافس مينائى العقير والقطيف علي ساحل الاحساء بل وراح ينافس أيضا موانىء الفرس على الخليج، وفي عام ١١٩٨هـ كان بدء الصدام بين القوة النامية الجديدة وبين القوى القديمة التي أحست بخطر الوافد الجديد، فكان هجوم الفرس بقيادة الشيخ ناصر حاكم بوشهر علي الزيارة، وقد دحر هذا الهجوم ، وتراجعت السفن القادمة بعد أن تكبدت أُدح الخسائر ، وكان من الطبيعى أن تحس القوى الجديدة بذاتها وأن تزداد لديها التطلعات والآمال [٢٨].

وكان التطلع نحو البحرين هو هدف القوى المحلية، ففى عام ١١٩٨هـ قامت القبائل العتبية بغزو البحرين بأسطول كبير من شبه جزيرة قطر، وحاصرتها لمدة امتدت حوالي الشهرين، وانتهي الحصار بفتح جزر البحرين

، وبعد فتح البحرين تغير ميزان القوي في المنطقة ، فبعد أن كان اهتمام آل خليفة مركزا في قطر ، تحول هذا الاهتمام إلي البحرين واذا كان دخول البحرين قد تحقق باتحاد قبائل قطر وتكامل وتحالف وقوة العتوب (آل خليفة والجلاهمة وآل صباح) إلا أن الجلاهمة خرجوا من الفتح دون أن ينالوا مايوازي ماقدموه. لذلك فان البنيان الجديد أخذ يهتز من داخله ويحمل بين طياته عوامل فنائه.. إذ اجتاحته نزاعات ، انتهت بانفصال قطر عن البحرين، بعد أن تبلورت في قطر قوة محلية تحت زعامة واحدة بقيادة قاسم آل ثاني [٢٩].

ونتيجة لما قدمه آل ثاني من مساعدات لآل خليفة في فتح البحرين، عين آل خليفة آل ثانى حكاما لقطر يحكمونها باسمهم ، وهكذا أصبح آل ثانى أهم زعماء الشعب في قطر، وقد حافظوا علي زعامتهم الشعبية منذ ذلك الحين، وكان محمد آل ثانى حاكم قطر لا يقر أمرا من الأمور إلا بموافقة آل خليفة، وكان ابنه الشيخ قاسم نائبا له فى أثناء حياته ، ولكنه كان من عظماء السياسة، فقد يستقل بالأمر دون أن يعود لاستشارة آل خليفة، فطلب آل خليفة من والده الشيخ محمد أن يرسل لهم ابنه الشيخ قاسم (لتجديد الصحبة ولإزالة الشبهة) فاستجاب لهم [٣٠]، إلا أن البحرين قد ألقت القبض عليه واعتقلته . وهاجم قومه البحرين لإنقاذه ولكنهم هزموا ، وتعقبتهم قوات البحرين إلى ساحل قطر، وكان ذلك عام ١٢٨٤هـ، وتمكن أهل قطر من إختطاف أحد أقارب شيخ البحرين ثم أخلوا سبيله مقابل فك أسر الشيخ قاسم الذى أصبح سيد قطر الفعلى [٣١].

وكان لتدخل بريطانيا أثر كبير في فصل قطر عن البحرين، فقد عقدت بريطانيا اتفاقية مع الشيخ محمد آل ثانى زعيم قطر تعهد فيها بألا لا يقوم

بأى عمل عدواني ضد جيرانه، كما تعهد بألا يرتكب أى عمل عدوانى في البحر ، بل عليه أن يحل كل الخلافات والمنازعات التي قد تنشب بينه وبين جيرانه بتوجيهها إلي المقيم البريطاني للفصل فيها (٣٢)، وحددت بريطانيا كذلك العلاقات بين قطر والبحرين . وقد وضع هذا الاتفاق أساس استقلال قطر عن البحرين. وكان علي قطر أن تدفع ضريبة لحاكم البحرين غير أن الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى الذي تولي الحكم بعد أبيه امتنع عن دفع الضريبة مدعما بذلك استقلاله (٣٣).

وحد الشيخ قاسم ١٢٩٥-١٣٣١ هـ قطر ، وقضي علي مناوئيه فتألق نجمه وعلت مكانته، ومن هنا خشي العثمانيون أن يخرج عن طاعتهم كما فعل آل خليفة، فهاجمت القوات العثمانية قطر عام ١٢٨٨هـ واحتلتها وأجبرت الشيخ قاسم علي الفرار واعترف العثمانيون أول الأمر بزعامة أحمد أخى قاسم ثم اعتقلوه. ولكن الشيخ قاسم تمكن من إلحاق هزيمة بالعثمانيين وتحرير أخيه واستعادة سيطرته علي قطر. ونجح قاسم في صد حاكم أبو ظبي فى استعادة الدوحة منه، وفرض عليه صلحا عام (١٣٠٣ - ١٣٠٦هـ) ، وفشلت محاولة قاسم لغزو البحرين عام ١٣١١هـ إذ تدخل الأسطول البريطاني ، وحطم قوارب الغزو القطرية ، وفرض علي الشيخ قاسم معاهدة صلح (٣٤).

كان الشيخ قاسم سيء العلاقة مع الانجليز يعارض سياستهم ولايسير في فلكهم ، مما جعل بريطانيا تتحين الفرصة للانتقام منه، واغتنمت بريطانيا فرصة نشوب الحرب العالمية الأولى ، وجلاء القوات والنفوذ العثمانى عن قطر ، ففرضت فى عام ١٣٣٥هـ معاهدة حماية علي قطر بعد أن تنازلت لها الدولة العثمانية عام ١٣٣٢هـ عن حقوقها فى قطر في العام

الذى توفي فيه الشيخ قاسم. وقد جاء في هذه الاتفاقية «تتنازل الدولة العثمانية عن جميع حقوقها في شبه جزيرة قطر التى سيستمر فى حكمها الشيخ قاسم فى فترة لاحقة .

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن للعوامل الجيوبوليتيكة السابقة تأثير[٣٥]، كبير علي السياسة الخارجيه لدولة قطر ، ويسهل تبين هذا من النظر الي موقعها الجغرافي في قلب منطقه الخليج العربي وفي منتصف الساحل الغربي الخليجى ووسط الساحل الشرقي لشبه الجزيره العربيه، وقطر عباره عن شبه جزيره علي شكل كف اليد يحدها البحر في ثلاث جهات من الشرق والشمال والغرب وتحدها من الجنوب المملكة العربية السعوديه ودولة الامارات العربيه المتحده وتبلغ مساحة قطر ١١٤٢٧كم مربع. تمتد المسافه الطولية منها من الشمال الي الجنوب لتصل الي (١٦٠) كم ، بينما تمتد المسافه العرضيه من الشرق الي الغرب بحدود (٨٠) كم . وتشترك دولة قطر مع دول الخليج فى سماتها المناخية فطقسها رطب حار صيفا دافىء شتاء قليل الأمطار[٣٦]، كما سبقت الاشارة تفصيلا فى موضع سابق.

كان لوقوع [٣٧]، دولة قطر فى منطقة الخليج العربى ذات الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية ، تأثيره علي السياسة الخارجية القطرية، فقد جعل هذا الموقع دولة قطر وثيقة الصلة بالاحداث والتطورات التي تشهدها منطقه الخليج العربي، وفرض اتباع سياسة متوازنة وفعالة ونشيطة [٣٨].

المرحلة السابعة :

اضطرت بريطانيا تحت ضغط الأحداث لإعطاء البحرين استقلالها [٣٩]، وحق تقرير مصيرها فى تاريخ ١٤ اغسطس فى ١٩٧١ ، حيث أصبحت

دولة مستقلة ذات سيادة . وأنهت جميع المعاهدات والاتفاقيات التي كانت تربطها ببريطانيا (٤٠).

أما بالنسبة لسلطنة عمان فيمكن القول أن نظام الحماية الذي طبق علي امارات الخليج خلال المئة والخمسين سنة الماضية لم يطبق على سلطنة عمان التى بقيت مستقلة بالرغم من ارتباطها بمعاهدات صداقة، وبالرغم من اعتمادها علي الحكومة البريطانية ، عن طريق الوكالة لا الحماية ، فى تمثيل مصالحها ومصالح رعاياها فى الخارج.

غير أن انسحاب بريطانيا العسكرى من الخليج وانهاءها المعاهدات الخاصة التى كانت تربطها مع إمارات الخليج لم يؤثر بأى حال من الأحوال على وضع سلطنة عمان التى بقيت علاقتها مع بريطانيا بعد ديسمبر ١٩٧١ مستمرة على أساس معاهدة الصداقة المعقودة فى عام ١٩٥١ (٤١).

قام السلطان قابوس ابن سعيد فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ بحركة انقلابية ناجحة ضد والده وأعلن نفسه سلطانا جديداً لمسقط وعمان ليباشر بكسر طوق العزلة التى فرضها السلطان السابقة والانفتاح على العالمين العربى والأجنبى .

أما الكويت ، وهى أكثر الامارات تطوراً فى الخليج على حدر أى فريق من الباحثين ، فلا يوجد مظهر التدخل البريطانى فى شؤونها الداخلية، خاصة فى هذه الفترة . ولعل ذلك يرجع إلى الجفاء الذى طرأ على العلاقات الكويتية البريطانية على عهد الشيخ أحمد الجابر ١٩٢١ –١٩٥٠ ، حينما اتضح له بأن الانجليز أصبحوا غير قادرين على حماية مصالحه ضد جارتيه القويتين ، السعودية والعراق. وعلى ذلك أصبحت العلاقات البريطانية

الكويتية خلال عهده الطويل أقل وداً عما كانت عليه أيام الشيخ مبارك بن الصباح ١٨٩٦ - ١٩١٥ . الذي وضع أسسا للعلاقات البريطانية الكويتية .

ولكن حينما بدأت الكويت تصدر النفط بكميات كبيرة فى عهد الشيخ عبد الله السالم ١٩٥٠ - ١٩٦٥ ، تركز اهتمام بريطانيا على حماية الكويت من جيرانها، وبذلك أصبحت الحكومة البريطانية أشد تمسكا عما كانت عليه من قبل في عدم التضحية بمصالح الكويت للسعودية أو العراق، لأن الكويت ، وإن لم تكن غدت اللؤلؤة اللامعة فى التاج البريطاني، إلا أنها أصبحت قلعة رئيسية لمنطقة الاسترلينى فى الشرق الأوسط نتيجة تدفق النقد الاجنبي المكتسب من شركات النفط التى تستفيد بريطانيا بجزء كبير منه(٤٢).

كانت الكويت أول دولة خليجية تحصل علي استقلالها بعد الحرب ففى ١٩ يونيو ١٩٦١ أكدت الاتفاقية المعقودة بين الكويت وبريطانيا علي استقلال البلاد استقلالا كاملاً فى الشؤون الداخلية والخارجية ، والغيت معاهدة ١٨٩٩ . ولم تكد الكويت تحصل علي هذا الاستقلال حتي ظهرت مشكلة الحدود مع العراق، أو بالأحري مطالبة العراق بضم الكويت اليه باعتبارها أرضا عراقية، وأميرها قائماً لمدينة الكويت من قبل السلطة فى بغداد. وقد تطورت الأمور بين البلدين وحشدت القوى العراقية على الحدود ثم تدخلت الجامعة العربية بناء على طلب الحكومة السعودية فى أول يوليو ١٩٧١، ثم طلبت الكويت من بريطانيا تنفيذ الاتفاقية المعقودة بين الطرفين، والتى تتعهد فيها بريطانيا بحماية استقلال الكويت ، وطالبت بعودة الجيوش البريطانية للكويت . كما رفع الموضوع إلى مجلس الأمن، ولكن لم يؤد ذلك جميعه الي نتيجة تذكر. ثم أعيد الموضوع إلى الجامعة العربية ، وعقد مجلس الجامعة

عدة اجتماعات نوقشت فيها الاقتراحات والآراء. وفى يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ ، اتخذت عدة قرارات التزمت فيها حكومة الكويت بسحب القوات البريطانية من أراضى الكويت، وفي اقرب فرصة ممكنة التزم العراق بعدم استخدام القوة ضد الكويت، ودخول الكويت في الجامعة العربية التي تلتزم بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت (٤٣).

أما فى قطر فقد اندلعت عام ١٩٦٠ ثورة عارمة ضد الاحتلال البريطانى، وذلك لأول مرة فى تاريخ البلاد، حيث ظهرت أيضاً كتل سياسية تطالب بتعزيز الصلات مع العالم العربي، وبنتيجة ذلك الغيت في قطر المناصب الرسمية للمستشار البريطاني ومساعديه واحيلت وظائفهم إلى الحكومة العربيه وقد استمرت الأوضاع متأزمة حتى عام ١٩٦٥ حين أعلنت بريطانيا عن خطة للتنمية لابعاد نفوذ الجامعة العربية عن قطر. وشددت السلطات البريطانية فى ذلك الوقت قبضتها على قطر ، ووضع زعماء الحركة الوطنية فى السجون. وعزز العسكريون البريطانيون عام ١٩٦٦ حامياتهم فى قطر وشرعوا بانشاء قاعدة حربية دائمة على الساحل الشرقى لشبه الجزيرة سببت احتياجات شديدة ضدهم .

وبنتيجة الأمر اضطرت السلطات البريطانية إلى الدخول بمفاوضات مع قطر لمنحها استقلالها(٤٤). وفى ٢ ديسمبر ١٩٧١ أعلنت قطر دولة مستقله ، وفى اليوم التالى وقع حاكم قطر مع المقيم السياسى البريطانى فى الخليج جيفرى آرثر وثائق انهاء اتفاقية ١٩١٦ السياسية وغيرها من الاتفاقيات المكملة لها، التى وضعت قطر تحت الحماية البريطانية . كما وقع الفريقان فى اليوم نفسه معاهدة صداقة لمدة عشر سنوات بين قطر والمملكة المتحدة، وقد تضمنت أيضا نصا يقضى بالتشاور بين الطرفين فى الأمور ذات الأهمية المشتركة بينهما(٤٥).

أما بالنسبة لمشيخات الساحل العمانى ، فلم تنشأ فيها وكالة بريطانية وإنماتم الاكتفاء بتحويل الوكيل الوطنى إلى ضابط سياسى ، وكان ذلك خلال الحرب العالمية الثانية، ثم ارتفع مركزه إلى رتبة وكيل سياسى عام ١٩٥٣ ، وكان مركز إقامته فى الشارقة ثم تحولت اقامته منذ ١٩٥٤ إلى دبي حيث أنشئت هناك وكالة بريطانية. وكان استبدال الوكيل الوطني بضابط سياسي ثم بوكيل سياسي له اعتبارات خاصة بعد أن ازدادت أهمية مشيخات الساحل العماني، وبعد أن انتشرت المطارات والقواعد العسكرية البريطانية. ومن ناحية أخري، ثبت للسلطات البريطانية أن الوكلاء الوطنيين كانا عادة مايتورطون في صراعات محلية. وبالتالى لم تكن التقارير التي يبعثون بها إلى المقيمة البريطانية تبعث علي ثقة السلطات البريطانية بهم [٤٦].

عمدت عام ١٩٥١ ، بالتعاون مع حكام هذه المشيخات وكى تحكم بريطانيا قبضتها على المشيخات ، إلى تأسيس قوة عسكرية لحفظ الأمن عرفت باسم ليفي عمان أو قوة ساحل عمان يقودها ضباط بريطانيون وأردنيون، وكانت تحت سلطة الوكيل البريطاني بدبي ، واتخذت من الشارقة مركزا لقيادتها[٤٧]. وكان هدفها حماية أعمال التنقيب عن النفط من غزوات البدو، والمحافظة علي الأمن والنظام فى المشيخات . وعام ١٩٥٤ أصبحت هذه القوة تعرف باسم كشافة ساحل عمان، وهى التى شكلت فيما بعد نواة القوة العسكرية لدولة الامارات أثر قيامها .

بيد أن كل هذه التدابير التي اتخذتها بريطانيا لم تكن لتجدي نفعا أمام حتمية التحول التاريخي . فمنذ ثورة ١٩٥٢ في مصر ، بدأت الرياح القومية تهب علي الخليج ، ما أثار مخاوف بريطانيا. بل وأكثر من ذلك ، بدأت

الجامعة العربية تولي، اهتماماً خاصاً بشؤون الخليج ، لكن بريطانيا وقفت بالمرصاد إزاء كل المساعي العربية التي تتطلع اليها القاهرة، والتي تمثلت بجولة سيد نوفل، الأمين العام المساعد للجامعة العربية ، التي قام بها إلى الامارات عام ١٩٦٥ . ففي نفس الوقت ، وصل الوزير البريطاني جورج تومبسون مبعوثا الي الخليج لعرقلة مساعي ممثلي الجامعة العربية حتي أنه أصدر تحذيره الي الشيوخ الذين كانوا يرغبون بالإنضمام إلي الجامعة العربية، كما أعلن وزير الخارجية البريطاني بأن بريطانيا ستتخذ كل الاجراءات الكفيلة بالدفا ع عن الإمارات في الخليج . والواقع أنه كانت لزيارة سيد نوفل تأثيرها البالغ في نفوس حكام الامارات حتى أن منطقه الخليج برمتها دخلت في مرحلة جديدة.

الهوامش :

١- راجع فى تفصيل ذلك: إنتشار الإسلام فى آسيا ، جزأن، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ١٩٩٨.

٢- راجع تفصيلا : شيخة غانم القحطانى ، توازن القوي بين دول مجلس التعاون الخليج، رسالة ماجستير في فلسفه السياسه، كليه الاداب ، جامعة الاسكندرية ١٩٩٠ ص ص ٢٧ ومابعدها .

٣- محمد متولي ، حوض الخليج العربي ، ص ص ٣٥ ومابعدها .

٤- سليمان سعدون البدر، منطقه الخليج العربي خلال الألفين الثالث والرابع ق . م ، مرجع سابق ص ٣٥.

٥- محمد متولي، ص ص ٧٩ ومابعدها .

٦- سليمان سعدون البد ، منطقه الخليج العربي خلال الألفين الثالث والرابع ق.م. ص ٣٥.

٧- محمد خميس الزوكه ، في جغرافيه العالم العربى (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، بدون تاريخ) ص ٣٤.

٨- محمد متولى ، ص ص٥٠ - ٥١ .

٩ - سليمان سعدون البدو ، منطقة الخليج العربي خلال الألفين الثالث والرابع ق.م. مرجع سابق . ص ٤٠.

١٠- محمد متولي، ص ٧٥- ٧٩ .

١١- صدقة يحيى فاضل، مضيق هرمز ، طبيعته وأهميته الاستراتيجية الاقليمية والعالمية الحالية ، من مجلة التعاون (الرياض ، العدد ٩ ، يناير ١٩٨٨) ص٤١.

١٢- احمد العناني ، جذور الحاضر الخليجي ، ص ص ٥-١٠. وراجع شيخة القحطاني ، ص ص ٢٧ ومابعدها.

١٣- يحيى حلمى رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربيه ، رؤية مستقبلية (الكويت : دار العروبه ، ١٩٨٣) ط الاولي ، ص ١٩.

١٤- صدقة يحيي فاضل، مجلس التعاون وسبل تفادي خطر أعاقة الملاحة في مضيق هرمز من مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت، العدد ٥٦، اكتوبر ١٩٨٨) ص ١٥٠ ، وراجع أيضا : شيخه القحطانى ، مرجع سابق ص ص ٢٨ ومابعدها

١٥- يحيى حلمى رجب ، ص ٢٠ ، راجع أيضا شيخة القحطانى ،ص ٢٩.

١٦- صدقة يحيي فاضل : مضيق هرمز طبيعته وأهميته الاستراتيجية الإقليمية والعالمية الحالية ، ص ص ٢٠-٢٥.

١٧- محمد عبد الله سيف، الثروة السمكية في الخليج العربي وأهميتها كمصدر للغذاء والدخل القومى فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت : العدد ٥٤، أبريل ١٩٨٨) ص ص ١٧٥-١٧٨.

١٨- فاروق عمر، تاريخ الخليج العربي في العصور الاسلامية الوسطي، ص، ٦٤

١٩- صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها (بيروت : دار مكتبة الحياة، بدون تاريخ) اصدار ص ص ١٥-٢٥.

٢٠- جمال محمود حجر: القوى الكبري والشرق الاوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين ، المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٩ ، وراجع أيضا خالد بن محمد القاسمي، الخليج العربي في عالم متغير ، الجزء الاول، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ٢٠٠٠ ص ص١٢. وراجع دكتور/ محمد نصر مهنا ، الخليج العربى ص ص ١٠-١٥.

٢١-دكتور/ محمد نصر مهنا ، الخليج العربى ص ص ٢٠ ومابعدها.

٢٢- جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، مرجع سابق، المجلد الثالث ، ص ص ٤٣-٤٦ . وراجع أيضا ، خالد بن محمد القاسمي ، الخليج العربي في عالم متغير ، ص ص ١٢ ومابعدها .

٢٣- محمود علي الداود : الخليج العربي والعمل العربي المشترك، الخليج العربي ، ص ص ٦٨-٦٩ .

٢٤- المرجع السابق ، ص ٥٥ وراجع أيضا خالد بن محمد القاسمي، الخليج العربي في عالم متغير ، ص ص ١٢٣ ومابعدها .

٢٥- دكتورعبد الكريم غرابية : مقدمة تاريخ العرب الحديث ص ٢٦٠

٢٦ دكتور أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامى ، ص ص ٦٤ ومابعدها.

٢٧-دكتور عبد العزيز المنصور ود. فتوح الخدش: نشوء قطر وتطورها، الكويت دار ذات السلاسل ١٩٧٧، ص ٣٩، ٤٠

٢٨- لوريمر . ج . ج : دليل الخليج (التاريخى) جـ ، ص ١١٩٧ (قطر ١٩٧٥) .

٢٩- عبد العزيز المنصور ، وفتوح الخدش : نشوء قطر وتطورها ، ص ٤١

٣٠- مصطفى كامل الدباغ : قطر ماضيها وحاضرها ، ص ١٧٧.

٣١- عبد الكريم غرابية : مقدمة تاريخ العرب الحديث ، ص ٢٥٩.

٣٢ لوريمر . ج . ج : دليل الخليج جـ ، ص ١٢١٦ .

٣٣- أمين الريحانى : تاريخ نجد وملحقاته ، ص ١١٣ .

٣٤- عبد الكريم غرابية : تاريخ العرب الحديث ، ص ٢٦٠

٣٥- راجع في تفصيل ذلك محمد بن عيد آل ثاني، السياسه القطريه في اطار مجلس التعاون الخليجى ١٩٨١-١٩٩١ ، رساله ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٢.

٣٦- دولة قطر : وزارة الاعلام والثقافة ، قطر : الكتاب السنوى (١٩٨٩-١٩٩٠) ، ١٩٩١، ص ص ١٥ ومابعدها.

٣٧- راجع محمد بن عيد آل ثانى ، *السياسة القطرية فى اطار مجلس التعاون الخليجى* ١٩٨١-١٩٩١ ص ص ١١١ ومابعدها.

٣٨- يوسف عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر ، رسالة ماجستير ، جامعه القاهرة ١٩٧٩ ، ص ص ٣٠٠/٣٠٧ .

٣٩- محمد عدنان مراد: بريطانيا والعرب ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٩ ، ص ٤٦٦ .

٤٠- المرجع نفسه ، ص ص ٤٦٧ ومابعدها .

٤١- محمد حسين البحارنة : دول الخليج العربى الحديثة، اصدار كتلة مؤسسات الحياة ببيروت ، ١٩٧٣ ، ص ص ٧٩-٨٠ . وراجع أيضا : خالد بن محمد القاسمى ، الخليج العربي فى عالم متغير ص ص ١٢٣ ومابعدها.

٤٢- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، ص ص ٢٢ ومابعدها.

٤٣- محمد عدنان مراد : بريطانيا والخليج ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٥-٤٦٦.

٤٤- المرجع السابق ، ص ص ٤٦٨ - ٤٦٩ .

٤٥- محمد حسين البحارنة : دول الخليج ، ص ص ٧٤ - ٧٥

٤٦- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، ص ص ٧٢ ومابعدها.

٤٧- يري خالد بن محمد القاسمي أن اختيار الشارقة كان هدفه مراقبة وضبط الأمور فيها عن كثب ، لأنها كانت أكثر الامارات تطلعا الي الانخراط في المد القومي العربي - راجع : خالد بن محمد القاسمي ، الخليج العربي في عالم متغير ص ص ١٣٦ ومابعدها .

الفصل الثانى

فى تاريخ قطــر

دلت الحفريات على أن أرض قطر كانت مأهولة بالسكان منذ القرن الرابع قبل الميلاد ، كما دلت الحفريات علي امتداد الحضارة العبيدية التي قامت جنوبي العراق وشمالي الخليج العربي الي شبه جزيرة قطر ، ولقد كانت القبائل الكنعانية هي أول من سكن قطر في فجر تاريخها وذلك فى ٨٢٥-٤٨٤ ق.م (١)

ولقد دخلت قطر في الاسلام وبايعت الرسول صلى الله عليه وسلم وذكر أمين الريحاني في كتابه «ملوك العرب» ان العلاء بن الحضرمي حمل علي الزياره في قطر وقتل فيها عامل كسري ثم عاد الي البحرين . وكانت قطر تحت سيطره المنذر ابن ساري وكان قد لبي نداء الرسول (ص) بعد أن أوفد اليه عندما كان في يثرب العلاء ابن الحضرمي وكان ذلك في السنه الثامنه من الهجرة وأعلن أسلامه واسلم معه جميع العرب وبعض العجم ، ولقد شاركت قطر في اول اسطول بحري نقل الجيش العربي الاسلامي للجهاد في سبيل الله بقيادة العلاء ابن الحضرمي . ويقول صاحب (معجم ما استعجم) لقد أصبح للمسلمين معسكر آخر في قطر للانقضاض علي الفرس فضلا عن معسكراتهم في جنوب العراق (٢)

ولقد ظلت قطر تابعة للخلفاء الراشدين ثم انتقلت من بعدهم الي بنى امية سنه ٤٥هـ حيث ظلت خاضعه لعمال أمويين فى زمن عبد الملك ابن مروان ، وفي العهد العباسي ابان القرن الثانى الهجري شهدت قطر مرحلة من الرخاء الاقتصادى هيأتها لها دار الخلافه في بغداد بقدر لا يستهان به من الثروة .

وفى عام ٩٢٢ هـ استولي البرتغاليون علي قطر لكن الاستعمار البرتغالي لم يدم طويلا حيث تمكن السلطان العثماني سليمان القانوني من تخليص قطر من هذا الاستعمار في عام ٩٦٣هـ - ١٥٥٥م ، وذلك بقيادة محمد باشا فروخ . ولقد رحب القطريون كثيرا بمقدم العثمانيين ، وكان هذا العمل في نظرهم بشيرا بزوال الاستعمار الاوربي غير انه كان من ناحية اخري علامة علي دخول قطر وجاراتها في الخليج العربي تحت السياده العثمانيه ، والتي لم ينظر اليها كاستعمار وذلك لكون العثمانيين من المسلمين، وعلي أية حال فقد كانت السياده العثمانيه في قطر سياده اسميه شبيهة بمناطق الخليج العربي الاخري (٣) . وعندما بدأت الامبراطورية العثمانيه في الانهيار قام آل حميد من قبيلة بن خالد بثوره ضد العثمانيين واعلنوا انفسهم ملوكا علي الاحساء سنه ١٦٦٩م .

ويبدأ التاريخ الحديث لقطر في بداية القرن الثامن عشر ، وذلك بنزوح قبائل نجديه الي هذه البلاد بسبب سوء الاحوال الاقتصاديه والاجتماعية في منطقه نجد . ولقد كان من ضمن هذه القبائل قبيلة «العتوب» والتي استقرت في الزياره علي الساحل الغربي لقطر ، وقد ذكر انه حين استقر العتوب في قطر سنة ١٧٦٦م كانت (الحويله) هى أكبر مدينه علي الساحل وكان يقيم بها (آل مسلم) من بني خالد . وكانت هناك (فويرط) والتي يسكنها (المعاضيد) وسواهم من آل بني علي ، و (الدوحه) والتي يسكنها (السودان)(٤) .

وكان نزول آل ثاني الدوحه في ظروف غايه في الشدة والاضطراب (٥) برزت فيها شخصية الشيخ محمد بن ثاني الذي وجد في ابنه الشيخ قاسم بن محمد خير عون له ، اذ يعتبر الاخير - طبقا لاقوال المؤرخين - المؤسس

الفعلي لامارة قطر . لقد استطاع الشيخ محمد بن ثاني ان يوحد القبائل القطريه ليستطيع بها مواجهة خصومه من آل خليفه في البحرين ، حتي انه تمكن من رد غاراتهم علي قطر والحق بهم هزيمة نكراء في مدينه الوكرة ، ولعل خلافاته مع آل خلفه حيث لم يكن مطلق التصرف في حكمه، هي التي دفعت به الي الاستعانة ببريطانيا وعقد معاهدة السلام البحري(٦) معها عام ١٨٦٨م ثم توفي عام ١٨٧٨ تاركا الولاية من بعده لابنه الشيخ قاسم الذي يشار اليه بانه مؤسس قطر ومما قاله احد المؤرخين فيه «ليس قاسم بن محمد الذي تولي الحكم عام ١٨٦٧ بعد وفاة والده مؤسس امارة قطر المستقله فحسب، بل انه فصل كامل مليء بالبطولات من تاريخها المعاصر»(٧) . غير ان حكمه لقطر كان تحت سياده الخلافه العثمانيه ، واتسطاع ان يوحد قطر ويصبح سيدا علي جميع القبائل القطريه بفضل ما اوتي من نعمة الثراء نتيجة كونه من اكبر واشهر تجار اللؤلؤ ، فضلا عن صفاته الشخصيه وقدرته علي التغلب علي مايعترضه من المشاكل والصعاب، حيث جعلت منه هذه الصفات الشخصيه بحق اعظم قطري ظهر في النصف الاول من القرن العشرين ، واستطاع ان يحظي من القطريين بالسمع والطاعه ، بفضل مشاركته لهم في افراحهم وأحزانهم. وعرف هذا الشيخ بحكمته ودهائه ، فلقد حارب الانجليز والعثمانيين وتغلب عليهم ، وكذلك حارب خصومه من الشيوخ والامراء الذين هاجموه ، واليه يعود الفضل في القضاء علي تبعية قطر للبحرين واستقلالها عنها استقلالا تاما ، والتمرد عليها بالامتناع عن دفع الضريبه بعد ان كان يتعامل معها علي اساس دفع هذه الضريبه ، بل كاد ان يستولي علي البحرين وتصبح تابعة له لولا وجود الحامية البريطانيه علي شواطئها ، كما حاول ان يوسع من

حدود الجغرافيه بالسيطره علي اقليم الاحساء لولا ان عاجلته الوفاة [٨] .

سبقت الاشارة ان قبائل (العتوب) استخدمت اسطولا كبيرا في شبه جزيره قطر . وبمساعدة قبائل اخري بمحاصرة البحرين حوالي الشهرين وفى ٢٩ يوليو ١٧٨٣م تم فتح البحرين واصبحت عربية الحكم [٩] .

وكان (احمد بن خليفه) هو أول شيخ في العتوب يحكم البحرين ، ولكن حدث خلاف بين الجلاهمه والعتوب بعد فتح البحرين ادي الي عودة الجلاهمة اي قطر حيث استقروا في خور حسان .

وفي عام ١٨٠٩م استطاع الوهابيون بدعم من رحمة بن جابر الجلاهمي ان يخضعوا قطر لحكمهم ، وسرعان ما استسلمت البحرين ايضا لقوي السعوديين المتعاظمه . وفي سنه ١٨١٠م انشئت حكومة وهابية تسيطر علي القطيف وقطر والبحرين ، وكان مقرها في البحرين ، ولكن في سنه ١٨١١م ضعفت قوه الوهابيين في شرق الجزيرة العربيه وذلك نتيجة للاحداث التي وقعت علي الحدود الغربيه لدولتهم ، فلقد هاجمهم (السيد سعيد) سلطان مسقط في قطر بحمله بحريه وقام بطرد حاميتهم من قلعة الزياره وخور حسان ، ولقد تم تدمير الزياره في هذه الحملة [١٠] . وكذلك نتيجة لهجوم المصريين علي الدرعيه في نجد عام ١٨١٨م بقيادة ابراهيم باشا .

ولم يبق للسعوديين الموحدين نفوذ في المنطقه في الفترة مابين ١٨١١م وحتي ١٨١٦م الا ما كان ناتجا عن تحالفهم مع رحمة بن جابر الجلاهمي في خور حسان.

كانت قطر تتعرض لضغوط شديده من ناحية الحدود البشريه لها حيث تتصل بجنوب الاحساء ، وكانت تلك الضغوط ناتجة من القبائل البدوية

المتدخلة في تلك المناطق ، وكانت هذه القبائل تتأثر بالقحط في منازلها الاصلية فتبحث من جراء ذلك عن اسباب جديدة للعيش وذلك عن طريق غزوات عنيفه حيثما وجدت الحياة فيما امامها من مناطق ، ولهذه الاسباب تم تشييد الابراج والقلاع للمراقبه علي امتداد البر الداخلي لقطر . وكذلك من ناحية البحر بعد احسار الدولة الوهابية الاولي بسقوط عاصمتهم (الدرعيه) بأيدي الحملة المصريه التي سبق الاشارة اليها (١١).

وكان طبيعيا وقد حدث فراغ بسبب اندثار الدولة الوهابيه ان تتولي الفراغ الناشيء عن ذلك القوي المحليه الاكثر تأهيلا ، ونظرا لان مركز الولاية الوهابيه التي كانت تشمل قطر والبحرين والاحساء كان في البحرين فقد قام آل خليفه بتسيير الامور في الدمام وساحل الاحساء وقطر ، وقاموا بجمع الزكاة من هذه المناطق وكانت تجمع من قبل منها للسعوديين.

ولكن الوجود المصري في نجد لقي معارضه شديده من الانجليز عندما حاول المصريون مد نفوذهم الي البحرين وقطر وساحل الاحساء . وحيال ذلك قامت بريطانيا بواسطه المقيم السياسي البريطاني بمد بعض القبائل بالمال والسلاح من أجل مقاومة الاداره المصريه. ولقد كان تفاهم الموقف في سوريا وشعور محمد علي بتصاعد المخاطر الدوليه عليه عام ١٨٤٠م سببا في انسحاب الوجود المصري من الجزيرة العربية (١٢) ، وفي هذه الفتره عاد الامير فيصل بن تركي من سجنه في مصر ليقود الحمله لاعادة كيان الدولة السعوديه الاولي . حيث نشطت الامور علي الحدود القطرية البريه ، ووصلت اوجها عام ١٨٥٠م حين ظهر الامير فيصل علي الحدود القطرية.

وفى الفترة التي تلت تدمير (الدرعيه) عام ١٨١٨م حتي ١٨٦٨م وهي الفترة التي تقارب نصف قرن كانت الاوضاع في قطر يشوبها التأزم

الشديد ، خاصه المناطق الجنوبيه من البلاد ، وكان ذلك ناتجا عن عدة اسباب منها افتقار البلاد الي زعامة قويه وانعكاس الاوضاع المتأزمه في المناطق المجاوره (ابو ظبي وعمان) ، فلقد حدث خلاف حاد في ابو ظبي بين الشيخ محمد بن شخبوط وأخيه طحنون والذي خلع من المشيخه فالتجأ الي الدوحة ، ليحاول منها أن يستعيد مركزه في بلده ، ولكن لعدم امكانية تحقيق ذلك عاد الي الحويلة في قطر . وحدث في عام ١٨٣٦م ان التجأ القبيسات (وهم فرع من بني ياس) الي موقع العديد وذلك لرفضهم دفع الغرامة التي فرضها عليهم الانجليز بسبب ما يسمي باعمال القرصنة البحرية المنسوبه لهم ، ولقد كان من ذيول هذه الحوادث أن قام الاسطول البريطاني بضرب منطقه البدع في الدوحة بالقنابل عام ١٨٤١م وذلك بتهمة ايواء القطريين لاحد المتهمين المنتمين الي العديد ، وذلك لاتهامه بارتكاب سلسلة من اعمال العنف البحري (١٣).

قام الانجليز باستثمار الحوادث التي تقع في المنطقه واعتبروها من اعمال القرصنه ، وذلك من اجل الوصول الي غرضهم الاساسي وهو الهيمنه علي أمور الخليج والحيلوله دون قيام قوه اخري في المنطقه . عقد الانجليز معاهدة للسلام البحري وهي من طراز المعاهدات غير المتكافئة فى القانون الدولى مع شيوخ ساحل الهدنه (أو الساحل المتصالح) عام ١٨٢٠م وجددت هذه المعاهدة اكثر من مره وفي اكثر من مناسبه وكان أخرها ماعرف بالمعاهدة المانعة والتي فرضت لبريطانيا تقريبا حق الاشراف علي كل شيء(١٤) .

وتأسيسا على ماسبق فقد تأثر تاريخ قطر بقوتين اساسيتين وهما الامبراطوريه العثمانية والتي كانت لها السيطره الأسميه علي قطر حتي عام

١٩١٤م كما كانت لها حامية في مدينة الدوحه ، والامبراطوريه البريطانيه والتي تمكنت بفضل العديد من العوامل التي لا محل لذكرها الآن من أن تقوم بدور حاسم ليس في تاريخ قطر فحسب بل في تاريخ جميع دول المنطقه الخليجية ، وبذلك لا يمكن فصل تاريخ قطر عن تاريخ المنطقه الخليجية بأسرها[١٥] . فلقد كانت قطر تمثل حاجزا بين مناطق نفوذ الطرفين ، الانجليزى في مياه الخليج وجزره ، والعثماني في العراق ونجد والاحساء [١٦].

هكذا بدأ تاريخ قطر الحديث بظهور أسرة آل ثاني ، كما سبقت الاشارة حيث ظهرت عائله آلي ثاني في قطر في اوائل القرن الثامن عشر للميلاد ، ويعود نسبها الي قبيلة (مضربن نزار) من بني تميم ، والتي كانت تسكن في تهامه ، وسميت بآل ثاني نسبة الي جدها الشيخ ثاني بن مجمد بن تامر بن علي من بني تميم . والتي وفدت من واحة جبرين من مقاطعة الوشم في نجد . ولقد تنقلت هذه الاسرة في شبه جزيرة قطر من الجنوب الي الشرق واستقرت في البداية في مدينه الزبارة التي ولد فيها جد العائلة ثاني . وانتقلت ، بعد ذلك ، الي مدينه فويرط في الشمال ، ثم انتقلت الي الدوحة في ظروف شديدة الاضطراب حوالي عام ١٨٤٧م ، ولقد برزت شخصية الشيخ محمد بن ثاني في هذه الفترة [١٧].

ويمكن القول بأن دور قطرالخارجي بدأ مع عهد الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني آل ثاني وذلك من ١٨٧٦حتي ١٩١٣ والذي يعود اليه الفضل في تثبيت النواة الاولي لدولة قطر حيث قام فيما بعد بابرام معاهدة ١٩١٦م وتعتبر بهذه نقطه تحول في العلاقات البريطانية القطرية كما قام بتوحيد القبائل القطرية ، ودافع عن مصالح تجار اللؤلؤ القطريين أمام نظرائهم من

الهنود والبريطانيين ، فلم يوفر لهؤلاء ما توفر لهم في المناطق المجاورة من تسهيلات لمزاولة تجارتهم ، وكذلك لم يسمح للولاة العثمانيين بانشاء مراكز جمركيه كان الهدف منها نهب خيرات المواطنين القطريين ، ولقد واجهت قطر ضغوطا من الانجليز وحلفائهم وتعرضت الي مؤامرة من الاتراك بمساندة خصومها من اهل المنطقه ، وخاضت في هذا السياق معركة منتصرة ضد الحمله العثمانيه جنوب شرقي الدوحة (١٨) وهو مايقتضى وقفه لتفسير وتحليل احداث قطر فى القرن السابع عشر الميلادى.

سبقت الاشاره ان شيوخ آل خليفه قد استوطنوا مدينه الزبارة عام ١٧٦٦م وفي هذا السياق كان التاريخ القطري يرتبط بالتاريخ البحريني في الفترة من عام ١٧٦٦ الي عام ١٨٦٨م (١٩) . الا ان طبيعة الارض القطريه وخصائصها الجغرافيه والتاريخية والاجتماعية – كما سبقت الاشاره – قد جعلت منها مجتمعا ذا ميزات حضاريه ساهمت بدرجه أو باخري في بلورة كيانه التاريخي والسياسي . فلقد تأثرت قطر بجميع العوامل السياسية والتاريخية التي تأثرت بها منطقه الخليج عموما، مما جعلها تتعرض علي وجه التقريب لنفس ماتعرضت له بقية الدول في المنطقه ، بدرجات متفاوته .

ويري يوسف عبيدان (٢٠) ان القوتين اللتين تأثر بهما التاريخ السياسي في قطر وهما الدوله العثمانية وسيادتها الاسميه او الشكلية والدوله البريطانيه وما تميزت به من دور حاسم وفاعل امتد حتي السبعينات من هذا القرن . كما ان التاريخ القطري الحديث يبدأ بظهور اسرة آل ثاني علي المسرح القطري كاسرة حاكمة وتوليها زمام السلطه (٢١) علي نحو مشابه تماما لما كان عليه الحال في الكويت والبحرين ، حيث اقترن تاريخهما السياسي بظهور الاسرتين الحاكمتين.

ويشير يوسف العبيدان (٢٢) لدولة قطر في تفصيل غير قليل موضحا بعض المعطيات التي تشكل خلفيه تاريخية حاولت عليه بعض الاكتشافات الاثريه التي قامت بها بعثه دانمركيه علي وجود حياة علي الارض القطريه منذ سته الاف سنة منذ قيام الحضاره العبيديه في جنوب العراق (٢٣) تركت علاماتها البارزة علي السواحل القطريه حيث الموانيء المواتيه لاعمال صيد اللؤلؤ والاتصال البحري باماكن العمران كالبحرين والقطيف. وقد عزز من هذه الفكرة ماعثر عليه المنقبون في قطر من ادوات تدل دلاله اكيدة علي وجود مجتمع منظم تنظيما جيدا قبل الاف السنين (٢٤) . كما أنجز البحر دورا بارزا في جيولوليتيكية قطر ، حيث ظلت السواحل القطريه تشكل جانبا ايجابيا في هذه الحياة لاشتمال السواحل علي مرافيء وخلجان صالحه لرسو السفن ، كما ان موقع قطر من جهة الغرب سواء من ناحية اتصالها بالمملكة السعودية او عمان برا (٢٥) ، وماترتب عليه من انتفاء وجود الموانيء الطبيعية في هذه الجهة ، قد جعل من ميزتها الطبيعية هذه متراسا يشكل حدودا بارزة يمكن الدفاع عنها بسهولة ، وهذا مايفسر ايضا بقاء قطر علي مدي الاجيال معبرا للقبائل الوافدة من نجد ، فالاحساء او عن طريق واحة جبرين او سواحل عمان ، وعمان الداخلية ايضا .

يؤكد العبيدان صدق ذلك من ثنايا نظرة تأمل الي بقايا القلاع السانجة والابراج التي تواجه اتصال البر القطري بصحاري شبه الجزيرة العربية ، حيث هذه القلاع والابراج كانت بمثابة المؤشر المنبه للقطريين من الخطر الداهم قبل وصوله الي عقر دارهم اذ انه يشكل نقطه مراقبة لتقدم القبائل الوافدة الي قطر ، ومن هنا كانت الحاجة ماسة للسواحل القطرية وللبحر بما يشتمل عليه من اسباب الثروة والازدهار (٢٦) حيث تنشط الحياة في المستوطنات الساحلية .

وان كانت هذه الحياة تتقلب تارة وتتغير تارة اخري حين يضطرب حل الامن البحري نتيجة غياب دولة عظمي تستطيع فرض سلام بحري أو ضمانه ، مما قد ينعكس بدوره علي احوال الساحل القطري فتصبح الحياة غير ملائمة للاستقرار في مثل هذه المدن رغم ازدهارها. وبعبارة اخري ، فان العامل السياسي في منطقه الخليج عموما كان عاملا فعالا في الحياة البحرية [٢٧] . فجميع المصادر التاريخية تجمع علي دور البحر واهمتيه من كافة الجوانب في تشكيل الحياة في قطر ، ولعل في وصف المؤرخ الفردوسي لساحل قطر مايؤيد ذلك [٢٨] وان لم ينف هذا بالطبع وجود قبائل في البر القطري قليلة العدد دائمة التناحر .

يضاف الي ذلك اعتبار هام كان له وقع ملموس في قطر ، وهو المذهب الدينى الوهابي الذي اخذ في الانتشار من مركز نموه في المملكه العربيه السعوديه علي يد الامام المجدد محمد بن عبد الوهاب بمؤازرة من الامير السعودي محمد بن سعود الذي احتضن دعوته حتي اصبح مذهبه حركه دينية واسعة عمت ارجاء الجزيرة العربيه واستمدت اصولها ومقوماتها من مذهب الامام احمد بن حنبل مظهره الاسلام علي حقيقته واصالته وايضاح صورته المشرقه علي اسس صحيحة بعد ما شابها من الوان البدع والخرافات . ولقد كان طبيعيا ان تتأثر قطر بهذا المذهب نظرا للصلة المستمرة التي تجسدت في كون قطر ذات حدود برية مع الدولة السعوديه التي انطلقت منها هذه الدعوة، ولا يزال القطريون يكنون احتراما بالغا للملكة العربيه السعوديه باعتبارها موطن الامام محمد بن عبد الوهاب مؤسس الوهابية ، بل إن قاسم بن محمد آل ثاني مؤسس دولة قطر نفسه كان سلفيا وهابيا ، وكان الشيخ رشيد رضا يعلم السلفية لاهالي قطر ، كما

قام بنفس المهمة اناس اخرون في كل من البحرين والهند ، وذلك في محاولة للتصدي لموجة التبشير التي اطلق عنانها في البحرين بايدي مبشرين من الامريكيين والانجليز علي حد سواء (٢٩) .

على ان تأثير الدين الاسلامي والحركه الوهابيه كان كبيرا في قطر ، وهو الذي يفسرظاهرة ملموسة في تاريخ قطر تنبيء توضح تأثير الدين الإسلامى الحنيف في النفس القطريه المعاصره ، الا وهي التطوع للوقوف مع مد الحركه الاصلاحية لدولة الخلافة الاسلاميه الذي عبر عنه مدحت باشا والي بغداد ، فى تعاطفها مع دوله الخلافه الاسلاميه الناتج عن اثر الحركه الوهابيه السلفيه كما كان القطريون طبقا لما تورده المصادر التاريخيه – يؤدون دورا قياديا في الدفاع عن انتمائهم الديني للاسلام وعن سعة مفهوم الانسان بكل معانيه وكان لهم دور في الفتوحات الاسلاميه في جنوبي فارس والهند (٣٠) . وفي الوقت الذي خلت فيه المصادر الاسلاميه من ذكر قطر الا ماندر بحسبانها جزءا مندمجا في الولاية الاسلاميه التي كانت تشمل معظم الساحل العربي علي الخليج ، فان بعض الحقائق الوارده في بعض تلك المصادر تعزز فكره اخلاص القطريين لولاءاتهم العقائديه ، وآية ذلك ان قطري بن الفجاءة وهو احد زعماء الخوارج ومن ابناء الاعدان (احدي بلدان قطر) استطاع قوات محدودة ان يسبب القلق للدولة الاموية حتي ان كلمته سادت في قسم كبير من العراق الفارسي وخرسان ، وكانت وفاته في اقصي شمال فارس قريبا من ساحل قزوين (٣١).

ويؤكد (٣٢) العبيدان ان التركيز علي التاريخ القطري الحديث يبدأ بوصول اسره آل ثاني الي سدة الحكم وتسلمها مقاليده (٣٣) . فقد نزحت دفعة كبيرة من القبائل النجديه الي قطر بفروعها العديدة كالعتوب وغيرهم

كما سبقت الاشارة ، نتيجة الاحوال الاجتماعيه والاقتصاديه التي عمت نجد في بدايه القرن الثامن عشر ، ومارست هذه القبائل الاعمال البحريه ابان ازدهار مدينة الزيارة المار ذكرها في قطر .

سرعان ما استولت تلك القبائل علي البحرين عام ١٧٨٣ ، ومرت بفترة ازدهار تجاري الي ان شملها الحكم الوهابي في اوائل القرن التاسع شعر ، حيث أنجز الانجليز دورا بعد هزيمة نابليون مما ادي الي صدام مع القوي التي يمثلها القواسم (حكام بعض الامارات العربية) في مدخل الخليج ،. وتمكن الانجليز بمهارتهم السياسية من استغلال الخلافات القائمة بين المسلمين في المنطقه ، وخاصة بين شيعة ايران والاتراك السنيين في العراق، حيث البوا كل فريق علي الاخر ، وحين سقطت الدرعيه مقر الحركه الوهابيه عام ١٨١٨ بادر الانجليز بالهجوم بواسطه جيش لهم قدم من الهند علي القواسم في رأس الخيمة ، وبذلك تفككت دولة عمان التي كانت من قبل امبراطوريه ضخمه . وهنا يبدأ الدور البريطاني الذي فرض علي محمد بن ثاني جد الاسره الحاكمة ان يتفاهم مع الانجليز ويعقد معهم معاهدة السلام البحري عام ١٨٦٨م ، وبظهور اسرة آل ثاني دخل تاريخ قطر الحديث مرحلة جديدة (٣٤).

ويعود ظهور آل ثاني في قطر ، كما تجمع المصادر والروايات ، الي اوائل القرن الثامن عشر للميلاد(٣٥) وترجع في النسب الي جدها الشيخ ثاني بن محمد بن ثامر بن علي من بني تميم من اشهر قبائل مصر بن نزار الجد الاكبر لهذه القبيلة ، واصل موطنها في بلاد (نجد) من مقاطعة (الوشم) ومنها نزحوا هم وابناء عمومتهم (المعاضيد) الي واحة (جبرين) من اراضي السعوديه واخذوا في التنقل في جنوب البلاد وشرقها حتي انتهي

بهم الاستقرار في مدينة الزيارة حيث ولد فيها (ثاني) جد العائلة [٣٦]، ثم انتقلت الاسرة الي بلدة (فويرط) في شمال قطر قبل انتقالها الي الدوحة في حوالي العام ١٨٤٧.

كانت قطر كما سبقت الاشارة في ظل الحكم التركي قائمقامية تتبع لواء الاحساء متصرف يرجع في اموره الي والي الولاية في البصرة . ورغم النفوذ التركي ، فقد استمر الشيوخ من آل ثاني في ادارة شئون بلادهم ولم تكن بريطانيا تعترف بالاحتلال التركي لقطر ، وكانت لها بعض المشاكل مع الدولة العثمانية ، وامام تفاعل الصراع التركي البريطاني وطمع تركيا في ترسيخ سيادتها علي قطر ، اصبحت قطر مسرحا لصراعات القوي علي ارضها ، مما حدا بالشيخ جاسم بن ثاني الي الانتقال من الدوحة الي الداخل في قرية (الظعاين) ثم عاد الي الدوحة ثانية بعد تفاهم مع الاتراك مما ترتب عليه اثارة حفيظه بريطانيا [٣٧] .

غير ان الصراع قد عاد من جديد في قطر ، واخذ كل طرف يحاول كسب ودهاء ، حتي انتهي الامر بالشيخ جاسم عام ١٨٩٣ الي اعلان تحوله عن الدولة العثمانيه الي الحكومه البريطانيه مما سبب اصطداما بين القطريين والاتراك ، وبين الاتراك والبريطانيين واستمر الوضع علي هذا المنوال حتي مطلع القرن العشرين [٣٨] ، حين انتهي النفوذ التركي كليا علي قطر عام ١٩١٥ ، وبانسحاب الاتراك من قطر نهائيا [٣٩] . وتعتبر معاهدة الحماية البريطانية القطرية عام ١٩١٦ نهاية الوجود العثماني في شبه الجزيرة العربيه كما انها وضعت حدا للصراع المستديم حول السيطره علي قطر .

أما عن العلاقات البريطانيه القطريه فإن خيوطها الاوليه بدأت منذ ابتدأت في العام ١٨٦٨ ، حينما عقد السلطات البريطانيه في الخليج في ذلك العام اتفاقية مع الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر آنذاك ، من جملة ماعرف «بالمعاهدات البحريه » المعقوده في الفترة بين عام ١٨٠٦ وعام ١٨٥٣ بين بريطانيا وشيوخ الخليج . تعهد الشيخ محمد فيها باحترام الاحكام العامة المعاهدة الدائمة للسلام لعام ١٨٥٣ ، وبالمقابل ادت الاتفاقية الي اعتراف السلطات البريطانيه في الخليج بوضع الشيخ محمد بن ثاني كحاكم لقطر .

وفى الفترة اللاحقه تمكن جاسم بن محمد ال ثاني التخلص من اتفاقيه ١٢ سبتمبر ١٨٦٨م وكانت تعرف باتفاقيه السلام البحري والتي فرضت علي الشيخ محمد بن ثاني من قبل الادارة البريطانيه ، وكانت تنظم العلاقات بين قبائل دوله قطر والبحرين (٤٠) فلقد احس الشيخ جاسم ان الانجليز الذين كانوا قد تغلغلوا الي الصميم في شئون جيرانهم في كل ناحيه لن يوقف ضغوطهم سوي خطه كبري ذكيه ، ولذلك قام بالاتصال بالسلطات التركيه واتفق معها علي التنسيق مع الاتجاه النشط في ذلك الوقت لتوحيد القوي الاسلاميه والوطنيه في الخليج ، وتم رفع العلم التركي علي قلعة البدع في عام ١٨٧١م ، وبذلك خففت قطر من ضغوط الانجليز وقامت بصيانة استقلالها في اطار الصراع الكبير علي السواحل الشماليه الشرقيه في الخليج فيما بين تركيا وبريطانيا ، ولقد استمر هذا حتي عام ١٨٩٦ (٤١).

ولقد استمرت العلاقات القطريه التركيه قرابه الاربعين عاما ، ولكن عندما شعر الشيخ جاسم بن محمد أن الاتراك يشنون فرض ارادتهم

وإدارتهم المباشره علي اماره قطر ، وبتخاذلهم عن مناصرته في حملاته ضد القبائل المتمرده والتي كانت.تلقي التأييد والدعم من القوي الخارجيه المجاوره بدأ النزاع بين الجانبيين ، ثم تطور هذا النزاع بعد ذلك نتيجة عدة اسباب من اهمها اصرار تركيا علي تنفيذ مشروع عاكف باشا متصرف الاحساء في يوليو ١٨٨٩م ، والداعي الي اقامة ادارة تركيه مباشره في قطر ودار للعوائد الجمركيه ، وقد لقي هذا المشروع معارضه الشيخ جاسم الذي عارض فرض الضرائب علي التجار والسفن وعلي دخل اللؤلؤ ، وذلك لانه كان يري أن فرض مثل هذه الضرائب سوف يؤدى الي هجرة السكان (٤٢).

وصل هذا النزاع الي مرحلة تعقدت فيها المشكله بين الطرفين القطري والتركي وذلك عندما قام الوالي محمد حافظ باشا ليلة ٢٥ مارس عام ١٨٩٣م باعتقال الشيخ احمد بن محمد آل ثاني واثني عشر من أعيان الدوحة ، وفي الليلة التالية قام الجيش التركي بمهاجمه الشيخ جاسم ولكنه تمكن من صد هذا الهجوم . وذلك نتيجة للخطه القتاليه التي وضعها والتي كانت تقوم علي ايهام الاتراك بتسريح الجيش القطري ، وتوزيع هذا الجيش علي اماكن متفرقه ، وعندما تقدم القوات التركيه للهجوم حاصرتها القوات القطريه وهزمتها في موقع (مسيمير) علي بعد ٧ أميال جنوب الدوحه ، وانسحبت القوة التركيه بعد ذلك الي قصر الشغب ولقد كان استيلاء القطريين علي مواقع الاتراك وسيطرتهم علي ابار المياه سببا في هزيمة الاتراك وآبادة اكثرهم . وبذلك كانت هذه المعركه هي نهايه الوجود التركي في قطر حوالي عام ١٨٩٦ (٤٣) .

اما بريطانيا التي كانت تطمع في ربط جميع مناطق الخليج بعلجتها فلم يرتبط معها متخذا بذلك سياسة فريدة من نوعها في مشيخات الخليج ، وكذلك الحال مع الدوله العثمانيه وان اعتبرت نفسها واليه على المسلمين آنذاك . وفي عام ١٩١٣ توفي الشيخ قاسم ، وخلفه في الإمارة ابنه الشيخ عبد الله الذي امتد حكمه حتي عام ١٩٤٩ ، ويعتبر عهده نقطه تحول بارزه في التاريخ القطري ، فعهده عهد التحول الي الحمايه البريطانيه والدخول مع بريطانيا في اتفاقيه الحمايه عام ١٩١٦، وكذلك عهد اكتشاف البترول حيث تم منح امتياز التنقيب عنه في البر القطري.

بيد ان هذه العلاقات البريطانيه القطريه اعتبرتها تطورات كبري جمت عن دخولها في مرحلة جديدة اكثر ترسيخا وفاعلية في عهد الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني الذي تولي الحكم عام ١٩١٣ وابرامه معاهدة الحماية كما ذكرنا في العام ١٩١٦، وتعتبر هذه المعاهدة هي حجر الزاويه في العلاقات القائمة بين البلدين منذ ابرامها .

ولقد تضافرت عوامل عدة دفعت بالشيخ عبد الله لعقد هذه الاتفاقيه يأتي في طليعتها مقدمات الحرب العالمية الاولي التي تعتبر السبب المباشر الذي اوجب علي بريطانيا اللجوء الي المعاهدة من اجل تأمين مصالحها في منطقه الخليج هادفه من وراء ذلك تجميع كافة قواها ووحدة جبهاتها اثناء الحرب ، وتفرغ كافة قواها السياسية والعسكرية لجابهة احتمالاتها ؛ خاصه وأن الحكومه العثمانيه رأت بعد تولي الشيخ عبد الله الحكم اثر وفاة والده قاسم وفي اواخر عهده بسبب حروبها مع البلقان من عام ١٩١٢ الي عام ١٩١٣ انه من الافضل لها تسوية مشاكلها الثانوية مع بريطانيا حتي تستأثر بتأييدها ، وبالفعل بدأت المفاوضات في لندن وتناولت موضوع النفوذ العثماني في الخليج العربي.

وفيما يتعلق بقطر ، نصت (م١١) من الاتفاقية التي ابرمت بشأن تلك المشاكل علي مايأتي : «تتنازل الدوله العثمانية عن جميع حقوقها في شبه جزيرة قطر التي سيستمر في حكمها الشيخ قاسم بن ثاني وخلفاؤه من بعده ، وتعلن الحكومه البريطانيه انها لن تسمح بتدخل شيخ البحرين في امور قطر الداخلية او ضمها الي اراضيه » (٤٤)

كما ان تجارة الرقيق التي كانت رائجة ، وازدياد نشاط القرصنة علي ساحل قطر في بداية القرن العشرين وظهور تصارع القوي في الداخل والخارج ، وازدهار تجارة السلاح التي كانت تشكل خطرا كبيرا علي النفوذ البريطاني ، بالاضافه الي سقوط مدينه الاحساء في قبضة الملك عبد العزيز آل سعود عام ١٩١٣ وظهور رغبته بالزحف علي ساحل عمان للاستيلاء عليه اعتقادا منه انه من ممتلكات اجداده ، كل هذه العوامل اثارت مخاوف بريطانيا فاسرعت الي عقد المعاهدة .

بالاضافة الي الصراعات المتفاعلة داخليا وخارجيا التي سبقت حكم الشيخ عبدالله وهي الصراعات العائلية والشخصية التي يتطلبها الوصول الي كرسي الامارة . فالاتراك قاموا بدور في محاولتهم ايجاد منافس للشيخ جاسم بن ثاني بشخص يدعي محمد بن عبد الوهاب الذي تربطه صله مصاهرة بآل ثاني ، وهذا ماجعل الشيخ جاسم يرفض كل المشاريع التركيه الهادفه لتقويه سلطة تركيا علي قطر (٤٥).

كما ان وقوف السعوديه إلي جانب الشيخ خليفة شقيق الشيخ عبد الله الذي رشحته الشاعات ليكون خليفة لوالده بدلا من الشيخ عبد الله ، كادت تؤدى الي مشكله لولا حنكة ودهاء الشيخ عبد الله الذي خدل في تحالف مع

ابن سعود ليضمن حكمه فتراجع ابن سعود عن موقفه مؤيدا الشيخ عبد الله. ناهيك عما لعبته الخلافات والمشاكل العائليه من دور في الاستعانة باللب الحمايه فعلي نحو ماجري في الكويت والبحرين . فكانت هناك منافسه بين الشيخ جاسم بن ثاني واخيه الشيخ احمد الذي تسلم مقاليد قائمقاميه قطر عام ١٨٩٣م بعد حركه التمرد الكبري التي قام بها القطريون ضد الاتراك واستطاعوا ان يحققوا نتيجة هذا التمرد وقف جميع خطط تركيا في تقوية نفوذها علي قطر ، ورغم تسلم الشيخ احمد القائمقامية الا ان السلطة الفعالية ظلت في يد اخيه الشيخ جاسم ، حتي وفاة الشيخ احمد عام ١٩٥٠ وتولي الشيخ عبد الله بن جاسم الحكم ، ولجوئه لطلب الحمايه من بريطانيا عام ١٩١٦ ، آخذا بذلك دور رجل الدولة القوى (٤٦) .

ونترك يوسف محمد عبيدان – يحلل طبيعة معاهده الحمايه البريطانيه والوضع القانوني لقطر في ظلها (٤٧) قائلا «نستطيع القول ان هذه المعاهدة ينطبق عليهاذ ات الوصف الذي ينطبق علي معاهدات الحماية المبرمة بين بريطانيا وكل من الكويت والبحرين ، والتي اناطت ببريطانيا تولي الشئون الخارجية لهذه الامارات وتسييرها نيابه عنها ، وترك الشئون الداخلية تمارس بواسطة الامراء والشيوخ علي نحو لا يتعارض والمصالح البريطانية.»

ويستطرد العبيدان قائلا « لقد تضمنت هذه الاتفاقيه كما هو معروف بندا ينص علي حمايه قطر في حال تعرضها لغزو خارجي من اية دوله كانت، وبذلك ضمن الشيخ عبد الله الملكه وحكمه الاستقرار والطمأنينه بضمانه بريطانيه . علما بان هذه الاتفاقيه هي آخر اتفاقيه من هذا النوع تبرمها بريطانيا مع بلد خليجي ».

اما فيما يتعلق بالعلاقات التركيه القطريه فالملاحظ أنه بانحسار الوجود التركي في قطر ، حدث تحول في السياسه القطريه وذلك نحو التحالف والاعتماد علي بريطانيا ، ولقد حدث في هذه الفتره الانتقاليه ان تنازل الشيخ جاسم عن تسيير دفة الحكم لابنه الشيخ عبد الله في عام ١٩٠٥ ، وذلك نظرا لعجز جاسم وكبر سنه ، ولقد قام عبد الله بادارة الحكم في البلاد تحت ارشاد وتوجيه والده حتي وافته المنية في ١٧ يوليو ١٩١٢م(٤٨)

كانت فترة حكم الشيخ عبد الله هي أطول فترة حكم في تاريخ قطر حتي الان حيث استمرت من عام ١٩١٢ م حتي عام ١٩٤٩م ، ولقد تم في عهده اكتشاف البترول في قطر في ١٧ مايو ١٩٣٥ ، بعد ان أبرم اتفاقيه للتنقيب عن النفط في البر القطري مع شركه نفط قطر المحدوده ، كما اقترنت بداية عهد الشيخ عبد الله بانهاك الدوله العثمانيه نتيجة حروب البلقان ، وغير ذلك من الاسباب مما دفع بالباب العالي الي شراء صداقة بريطانيا ، وثم ذلك بتنازل الدوله العثمانيه عن نفوذها في الخليج وشبه الجزيرة العربيه . ولقد تم توقيع الميثاق الانجلو - تركي في ٢٩ يوليو ١٩١٣م ، ونص في المادة (١١) منه علي تنازل الدوله العثمانيه عن حقوقها في شبه الجزيرة القطريه ، وأن يتم الحكم فيها كما مضي (أى لشيوخ آل ثاني) . مع تعهد الحكومة البريطانية بعدم السماح لشيخ البحرين بالتدخل في الشئون الداخلية القطرية ، أو تهديد استقلالها (٤٩) .

وفي عام ١٩١٥م جرت مناقشة مسألة ابرام معاهدة بين بريطانيا وقطر ولقد عرض مشروع المعاهدة علي الشيخ عبد الله في ١٦ سبتمبر ١٩١٥م حيث ابدي معارضته لبعض مواد الاتفاقيه ، وبالذات المادة رقم (٤) والمتعلقه بالسماح للرعايا البريطانيين بالدخول للتجارة في قطر ، واقامه معتمدية

بريطانيه في قطر . والمادة رقم (٨) والمتعلقة بفتح مكتب بريد وبرق (٥٠) .
ولقد واجه المندوبان البريطانيان (المعتدم البريطاني في الكويت ونظيره في البحرين) صعوبه بالغه في اقناع الشيخ عبد الله بالتوقيع علي الاتفاقيه حسب المشروع المقدم من الحكومه البريطانيه ، علما بأن هذا النص كان هو نفس نص المعاهدة التي تم التوقيع عليها من حكومة الكويت والبحرين وامارات الساحل العماني (٥١) . ولقد استغرقت المفاوضات فترة طويله (منذ عام ١٩١٥ م حتي اواخر عام ١٩١٦م) بين أخذ ورد من الطرفين . غير انه ازاء اصرار الشيخ عبد الله ومعارضته لتلك المواد من الاتفاقيه ، تم التوقيع النهائى عليها حسب تحفظات الشيخ عبد الله ، وذلك بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩١٦ ، ولقد منحت هذه الاتفاقية امارة قطر استقلالا داخليا ومنحت الحاكم حريه مطلقه في تسيير الامور الداخليه للامارة (٥٢) . ولقد تتمكن بريطانيا طيلة الفترة من عام ١٩١٦ حتي عام ١٩٤٩ من تعيين وكيل سياسي لها في الامارة ، وبعدها تم اقناع الشيخ عبد الله بتعيين وكيل سياسي بريطاني في الامارة تحت تأثير متغيرات دوليه من أهمها اكتشاف البترول (٥٣) . ولقد دشن الشيخ عبدالله في ١٩٤٩ أول ناقله تحمل بترولا قطريا الي أسواق العالم .

وفي عام ١٩٤٩ ، ونظرا لتشعب العمل واكتشاف النفط عينت بريطانيا ممثلا لها مقيما في قطر بعد ان كان هذا الممثل يقيم في البحرين.

ولقد تمكن الشيخ عبد الله بحنكته وادراكه ان يوقف ويتحفظ علي سريان ثلاثه بنود اساسية من بنود الاتفاقيه ، كان في طليعتها السماح بوجود هذا الوكيل البريطاني الذي يمثل الحكومه البريطانيه في قطر، ثم السماح للرعايا البريطانيين بالاقامه في قطر بغرض التجارة وفي اقامة مركز للبريد والبرق في اراضي قطر (٥٤).

بيد ان قطر اخذت علي عاتقها نظرا للاوضاع السائدة فيما بعد ، قبول وتنفيذ هذه البنود في عام ١٩٤٩ ، كما ابدي الشيخ عبد الله بعض التحفظات علي مواضيع هامه ورد ذكرها في الاتفاقية كتجارة السلاح ، وتجارة الرقيق ، وقبات بريطانيا هذه التحفظات مبدية تفهمها لوجهة نظره حيالها بناء علي المراسلات والكتب المتبادله بينها وبينه (٥٥) وذلك مقابل التجاوب الايجابي من الحاكم طواعية في تنفيذ بنود الاتفاقية ، ومن هنا يتبين لنا ان التدخل البريطاني في شئون قطر الداخلية لم يكن بنفس الصورة والكيفية الذي كان في البحرين ، ويرجع هذا لسياسة الشيخ عبد الله التي ظهرت منذ البداية .

ولقد أوكل الشيخ عبد الله لابنه الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني اوكل اليه تصريف الامور في كل مسائل الامارة والحكم ، وذلك سوه ما فعله والده (الشيخ جاسم) من قبل عندما أوكل له تسيير الامور حسب ما سبقت الاشارة إليه غير أن المنيه عاجلت الشيخ محمد بن عبد الله آل ثاني وتوفي ووالده عبد الله بن جاسم ال ثاني مازال علي قيد الحياه ، مما حدا به الي التنازل لابنه الآخر (الشيخ علي بن عبد الله آل ثانى) بخصوص تسيير الامور في الاماره ، وأوصي الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني بأن يخلف الشيخ علي بن عبد الله ابن اخيه (الشيخ خليفه بن حمد آل ثانى) (الحاكم الحالي) والذي كان صغير السن آنذاك (٥٦) ولقد تم تحرير الوثائق الخاصه بذلك بين أهل الحل والعقد وفقا للقوانين الجاري بها العمل آنذاك . الا أن الامور سارت علي غير ماتم الاتفاق عليه ، فلقد قام الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني بالتنازل عن الحكم في عام ١٩٦٠ ، لأبنه الشيخ احمد بن علي آل ثاني خلافا لما تم الاتفاق عليه واوصي به الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني

كما سلفنا ، وتمت في نفس الوقت مبايعة الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني وليا العهد ، ولقد قبل هذا الاخير بالامر مكرها لا مختارا ، وذلك حفاظا منه علي الصالح العام وصالح البلاد . وسد باب الفتنه والانقسام في الاسره الواحده. ولقد أستمر حكم الشيخ احمد بن علي آل ثاني حتي ٢٢ فبراير ١٩٧٢ ، وخلال تلك الفترة كان الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني ولي العهد هو الذي يمارس بصورة حقيقية لتسيير أدارة شئون الدوله ، ويدل علي ذلك قيامه بأعلان الاستقلال وقيامه بتنفيذ مراسيمه كحاكم حقيقي للدوله في ٣ سبتمبر ١٩٧١ (٥٧) .

استطاع الشيخ خليفة في الفترة من عام ١٩٦٨-١٩٧١م بحكم كونه نائبا للامير ووليا للعهد ان يؤكد شخصيته ويبرز دوره في الساحه السياسية من خلال التطورات التي مرت بها المطنقه . فلقد كان له دور كبير في مباحثات اتحاد الامارات العربيه ، حاول أن يحتفظ لبلاده بمركزها في الاتحاد (٥٨) : ويدل علي اهمية هذا الدور اختيار الشيخ خليفه رئيسا للمجلس الاتحادي المؤقت وذلك في ابو ظبي في يوليو ١٩٦٨ (٥٩) ، وبعد فشل قيام الاتحاد التساعي دعا الشيخ خليفه الي أقامة سوق خليجيه مشتركه لتعوض هذا الفشل كما دعا كذلك الي توحيد العملة الخليجية فيما عرف بالدينار الخليج وفي الواقع انه يعد صاحب هذه الفكرة (٦٠).

كما استطاعت قطر قبل الاستقلال ان تخرج من عزلتها السابقه فأنضمت الي بعض المنظمات الدوليه حيث انضمت الي عضوية منظمه الأوبك في ١٩٦١م ، واشتركت في بعض الوان النشاط الاقتصادى والثقافى والسياسي لجامعة الدوله العربية ، والوكالات المتخصصه في هيئه الأمم المتحده ومنها منظمة اليونسكو ، ومنظمة الصحه العالمية ، ومنظمة العمل الدولية .

وتجدر الاشارة أنه فى فترة الخمسينات وازاء الاحداث التي عم صداها العالم العربي نتيجة العدوان الثلاثى علي مصر قام القطريون بمظاهرات صاخبة معلنين استنكارهم لسياسة بريطانيا ، ويممت هذه المظاهرات وجهها شطر دار المعتمد البريطاني بالوحة وقذفها بالحجارة ، وحاولت بريطانيا التدخل لكنها لم تسطتع الي ذلك سبيلا ، تحت تأثير الرفض الكلي القاطع من قبل المسئولين ورغبتهم في عدم التدخل في الشئون الداخلية للبلاد، مفضلين حل هذه الامور بالحكمة علي نحو يراعي التوازن والمصالح بين البلدين . وهذا علي العكس مما حدث في البحرين حيث اتخذت بريطانيا من هذه الحوادث ذريعه للتدخل . كما انه لم يمكن تلمس اية آثار لرؤساء الدوائر من البريطانيين في الخمسينات الذين كانوا يسيرون دفة الامور الادارية في البلاد وانما كانت الكلمة الاولي والاخيرة للحكام انفسهم.

اقدمت الحكومة القطرية في عام ١٩٦٠ علي الغاء منصب المستشار وتولاه وزير المالية بجانب منصبه كولي للعهد ، ولم يثر ذلك اية ردود فعل لدي بريطانيا . ومن هنا يمكننا القول ، ان قطر تميزت بنوع فريد خاص في ارتباطها بمعاهدة الحماية مع بريطانيا علي نحو لا نجد له نظير في الدول التي سلكت هذا السبيل. علي انه من جانب اخر ، لئن كانت قطر قد تحدد خط سياستها مع بريطانيا علي هذا النمط ، الا انه مما لاجدال فيه ان هذه المعاهدة – كغيرها من معاهدات الحماية بكل ماتعنيه الكلمة – قد قيدت من حريتها وسيادتها عن طريق ما وضعته من قيد علي تسيير شئونها الخارجية(٦١) مما مس من جزء اصيل من سيادتها وحرمانها من التمتع بمظاهر هذه السيادة كاملة وفق مافصله فقهاء القانون الدولي العام في تحديد الشخصية القانونية للدولة .

وعلى الرغم من هذا الانتقاص ، فانها مارست بعضا من مظاهر السيادة التي تمارسها الدولة التامة السيادة ، وذلك كاقدامها علي الاشتراك في بعض الوان النشاط الثقافي والاقتصادي والاجتماعي في الستينات مثل اشتراكها في منظمات اليونسكو والصحة العالمية وفي المؤتمرات ذات الصبغة السياسية والاقتصادية كمؤتمرات البترول في ظل منظمة الاوبك ومؤتمرات مقاطعة اسرائيل .

وعموما يمكن القول ان الادارة الحديثه في قطر قد نالت نصيبا من الاهتمام والرعاية منذ الستينات ، فادخلت التنظيمات الادارية العصريه علي اجهزة الحكم ، بعد ان عملت مظاهر التحديث المختلفه عملها في المجتمع بفضل تزايد ايرادات النفط (٦٢) ، واخذ الجهاز الحكومي تبعا لذلك ينمو شيئا فشيئا ، وكان التنظيم الادارة في بدايته يتكون من دوائر حكومية علي رأس كل واحدة منها رئيس ، وهي تعني بشئون الصحة والامن والمحاكم والبلديه والنفط والاشغال ، اما قطاعي التعليم والمالية فقد خصص لهما وزارتان ، وان لم يوجد مجلس للوزراء على نحو ماسيرد تفصيلا فى موضع لاحق.

واستمر العمل يسير علي هذه الوتيرة في قطر ، حتي غشيها ماغشي بلدان المنطقة عموما من التطورات السياسية المتمثلة في عزم بريطانيا علي الانسحاب من المنطقة في عام ١٩٧١ ، مما املي علي القادة ان يتجهوا بتفكيرهم – مواجهة لاحتمالات تلك الخطوة – لانشاء اتحاد الامارات العربية التسع واقامة الدولة الاتحادية كما سبق الحديث .، وفي اثناء المناقشات التي كانت تدور ، والمؤتمرات التي كانت تعقد لاخراج الاتحاد المذكور الي الوجود ، وتذليل مايعتريه من صعاب ، بادرت قطر في

١٩٧٠/٤/٢ الي اصدار نظام اساسي مرتب كدستور لها (وان تفادت قطر اطلاق تلك التسمية عليه) متخذة خطا مغايرا لما اتبع في كل من الكويت والبحرين ، من حيث وضع الدستور واصداره ، فقد اصدرته في وقت ام تحصل فيه بعد علي استقلالها التام ، ولازالت مرتبطة بمعاهدة حماية مع بريطانيا ، الامر الذي كان محل تنويه وتقدير في محافل الامم المتحدة عند بحث قبول الدولة بعد الاستقلال في المنظمة الدولية ، حيث سجل مندوبو الدول في مجلس الامن تقديرهم لهذه الخطوة معتبرين اياها قبولا مسبقا لمبادىء الامم المتحدة والتزاماتها قبل الدخول في عضويتها .

واعقب صدور النظام الاساسي المؤقت ، انشاء مجلس للوزراء طبقا للنظام المذكور وتشكيل اول وزارة قطريه ، وبذلك تحولت الادارات القائمة الي وزارات، كما وزع بعض منها وادمج البعض الاخر في هذه الوزارات حسب تطابقها من ناحية التخصص في نطاق كل وزارة.

وعموما فقد عاهدت قطر بهذه التنظيمات ، لنفسها الارضيه اصالحه لتكوين الدولة الحديثه ، فعندما لاح في النهايه اخفاق كل المحاولات التي بذلت لاقامة اتحاد الامارات العربيه ، كانت قطر تتهيأ لاعلان الاستقلال متذرعة باستقلال البحرين من جهة، وقيام دولة الامارات العربيه المتحدة من جهة اخري ، كما اتضح من خطاب الاستقلال الذي اعلنه امير قطر عشية اعلان استقلال البلاد مبينا فيه اسباب انتهاج هذا الطريق [٦٢] .

وفور اعلان الاستقلال انضمت الدوله الي الجامعة العربيه والامم المتحدة في نصف التاريخ الذي انضمت فيه البحرين ، وبعد الاستقلال سارت البلاد علي ذات الطريق، فقامت الحركه التصحيحية يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٢ بقيادة

الامير الحالي الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني فتولي زمام السلطة ، واصدر نظاما اساسيا مؤقتا معدلا لبعض احكام النظام الاساسي المؤقت الصادر عام ١٩٧٠ ، يوضع بعض الاحكام موضع التطبيق الفعلي ، ولاسيما ما يتعلق بالسلطة التشريعية كماسيأتى تفصيل ذلك . غير انه بالرغم من كل تلك الخطوات السابقة علي الاستقلال لم تستطع قطر ان تتمتع بوصف الدولة ذات السيادة التامة والشخصية القانونية الا عندما نالت استقلالها في ١٩٧١/٩/٣ ، وانتهت علاقة التبعية - التي تربطها ببريطانيا - بالغاء معاهدة الحماية واستبدالها بمعاهدة صادقة بينهما علي غرار ما ابرم من معاهدات مماثلة مع كل من الكويت والبحرين (٦٤) .

الهوامش :

١- راجع تفصيلا محمد بن عيد آل ثاني ، السياسة القطريه في اطار مجلس التعاون الخليجى ، ١٩٨١ - ١٩٩١ ، رسالة ماجستير في العلوم السياسيه ، جامعه القاهرة ١٩٩٢ حيث أهمية هذه الدراسة الوثائقية فى مجملها عن تاريخ قطر وتحليلاتها القيمة.

٢- يوسف بن عبد الرحمن الخليفي ، قطر : ماضيه وحاضره ، لجنه تدوين تاريخ قطر، البحوث المقدمه الي مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربيه ، الجزء الثاني ، الدوحه ، مارس ١٩٧٦م ، ص ٥٣٩ وما بعدها.

٣- المرجع السابق ، ص ص٥٤٥ ومابعدها . الكتاب السنوي لدولة قطر (١٩٨٩-١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٢٠-٢١.

٤- قطر في دليل الخليج ، قسم الوثائق والابحاث بمكتب الامير ، الدوحه ، ١٩٨١م ، ص ٧ .

٥- دكتور خالد العزي : (الخليج العربي في ماضيه وحاضره) ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ١٩٧٢ ، ص ١٦٢ .

٦- كان من ابرز نقاط هذه المعاهدة وجوب اقامة حاكم قطر في احد موانىء البلاد ، وان يتعهد بعدم التدخل في المنازعات الداخلية في البحرين. راجع نفس المرجع السابق.

٧- مصطفي مراد الدباغ : «قطر ماضيها وحاضرها » ، مرجع سابق ، ص ١٨٢

٨- المرجع نفسه ص ١٨٣ ، وراجع في تفصيل ذلك يوسف محمد عيدان، نظام الحكم في دول الخليج ، رساله دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٢ حيث اعتمدنا على تحليل القيم ومناقشته البناءة فى تاريخ وقطاع الحكم فى قطر.

٩- عبد العزيز محمد المنصور ، التطور السياسي لقطر (١٨٦٨م-١٩١٦م) الكويت : ذات السلاسل ، ١٩٨٠م ، ص ٣٥ وما بعدها.

١٠- المرجع السابق ، ص ١٣ وراجع ، محمد بن عبد آل ثاني ، السياسة القطريه في اطار مجلس التعاون الخليجي ، رساله ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٢ ص ص ١١٢ ومابعدها.

١١- احمد العناني ، المعالم الاساسية لتاريخ قطر الحديث .

١٢- راجع محمد بن عبد ال ثاني ، مرجع سابق ص ١١٥ نقلا عن:

Abdel Hamid El-Batrik, Egyptian-Yemeni Relations *1810-1840) and Their Implications for British Policy in The Red Sea, in : P.<M. Holt (ed) Political and Social Change in Modern Egypt, Historical Studies From The Ottoman Conquest To The United Arab Republic, London: Oxford Universtiy Press, 1968, pp. 281-90.

١٣- قطر وثروتها النفطيه ، كتاب العهد ، مرجع سابق ، ص ٤٨ ، ص ٤٩ .

١٤- المرجع السابق ، ص ٤٩ وراجع أيضا محمد بن عيد آل ثاني ، مرجع سابق ص ص ١١٦-١١٧ .

١٥- على عبد اللطيف المسلماني ، مرجع سابق ، ص ٢٤.

١٦- احمد العناني ، مرجع سابق ، ص ٥٣٥ .

١٧- د. خالد العزي المحامي ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٢ ومابعدها .

١٨- أحمد العناني ، مرجع سابق ، ص ٥٣٥.

١٩- دكتور حسين البحارنة : «دول الخليج العربي الحديثة ، ص ٢١ .

٢٠- اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسه علي التحليل القيم ليوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، دراسه مقارنه لقطر والكويت والبحرين ، رساله دكتوراه ، قسم العلوم السياسيه ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه - جامعه القاهره ص ص ١٣٣-١٤٧.

٢١- المرجع السابق نقلا عن :

Zahlan Rosemarie Said, - The Crention of Qatar, Croom Helm, London, 1979, p. 18.

٢٢- يوسف عبيدان ، مرجع سابق ص ص ١٣٢ ومابعدها .

٢٣- وزارة الاعلام القطرية : مخطوط اطلس - البعثه الدانمركيه وثيقة غير منشورة ، وراجع نفس المرجع السابق.

٢٤- مصطفى مراد الدباغ : « قطر ماضيها وحاضرها » ، مرجع سابق ، ص ١٢٣.وراجع يوسف عبيدان، نفس المرجع السابق.

٢٥- ج . ج . لوريمر : «دليل الخليج» - القسم الجغرافي - الجزء السادس ، مرجع سابق ، ص ١٩٤٢.

٢٦- يوسف محمد عبيدان : «المؤسسات السياسية في دولة قطر ، دول مرجع سابق ، ص ٨ - يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دولة الخليج م. س. ذ ص ص ١٣٣-١٣٦.

٢٧- محمد بن احمد آل ثاني : «مذكرات عن وقائع قطر التاريخية» ، لجنة تاريخ قطر ، مخطوط اللجنة ، بدون تاريخ ، وثائق غير منشورة.

٢٨- لجنة تاريخ قطر : «نزهة المشتاق» ، جامعة عليكرة بالهند ، مخطوط غير منشور .

٢٩- دكتور محمد خليل هراس : «الحركة الوهابية» ، دار الكاتب العربي، بيروت ، مطابع دار الغد ، ١٩٧٣ ، ص ص ١٢-١٤ .

٣٠- مصطفي مراد الدباغ : «قطر ماضيها وحاضرها» ، مرجع سابق، مقدمة الكتاب.

٣١- يوسف محمد عبيدان : « المؤسسات السياسية في دولة قطر » ، مرجع سابق ، ص ١٢ ص

٣٢- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في اول الخليج م.س.ذ ص ص ١٤٠-١٤٤ .

٣٣- Ramahi Saif A. Elwady-Economics and Political Evolution in the Arabian Gulf States, A Hearthetone book, (Carlton Inc. Press) N. Y. 1973, pp 86-87. وراجع نفس المرجع السابق.

٣٤-احمد العنانى : «المعالم الاساسية للتاريخ القطرى الحديث» ، ملخصات البحوث المقدمة لمؤتمر الدراسات التاريخية لشرقي الجزيرة العربية ، لجنة تاريخ قطر ، مارس ١٩٧٧.

٣٥- محمود بهجت سنان: «تاريخ قطر العام» ، الطبعة الاولي ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٦٦، ص ص ٨٦-٨٧.

٣٦- احمد رجب عبد المجيد ، رفيق النتشه. «التاريخ العربي الحديث» ، وزارة التربيه والتعليم ، الطبعة الرابعة ، مطابع قطر الوطنية ، ١٩٧٥ ، ص ٧٦.

٣٧- يوسف محمد عبيدان : «المؤسسات السياسيه في دوله قطر »، مرجع سابق ، ص ص ٥٢-٥٣ ، يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج مرجع سابق .

٣٨- عبد العزيز المنصور : «التطور السياسي لقطر مابين ١٨٦٨-١٩١٦» ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٢-١٤٣.

٣٩- دكتور حسين البحارينة : «دول الخليج العربي الحديثة» ، مرجع سابق ، ص ٢٢.

٤٠-محمد بن عيد آل ثاني ، مرجع سابق ص ص ١١٧ ومابعدها نقلا عن:

قطر : قطر في دليل الخليج : مرجع سابق ، ص ٤٢ ، عبد العزيز المنصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

٤١- قطر في دليل الخليج ، مرجع سابق ، ص ٣٩ ومابعدها . وراجع التليل لقيم محمد بن عيد آل ثاني ، مرجع سابق.

٤٢- احمد العناني ، مرجع سابق ، ص ٥٣٤ .

٤٣- احمد العناني ، مرجع سابق .ذ ص ص ١٣٠-١٣٦.

٤٤- عبد العزيز محمد المنصور : «التطور السياسى لقطر ١٩١٦-١٩٤٩» ، الطبعة الاولي ، ١٩٧٩ ، منشورات دار السلاسل ، مطبعة اليقظه ، ص ١١ وراجع ايضا ، يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ص ١٤٨ ومابعدها .

٤٥- عبد العزيز محمد المنصور : «التطور السياسيى لقطر ما بين ١٨٦٨-١٩١٦» ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

٤٦- محمد بن احمد آل ثاني : «مذكرات عن وقائع قطر التاريخة»، مخطوط لجنه قطرغير منشورة.

٤٧- احمد العناني ، مرجع سابق ، ص ٥٣٤ .

٤٨- عبد العزيز محمد المنصور ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

٤٩- للمزيد من المعلومات عن هذه الاتفاقية انظر المرجع السابق ، ص ١٢٦ ومابعدها.

٥٠- للمزيد من المعلومات أنظر : قطر وثروتها النفطيه ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

٥١- عبد العزيز محمد المنصور ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ ومابعدها .

٥٢- دكتور/ جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسه لتاريخ الامارات العربيه (١٩٤٥-١٩٧١م) ، الكويت : دار البحوث العلميه ، ١٩٧٨، ص ١٧٢ ، وفي هذا السياق تجدر الاشاره الي دور بريطانيا باعتبارها صاحبه الدور المؤثر والفعلي في تاريخ قطر ، فاتفاقيه الحماية المبرمة بين البلدين امتدت من عام ١٩١٦ وحتي عام ١٩٧١ ، وذلك يعني ان تركيا كانت لها السيادة الاسميه علي قطز في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر رغم تبعيتها لنفوذ الدوله العثمانية التي بسطت سيطرتها خلال تلك الفترة علي المنطقه الساحلية الشرقيه الجزيرة العربيه والممتدة من الكويت شمالا حتي شبه جزيره قطر جنوبا . راجع يوسف عبيدان ، قطاع الحكم فى دول الخليج وراجع أيضا محمد بن عيد آل ثانى ، مرجع سابق.

٥٣- يوسف العبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، مرجع سابق ص ص ١٤٠-١٤٣، وراجع ايضا عبد العزيز محمد المنصور: «التطور السياسي لقطر من ١٩٨٦-١٩٤٩» ، مرجع سابق ص ٢٠٩ .

٥٤- للمزيد من التفصيل انظر :

Zahlan Rosemarie Said-Creation of Qatar, Opcit, p p 61-665 .

وكذلك : احمد العناني : وثائق التاريخ القطري ، الجزء الثاني ، من الوثائق البريطانيه والعثمانية ١٨٦٨-١٩٤٩ ، قسم الوثائق بمكتب الامير ، الدوحة ، المطبعة الاهليه قطر ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٨-٢٠.

٥٥- د. يوسف محمد عبيدان ، مرجع سابق ، ص ٤٢-٤٣ وراجع أيضا محمد بن عيد آل ثاني ص ص ١٢١ ومابعدها .

٥٦- رياض نجيب الريس ، صراع الواحات والنفط ، هموم الخليج العربي بين (١٩٦٨-١٩٧١م) ، بيروت : النهار للخدمات الصحفيه ، ص ٢٢٢ . انظر أيضا تنص بيان الاستقلال ، مجموعة خطب سمو الامير ، مرجع سابق ، ص ١٧-٢٢. وراجع يوسف عبيدان، نظام الحكم ، وراجع محمد بن عيد آل ثانى، مرجع سابق.

٥٧- د. جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق، ص ١٨١ .

٥٨- رياض نجيب الدين ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

٥٩- الاحاديث الصحفيه ، أمير دولة قطر ، وزارة الاعلام ، ادارة المطبوعات والنشر ، ص ٩ .

٦٠- ويري الدكتور يوسف محمد عيدان ان دليل ذلك ، انها لم تستطع ارسال دبلوماسيين لها في الخارج ولا ان تستقبل دبلوماسيين لديها ، كما انه عندما انشئت ادارة للشئون الخارجية في اوائل السبعينات قبل الاستقلال كمقدمة من مقدماته لم يجر تبادل الممثلين بين قطر وبقية البلدان رغم ان القانون الصادر بانشاء الادارة يجيز انشاء مكاتب للدولة في الخارج ، ومع هذا لم يتم ، وربما يرجع ذلك التأخير الي قطر لا بريطانيا . راجع يوسف محمد عيدان نظام الحكم في دول الخليج ، مرجع سابق ص ص ١٤٣ ومابعدها. وراجع لنفس المؤلف، المؤسسات السياسية فى قطر، مرجع سابق وراجع محمد بن عيد آل ثانى ، مرجع سابق.

٦١- دكتور جمال زكريا قاسم : « الخليج العربي » ، مرجع سابق ، ١٦٣.

٦٢- خطاب امير قطر وقتئذ بمناسبة الاستقال في (مجموعة خطب امير قطر ، وزارة الاعلام ، القطريه ، ادارة المطبوعات والنشر).

٦٣- نصت المعاهدة الجديدة علي عقد مشاورات بين بريطانيا وقطر عند الضرورة ، غير ان بريطانيا لا تتحمل بموجب هذه المعاهدة اية التزامات عسكريه كما يتضح من نصوصها ولعل ذلك رغبة من بريطانيا بتبني سياسة مبنية علي التخفيف من الاعباء العسكريه الملتزمة بها بعد تنفيذ سياستها الخاصة بالانسحاب من منطقة الخليج ، راجع، يوسف عبيدان ، نظام الحكم وراجع لنفس المؤلف، المؤسسات السياسية. ٠

٦٤- راجع فى تفصيل ذلك: يوسف عبيدان ، نظام الحكم فى دول الخليج مرجع سابق.

الفصل الثالث

الساحل المهادن

أنجز الخليج دوراً بارزاً فى إنشاء كثير من الحضارات القديمة ، فقد قامت دول سومر وبابل وآشور وأكاد وعيلام فى رأس الخليج ، التى احتكرت التجارة البرية الآسيوية، وقد أدى ذلك إلى أن استأثرت الجزيرة العربية فى مستهل القرن السابع للميلاد بمكانة هامة فى السياسات العالمية، لا يختلف عن الاهمية التى تستأثر بها اليوم [١]، وكانت موضع النزاع آنذاك، لاتختلف بين كتلتين إحداهما شرقية وهى الإمبراطورية الفارسية ، والأخرى غربية وهى الإمبراطورية البيزنطية الرومانية ، واستمر النزاع بين تلك الإمبراطوريتين خمسة قرون، وتركزت منطقة النزاع فى الجزء الشمالى من منطقة الخليج، لأن أعالي دجلة والفرات كانت تمثل الحدود الفاصلة بين الدولتين، أما فى الجنوب فقد كانت القبائل العربية خاضعة لملوك اليمن فى بنى شيبان ، الذين بسطوا نفوذهم بعد ذلك على الجزيرة العربية بعد أن تمكنوا من هزيمة الفرس فى معركة[٢] (ذى قار) .

وتأسيسا على ذلك تعد منطقة الخليج أرضا عربية ، سكنتها قبائل عربية مختلفة قبل الإسلام، ذلك أن للعرب سيطرة على تلك الارض يمتد جذورها إلى عهود بعيدة فى التاريخ، ويمكن الاشارة فى هذا الصدد إلى أن من عرفوا بالعمالقة ، وهم أولاد عملان بن لاوذ ، وأولاد طسم بن لاوذ ، الذين يرجع نسبهم إلى يعرب بن قحطان – أصل العرب العارية – قد استقروا فى البحرين ، واتخذوا منها وطناً لهم [٣].

ارتفعت أهمية الخليج العربي فى العصور الاسلامية الوسطى[٤]، حيث انتشر الدين الاسلامى الحنيف الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه

وسلم،. ليشكل ثورة عظيمة عبر التاريخ الانسانى عم تأثيرها كل أرجاء تلك المنطقة، ثم امتد شعاعها إلى كل أرجاء العالم، ولقد كان من أعظم معجزات تلك الثورة ، أن توحدت الجزيرة العربية بعد أن عاشت قروناً طويلة فريسة للإحتلال والصراعات القبلية ، انعكست تأثيراتها السلبية على الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أن الحياة الإسلامية الجديدة ، قد شكلت منعطفا فى الحياة العربية مكونة إنساناً عربياً نفض عنه غبار الماضي ، ليبدأ عهدا جديداً يضع فيه أسس الحضارة الاسلامية العربية .

وبانتشار الإسلام بخطوات سريعة(٥)، انهارت كل من الإمبراطورية الفارسية فى الشرق والامبراطورية الرومانية في الغرب (٦).

وعلى الرغم من انتهاء عصر النبوة، إلا أن اهتمام الخلفاء الراشدين بمنطقة الخليج قد استمر ولم يتوقف للفتوحات الاسلامية نحو الشرق، وهي الفتوحات التي كانت بمثابة خطوة نحو اتساع رقعة الدولة الإسلامية ونشر الدين الإسلامي في المشرق الوثني ، الذي لم يلبث أن انضوى تحت راية الدولة الإسلامية (٧).

ظلت منطقة الخليج في العصر الاموى مركزاً هاماً للملاحة ، حيث ازدهرت فيها التجارة، إلا أن اشتغال الحركات والثورات ضد الامويين ، أدي إلى نقل مركز الخلافة من الشام إلى العراق ، وانهيار الدولة الأموية ، وظهرت على أثرها دولة بنى العباس والتي بلغت فيها الخلافة الاسلامية قمة الازدهار ، حتى لقبها المؤرخون "عصر الإسلام الذهبى"، وكانت كذلك حتي سقطت بغداد في يد السيطرة الاجنبية المتمثلة في البويهين ثم السلجوقين، وظلت في ايدي هؤلاء حتي احتلها المغول سنه ٦٥٦هـ. وبسقوط

بغداد سياسيا سقطت أهميتها التجارية. فعادت للجزيرة العربية مكانتها كمركز تجارى لما تمثله من كونها حلقة الوصل الاساسية في التجارة العالمية(٨).

كانت حركة الزنج والقوط والقرامطة فى العصر العباسى الثانى من أكبر العوامل التي تهدد سلامة المنطقة، ولم تستطع الدولة العباسية التصدى لتلك المحاولات ، إلى أن تصدعت الوحدة السياسية للجزيرة العربية فى أواخر العصر العباسي، فتعرضت الحدود الشرقية للامبراطورية العربية، لغزوات المغول - التتار - وأقوام أخري من آسيا الصغري ، وذلك فى نهاية القرن التاسع عشر(٩).

بدأت قوى وكيانات قبلية جديدة تفرض وجودها وسيطرتها ، لتؤكد الوجود العربي ، ولتحفظ قيم العروبة وتقاليدها، وتراث الاسلام وعقيدته، الامر الذي أدي إلى ظهور نشاط إمارات عربية فى الخليج هى الإمارة العيونية (١٠٧٣-١٢٢٠) وهى أخطر قوة واجهت القرامطه فى البحرين والامارة العيونية تنتسب الي عبدالله بن على العيونى وذلك بمساعدة السلطان السلجوقى الذي طردهم عام ١٠٧٦م . وأعلن قيام الإمارة العيونية التي دانت بالولاء للخلافة العباسية فى بغداد .

أما الامارة العصفورية (١٢٢٠-١٣٩٣) فقد ازدهرت علي يد عصفور بن راشد من بنى عامر، وقد استمرت اكثر من قرن ونصف قرن من الزمان، إلا أن مظاهر الانهيار بدأت تدب فى جسد تلك الامارة، بسبب الخصومات حول السلطة بين أفراد الاسرة الحاكمة، وهو ما أدى فى النهاية إلى قيام إمارة جديدة هى الامارة الجروانية التى جاءت فى الفترة (١٣٩٣-١٤١٧م)

نسبة إلى مؤسسها جروان المالكى من قبيلة عبد القيس، إلا أن نفوذهم لم يدم طويلا ، حيث أن نفوذ بنى عامر على التجارة والحياة الاقتصادية ظل قويا رغم فقدانهم مركزهم السياسي لفترة من الزمن وأعقب ذلك الامارة الجيورية (١٤١٧-١٥٢٤م) وهى أهم الإمارات العربية، فقد استطاعت أن تبسط نفوذها على ساحل الخليج ، وأستمرت سلطتها اكثر من قرن من الزمان مابين ٨٢٠ ؛ ٩٣١ وكان من أهم أمرائها زامل بن حسين الجبرى ، الذي قضي علي أخر أمير من أسرة الجبروانية وأسس كيانا سياسيا لبنى عامر، كما أن هذه الإمارات كونت دولة عربية خليجية موحدة ، شملت أراضى البحرين والاحساء والقطيف وعمان وظفار وبعد الغزو البرتغالي ، استنجد أمراء الجبور بسلطان البصرة، الذي استغل ضعف الجبور ، وقضي علي إماراتهم ، ثم تلت هذه الامارة الامارة الأباضية فى عمان (١٥١٦م) استمر الفقهاء والدعاه الاباضيون في نشاطهم العقيدى والسياسى فى عمان ، إلى أن انتخب الإمام (الخليل بن شاذان الخروصي) إماما جديدا لأباضة عمان واستطاع أن يوحد مظعم قبائل عمان تحت راية الإمامة ، إلا أن سلطتها لم تشمل كل عمان بسبب ظروف داخلية وعوامل ضغط خارجي ، أما الإمارة المشعشعية (١٤٦١ - ١٥٠٨م) فلعل أهم مايميزها هو أنها تعد أقدم إمارة عربية فى إقليم الأهواز - عربستان - حيث تأسس على يد محمد بن فلاح المشعشعى ، وظهرت إلي الوجود فى منتصف القرن الخامس عشر حوالى (٨٦٦هـ - ١٤٦١م) ولم تبدأ فى الانحسار إلا مع بداية فجر التاريخ الحديث ، الذي يؤرخ له بظهور الدولتين العثمانية والصفوية من وجهة نظر فريق من المؤرخين وقد قامت الي جوارها إمارات عربية مثل إمارة كعب[١٠]، واستمرت منطقة الخليج علي هذا الحال،

حتي مطلع القرن السادس عشر ، الذي يعتبر بداية لتغلغل النفوذ والسيطرة الاجنبية علي المنطقة ، وما أن بدأ هذا القرن ، حتي تعرضت وحدة الجزيرة العربية للتفكك والتصدع ، بسبب التغلغل الاجنبي ، وظهور التنافس في منطقة الخليج وسواحل البحر الاحمر والمضايق العربية(١١)، على نحو ماسوف يرد تفصيلا فى موضع لاحق من هذا الدراسة. وعموما فقد بدأت القوات الاوروبية الرئيسية بالتوجه نحو الشرق، فقد ظهرت البرتغال وهولندا، ثم فرنسا وبريطانيا فى مقدمة هذه الاقطار الأوروبية البحرية (١٢)، التي انتهزت فرصة انهيار المدن التجارية الايطالية وانجزت دورا هاما فى تنشيط التجارة العابرة ، ولاسيما جمهورية جنوا والبندقية (١٣).

شهدت الموجه الاستعماريه الاولي اهتماما بالطرق البحريه باعتبارها تمثل عصب الامبراطوريات الاوروبية في العصر الحديث ، ولعل الطريق البحري، الذي يربط الشرق الاقصي بأوروبا عند الخليج العربي وبلاد الرافدين ، من أهم تلك الطرق البحرية منذ العصور القديمة(١٤).

كانت التجارة بين الشرق والغرب تسلك أحد الطريقين ، إما طريق البحر الاحمر ومصر ، أو طريق الخليج العربي والشام ، ولما كان كل من الطريقين يقع تحت السيطرة الاسلامية ، فقد بحث تجار الفرنجة عن طريق آخر (١٥)، لأن نجم الاتراك العثمانيين ، بدأ فى الصعود إلى أن احتلوا القسطنطينية عام ١٤٥٣م وبذلك أصبحت التجارة الشرقية ضمن مناطق نفوذهم وكانت أولي الاقطار الاوروبية التي بادرت لاكتشاف طريق جديد يوصلها الي كنوز الهند هي البرتغال ، وفي عام ١٤٩٧م اكتشف فاسكو دي جاما رأس الرجاء الصالح ، ونجح فى الوصول الي الهند ، ثم عاد إلى لشبونة فى سبتمبر ١٤٩٩ (١٦)، ولم يمض وقت طويل حتي اندفع مكتشف برتغالي آخر

، هو ماجلان نحو سواحل الجزيرة العربية والخليج العربي ، وفي مسقط في الخليج اتجه نحو الهند ، مستخدما المعلومات والدراسات العربية الملاحية ، التي يرجع الفضل فيها الي البحار العربي شهاب الدين أحمد بن ماجد (١٧)، وقد ادي ذلك وضع أسس الامبراطورية البرتغالية في الشرق ، وبالتالي أصبح الخليج العربي طريقا حيويا لتلك الدول الاوروبية ومطمعا له لفترة طويلة امتدت لعدة قرون شملت الموجه الاستعمارية الثانية وكان لبريطانيا نصيب السبق للدول الاوروبيه وهو ما يستدعى وقفه للتفسير .

سبقت الاشارة إلى مايمثله الخليج العربى من أهمية استراتيجية وجيولوليتكية حيث تنقسم شواطئه إلى ثلاثه أقسام السواحل العربية تضم عدة إمارات هي قطر والكويت والبحرين ومشيخات الساحل العمانى (الساحل المهادن) وسلطنة مسقط وإمامة عمان ، والسواحل الشمالية حيث تضم سواحل عربستان والعراق والسواحل الفارسية التي تمتد من الجنوب الشرقي قرب مضيق هرمز الي الشمال الغربي من المحمرة والاهواز (١٨)

قامت دول عربية كبيرة تملك أساطيل ضخمة علي الساحل العربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر كسلطنة مسقط وإمامة عمان واستطاع الكثير من العرب العبور الي السواحل الفارسية .

وقد سبقت الاشارة إلى ما للخليج العربي من مميزات هامة ، جعلت منه قبلة الانظار في التجارة والسياسة ونبعت أهميته قبل اكتشاف النفط من موقعه الاستراتيجى إذ أنه يمثل أحد الطرق الرئيسية للهند إلي أوربا وفارس والعراق.

شـهد الخليج العربي غزوات استعمارية أوروبية منذ القرن السادس عشر، حيث كان البرتغاليون قد احتلوا منذ عام ١٥١٥م مسقط وهرمز والبحرين ذات الاهمية التجارية الاستراتيجية ، وذلك من أجل تحقيق سياستهم الرامية إلى انتزاع التجارة الشرقية من أيدى العرب.

علي أن مكانة البرتغاليين فى البحار الشرقية أخذت فى الأفول منذ خضعت بلادهم للتاج الاسبانى عام ١٥٨٠م ، فتراخت سيطرتهم علي تلك الانحاء وانتهزت القوى المحلية فى الخليج العربي فرصة ضعف البرتغاليين ، فقاموا باسترداد المواقع التى كان البرتغاليون قد احتلوها .

وفي أثناء ذلك كان الهولنديون قد وصلوا خلال السنوات الاخيرة من القرن السادس عشر إلى الهند وجزر الهند الشرقية وفي الوقت نفسه تقريبا اخذ الانجليز في الظهور كقوه بحرية ، وتطلعوا بدورهم إلى الشرق.

ويذكر العابد (١٩) أن الهولنديين قد تحالفوا أولا مع الفرس والانجليز ضد البرتغاليين ، وكان الاخيرون منذ أن طردوا من هرمز قد حطموا فى مسقط والشحر واتخذوا من أوكار ساحل عمان قواعد لاغاراتهم البحرية ، ولكنهم لم يلبثوا أن اضطروا إلى مغادرة تلك القواعد ، وذلك بسبب الثورات العربية ضد حكمهم .

وبتصفية النفوذ البرتغالي في الخليج بدأ الصراع بين الانجليز والهولنديين على السيطرة علي تجارة المنطقة ، غير أن أسهم الانجليز أخذت ترتفع تدريجيا فى القرن الثامن عشر علي حين زادت ظروف الهولنديين سوءا ومع ذلك فإن ممثلي الشركه الهولندية في منطقة الخليج صمموا علي التشبث بالنفوذ المتداعي ومن بين هؤلاء كان البارون نبهاوزن الذي تولي

وكالة البصرة [٢٠] ما بين عامي ١٧٣٠ ، ١٧٥٣ وتقرر نقل الوكالة الهولندية من الموانيء الخاضعة لفارس أو الدول العثمانية والانتقال إلى جزيرة خرج ، التي تنازل عنها حاكمها العربي الشيخ مهنا بن نصر للهولنديين مقابل إتاوة سنوية .

وتجدر الاشارة أن فرنسا[٢١] وانجلترا لم تكونا بمعزل عن هذا الصراع ، إذ ان حرب السنوات السبع التي اندلعت بينهما منذ عام ١٧٥٦م لم تقتصر على الديار الاوربية ، بل امتدت لتشمل أملاك الدولتين فيما وراء البحار .

وبانتهاء حرب السنوات السبع لصالح انجلترا اضطرت فرنسا إلى التنازل لها - بموجب صلح باريس في ١٠ فبراير عام ١٧٦٣ - عن معظم ممتلكاتها في الهند ، ولم يتبق في حوزتها سوي بعض المراكز التجارية ، غير ان الفرنسيين ما لبثوا أن جددوا نشاطهم الاستعماري والتجاري في الشرق ، وتطلعوا للانتفاع بثغر مسقط الذي يتمتع بأهمية استراتيجية فائقة في الخليج العربي والبحر الاحمر والذي تجد السفن فيها مكانا للاحتماء والتزود بالمياه ونجح الفرنسيون في عقد اتفاقية تجارية مع سلطان عمان واقامة وكالة لهم في مسقط عام ١٧٨٥م [٢٢] . .

اما السياسية الانجليزية فكانت تتمحور منذ القرن الثامن عشر حول تأمين الطرق الي الهند والانتفاع بموانيء جزيرة العرب كمواني صالحة ضد اية قوة كبري من التسلط علي هذا الطريق ولعل التقرير الذي رفعه الماريشال دي كاستري وزير البحرية الفرنسية الي الملك لويس السادس عشر قد زاد من خوف بريطانيا وجعلها تحرص على المحافظة على طريقي

البحر الاحمر والخليج العربي بكل ما أوتيت من قوة وذكاء فقد قال كاسترى في تقريره « أن البحر الاحمر والخليج العربي يشبهان ذراعين مدتهما الطبيعة لكي تصلا الهند بأوروبا [٢٣] وعموما فعند نشوب الحروب النابليونية، أتضحت لسياسة فرنسا الحاجة إلى إنشاء مراكز اتصال بالشرق ، فبادرت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ خطوتين بخصوص منطقة الخليج العربي.

وقد راقبت بريطانيا نشاط هذه البعثات الفرنسية بحذر شديد ، فقد تبين لها بعد الغزو الفرنسي لمصر ، أن فرنسا تعد العدة للهجوم علي مستعمراتها فى الشرق ، ومن ثم راحت السلطات البريطانية فى الهند تتخذ الاجراءات اللازمة لمجابهة الموقف .

كذلك اتخذت ادارة شركه الهند الشرقيه في لندن منذ شهر يوليو عام ١٧٩٠م إجراءات معينة لتأمين المنافذ البحرية المؤدية إلى الهند ومنها إرسال حملة بحرية إلى البحر الاحمر عن طريق رأس الرجاء الصالح بقيادة الاميرال جون بلانكيت J. Blankett وتعيين ممثل سياسي في بغداد .

وعموما فقد تم عقد اتفاق مع سلطان مسقط لمنع الفرنسيين من التسرب للخيج وقبيل خروج الحملة الفرنسيه من طولون كان مانيستي Manisty ممثل شركه الهند الشرقيه الانجليزية في البصرة ، قد اقترح الدخول مع مسقط في اتفاق عسكري للتعاون ضد قراصنة العرب في الخليج وكانت السياسة السائدة في الهند حتي ذلك الوقت ترمي الي عدم التوسع أو التدخل ما أمكن حتي لا تتكلف الشركه نفقات لا تعود عليها بربح مؤكد . ولكن هذه السياسة تغيرت فى ابريل ١٧٩٨م عندما وصل الي كلكتا حاكم

عام جديد وهو اللورد ولزلي Wolsely ، وكان من دعاة سياسة التوسع وتقوية النفوذ البريطاني فى منطقة الخليج العربي (٢٤) .

وماكاد عام ١٧٩٨م يقترب من نهايته حتى كانت الصدقة التى احدثتها الحملة الفرنسية في الهند قد أخذت تزول ، ولكن حملة بونابرت علي بلاد الشام لم تلبث أن أثارت مخاوف السلطات البريطانية في الهند من جديد كما ان اتصالات بونابرت بشريف مكه وإمام مسقط جاءت لتجعل من تلك المخاوف حقيقة واقعة، اذ خشيت بريطانيا من أن يكون بونابرت بحملته علي بلاد الشام إنما يمهد الطريق لغزو الهند عن طريق الخليج أو البحر الاحمر وعموما فقد ظلت بريطانيا منذ مطلع القرن التاسع عشر تنظر بحذر وحيطة وشك لمشروعات بونابرت في الشرق ، ولعل ذلك يرجع لان بونابرت أرسل عام ١٨٠٢ لكولونيل سباستياني Sebastiani إلى سوريا (لتقييم قوة القوات الانجليزية(٢٥) والعثمانية هناك» كما أرسل عام ١٨٠٣م الجنرال ديكين decaen إلى الهند «المحاولة التوصل إلى تفاهم مع ابن تبو صاحب وامراء البلاد » واقترح عام ١٨٠٧ علي القيصر اسكندر بأنه يجب على فرنسا وروسيا إجبار تركيا على فتح بوابات الشرق ».

فرض السيطرة البحرية :

لم يكن انسحاب الحامية البريطانية فى أوائل عام ١٨٢٣م نهاية للمحاولة البريطانية لفرض السيطرة البحرية علي الساحل المهادن، بل كان يمثل انتهاج أسلوب جديد فى هذه المحاولات ، إذ اتجهت السلطات البريطانية الي أسلوب تخصيص أسطول متجول في الخليج لتأمين خطوط الملاحة التجارية الهندية البريطانية .

ويذكر العابد أنه لا يخفي أن سلطان بومباي البريطاني قد تكبد الخسائر المادية والبشرية من جراء استعمال بريطانيا للقوة مع القبائل العربية الشيء الكثير ، مما جعلها تلجأ إلى أسلوب مهادنه هذه القبائل فى محاوله التوصل إلى مأربها فى فرض سيطرتها بأقل خسائر ممكنه من ثنايا ضرورة العمل على تشجيع القبائل العربية على التحول إلى التجارة وتعويدهم علي المسالمة بمنحهم كل حماية ممكنة ، وعدم التدخل في شؤونهم بشكل سافر والابتعاد عن أخذهم بالحزم والقوة . غير أنه فى مطلع عام ١٨٢٤م تصدت ثلاث دوريات قواسمية لإحدي سفن الساحل الجنوبي للجزيرة العربية واستولت عليها فأثار هذا العمل المقيم البريطاني ستانوس Stannus، مما جعله يصدر تعليمات لقيادة الاسطول البريطاني المتجول لملاحقة الدوريات القواسمية المعنية وإلقاء القبض عليها أن أمكن ، واتخاذ اقصي العقوبات ضد المراكب التي تعترض السفن البريطانية أو تلك التي تحمل العلم البريطانى ، بإرسالها إلى المقيمية فى بوشهر .

أدى ذلك إلى إثارة العرب ضد السلطات البريطانية ، وبالتالي انهيار سياسة الطرق السلمية التي أخذت تتبعها بريطانيا لمعالجة الموقف وبات واضحا آن كل المحاولات المبذولة للقضاء على القراصنة عديمة الجدوي فى ظل الصراع البحري المستمر بين سكان الخليج ومع ذلك فقد استمرت السلطات البريطانية توجه جهودها لمنع هذا الصراع من التأثير علي تقدم التجارة .

غير أن الصراع علي طول شاطيء (القراصنة) استمر طيلة الاشهر الاخيرة من عام ١٨٣٤م ، مما حرم سكان ذلك الشاطيء من مواردهم الرئيسية التي كانت تتمثل في صيد اللؤلؤ ، وحل الدمار بالمحاصيل والمزروعات وازدادت أعمال القراصنة .

وفى ظل هذه الاوضاع فقد شهدت الفترة الممتدة بين عامى ١٨٢٩ ، ١٨٣٥ م نزاعات مستمرة بين القبائل العربية المختلفة على الساحل المهادن ، كان أهمها تلك النزاعات التي قامت بين قبائل بني ياس فى أبو ظبي والقواسم ، وامتدت برا وبحرا وأدت إلى تعريض التجارة فى الخليج إلى مخاطر جمة .

كانت أحداث عام ١٨٣٤ - كما سبقت الاشارة - علي جانب كبير من الخطورة لدرجة أصبح معها الأمن البحري فى الخليج فى مهب الريح ، ففى نوفمبر من نفس العام أستغل والي صحار حمود بن عزان فرصة غياب السيد سعيد فى - أملاكه الأفريقية وقام بهجوم على مدينة سويق على ساحل الباطنة ونهبها ، مما دفع بكل من هلال بن السيد سعيد وابن عمه محمد بن سالم إلى طلب المساعدة من سلطان بن صقر وخليفة بن شخبوط شيخ أبو ظبى لمجابهة الموقف المتردي والتصدى لأبن عزام فاستجابا لهذا النداء الذى وجد فيه كل منهما فرصة لتحقيق مصالحه ومطامعه ، فسلطان كان يرنو الي السيطرة على أرض مسقطيه ، وأما إبن شخبوط فقد كان يعانى شعبه من ضائقة اقتصادية ، فرأي فى هذه الفرصة ما يهيىء له مجالا يحقق من خلاله ربحا ماديا يخفف من وطأة تلك الضائقة[٢٦] .

وتأسيسا على ذلك ، أمر سلطان بن صقر أسطوله بالابحار إلى خليج عمان وتوجه بنفسه علي رأس قوة إلى خليج خورفكان ، الذي احتله ، وكذلك فعل خليفة بن شخبوط ، فأمر مراكبه بالتمركز فى أم القوين حتي تقوم بمهاجمة السفن التجارية وسلبها ، فقامت هذه المراكب بسلب العديد من السفن وإرسال غنائمها إلى أبو ظبي ، ولم تكتف مراكب أبو ظبى بهذا ، بل تحدي الاسطول البريطاني الذي تصدي بدوره لها ، دون أن يحقق أى نجاح

فى باديء الامر ، بل كانت كفة أسطول بنى ياس هى الراجحة ، حيث استولي علي سفينة بريطانية ، غير أن ذلك لم يستمر طويلا إذا أخذ الاسطول البريطاني يبذل جهودا مضاعفة لمواجهة هذا الموقف ، حتي استطاع استرداد السفينة التي وقعت في الاسر ، واجبار بني ياس علي دفع تعويضات عن هذه العملية وازاء هذا الموقف المتفجر ، أخذت سلطات بومباي في التخطيط تضع حدا لهذا الوضع بايقاف المشاحنات البحرية في الخليج من خلال سيطرة بريطانية فاعترضت خط سير هذا التخطيط عقبة تمثلت في مجلس مديري الشركه الانجليزية الذي كان قد اتخذ قرارا في أغسطس ١٨٣٤م بمنع سلطات بومباي من جعل نفسها حكما في النزاعات البحرية .

ومن الملاحظ أن المدة الممتدة مابين عامي ١٨٣٥ ، ١٨٤٣ م لم تشهد أيه أعمال قراصنة بين سكان الساحل المهادن ، ولم يعكر صفو الهدوء فى مياه ذلك الساحل اية حوادث تستحق الذكر .

غير أن عام ١٨٣٥م كان قد شهد اتفاقية تقضي بوقف النزاعات البحرية ومعاقبة من يخل بها بدفع تعويض مناسب وشجعت النتائج الايجابية لمعاهدة عام ١٨٣٥م أوائل عام ١٨٤٣م الشيوخ جميعا فى ابرام معاهدة لمدة عشر سنوات ، كمعاهدة بين شيوخ الساحل المهادن ، حيث وقعوا في الاول من يونيو ١٨٤٣م تم بموجبها إقامة هدنة بحرية لمدة عشر سنوات وأن يتعهد كل شيخ بدفع التعويض عن أى اعتداء بحري يقوم به أحد رعاياه وتتم المطالبة بالتعويض في مثل هذه الحالات عن طريق الحكومة البريطانية بصفتها ضامنة للمعاهدة .

كانت بريطانيا تعتبر نفسها مسئولة عن حماية الامن البحري فقط وبذلك كانت تتجنب أى تدخل فى العداوات التي تحصل حتى على الشاطيء ، إذ كانت تعتبر ذلك خارج نطاق العداوات البحرية ، وقد بينت ذلك للشيوخ قبل توقيع الاتفاقية ، ومع ذلك ، فقد حقق هذا النظام نجاحا انعكست اثاره علي تخفيض عدد الدوريات البريطانية المقيمة فى الخليج .

ويري العابد أن هناك عاملين أساسين قد ساعدا علي نجاح نظام الهدنة هما :

١- ابتعاد الوهابيين عن شمال عمان مابين عامي ١٨٣٩م ، ١٨٤٥م بعد طرد حاميتهم من واحة البريمي عام ١٨٣٩م .

٢- الاستقرار النسبي فى عمان نفسها أثناء هذه الفترة ، نظرا لتوجه أهلها إلى استثمار خيرات أراضيهم ، مما أبعدهم عن خضم الاحداث فى الخليج .

وعموماً ، فأن هذا المعاهدة لم تضع حدا نهائيا للنزاعات البحرية ، بل وقعت بعد ذلك نزاعات عنيفة بين بني ياس والقواسم ، بالاضافة إلى تلك التي نشبت داخل بعض المشيخات التي لم تكن مشتركة فى الهدنة ، كالصراع على السلطة البحرية وهو مايقتضى وقفة للتفسير .

كان لمعاهدة العشر سنوات سالفة الذكر تأثير بالغ فى توطيد نظام المهادنة ، لما نتج عنها من سيادة للنظام والامن في مياه الخليج إلى حد ما وما تمخض عن ذلك من كسب مادى حصل عليه شيوخ الساحل المهادن ، وعلى الجانب الاخر ، أصبح لبريطانيا مركز هام فى تلك المنطقه ، حيث ازداد نفوذها لدرجة اصبحت معه فى أوائل الخمسينات من القرن التاسع

عشر تمثل في نظر شيوخ الساحل المهادن حامية لنظام المهادنة وملزمة بالدفاع عنهم ضد أى خطر يتعرض له أحدهم .

عملت بريطانيا من خلال وضعها هذا، بكل ثقلها لمنع عودة الوهابيين إلى ساحة الاحداث غير أن ذلك لم يكن له نصيب من النجاح المتكامل ، إذ ما لبثت قوة الوهابيين أن عادت إلى الظهور فى أواخر الاربعينات من القرن التاسع عشر ، وذلك رغم حذر سياسة البريطانيين وعملهم الدؤوب علي الوقوف في وجه هذا التيار ، حيث تدخلت بريطانيا عام ١٨٤١ للافراج عن الامير فيصل بن تركي السعودي من معتقل محمد علي وكانت تأمل من ذلك استمالة الامير والحصول علي مساعدته في تهدئة الموقف في الساحل المهادن ، إلا أن الامير لم يحقق هذا الامل، فما لبث أن وطد نفوذه بعد عودته للحكم متطلعا إلى استعادة قوة الوهابيين ونفوذهم في المنطقة .

ساعدت الظروف فيصل بن تركي ، فهيأت له أوضاع البحرين الداخلية الفرصة لتحقيق طموحاته ، حيث كانت تعاني من الاضطرابات نتيجة طرد حاكمها عبد الله بن أحمد علي أيدي بعض منافسيه ، فوجد فيصل في ذلك مجالا للعمل تحت ستار الوساطة وبالفعل استطاع بمثابرته في هذا الطريق أن يصل إلى اقامة علاقات مع شيوخ الساحل المهادن .

وبعثت بريطانيا الي الامير برد ودي بشأن اهتمام الحكومة البريطانية باستقبال الامن في الساحل المهادن ، وما يترتب علي ذلك من حرص علي أن لا يؤدي أى تدخل من قبل الامير إلى عرقلة تنفيذ الشيوخ للاتفاقات المعقودة بينهم .

ومن هنا فقد سارت الامور بهدوء حتى عام ١٨٤٥ ، ففي مطلع ذلك العام قام القائد السعودي سعد بن مطلق علي رأس قوة كبيرة بالتوجه إلى

البريمي ، التي استقبله زعماؤها دون مقاومة ، مما دفع السيد تويني بن سعيد إلي استشارة المقيم البريطاني فيما يمكن اتخاذه من اجراءات لمجابهة النفوذ الوهابي ، ولما كان المقيم مقيدا بتعليمات حكومته التي لم تكن انذاك راغبة في الاحتكاك مع الوهابيين فقد بعث برد يخفف من مخاوف السيد ثويني وينصحه بعدم اثارة أى إشكال مع القائد السعودى ، غير أن الامر لم يقف على هذا الحد بل تطور الي أبعد من احتلال البريمي ، حيث مالبث القائد السعودي ان استقر فى البريمى مما جعل السلطات البريطانية فى موقف حرج ولم يخرجها من تلك الورطة غير توصل السيد سعيد إلي اتفاق مع القائد السعودي لحل الاشكال القائم بشكل ودي ، وعودة البريمي إلى سلطات مسقط فى أواخر عام ١٨٤٨م.

ومن ثم ، أخذت الامور تسير بين الهدوء تارة والاضطراب تارة أخرى حتى عام ١٨٥٠م ، حين تمكن الامير فيصل من الوصول إلى مشارف قطر وأخذ يرنو بنظره إلى الساحل المهادن لكي يضمه إلى حكومته ، الامر الذي أثار مخاوف شيوخ الساحل وبريطانيا ، وهذا مادفع القواسم وقبائل بني ياس إلى تناسب خلافاتهم ومحاولة استمالة شيخ البحرين إلى جانب للوقوف أمام اطماع الامير السعودى .

غير أن هذا الوفاق بين القواسم وبني ياس لم يدم طويلا بل زال بزوال مسبباته وعادت العداوة لتنمو من جديد في وصولا إلى عام ١٨٥٢م الذي شهد أثر وفاة شيخ دبي مكتوم بن بطي فى أغسطس ١٨٥٢م ترتب عليه من حدوث نزاع علي المشيخة بين أخيه سعيد وبين أبنائه الذين إلتجأوا إلى سلطان بن صقر ، طالبين منه المساعدة في تعضيد موقفهم ، علي حين التجأ سعيد الي السيد سعيد الذي لم يكن انذاك علي استعداد للتدخل في

مثل هذه المشاكل فانعكس أثر هذا الموقف علي الساحل المهادن وجعله يسير باتجاه الاضطرابات والقلاقل ويري العابد أن ذلك يدل علي ماقام به الامير عبد الله بن فيصل السعودي في يناير ١٨٥٣م من عودته لاحتلال البريمي.

تم التوقيع بين كل من الشيخ سلطان بن صقر شيخ عجمان ورأس الخيمة ، وعبدالله بن راشد شيخ أم القيوين ، وحميد بن راشد شيخ عجمان وسعيد بن بطي شيخ دبي ، وسعيد بن طحنون شيخ أبو ظبي – علي معاهدة سلام بحري دائم مابين الرابع والتاسع من مايو ١٨٥٣م . تعهدوا بموجبها بالاصالة عن أنفسهم وعن ورثتهم وحلفائهم بالمحافظة علي السلام، ومعاقبة كل منهم لأى من رعاياه أو أتباعه يرتكب عدوانا بحريا علي أحد رعايا أو ممتلكات الفريق الاخر ، وأن لا يرد أحدهم علي هجوم قد يشنه اخر ، بل يقوم بالابلاغ ذلك الي المقيم البريطاني فى الخليج أو الي قائد البحرية الانجليزى الذي يتولي تحصيل التعويضات المناسبة .

وعموما فقد شهد النصف الاول من القرن الثامن عشر مرحلة من عدم الاستقرار السياسي في الدولة الفارسية ، فقد استهدفت البلاد لغزوات متتاليه من الأفغان والدولة العثمانية وروسيا التقصيرية ، وتأسيسا على ذلك فان الخليج العربى لم يكن خاضعا لنفوذ أي من هذه الدول ، غير أن تولي نادر شاه لزمام السلطة السياسية فى فارس انعكس على أقاليم الخليج العربي التي استمرت في ممارسة دورها السياسى .

ويذكر لوكهارت[٢٧] وجي كرزن ان نادر شاه كان يتسم بالموهبة والطموح فيما يتعلق بمصالحه في الخليج ، وان الدولة الفارسية قد وصلت الي مصاف الدولة البحرية الاولي فى آسيا ، وكان نادر شاه يطمح فى بناء

قوة بحريه يسيطر بها علي الممتلكات الفارسية في الخليج العربي بصفة خاصة حيث أدرك نادر شاه ان افتقار فارس إلى قوة بحرية منيعة في الخليج العربي سوف يحول دون ممارسة حكامها لأى شكل من أشكال النفوذ علي عرب الخليج الذين يتسمون بالتمرد (٢٨)

استمر نادر شاه فى محاولاته ضد كره الفرس ونفوذهم الشديد من البحر(٢٩) كى يكون قوة بحرية ، حتي شن أول هجوم بحرى فارسى على البصرة سنه ١٧٣٥ ، غير أن الوالي العثماني أرغم سفينتين من السفن التابعة لشركه الهند الشرقية للتصدى للفرس ، وقد تمكنت هاتان السفينتان بالفعل من ضد الهجوم ، وتعال(٣٠) ان الأسطول الفارسى فى سنة ١٧٣٩ كان يتكون من ثلاث قطع (٣١) ، وكانت بو شهر قد اتخذت قاعدة لهذا الاسطول فى سنه ١٧٣٤ ثم تغيرت تسميتها إلى بندر النادرية(٣٢) .

كان احتلال الدولة الفارسية للبحرين فى سنة ١٧٣٦م نقطة تحول هامة فى سياسة نادر شاه للتوسع البحرى فى الخليج . ويبدو أن البحرين ظلت خلال القرن الثامن عشر تنتقل بين سلطان مسقط وعرب الهولة القاطنين علي ساحل الخليج العربي ، وكان الشيخ جبارة زعيم عرب الهولة قد سيطر علي البحرين في بداية القرن الثامن عشر(٣٣) ، وبذلك خرجت من نفوذ ملك الفرس بسبب عدم الاستقرار السياسي واضطراب الاحوال في فارس وقتئذ. وفي سنه ١٧١٨م قام سكان مسقط من العرب بانزال قواتهم في البحرين في محاولة للاستيلاء عليها ، غير أن عرب الهولة قد قاوموهم وأرغموهم علي الانسحاب من الجزيرة .

أما الحملة الفارسية فى سنة ١٧٣٦م فيبدو أن لقيت ترحيبا وتأييدا قويا من عرب الهولة سكان الساحل والمرة ، وقد عين نادر شاه كلا من الشيخ

عبث وأخاه الشيخ ناصر من قبيلة المطاريش حاكمين علي الجزيرة ، واستمر حكمهما للبحرين حتي سنه ١٧٨٢م عندما استولي العتوب [٣٤] علي هذه الجزر ، ويري أحد الباحثين ان الذي دفع الفرس الي الاستيلاء علي البحرين هو مفاوضات اللؤلؤ التي تشتهر بها الجزر ، وكانت سبب أطماع الدول الاخري لاسيما وأنها لم تكن أغني مفاوضات اللؤلؤ في الخليج العربي فحسب ، بل وفي العالم كله وكان تدر دخلا سنويا يقدر بنصف مليون روبية هندية .

وكان لبحرية فارس تأثيرهاعلي العرب المقيمين علي جانبي ساحل الخليج ، وقد طلب إلي العرب المقيمين علي الساحل تسليم بعض سفنهم إلي الحكومه الايرانية ، وكان من عادة هؤلاء العرب انهم إذا تعرضوا لأى خطر أن يستقلوا قواربهم ويرحلوا فيها بعائلاتهم ، ويتركون مواطنهم ، ويلجأون إلى قبائل عربية أخرى انتظارا للوقت الذي ينتقمون فيه من عدوهم ، وهكذا لم يتمكن عرب الهوله من الاستيلاء علي الأسطول قبل سنه ١٧٤١م أى في عهد نادر شاه ، الأمر الذي جعل الفرس في حاجة ماسة إلى السفن ، غير أن شركه الهند الانجليزيه أجابت الفرس إلى مطالبهم بشأن بناء هذه السفن فى الهند .

وقد اقتنع نادر شاه بإن عرب الخليج هم العناصر ا لوحيدة التي لديها الالمام والمهارة بشئون الملاحة ، ولهذا قرر تعيين [٣٥] عدد منهم للاشراف علي بناء قوة بحريه فارسية فى البحر الشمالي «بحر قزوين» .

كذلك فقد تم انشاء حوض لبناء السفن فى المرة وهو ماكلف الشاه ثمنا باهظا فى الأرواح، فقد كانت الواح الصنوبر تنقل عبر فارس لاستخدامها

في بناء السفن الفارسيه ، ومع ذلك لم يكتمل بناء هذه السفن وكانت النتيجة النهائيه لهذه الجهود المضنية هى هياكل سعف غير كاملة عثر عليها فى ميناء أبو شهر بعد وفاة نادر شاه، ومع ذلك فقد استحدث محاولات ملوك الفرس فى أواخر القرن الثامن عشر في الاستفادة من القوة البحريه ، ففي سنه ١٧٧٥م قام كريم خان زند بتسيير قوة بحرية بقيادة صادق خان ضد البصرة ، وقد استعان في شن هذه الحملة بالشيوخ العرب من قبيلة المطاريش سكان بندر رق ، ومن بني كعب وهم أقوي القبائل العربية في الخليج العربي .

سبقت الاشاره أن منطقه الخليج قد أستأثرت باهتمام الدولة الفارسية منذ مطلع القرن السابع عشر بوصول بعثة تجارية انجليزية برئاسة الأخوين شيرلي الذين كان هدفهما خبر شاه فارس للتحالف مع القوي المسيحيه في مواجهة العثمانيين الذين شكلوا تهديدا للعالم المسيحى الغربى ، وقد نجح الأخوان شيرلي في جهودهما حيث طرد الشاه سفير تركيا من الدوله الفارسيه ، وقد رأت انجلترا ان تفيد من خدمات وجهود الاخوين شيرلي بعد موتهما في تطوير التجارة مع الدولة الفارسيه من خلال الجهود التي قام بها الرحالة الانجليزي لوريمر[٣٦] Lorimer والذي أثمرت جهوده عن دخول العديد من التجار الانجليز وتجارتهم الي الدولة الفارسية التي كان سكانها بحاجة إلى الأصواف الانجليزيه نظرا لبرودة الشتاء القاسيه فضلا عن أن المنسوجات الصوفيه الانجليزيه لم تجد رواجا في الهند ، وكانت دراسة أسواق فارس إحدي المهام التي قام بها التجار الانجليز من حيث تجارتها وطبيعة اقتصادها ومدي حاجتها إلى السلع البديلة ، وقد نجحت هذه العقبات التجارية في استصدار فرمان من الشاه في ١٠

فبراير١٦١٦م، وتضمن هذا الفرمان تركيزا علي نمو العلاقات السياسية بين الدولتين فضلا عن العديد من التحفظات بشأن ممارسة الانجليز للتجارة ، فقد نص الفرمان على مايلى :

أولا: تبادل السفر بين فارس وانجلترا علي أن تعين انجلترا سفيرا لها على الفور فى فارس .

ثانيا: يجوز للانجليز عن طريق شركتهم في فارس اقامة المستودعات هناك وتعيين وكلاء لهم .

ثالثا : يتاجر الانجليز من خلال شركتهم في الأراضي الفارسية برفضها بيعا وشراءا وتذلل كافة العقبات أمام الشركة .

رابعا : يجوز للانجليز حمل السلاح واستعماله في حالات الدفاع عن النفس .

خامسا : يجوز للانجليز ممارسة القضاء المدني للحصول علي حقوقهم «حيث ينطق المبعوث الانجليزي بالحكم بعد موافقة القضاء الفارسى».

سادساً : يجوز للانجليز ان يمارسوا شعائرهم الدينية دون تدخل من فارس(٣٧).

وشهدت الفترة اللاحقة نموا متزايدا من العلاقات بين انجلترا وفارس من خلال مرور السفن البريطانية عبر الخليج ، ففي أواخر عام ١٦١٦م كانت احدي الرحلات إلي الجاسك التي تحرس مدخل الخليج استراتيجيا وتقع في منطقه يسهل الدفاع عنها ، وقد اعتمد الانجليز ان يكونوا بعيدين عن رئاسة البرتغاليين في هرمز التي تقع علي مسافة تسعين ميلا إلي الشرق من الجاسك ، غير أن انجلترا بدأت تضغط علي فارس من أجل

الممرات المائية وتوفير مزيد من الامن في الخليج العربى (٣٧) خاصة وان العلاقات الدولية كانت تتسم بالتوتر بين القوي العظمي وقتئذ ، من خلال الامتيازات التي منحها الشاه لأسبانيا ، وبالتالي رأت انجلترا ان تزيد من امتيازات الشركه الانجليزيه في فارس وموقف المغول والعثمانيين المبادىء لذلك وهو ماكان سببا في اضطراب الأمن في الخليج العربي (٣٩)

استمرت الجاسك – كميناء استراتيجى وتجارى في خدمة التجارة الانجليزية حتي عام ١٦٢٤م حين انتقل منها الانجليز الي بندر عباس التي مثلت جزءا من عطاء الشاه للشركه الانجليزيه في محاولة منه لأرضاء الانجليز علي البرتغاليين الذين كانوا يسيطرون علي هرمزبصوره أو بأخرى، وقد أدى ذلك الي زيادة حدة اضطراب الامن في الخليج العربي بين انجلترا والبرتغال حيث حدثت مواجهة بينهما في الخليج عندما اعترض البرتغاليون سفينتين للشركه كانتا في طريقهما الي الجاسك ، فتراجعتا إلى سورات استعدادا لانتظار النجدة وتحت المواجهة البحرية في الخليج فى ٢٨ ديسمبر ١٦٢٠م حيث أصاب الانجليز نصرا ، وكانت نتيجة معركة الجاسك هذه بمثابة نقطة تحول في السياسة الانجليزية تجاه الخليج العربي والذي استأثر بحل اهتمام انجلترا . ففي سنه ١٦٢١م قام الإنجليز لتصعيد حملتهم علي البرتغاليين بتشجيع من الشاه وانتصر التحالف الفارسي الانجليزي في أول فبراير ١٦٢٢م حيث يتم غزو هرمز دون مقاومة تذكر وأمر الشاه بتدميرها ونقلت احجارها لتعمير بندر عباس التي تقع علي مقربة من هرمز حيث استقرت الشركة الانجليزية في بندر عباس كمدخل الي الظهير الفارسي ، واستمرت بندر عباس تخدم تجارة الشركة الانجليزية حوالي قرنين.

سبقت الاشارة الي أن العقدين الثانى والثالث من القرن السابع عشر قد شهدا تشابكا في علاقات القوي الكبري بالخليج العربي ، وتمثل ذلك في السياسات التجارية والاقتصادية المتنافسه عبر الخليج ، فمن ناحية تعثرت تجارة الشركه الانجليزيه كما فارس عندما افتتح الهولنديون منذ سنه ١٦٢٣م مستودعا في جمبرون «بندر عباس فما بعد - حيث انعكس ذلك علي منافسة الشركه الانجليزية التي لم تتمكن من مواصلة الاحتكار الذي كانت محاولة ، وتوقفت تجارة الشركه في سنه ١٦٢٤م عندما رفع التجار الفرس أسعار الحرير وأحجبت الشركة الانجليزية عن شرائه ، وبدأت تفكر في الانسحاب ، غير أن وكيل الشركة(٤٠) ، قرر البقاء للحفاظ علي الامتيازات المكتسبة ، وعدم ترك الأسواق الفارسية للهولنديين . ومع ذلك فقد وصلت العلاقات الانجليزية الفارسية الي درجة «فاترة» حتي ان الشاه لم يحسن مقابلة السير كوتون Cotton الذي جاء في سنة ١٦٢٨م كمبعوث من الملك شارل . وبالرغم من محاولات الشركة الانجليزيه تحسين العلاقات الانجليزية الفارسية والتي تمثلت في نجاحها في الحصول علي فرمان جديد من الشاه صافا الذي تولي السلطة في فارس في الفترة ١٦٢٩-١٦٤٢م إلا أن هولندا كانت قد ضاعفت نشاطها الاقتصادي في فارس ، وقد وصل هذا التفوق الي درجة كبيرة في الخليج العربي حيث أصبحت السيطرة التجارية كاملة لهولندا وشلت بالتالي التجارة الانجليزية حتي أبرمت اتفاقية بين انجلترا وهولندا ، ورفضت هولندا بمقتضي هذه الاتفاقية تعويضا قدره خمسة وثمانون ألفا من الجنيهات الاسترلينية لما حدث لها من خسائر ، ومع ذلك لم ينعكس أى ربح علي الشركه الانجليزية وريادتها في الخليج العربي التي تناقصت تناقصا ملحوظا ، وأدي هذا الي فشل السياسة الانجليزية في الخليج العربي في هذه الفترة .

أما العقدان الثامن والتاسع من القرن السابع عشر فقد شهدا تطورا ملحوظا في نشاط انجلترا في الخليج العربي من خلال تقرير رولت مبعوث الشركة الانجليزية في فارس والذي كان ذا شقين ، الأول ما أوصي به من استعمال القوة العسكرية للحفاظ علي تجارة الشركة ، أما الشق الثاني فهو توصيته بان تحاول الشركه العمل علي استثمار ميناء آخر في منطقة الخليج العربي . ونتيجة لهذا التقرير ، وقد قررت الشركه بالفعل في سنه ١٦٧٥م زيادة تسليم سفنها التجارية العاملة في الخليج ، وأرسلت سفينتين لحماية التجارة وتحصيل متأخرات ضرائب بندر عباس ، ومع ذلك فقد كاد منحني العلاقات الانجليزية الفارسية يهبط إلى أدني الدرجات بسبب النشاط الهولندى الملحوظ والذي جعل تجارة الخليج تحت السيطرة الهولندية ، وهو ماشهد به جون فرير Fryer خلال زيارته للمنطقة في سنه ١٦٧٧م ، فأرسلت الشركه في سنة ١٦٨٣ سفينتها المجهزة بسبعين مدفعا بقيادة طرماس جرانثام grantham الي الخليج العربي لترملة التجارة فيه حتى تدفع فارس متأخرات ضرائب بندر عباس ، غير ان جرانثام بالبث اذ انسحب للهند نظرا لوجود قوة هولندية بحرية كبري عند سواحل بندر عباس ومع ذلك فان جهود انجلترا استمرت حتي العقد الاخير من القرن السابع عشر ، وقد اثمرت هذه الجهود حيث بدأت الامور في فارس تسير في صالح الشركة الانجليزية.

تأثير المتغيرات الاقليمية والدولية :

أما المتغير الاقليمي الذي كان ذا أهمية كبيرة في أحداث الخليج العربي منذ بداية القرن الثامن عشر فقد تمثل في المد العربي لمواجهة أوروبا برمتها والذي أطلق عليه الأوروبيون اصطلاح «القرصنة العربية» ، حيث نشطت

البحريه العربيه في الخليج الي درجة هددت التجارة الاوروبية ، مما جعل رئاسة الشركه الانجليزية ان تدفع الحكومة للتوصل الي اتفاق مع كل من هولندا وفرنسا لقمع القوي الاقليمية العربية في الخليج ، وفي سنة ١٧٠٠ توصلت الحكومة الانجليزية الي اتفاق تقرر بموجبه قيام هولندا بحماية التجارة في البحر الاحمر ، وقيام فرنسا بحماية التجارة في الخليج العربي(٤١)

وفي سنة ١٧٣٦ تولي نادر شاه السلطة في فارس ، وتمكن من مد سيادته وسيطرته علي القبائل العربية في الخليج العربي . وقد استعان بهم للخدمة في السفن الفارسية نظرا للمهارة العربية في الملاحة البحرية من ناحية ولعدم الخبرة البحرية(٤٢) للفرس الذين كانوا عازفين عن ارتياد البحار. وقد تعاونت الشركتان الانجليزية والهولندية مع الشاه في سنتى ١٧٣٩ و ١٧٤٠م لقمع ثورة الملاحين العرب ومساعديهم في الأسطول الفارسي ، وهو ما سبب كثيرا من الفتن والحروب الداخلية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي عانت منها فارس عقب اغتيال نادر شاه ثم تولي عادل شاه وخلفه كريم خان في الحكم ، وقد حاول الاخير فرض سيطرته علي الخليج العربي . وفي منتصف القرن الثامن عشر ، وعلي وجه الدقة في عام ١٧٤٩م أدت العديد من المتغيرات الدولية الي تشابك سياسات القوي العظمي حول الخليج العربي ، فمن ناحية ظهرت بوادر وكالة انجليزية في الخليج العربي علي مشارف الهند ، ومن ناحية أخري ظهرت السفن الحربية الفرنسية في الخليج نفسه حيث تركزت هجماتها علي السفن التجارية الانجليزيه في مسقط التي كانت من أنشط المواني التجارية في الخليج العربي برمته (٤٣) .

أدت هذه المتغيرات الي القضاء علي الاسطول الفارسي تماما مما نتج عنه اضطرابات بحريه في المنطقة التي كانت تسودها الخلافات القبائليه والفتن الداخلية ، فالبحرين كانت تقع تحت سيادة عرب الحولة وهم في نزاع مستمر مع بعضهم البعض مما أضعفهم وفرق قوتهم بالرغم من الاهمية الجيوبوليتيكية للبحرين والتي تعود لكونها ذات موقع ممتاز ، وان احدي جزرها بعيدة عن الاراضي الفارسيه وتربية من البصرة وبو شهر حيث يفد إليها التجار الفرس والاتراك ، ومع ذلك فقد فضل أحد الوكلاء الانجليز (٤٤) الرحيل الي «قشم» لأن دروبها - من وجهة نظره - أكثر صلاحية للملاحة ، وبها عيون عذبه ، ومراسيها متعددة وتكاليف تسليمها وحراستها منخفضة .

أما جزيرة هرمز ، فأن اهميتها الجيوبوليتيكة والتاريخية فترجع الي جهود حكومة الهند البريطانية فى بومباى - تلك الحكومة التي عملت نيابة عن حكومة بريطانيا أو بواسطتها لادارة الشئون السياسية في الخليج العربى. فقد أمرت بومباى فى سنه ١٧٦٠م وكيلها في جمبرون - بندر عباس - ان يبذل كل طاقاته لاحتلال جزيرة هرمز ، وقامت الوكالة باجراء دراسة كاملة عن هرمز ، وفاوضوا شيخها حول انتقال المستودع البريطاني الي جزيرته ، غير أنه رفض ذلك ، وأعقب ذلك تكليف بومباي لوكيلها باجراء دراسة كاملة عن احدي جزر الخليج العربي لأختيار أنسبها ، وقد جاءت دراسة الوكيل لتؤكد ان «غزو هرمز مغامرة كسبها رخيص ، فهي فضلا عن كونها فقيرة فانها سكانها قليلون ، مما لا يستوجب عناءا يذكر في الاستيلاء عليها » (٤٥) .

وقع الاختيار علي مستودع البصرة والتي انتقلت اليها وكالة الشركه الانجليزية في ابريل ١٧٦٢م ، ولما كانت البصرة تقع ضمن الاراضي

العثمانية، فان هذا الانتقال قد أدي إلى نتائج سياسية واضحة في العلاقات الدولية وقتئذ وهو ما يستدعي وقفه للتفسير والتعليل . فقد كانت بريطانيا قد عقدت منذ عام ١٦٦١م اتفاقية مع السلطان العثماني يتم بمقتضاها ان تتاجر السفن البريطانية مع كل اجزاء الامبراطورية العثمانية ، ولم تهتم هذه الاتفاقية كثيرا بالتجارة من جانب الشركه الانجليزيه فى أعالي الخليج العربي ، وبدأت الشركه منذ سنه ١٧٢٣م تتاجر مع البصرة التي صارت المركز الثاني للشركه بعد منتصف القرن الثامن عشر باعتبارها موقع بديل لبندر عباس ، ولكنها تزيد عنها أهمية كونها تقوم بتأمين اتصال سريع بين لندن وبومباي في حالة مواجهة سفن فرنسا الحريفي الخليج العربي ، فكانت البصرة هي نقطه البداية لما عرف فيما بعد باسم الطريق الصحراوي. وقد حاولت انجلترا في القوة التالية ان ترسل البضائع والسلع الي البصرة ثم تدفع بها في المنطقة المحيطة حتي سوريا التي صارت تقبل علي شراء المنسوجات الصوفيه الانجليزيه عن طريق الخليج العربي ، ولم تكن أهمية البصرة تجاريه بقدر ماكانت بمثابة نهايه لخط سريع إلى أوروبا وهو مايمكن ملاحظته في الاحداث السياسية الهامة في القرون التالية . وتمثلت أهمية البصرة الجيوبوليتيكية أيضا في كونها تقع علي طريق بغداد ، حيث تنظم البريد لأوروبا والعكس وهو ماكان موضع اهتمام الاوروبيين الاوائل منذ أكثر من قرنين حيث كان جون نيوبري (١٥٨١م) من أسبق مرتاديه.

وازدادت أهمية البصرة بعد ان تهافتت عليها أيضا كل من فرنسا والدوله العثمانية ، فقد أعادت فرنسا فتح قنصليتها في البصرة في سنه ١٧٦٥م ، أما الدوله العثمانية فلم توافق علي سلمها عن بغداد لتكون ولاية

قائمة بذاتها حيث عين السلطان العثماني واليا واحدا لولاية بغداد هو عمر باشا ، الذي قامت انجلترا بالتجسس عليه في محاولة لاحتوائه بالاشتراك مع فرنسا بهدف الاتجار في منطقته ، وأصبحت وكالة البصرة مقيمية شأنها شأن بو مشهر ، غير أن الوباء الذي احتاجها جعل انجلترا تتراجع عنها وهو مامكن الشاه كريم خان من الاستيلاء عليها في ابريل ١٧٧٦م وتلي ذلك تعطيل واعاقة المقاومة العربية للبريد الصحراوي لأوروبا عبر البصرة ، أما أهم مرحلة مثلتها البصرة في السياسات العالمية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كونها نقطة للاتصال السريع بين رئاسة الشركه في لندن وفروعها بالمنطقه والخليج العربي بالاضافه الي كونها حجر الزاوية لمواجهة آثار الحروب الاوروبية في منطقه شبه القاره الهنديه ، وبهذا بدا الخليج (٤٦) وفق آراء العديد من الباحثين وكأنه نقطه مراقبة متقدمة ووسيله لاتصالات سريعة.

قامت العديد من الفتن والاضطرابات في منطقه البصرة وماحولها واجتاحها الوباء في سنه ١٧٧٣م كما سبقت الاشارة إلي ذلك مما أدى إلى نزوح الانجليز عنها ومهاجمة كريم خان لها واستيلاء الدولة الفارسية عليها، غير أن وكيل الشركة الانجليزيه تمكن من تسوية الخلافات مع فارس ، ومع ذلك فقد فقدت البصرة مكانتها الدولية بعد احتلال الفرس لها باعتبارها نهايه للطريق الصحراوي ونقطه متقدمه لمراقبة أى نشاط فرنسي كما فقدت أهميتها التجاريه والاقتصاديه ونزح تجارها الي الكويت والزبارة التي ازدهرت بخراب البصرة لدرجة جذبت انتباه الفرس اليها فحاولوا احتلالها فى عامى ١٧٧٧ و ١٧٧٨م علي التوالي ، غير أن جهودهم قد باءت بالفشل.

وعموما فقد توجهت الانظار الأوروبية للسواحل الغربيه للخليج حيث بدأ القواسم مواجهة الشركه الانجليزيه التي ازدادت خسائرها بالتالي ، وقد ساعدت الظروف الدولية السائده – حروب الثورة الفرنسية – على نزوح بريطانيا عن الخليج العربي باستثناء بعض النقاط لمراقبة الطريق الي الهند ، وهنا يأتي دور فرنسا ، فبالرغم من ضعف الوجود الفرنسي في الخليج إلا أن علاقة الفرنسيين بمسقط بصفة خاصة كانت جيدة من عام ١٧٨٥م من خلال المصالح التجارية(٤٧) المتبادلة وقد صدر في باريس في ٣ مارس ١٧٩٥م قرار بتعيين قنصل عام فرنسي في مسقط وهو بوشامي.

وقد كان للحملة الفرنسية علي مصر في ١٧٩٨م أهدافا أخرى وهو تدمير القوة البريطانية في الهند ، وفات انجلترا أن بونابرت بوصوله إلى شرق البحر المتوسط ستفتح أمامه مسارات أربعة إلى الهند وهى :

أولا : إلى القسطنطينية فالبحر الأسود ثم جنوبا الي تركيا الشرقية.

ثانيا : إلى السويس فالبحر الاحمر وصولا إلى الهند .

ثالثا : إلى جدة فالحجاز واليمن وساحل حضر موت فالهند .

رابعا : عن طريق الصحراء السورية فبغداد ثم الخليج العربي فالهند.

وكان من رأى انجلترا ان المسار الرابع هو أنسبها بالنسبة لامكانيات نابليون بونابرت وان طريق الصحراء السورية هو أكثرها ملاءمة من غيره ، وبالنسبه للخليج العربي فقد أرسلت انجلترا ثلاثة سفن لتبحر من البحر الاحمر حتي الخليج كي تكون علي أستعداد لمواجهة أى طارىء ينتج عن غزو بونابرت ، بالاضافة الي جهود انجلترا فى كسب صداقة ومؤازرة والي العراق العثمانى إلى جانبها (٤٨) .

وقد لاحظ أحد الباحثين[٤٩] ان السياسات الأوروبية بالتالي قد تجاوزت وقتئذ الخليج العربي الي مصر والبحر الاحمر ، بيد أن مسقط هي التي احتفظت بأهميتها فى السياسة البريطانية باعتبارها نقطة الارتكاز التي تسيطر علي منطقة الساحل الافريقى برمته ، واعتبرت مسقط نقطة هامة فى الأمن الاقليمى لانجلترا فى الهند .

كانت البرتغال قد تسلطت علي مسقط حتى يناير ١٦٥٠م حين سلمت حاميتها البرتغالية لليعاربة، وقد حاول العرب مواجهة البرتغاليين اقتصاديا ، وربما يفسر ذلك سبب عقد اتفاق تجاري بين البرتغال وبريطانيا ، وفيما يتعلق بدور العثمانيين وانعكاس هذه الاتفاقية علي الأوضاع الاقتصادية في المنطقة ، فالملاحظ ان الاتفاقية قد جعلت بريطانيا تتمتع بحرية التجارة فى عمان ، علي أن يوافق العمانيون الانجليز في توريد أو استيراد أى سلع ، وان لا يصرح لتجار أى دولة مسيحية أخرى بالاتجار فى ميناء صحار فى السلع الانجليزية . وجاء فرض القيود على العمانيين نتيجة لعدم التكافؤ والغبن الذي لحق بهم والذي يتضح من مناقشة أهم شروط هذا الاتفاق ، وعلى سبيل المثال ، فانه فى حالة سرقة متاع التجار الانجليز أو اتلافه أو سلبه تقع مسئولية التعويض علي العمانيين ويكون الحق مكفولا للانجليز فى حمل السلاح فى المنطقة الساحلية ، واذا حدث نزاع بين العمانيين والانجليز، فان الامام ناصر ملك عمان هو الذي يتولي معاقبة المسلمين ، أما المقيم البريطاني في عمان فهو المسئول عن اقامة العدل بين اتباعه .

وتشير المصادر [٥٠]، ان العرب قد ازدادت قوتهم البحرية في الفترة اللاحقة ، بل ان هذه القوة البحرية العربية المتصاعدة قد أخذت تلاحق البرتغاليين حتي الساحل الشرقي لأفريقيا حيث قامت حركة تجارية نشيطة

بين المسلمين ، وكان ذلك محل اهتمام الشركة الانجليزية التي بعثت بعدة تقارير[٥١]، إلى الحكومة البريطانية أوضحت فيها أن الحكومات العربية في المنطقة هي حكومات جديرة بالاحترام وأن حكومة مسقط هى أبرز هذه الحكومات . وربما يفسر ذلك استقطاب بريطانيا لسلطان مسقط في محاولة لإقامة وكيل سياسي انجليزي في مسقط ، ومع ذلك انعكست قوة سلطان مسقط في اقامة نوع التوازن بين الدول الأوروبية المتنافسة ، بريطانيا وفرنسا وهولندا[٥٢] ، رغم أن السلطان كان قد عقد معاهدة فى ١٢ أكتوبر ١٧٩٨م مع الشركه الانجليزية ، وقد تركزت نصوص المواد الستة للمعاهدة على حماية مصالح الشركه الانجليزية أما المصالح الفرنسية والهولندية قد واجهت صعوبات نظرا لانحياز نصوص[٥٣] ، المعاهدة تماما لصالح بريطانيا ، وهو مايدخل في اطار المعاهدات غير المتكافئة [٥٤]، في القانون الدولي ، وتدل ردود فعل حكومة الهند البريطانية علي هذه المعاهدة علي أهمية مسقط الجيوبوليتيكية والاستراتيجية بالنسبه لبريطانيا التي تمكنت من تحقيق نوع من التفوق علي منافستيها : فرنسا وهولندا ، خاصة وان هذه الحقبة ترتبط بتصاعد المد الفرنسي من خلال سياسة نابليون بونابرت تجاه الخليج التي كانت مثار قلق شديد لحكومة الهند البريطانية والحكومة البريطانية ذاتها.

وحرصا علي المصالح البريطانية في مسقط ، فقد أقدمت بريطانيا علي التظاهر « بوشاح الغيرة علي الدين الاسلامي »[٥٥]، بتقديم هدايا إلى سلطان مسقط ، وقد تجاوب السلطان مع «الصداقة البريطانية» معبرا بحرارة عن إحساسه بقوة الحكومة البريطانية ، لدرجة أنه رحب بوجود وكيل للشركة الانجليزية في مسقط باعتباره قناة اتصال دائمة مع انجلترا ،

حيث مسقط قاعدة التمثيل السياس علي حد رأى لوريمر . أما المنافسة الفرنسية لبريطانيا فقد انعكست على تعيين قنصل فرنسى فى مسقط فى أكتوبر ١٨٠٣م ، حيث علمت فرنسا للمرة الأولى باتفاقيتى ١٧٩٨ (٥٦)، ١٨٠٠م ، واستمرت الوكالة البريطانية فى مسقط بعد انحسار خطر فرنسا، وذلك بدون أى موظفين بريطانيين (٥٧)، واستمرت علي هذا الحال حتي سنة ١٨٤٠م حيث كان النشاط المصرى قد أفل أيضا فى تلك الارجاء ، ولم ترسل بريطانيا وكيلا آخر إلا فى سنة ١٨٦١م .

والواقع أن الظروف الدولية والاقليمية السائدة فى تلك الفترة قد عكست تأثيرها على تجارة الشركة الانجليزية فى الخليج من حيث الرواج والازدهار أو الركود ، أما هدف الشركة فى الخليج فقد كان يتركز بالدرجة الأولى على السيطرة السياسية والعسكرية وتحصيل الضرائب من السفن التي ترفع العلم الانجليزى فى كافة مواني الخليج، ووجد الانجليز في سلطان مسقط حليفا لهم خاصة وان القواسم كانوا يشكلون خطرا جسيما علي النشاط الاقتصادي والتجاري البريطاني من خلال ثماراتهم المتكررة عي السفن الانجليزية ، وهذا التحالف الانجليزى العمانى نتج عنه عدة حملات عسكرية بحرية علي القواسم كما سبقت الاشارة الي ذلك ، ومايهم هنا هو انعكاس هذا التحالف علي مسقط ذاتها التي لم تحقق أى ربح يذكر، بل حافت بها الخسارة ، حيث تمكنت الشركة الانجليزية من فرض السيطرة الكاملة علي الاراضي العربية، ويوضح ذلك المهارة السياسية البريطانية في الخليج العربي ، والتي أدت إلي اقامة علاقات طيبة بالشيوخ المتصالحين كانت لها آثارها علي الشئون التجارية من خلال الحماية القوية التي كفلتها بريطانيا للسفن رافعة العلم البريطانى ، وتورد المصادر ان فترة غياب التنافس

الدولي التجاري علي الخليج ، وتصاعد النزاع بين الانجليز والقواسم ، فقد جعل للامريكيين لمارسة أعمال التجارة بصفة مباشرة ، وقد كانت القناعة البريطانية تعتمد علي مقولة أن المقيمين في الخليج العربي ليسوا أكثر من وكلاء للشركة فى أرض قوي أجنبية مستقلة استقلالا كاملا.

عقب تلك الفترة تركز اهتمام بريطانيا علي بو شهر وتعيين مقيم بريطاني فيها واعتباره «راعي المصالح البريطانية في الخليج العربي (٥٨)...» وقد سبقت الاشارة ان وكالة مسقط قد استمرت لمدة ثلاثين سنة دون وكيل بريطاني ، فلما كان المد المصري في شبه الجزيرة العربية وتوجهه لمنطقة الخليج العربي واستئثار محمد علي «باشا» باهتمام شيوخ ساحل الخليج ، وتطلعاتهم للتحالف معه، فقد أرادت بريطانيا استعادة نفوذها لهذه المناطق الساحلية التي تحظي بموقع ممتاز ، وبالفعل أرسلت حكومة الهند البريطانية ممثلا لها في مسقط «بغرض إبعاد التدخل المصرى .. وعلي ان يترك له أمر المسئولية المباشرة في المنطقة ...» ، وتم توقيع اتفاقية تجارية بين بريطانيا ومسقط في ٢٢ يوليو ١٨٤٠م ، وصار لبريطانيا بموجب هذه الاتفاقية وجود قنصل لها في مسقط لخدمة التجارة البريطانية ، وبأفول نجم مصر في هذه المنطقة وغياب التنافس الأوروبي ، فقد رحل الانجليز من مسقط إلي زنجبار باعتبارها أنسب ، وتلي ذلك ادماج وكالتي مسقط وبغداد في مقيمية بريطانية واحدة هي مقيمية البصرة التي انيط بها رعاية شئون المصالح البريطانية ومصالح حكومة الهند البريطانية في بومباي ، وفي سنة ١٨٢٣م تقرر صرف النظر عن الوكالة السياسية للخليج والحاق اعبائها بمقيم بو شهر ، والذي تغيرت طبيعة عمله من تجارية بريدية استخبارية إلي طابع سياسي حيث عهد اليها بالاتصال بالسعوديين الموحدين والاشراف علي أمن الخليج .

غير أن حكومة الهند البريطانية قامت في العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر بتخفيض نفقاتها في بو شهر ، وتركز اهتمامها علي كيفية التعامل مع حالات «القرصنة» العربية من جانب القواسم في الخليج ، وقد لقي ذلك مقاومة من جانب فريق من المسئولين في حكومة الهند البريطانية ، فمن ناحية تركز الجدل فيما بينهم في اختلاف طبيعة المقيمية عن البعثة اختلافا تاما من حيث التدخل في الشئون السياسية ، ومن ناحية أخرى فان أى مبعوث سياسي يجد نفسه حائرا أمام الأوضاع المضطربة في الخليج واختلال الأمن به وان «عمل المقيم يتطلب دراية ومهارة وجرأة وهي صفات لا تتوافر في المبعوث». وهذه الآراء صيغت في مذكرات متبادلة بين حكومة الهند البريطانية فى بومباي وبين مندوبيها في طهران . وكانت الأوضاع في البحرين والدعاوي الفارسية بشأنها يجعل موقف رئيس البعثة البريطانية يتعرض للحرج بشأن ضرورة تدعيم السيطرة البريطانية علي جزر الخليج ، وأنه في الأمور ذات الصبغة المحلية والاقليمية فان حاكم بومباي ينبغي أن يكون له حرية التصرف ، أما اذا كان الأمر يتعلق بالعلاقات السياسية لبريطانيا فيجب أن يحال الأمر لحكومة الهند البريطانية، وكان من نتيجة ذلك ان تراجعت حكومة الهند عن مقيمية بو شهر التي أصبحت تابعة لحاكم بومباي (٥٩). الذي كتب في سبتمبر ١٨٣٦م قائلا: «أننا نتصرف بأنفسنا في الأحداث الصغيرة ، أما الأمور التي تقضي قرارا سياسيا فستلجأ إلى حكومته الهند ... وتترك لها تفاصيل الأحداث» (٦٠).

وقد سبقت الاشارة إلى تزايد السيطرة البريطانية علي منطقة الخليج في هذه الفترة وصولا إلي الهدنات والاتفاقيات والمعاهدات غير المتكافئة التي

أبرمت بين بريطانيا وشيوخ الخليج في العقد السادس من القرن التاسع عشر ... وعندما عزمت حكومة الهند علي تمزيق سلطنة مسقط جزء عربي وجزء أفريقى في أواخر هذا العقد ، فقد عينت وكيلا لوكالتها في مسقط التي ظلت دون وكيل انجليزي منذ سنه ١٨٤٣م ، وتشير المصادر الي وثيقتين هامتين تتعلقان بهذه الظروف، الأولي وثيقه التعيين وتنظمها التعليمات العلنية الصادرة للوكيل البريطاني في مسقط بشأن ضرورة محافظته علي تفوق النفوذ البريطاني ومده الي عمان والجزيرة العربية بصفة عامة، أما الوثيقة الثانية فقد كانت تعليمات سرية لوكيل مسقط وتكشف عن الهدف الأساسي في اعادة تعيين بريطاني لهذا المنصب، وأنه سواء تعلق الأمر بالجزء العربي «مسقط» أو بالجزء الأفريقي «زنجبار» ، فان التعليمات السريه كانت تقضي ببذل الوساطة فى أى نزاع ينشأ بين امام مسقط وحاكم زنجبار .

استمرت مسقط تابعة لحاكم بومباي حتي سنه ١٨٦٥م حتي تغيرت تبعيتها الادارية الي مقيمية بو شهر ، حيث صدرت التعليمات للوكيل البريطاني في مسقط أن لا يتصل بحكومة بومباي إلا عن طريق المقيم السياسي للخليج العربي، وان يقصر اتصاله المباشر مع بومباي في الشئون ذات الطبيعة العاجلة والطارئه ، وفي يناير ١٨٧٠م تم تعيين كتون دي واي في وكالة مسقط السياسية علي أن يلتزم بالتبعية لمقيمية بو شهر حيث استمرت وكالة مسقط تابعة لبو شهر وتتأثر بها قوة وضعفا وصولا إلي العقد الاخير من القرن التاسع عشر والي أن تدهور فيها نفوذ الوكيل في مسقط ، الأمر الذي استلزم نقل المسئولين من البريطانيين في مسقط وأنيطت الوكالة للسير بيرسي كوكس الذي سيلمع اسمه في الخليج العربي

والجزيرة العربية فيما بعد ، وقد نجح المندوب السامي في بغداد بيرسي كوكس Percy Cox في اعادة النفوذ البريطاني كاملا علي مسقط ، وكانت حكومة الهند البريطانية «تعد سلاطين مسقط بالقروض من وقت لآخر» (٦١).

وقد ظلت أمور الساحل العماني تابعة من الناحية التنظيمية لمقيمية بو شهر ، وكانت مهمة المقيم الوطنى (٦٢). في بو شهر مهمة استخبارية . ومن الثابت ان السبب الجوهري الذي جعل حكومة الهند البريطانية تحتفظ لها بوكيل وطني في ساحل عمان هو حماية مصالح الرعايا البريطانيين ، وان انتماء الوكيل «البريطاني» إلى العرب يجعله – من وجهة نظر حكومة الهند – أكثر مقدرة علي الحكم من أى أوروبي آخر فيما يتعلق بالمؤامرات السرية في الخليج ، وان هذا الوكيل – من حيث انتمائه – لن يكون بعيدا عن هذه المؤامرات ، ومن هذا المنظور ، فقد أدي المندوب «الوطني» – الجنسية ، «البريطاني» – المهنة – خدمات كبيرة للمصالح البريطانية ، ومع ذلك فان سفن الحكومة البريطانية التي كانت تقوم بزيارات متكررة ومتلاصقة إلي المنطقة ، فان قادة هذه السفن كانوا من الناحية العملية بمثابة الضباط السياسيين للساحل العماني وان نفوذهم يصل إلي البصرة ، غير ان عدم المامهم بالعادات والتقاليد العربية ومشكلات البيئة المحلية فضلا عن صعوبة تعلمهم اللغة العربية والجدل المثار حول دور المترجمين – كل ذلك رفع من مكانة الوكيل الوطنى في المنطقة.

أما فكرة تعيين وكيل بريطاني في المنطقة فقد بدأت في سنة ١٩٠٨م حين أثارت ذلك الغرفة البريطانية للتجارة التي كتبت لوزارة الخارجية البريطانية تطلب اليها تعيين وكيل بريطاني في دبي لخدمة المصالح التجارية البريطانية المتزايدة وقد بعثت الخارجية البريطانية بهذه الرغبة إلي وزارة

الهند فحكومة الهند البريطانية ، وقد عارض بيرسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج هذه الفكرة لأن شيوخ المنطقة من وجهة نظره «يجب أن يساسوا بحذر شديد» ، وأضاف قائلا : « ان وجود ممثل بريطاني في المنطقة سيثير حساسية عند الشيوخ خوفا علي استقلالهم فضلا عن شئون تجارة اللؤلؤ»(٦٣).

ولم تتغير آراء المندوب السامي في بغداد بيرسي كوكس طوال العقدين التاليين بشأن تعيين وكيل يتمتع بالجنسية البريطانية بحجة أن الوضع في المنطقة لم يتغير ، فضلا عن أن السلطات البريطانية في الهند كان من رأيها الحفاظ علي الوضع القائم(٦٤). وكان من رأي بيرسي كوكس أنه فيما يخص التمثيل البريطاني علي الساحل «فهو رهن بالأمور المحلية وحدها ، وأن الوكيل الوطني لن يستطيع أن يساعدنا حين تطرأ علي المنطقة أهداف عليا للسياسة البريطانية ، ان شيخ دبي(٦٥). يقاوم دخول أى أوروبي أو شبه أوروبي الي المنطقة حتي لو تعين ذلك الشخص وكيلا لشركة الهند البريطانية للملاحة . ويستفاد من تحليل تقرير أحد (٦٦). المقيمين البريطانيين في المنطقة حرص بريطانيا وحكومة الهندعلي اتباع سياسة سلمية تدريجية تجاه الشيوخ العرب في منطقة الخليج، ما لم يجبرهم الشيوخ علي قيام بريطانيا «باجراءات عنيفة صارمة».

ولم تتمكن بريطانيا من تعيين مقيم يتمتع بالجنسيه الانجليزية إلا في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين حين وضعت في أكتوبر ١٩٣٩م ضابطا سياسيا بريطانيا في الشارقة بدعوي مواجهة مقتضيات ظروف الحرب العالمية الثانية، وقد أصبح هذا الضابط مسئولا مسئولية مباشرة فى البحرين (٦٧). وعقب نهاية الحرب اقترح المقيم البريطاني تطوير منصب

الضابط السياسي ليصبح الوكيل السياسي للساحل العربي ، وتشير المصادر الي التقرير الذي يتعلق بهذا الخصوص متضمنا ستة أسباب هي التي تستلزم ذلك ، لعل أهمها امتيازات النفط التي منحت لشركه بتروليوم كونستون وماترتب عليها من تعقيدات توجب وجود رجل ماهر يتمتع بالمهارة والدراية والشخصية البارزة فضلا عن تزايد الثروة في منطقة دبي وتوافد الجنود الأوروبيين وتصاعد الوعي القومي العربي. وبالفعل فقد نفذ تدريجيا اقتراح المقيم البريطاني في سنه ١٩٤٨م حين انتقلت رئاسة الضابط السياسي البريطاني من «الوكيل» في البحرين إي «المقيم» في البحرين . وفي سنه ١٩٥٣م أصبح للساحل العماني وكالة سياسية يرأسها وكيل سياسي بريطاني .

أما الكويت فلم تكن ذات أهمية تذكر في سياسة بريطانيا الخارجية حتي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وقد دعت الأهمية الجيويوليتيكية والاستراتيجية إلي توقيع معاهدة سنه ١٨٩٩م من جانب المقيم البريطاني ، وفي يوليو ١٩٠١م وافقت حكومة الهند علي ديمومة منصب الوكيل وجعله علنيا . وقد أثار أوكنور Oconor السفير البريطاني لدي الدولة العثمانية فى ١٨ يونيو ١٩٠٢م مسألة وضع وكيل بريطانى فى الكويت «لكبح جماح» تصرفات شيخ الكويت وجعله تحت السيطرة البريطانية(٦٨) To Keep the Sheikh in order ، ثم أحالت وزارة الخارجية البريطانية ذلك الطلب إلى وزارة الهند ، واستقر الرأي فى النهاية علي أن تعيين وكيل في الكويت (٦٩) سوف يؤدى إلى الاحتفاظ بالامتيازات البريطانية هناك ، فضلا عن الحصول علي معلومات دقيقة عن الاوضاع الداخلية في الجزيرة العربية برمتها يمكن استغلالها في الظروف التي

تستدعي ذلك ، ثم – وهذا هو الأهم – مراقبة تحرك الدولة العثمانية تجاه حدود الكويت ، وذلك بالرغم من المقولات المعارضة (٧٠). بأن تعيين موظف بريطاني في الكويت سيعتبر خروجا عن حالة الوضع الراهن Status quo والذي يعتبر بمثابة «الورقة» الأخيرة التي «تلعب» بها بريطانيا في المفاوضات مع الدولة العثمانية وبالرغم من استقرار الرأى في النهاية علي تعيين وكيل بريطاني في الكويت إلا أنه لم يكن له تأثير سياسى في إدارة العلاقات السياسية للكويت نظرا لتشابك العلاقات الدولية الاقليمية ، فمسألة الكويت ترتبط بالسياسة البريطانية الاستعمارية تجاه الدولة العثمانية من ناحية والقوي الدولية المختلفة من ناحية أخري. وقد احتجت الدولة العثمانية لتعيين وكيل سياسي بريطاني في الكويت ، وتذكر المصادر (٧١). أن وزارة الخارجية البريطانية قد انتهزت هذه الفرصة كي تدخل في مفاوضات مع الدولة العثمانية لتحديد هوية الكويت ، وقد أبرمت اتفاقية عام ١٩١٣م بين بريطانيا والدولة العثمانية تم بموجبها الاعتراف بنوع من الحكم الذاتي دون السيادة علي الأرض(٧٢). والواقع أن هذه الاتفاقية قد أصبحت منتهية بدخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولي حيث تغيرت الاوضاع الادارية والسياسية لبريطانيا في الكويت ، وكان السير بيرسي كوكس Percy Cox يوجه العمل السياسي لوكالة الكويت من بغداد ، وزادت المصالح البريطانية ارتباطا بالكويت(٧٢) ، ورغم تقاعد كوكس سنة ١٩٢٤م إلا أنه كان قد أدي دورا كبيرا في الوساطة بين الامير عبد العزيز آل سعود (الملك فيما بعد) وبين الشيخ مبارك الصباح من ناحية (٧٣)، وملك العراق من ناحية أخري وهو مايستدعي وقفة لتفسير مدى تشابك السياسات الأقليمية.

كان آل سعود في ضيافة مبارك الصباح الذي قام بمفاوضة السلطات البريطانية في الخليج العربي لتدعيم حكمه ، وقد كان ذلك متعلقا بصورة أو

بأخرى بالسياسات العالمية والاقليمية ودور بريطانيا المتميز تجاه الجزيرة العربية بشأن المحافظة علي نوع من التوازن بين الزعامات المحلية – عبد العزيز آل سعود ومبارك الصباح ، فالأول أخذ نجمه في الصعود مع مطلع القرن العشرين من خلال تثبيت أقدامه فى نجد ومهارته الدبلوماسية التي انعكست علي تفهمه لدور حكومة الهند البريطانية في الخليج العربي ، في حين نجحت بريطانيا في أن تحول دون تدخل مبارك الصباح في سياسة الصحراء ، وهذا الموقف البريطاني قد أخذ في الاعتبار جهود بريطانيا في عدم تدخل الدولة العثمانية بصوره مباشرة في الكويت وقد شكل الوجود الرخو للدولة العثمانية في الاحساء عبئاً كبيرا علي عبد العزيز آل سعود، وكان الامام عبد الرحمن والد عبد العزيز يتمتع بتأييد الوكيل البريطاني في الكويت ، ومما ساعد الامام عبد الرحمن أن بريطانيا كانت زاهدة في التدخل في الشئون الداخلية للجزيرة العربية ، وتأسيسا علي ذلك يمكن القول أن الحفاظ علي توازن القوي محليا واقليميا كان مبعث السياسة البريطانية ، غير أن الامام عبد الرحمن قد استطاع أن يستقطب بريطانيا لمساعدة ابنه من خلال حكومة الهند البريطانية ، ويري سانت جون فيلبي[٧٤]. أن أولي اتصالات عبد العزيز آل سعود ببريطانيا كان عن طريق حكومة الهند ، وتقرر هذه الرؤية. أن هذه الاتصالات ظلت حتي العقد الثالث من القرن العشرين تسير عبر القنوات الهندية .

أما عبد العزيز آل سعود فانه التقي للمرة الاولي بوكيل الكويت السياسي، شكسبير W.H.I Shkspere ، وتذكر المصادر أن هذه هي المرة الاولي التي يري فيها عبد العزيز انجليزيا ويجلس اليه، وأوضح عبد العزيز لشكسبير كرهه للسياسة التركيه التي تحاول (عثمنة) الجزيرة العربية ، وأن

ـا يزعجه هو احتلال الدوله العثمانية لموانيء الاحساء، ورحب عبد العزيز بوجود ضابط بريطاني في أحد الموانيء وزيادة حجم النشاط التجاري البريطاني الذي يتمتع بالأمان داخل شبه الجزيره وانعكس رد فعل شكسبير تجاه عبد العزيز علي تأييده له وذلك من خلال ماذكره للمقيم البريطاني بيرسي كوكس قائلا: « يجب أن نمد أيدينا له للاستعانة به عند الحاجة حين يكون استثمار صداقته أمرا مرغوبا» .

وتشير الوثائق إلي تعدد الاتصالات بين شكسبير وعبد العزيز آل سعود وخاصة عشية الحرب العالمية الاولي بل والاعتراف له بوضعه في نجد والاحساء ، واعطائه ضمانا للدفاع عن أرضه بحرا وبرا ، وكان بيرسي كوكس هو المسئول المباشر عن هذا التعاون الذي استمر حتي بعد مقتل شكسبير حين كان يرافق عبد العزيز آل سعود فى موقعة جرا [٧٥] . واستمرت الاتصالات طوال العقد الثالث من القرن العشرين بين عبد العزيز ال سعود وبريطانيا حتي فتحت بريطانيا قناة اتصال أخرى رسمية من خلال مكتب وزارة الخارجية بجدة وبعد بعثة جلبرت كلايتون [٧٦]تقرر أن تكون كل المراسلات البريطانية لعبد العزيز آل سعود من خلال القنصل في جدة علي أن تظل المسئولية السياسية في يد وزارة المستعمرات ، ومع ذلك فان أهمية الأوضاع الجيوبوليتكية لشبه الجزيرة العربية التي تطل علي الخليج العربي كان تحتم علي حكومة الهند أن توطد علاقاتها مع عبد العزيز آل سعود ، بالاضافة الي مسائل النفط التي أثيرت فى أوائل العقد الرابع من القرن العشرين قد سببت منحني متذبذب صعودا وهبوطا في مشكلات الحدود بين السعودية وجاراتها حتي انشئت البعثة البريطانية في ١٩٣١م وتم أبعاد المقيم البريطاني في الخليج العربي عن أى تعامل مع عبد العزيز

آل سعود الذي كان مدركا لأهداف حكومة الهند وأسلوبها في التعامل ، ولذلك فقد حرص علي التعامل مع وزارة الخارجية البريطانية ، وقاده نضجه السياسي في فترة مابين الحربين إلي حساسيته تجاه ضباط الاتصال البريطانيين (٧٧) .

الهوامش :

١- د. محمد نصر مهنا ، الخليج العربي (الإسكندرية : منشأة المعارف ١٩٨٨) ص ص ٥ ومابعدها.

٢- جون باجوت جلوب ، الفتوحات العربية الكبرى ، تعريب وتعليق خيرى حماد ص ص ٢٣ ومابعدها.

٣- فاروق عمر ، تاريخ الخليج العربي فى العصور الإسلامية ، ص ص ٧٠ ومابعدها.

٤- راجع في تفصيل ذلك ، شيخة غانم القحطانى ، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجى ، رسالة ماجستير فى فلسفة السياسة، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٠ ص ص ٣٠-٣٤ .

٥- محمود على الداود ، التجارب الوحدوية العربية المعاصرة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١) ص ص ٤٠ ومابعدها.

٦- سيد فاروق حسنت ، مسح تاريخى للمصالح الاوروبية فى منطقة الخليج العربى ، من مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت : العدد ٢٥ ، يناير ١٩٨١) ص ٨٥ .

٧- دكتور / محمد نصر مهنا ، الخليج العربى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥ ومابعدها.

٨- خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) ، ص ص ٥٩ ومابعدها.

٩- محمود علي الداود ، التجارب الوحدوية العربية المعاصرة، مرجع سابق ، ص ٢٢ وراجع شيخة القحطانى مرجع سابق ص ص ٣٢-٣٤.

١٠- فاروق عمر تاريخ الخليج العربي في العصور الإسلامية الوسطي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ ، وراجع أيضا شيخة القحطانى ، ص ص ٣٢-٣٤.

١١-راجع شيخه القحطاني ، ص ٣٢ .

١٢- محمود علي الداود ، التجارب الوحدوية العربية المعاصره ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

١٣- احمد العناني ، المعالم الاساسية لتاريخ الخليج (قطر : مؤسسه الشرق ١٩٨٤) ط الاولي ، ص ١٩

١٤- فلاح عبد الحسين ، طريق بصره - حلب للقوافل التجارية من مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت ، العدد ٥٨ ، أبريل ١٩٨٩) ص ص ٥٥ ومابعدها.

١٥- جمال زكرياقاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية في عصر التوسع الاوربي الاولي (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٥) ص ص ٤٥ ومابعدها.

١٦- احمد عبيدلي ، الحملة العسكرية على رأس الخيمة ١٨١٩ - ١٨٢٠ ، فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت ، العدد ٣١ ، يوليو ١٩٨٢) ص ص ١٦٠ ومابعدها.

١٧- محمود علي الداود ، التجارب الوحدوية العربية المعاصرة ، ص ص ٤٧ ومابعدها.

١٨- د. فؤاد سعيد العابد ، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر منشورات لسلاسل الكويت بدون تاريخ اصدار ص ٢١ ومابعدها .

١٩- المرجع السابق ص ٢٢.

٢٠- كانت البصره - بحكم موقعها علي شط العرب الذي ينتهى الي الخليج العربي - اكثر من العراق اتصالا لصراع الدائرى علي النفوذ في الخليج وقد شهدت البصره فنونا من هذا الصراع .

٢١- كانت فرنسا قد بدأت سورها تتطلع للحصول علي نصيبها من ثروات الشرق، وذلك بعد ان تخلص من مشكلاتها الداخلية ممثلة في الحرب الاهلية وشرعت تبني قواها الداخلية واستعدادها لمنازلة هولندا وانتزاع سيطرتها البحريه راجع العابد م . س. ذ

٢٢- كان الفرنسيون قد أسسو وكالتهم في البصره عام ١٧٥٥م ، ثم تحولت عام ١٧٦٥م الي قنصلية ، المرجع السابق ص ٢٤.

٢٣- المرجع نفسه نقلا عن عبد الحميد البطريق - الامة العربية . ص ٥٦.

٢٤- توالت رسائل ولزلى علي الحكام العرب يحذرهم من نيات بونابرت نحو الشرق العربي ويطلب اليهم من كل للاسطول الانجليزي ولم ينس ولزلي أن يقول لهم أن فرنسا هي عدوة السلطان العثماني والعرب والانجليز معا وأوفد مبعوثا سياسيا هو «بويهام» لابراز معاهدة بين الحكومة والحكام الحرب وعلي رأسهم شريف مكه وكان ولزلي يعتمد النجاح تنفيذ سياسته علي عدة اعتبارات منها دهاء بويهام وسياسته ومعرفته اللغه العربيه والهدايا التي حملها بويهام الي الحكام ورؤساء القبائل ومنح العرب بعض الامتيازات وإغرائهم بالحديث المعسول عن سياسة الاخاء والمساواة والمودة ، العابد م ، س . ذ . ص٢٧

٢٥- أ.ل. لوكهارت ، نادر شاه - دراسه نقديه - لندن ١٩٣٨ من ص ١ ١٧ حيث سيطر نادر شاه علي بحر قزوين أيضا وكان يسمي بالبحر الشمالي ، وهو مأأكده

أيضا ج . كرزن في كتاب فارس والمسأله الفارسيه بالانجليزيه ، لندن ١٨٩٢ الجزء الثاني من ص ٣٨٧ - ٣٩٠ .

٢٦- ترجمة خطاب مارتن فرنشر وكيل مركز البصرة الي مجلس ادارة الشركه مؤرخ فى ١٧٣٢/٥/٢٠ مجلد رقم ١٥.

٢٧- ولعل أوضح مثل لهذا النفور ان اميرال البحر الفارسي لم يشاهد سفينته في حياته ، وكان الهنود والبرتغاليون هم الذين يشرفون علي الاسطول الفارسي .

٢٨- راجع : د. مصطفي ابو حاكمه ، تاريخ شرقي الجزيرة العربية ، ١٧٥٠-١٨٠٠، مرجع سابق من ص ٥٤ - ٥٥.

٢٩- لوكهارت ، من ص ٩١-٩٣.

٣٠- وذلك في عهد السلطان بني سيف الامام العربى الثاني لعمان .

٣١- أحمد مصطفي أبو حاكمه، من ص ٥٥ - ٥٧.

٣٢- كزن ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، من ص ٣٩٠ - ٣٩٢.

٣٣- راجع في تفصيل ذلك :

Searight, Sarah, The British in the Middle East (London 1969) pp .35-40.

وقد نشأ اطلاق اسم الخليج الفارسي على الخليج العربي حين اكتشف الاسكندري المقدوني من ثلاثه لعشرين قرنا خلت للساحل الفارسي لهذا الخليج أولا ، ثم للساحل العربي الأكبر ، وبعد الاسلام ازدهرت الملاحة في جزيرة العرب ، وأبدي العرب مهارات نادرة فيها وتفوقوا في صناعات السفن القديمة ، ويؤكد Richarad H. Sanger فى كتابه The Arabian peninsula ان قلب الشرق العربى يقع فيما بين البحر الاحمر والخليج (الفارسي) -

حسب تسميته له – ومن الصحراء السورية حتي البحر العربي ، راجع في تفصيل ذلك :

Sanger, Richard H., The Arabian Peninsula, New York 1954 pp 200-204.

٣٤– وقد شهدت هذه الجهود منحني متذبذب صعودا وهبوطا بين لوريمر والشاه ففى حين وصف لوريمر الشاه بأنه شخص غير مناسب في التعامل معه، فقد وصفه الشاه بأنه : (عجوز حل التعب والارهاق به) راجع تفصيلا :

Lorimer, J.G., Gazetter of the Persian Gulf, Oman & Central Arabia, Vol. 1., Historical, Part 1, (Calcutta, 1915) pp 10-12.

٣٥– Aitchison, C.U., A Collection of Treaties, Engagements and Sands Relating to India and neighbouring Countries, Vol. 5 (Calcutra, 1982) pp 1-5.

٣٦– Lorimer, OP, Cit, pp 15-18.

٣٧– Ibid, P. 15.

٣٨– Wilson, A. T., The Persian Gulf, (London, 1959) pp. 135-165.

٣٩– كما قامت انجلترا بحماية الهند الجنوبية ، ويرى أحد المؤرخين العرب المعاصرين ان هذا التقسيم يدل علي أن تجارة الخليج العربي لم تبلغ وقتئذ درجة تجعل انجلترا تتشبث بحماية هذا الخليج . راجع : دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، حكومة الهند البريطانية والادارة فى الخليج العربي ، دراسة وثائقية ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م من ص ٧١–٨٠ ، وفى اعتقادي ان انجلترا كانت متعثرة في نشاطها التجارى في هذه المنطقه فضلا عن

التفوق الهولندي البحري البارز والنشاط الفارسي الملحوظ في الخليج العربي بما يعنيه ذلك من جعل قوة انجلترا فأتي في المرتبة الثالثة (الباحث) .

٤٠- حول دراسة مستفيضة لنادر شاه والظروف التي تولي فيها الأمور في فارس وما سبق ذلك من اضطرابات داخلية منذ بداية القرن الثامن عشر - راجع :

Lickhardt, L., Nadir Shah (London, 1938).

٤١- دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، من ص ٨١-٨٤ نقلا عن :

Skeet, Ian, Muscat and Oman, The End of an Era (London, 1974) pp 20-25.

٤٢- واسمه جريفس Graves وكان يعمل كمقيم للشركه الانجليزيه في كرمان وهو الذي فند آراء سلفه سافدج Savdge عن البحرين مفلا (قشم) عنها رواجع : دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ، من ص ٨٢-٨٣ .

٤٣- Amina, Abdul Amir, British Interests in the Persian Gulf, London, 1967 pp 15-50

٤٤- دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ص ٩٢ .

٤٥- Skeet, Ian, op. cit, pp 25-32.

٤٦- Ibid, p. 65

٤٧- دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ص ١٠١.

٤٨- Skeet, Lania Muscat & Omani, opo, cti pp 64-67.

٤٩- دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق من ص ١٠٢-١٠٣ .

٥٠ المرجع نفسه نقلا عن :

Roport of Commerce of Arabia & Persia by Samuel Mancsty & Harhvd Jones, 1790 in Saldaha (ed.)

وهذا التقرير بعثه المندوبين البريطانيين مانستي ، وجونز في سنه ١٧٩٠ حيث ذكر مانستي ان مسقط يحكمها (وكيل) بحكم رتبته وأن التجار الذين يقيمون في مسقط يجدونه كل عون ومعاملة عادلة من الشيخ خلفان الوكيل الحالي ، وأضاف مانستي قائلا : وخلفان سهل احجاب يلقي لطلبات التجار آذانا صاغيه ، ويتمتعون وسلعهم بكل أمن » ، كما أفاد التقرير أن التجارة بين مسقط والهند تقوم بها السفن العربية تشاركها في ذلك سفن أخرى من مختلف الدول الاوروبيه ، وأن السفن المسقطيه تسيطر علي التجارة الداخلية في الخليج .

٥١- راجع نصوص هذه المعاهدة في : دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق من ص ١٠٥-١٠٧ نقلا عن :

Altchson, C.U.A Collection of Treaties, op. cit, pp 53-56.

٥٢- لمزيد من التفصيل حول المعاهدات غير المتكافئة في القانون الدولي

دكتور محمد نصر مهنا ، صور من المشكلات السياسية في العالم المعاصر ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٥٣- دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ص ١٠٨ نقلا عن :

Kaym J. W. Life & Correspondance of Mijor General Sir Jhon Malcolum Vol. 1 (London, 1956) pp. 101-115.

ويورد الدكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم فقرات من كتاب Kay تدل علي تعصب وحقد وكره مالكولم علي الاسلام وأن مسقط «واقعة تحت النفوذ الدينى المضاد لكل الاصلاحات ، المعادي للعلم الحديث ، أن هذا الدين يحرك علي في أتباعه حمى الاثاره ، وما أن تذهب تلك الحمي حتي لا يبقي في الدين الاسلامي سوي الاغلال التي تشد إلي التعصب والشعوذه والكراهية » ، وهكذا يتضح إلى أى مدي تصل درجة الحقد من جانب مالكولم علي الاسلام بالرغم من اظهاره لحاكم مسقط عكس ذلك تماما .

٥٤- حيث كان مالكولم قد وافق علي تعيين بوغلي وكيل للشركة الانجليزية في مسقط سنه ١٨٠٠ ، وهو طبيب (مساعد جراح) مرافق لمالكولم، ولم يكن الهدف من رحلته الاقامة في مسقط ، غير أن سلطان مسقط طلب من مالكولم أن يمده بجراح أوروبي وهو ما اعتبره مالكولم ، « منتهي الحظ إذا سنستطيع أن تؤثر عليه بواسطه الطبيب» راجع دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، المرجع نفسه ص ١٢٩.

٥٥- المرجع نفسه ص ١١٧ نقلا عن :

(1.0) R/15/6, Pol. Agency Muscat, Index .

٥٦- نفس المرجع ص ١١٨.

٥٧- المرجع نفسه من ص ١٢٢- ١٢٣ نقلا عن :

Pombay Pol. Proc., rangs 388, Vol. 26 Cons. 39 of 8 angust 1438 of Macmaghton to chieft Sec. Bombay, 25 July, 1836.

٥٨- Ibid, Minute by Grant Bombay, 12 Sept, 1936 .

٥٩- دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق من ص ١٤٢-١٤٣ نقال عن:

Landen, R.G. Oman Sines 1856, Disruptive Modernization in a Traditcoial Arab Society pp. 35-54.

وقد بقي بيرسي كوكس في مسقط حتي سنه ١٩٠٤.

٦٠- وكان اسم الوكيل الوطني هو يعقوب ، وحينما زار المندوب البريطاني بلجريف - الشارقه في سنه ١٨٦٤ كتب عن يعقوب قائلا: « ... أن مهمته الرئيسيه هي منع الرقيق ومحاربة استيراده ، غير أن يعقوب الوكيل الوطني ، الذي يتقاضي راتبه من البريطانيين يري أنه من الحكمه التي تستلزمها مجموعة أسباب ان يحافظ علي صداقة جميع الاطراف ، وهو - أى يعقوب - يصارح تجار الرقيق بيعا وشراءا في الاسواق بتدخله ، وفي حالة ممارسه تجارتهم في منازلهم فسوف يفترض أنه لا يعلم من الامر شيئا راجع في تفصيل ذلك :

Palyrave, W.C. A Years Jaurney Through Central & Easters Arabia (London, 1865) pp. 55-60.

٦١- ويصف أحد التقارير أحد الوكلاء الوطنيين قائلا: « ... وبهذه الصفه فان الوكيل الحالي خان بها دور عيسي عبد اللطيف وهو الثالث في سلسلة هذه الاسرة التي تولت خدمة الاهداف البريطانية في المنطقه وهو رجل داهية ...» راجع : عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ص ١٤٧.

٦٢- المرجع نفسه نقلا ع ن :

(1.0) L/P & 5/12/3747, Minute M. Nov., 1929.

٦٣- المرجع نفسه ص ١٤٩.

٦٤ وكان شيخ دبي من شدة حرصة وحساسيته تجاه الامور التي يعتبرها تتعلق بالاستقالا، كان لايدع أحدا من قادة السفن البريطانية أو أى أوروبي يتجول وحده في مدينته إلا إذا كان برفقة حرس مدجج بالسلاح.

٦٥- راجع تفصيل هذا التقرير ومصادره في : دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق من ص ١٤٨-١٥٣.

٦٦- Howley, D., The Trucial States, (London, 1970) pp. 165-170.

٦٧- أما ظروف الحرب العالمية الاولي فقد جعلت وكاله الكويت تقع تحت السيطرة السياسية للسير بيرسي كوكس وكان يتولي إدارتها من العراق ، وهو ما أدي إلى تقليل نفوذ بوشهر علي وكالة البحرين ،فضلا عن أن الوكالة في هذه الفترة قد تعرضت للتغير السريع والمتلاحق ، الأمر الذي قلل من شأن هؤلاء الوكلاء ، وأصبحت وكالة البحرين ينظر اليها في الاستراتيجية البريطانية علي ضوء المصالح البريطانيه فيما بين النهرين (العراق) ، خاصة بعد أن أصبح المندوب السامي (كوكس) في بغداد يسمي وكيل هذه الوكالة . ومنذ أن انتهت الوصايه البريطانيه علي العراق في سنه ١٩٣٢ تراجعت وزارة المستعمرات عن مسئولية الخليج العربي، وعادت شئون البحرين برمتها الي حكومة الهند التي وافقت علي تعيين وكيل سياسي مساعد في البحرين بصورة مؤقته وصولا الي ظروف الحرب العالمية الثانية كما سبقت الاشارة في المتن .

٦٨- حيث سبق ذلك العديد من المشاورات داخل مؤسسات حكومة الهند ذاتها بشأن ذلك التعيين . وكانت أوضاع هذه المنطقه غير مستقره سياسيا حيث كانت هجمات أمير مجد محل شكوي مستمرة من شيخ الكويت والدوله العثمانية عاجزة عن الدفاع عنه أو تعويض خسائره ، وبريطانيا في حالة استخدام القوة المسلحة

لمعاونة شيخ الكويت فإن هذا الاجراء سيتبعه مزيد من الانفاق البريطاني لتعويض خسائره في حالة الاغارة عليه من ظهير الكويت ، وهو أمر لم يكن في طاقة بريطانيا التي رأت أن يقوم القنصل بهذا العبء بتفويض من المقيم السياسي في الخليج العربي (١٨٤٠-١٩١٤) ، القاهرة ١٩٦٦ ، وراجع أيضا :

Hurewits, J.C., The Middle East & North Africa in world Politics, Vol. 1. 1635-1914, (Yale 1975)

Coch & Tempetely, British Documents on the Origins of the war, 1898-1914, London, 1938.

٦٩- حيث سادت مقولات مؤيده وأخرى معارضه لتعيين موظف يتمتع بالجنسيه البريطانيه كي يكون وكيلا مقيما بالكويت ، فقد تساءل كيرزن ممثل ملك بريطانيا في الهند عن الأسباب التي دعت وزير الهند وحكومة الهند لرفض وضع موظف من الهند في قنصلية المحمرة التي يمكن ان تتولي الامور الخاصة ببريطانيا في الكويت ، وقد أفاد وزير الهند باعتراض وزارة الخارجية البريطانية علي قيام قنصل المحمرة بهذا العمل انطلاقا من مفهوم الخارجية البريطانية أن أمور الكويت متصله (بالعربيه التركيه) راجع في تفصيل ذلك :

Bidwell, R., The Affairs of Kuwait, 1896-1905 Vol. 1, pp. 40-45 .

٧٠- دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ص ١٦٦.

٧١- وقد جاء فى نص الاتفاق بأن الكويت محافظة ذات حكم (أتونومى) Autonomous Mhalaza حيث تعنى (الأتونومية) أن يحكم الشعب نفسه بنفسه دون أن تكون له سيادة على الأرض التى يعمرها.

٧٢ Philipy, H. St. J. B., arabian Jubilee,

٧٣- Ibid, pp. 31-32.

٧٤- دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق ص ١٦٩ نقلا عن:

Philipy, H. St. J. B, op, cit, pp. 41-44

ويذكر فيلبي أن عبد العزيز آل سعود جدد لشكسبير ماردده والده الامام عبد الرحمن من أن جده فيصل كان قد عقد في سنه ١٨٦٥ اتفاقية صداقة بريطانية سعودية .

٧٥- وهناك روايات متعددة حول مقتل شكسبير ، غير أن المصادر البريطانية تذكر أنه قد أصيب في رجله أولا ، واستولي عليه رجال ابن الرشيد واقتادوه الي مكان غير معروف ، أما كيفية قتله علي وجه التحديد فان المصادر البريطانية تجهل ذلك .

٧٦- دكتور محمد نصر مهنا وآخرون وراجع أيضا.

٧٧- ومن مظاهر هذه الحساسيه تساؤلات عبد العزيز آل سعود لاحد الضباط البريطانيين (دي جاري) عن معني زيارته للرياض في سنه ١٩٣٩ ، واستفساره عن مغزي العلاقات الايرانية العراقية ... ودور بريطانيا .

ولمزيد من التفصيل راجع : دكتور محمد نصر مهنا ، دليل الخليج العربى، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية ١٩٩٩.

الفصل الرابع

السياسات الاستعمارية تجـاه

الخليـج وقطـر

عندما استشيرت حكومة بومباي المحلية فيما يتعلق بنزع سلطاتها عن الخليج العربي ، فقد أجابت أنه من الأفضل أن تتصدر حكومة الهند البريطانية كل المسئوليات المتعلقة بالنواحي السياسية والمادية . وفي تقريرها [١] بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٧٢ ذكرت حكومة بومباي المحلية أن الاتصالات المباشرة التي تزايدت وربطت بين أوروبا وآسيا والتي جاءت نتيجة طبيعية لتشغيل قناة السويس والتطور التقنى السريع فى أعمال البريد والبرق ، كل ذلك قد جعل أهمية حكومة بومباى المحلية أهمية ثانوية ، وأن الاتصال بالمركز فى كلكتا لاتخاذ القرار وتحمل المسئولية هو الأمر الاجدي في هذه الاحوال ، وكان رأي حكومة الهند البريطانية أن تتحمل حكومة لندن مزيدا من المسئوليات في ادارة الخليج ، وقد أرسل نائب الملك في الهند في ١٤ يوليو ١٩٢٠ خطابا إلي وزارة الهند بشأن تحويل الشئون الادارية للخليج العربي من مقيمية بوشهر الي الادارة البريطانية في البصرة ، وبشأن الخليج العربي أضاف قائد الملك قائلا : « أن عمان والبحرين هما سياسيا واقتصاديا مرتبطتان بالهند ، وتتطلعان اليها تطلعا كاملا في كل شيء وليس لهما مصلحة مطلقا في بلاد ما بين النهرين » [٢] .

وقد تكرر مثل هذا الخطاب بصورة أو بأخري ، بشأن استقطاب بريطانيا للخليج العربي واستبعاد العراق والاحساء ونجد وأسباب ذلك ، وهو مايتضح من خطاب المقيم البريطاني في الخليج في ٢ يونيو ١٩٢٠ الي

حكومة الهند والذي جاء فيه قوله : «يبدو لى أن المناطق التي كنا نمارس فيها الحماية العلنية أو الحماية المستترة قبل الحرب [٣] (الساحل المهادن ، البحرين ، الكويت) يجب ان تكون بعيدة عن مناطق مابين النهرين أو الاحساء أو نجد أو أى من المناطق التي كانت سابقا تابعة للامبراطورية العثمانية ونديرها حاليا عن طريق عصبة الأمم ».

لجنة سميث :

نظرا لالحاح حكومة الهند علي طلباتها ورغباتها السابقة فقد نهجت السياسة الخارجية البريطانية نهجا مختلفا لتنظيم ادارة الخليج العربي فشكلت لجنة ماستر طون سميث في سنه ١٩٢١ ، وقد أشار تقرير هذه اللجنة إلي أنه يجب عدم النظر لمسألة العالم العربي بعيدا عن مسألة الشرق الاوسط ككل ...» وتوصي اللجنة ابان تقوم في لندن مصلحة جديدة مسئولة مسئولية كاملة عن كل المسائل السياسية التي تخص المنطقة المحدودة بالبحر المتوسط غربا حتي مصر إلي الجنوب الغربي ، ثم البحر الاحمر جنوبا ، والمحيط الهندي شرقا ، وتنتهي في الشمال الشرقي عند حدود مابين النهرين »، وبالنسبة للخليج العربي فقد ذكر التقرير أنه : «ظلت حكومة الهند مسئولة في المائة سنه الاخيرة عن كل شئون الساحل العربي من خلال موظف ممن لهم خبرة في المنطقة وشئونها ، وكذلك مسئوليات قنصلية في جنوب فارس ...» . ويعني ذلك أن السياسة البريطانية قد اعتبرت الخليج العربي في حد ذاته كودة ادارية متكاملة . ويضيف التقرير بأن تحويل الجزء العربي من الخليج للمصلحة ... سيضيف أعباء جديدة علي الخزانة البريطانية ، ولكن هذا الاجراء سيقابله صوت مرجح في

الشئون المؤثرة في السياسة ، وأن لعبد العزيز بن سعود الذي تدير وزارات المستعمرات علاقاته مع بريطانيا أرضا تطل علي الخليج العربي»، واقترح التقرير أن يظل الساحل العربي تحت السيطرة المباشرة للمقيم في الخليج. وفيما يتعلق بأسلوب الادارة في الخليج العربي فقد أضاف تقرير لجنة ماستر طون سميث أن تحال الأمور السياسية المتعلقة بالخليج الي حكومة لندن وأن تقتصر وظيفة حكومة الهند في المنطقة علي التعامل مع المسائل الادارية ذات الصفة المحلية .

لجنة فيشر :

وافقت الحكومة علي هذه التوصيات ، غير أنها تضايقت في الفترة اللاحقة بسبب حرمانها في صنع وتوجيه السياسة الخارجية للمنطقة لأن «انعكاس السياسة الخارجية البريطانية في منطقة الخليج العربي قد يكون لها رد فعل مباشر في الهند (المسلمة)» (٤) وأعقب ذلك ردود فعل مناوئه لتقرير هذه اللجنة فلا عن عدم التنسيق في الرؤي بين حكومة الهند ووزارة المستعمرات ووزارة الطيران ووزارة الخارجية ، وقامت الحكومة البريطانية بتشكيل لجنة أخرى سميت لجنة وارن فيشر Fisher ، وقد أبدت هذه اللجنة آراءها فيما يتعلق بهيكل الادارة البريطانية في الخليج العربي ، فالمقيم هو قمة السلطة البريطانية ، ويخضع له علي الجانب العربي للخليج وكلاء سياسيون في الكويت والبحرين ومسقط ووكيل مسئول عن الساحل المهادن في الشارقة ، ولم يكن لأى من الوكلاء السياسيين أى تدخل في شئون العراق أو فى شئون عبد العزيز آل سعود ، ورأت لجنة فيشر أن تتحمل حكومة الهند البريطانية كل نفقات الساحل العربي باستثناء وكالة الكويت

حيث تشترك حكومة لندن في دفع نصف النفقات ، ولاحظت لجنة فيشر تشابكا واختلاطا في الهيكل التنظيمى الذي كان يشوبه عدم وضوح الرؤيا في شئون الادارة الدولية الاقليمية والمحلية في الخليج العربي ، وأضاف تقرير اللجنة في تقييمه للجنة سميث أنها لم تضع حدا فاصلا بين السياسة والادارة والشئون الدولية والاقليمية والمحلية ، وعلي سبيل المثال كان هناك عدم وضوح رؤيا فيما يخص توجهات السياسة العربية (اقليميا) ، وإلى أى مدي تكون علاقة بريطانيا بعد العزيز آل سعود ، وهل تدخل مثل هذه الامور في دائرة تخصص وزارة الخارجية أم وزارة المستعمرات وهل يتم ذلك بالتشاور من عدمة مع حكومة الهند البريطانية .

واستقر رأي لجنة فيشر علي ضرورة اتفاق وزارات الهند والمستعمرات والخارجية علي الفصل بين الامور السياسية والامور الادارية في الخليج العربي ، وفيما يخص مسقط فليس لوزارة المستعمرات شأن بها ، إلا ما كان من أمر علاقاتها بعبد العزيز آل سعود ، إما إذا حدث في مسقط أمر ذو أهمية خاصة ، فان حكومة الهند هي التي تقوم بدراسة مثل هذا الموضوع بالتشاور مع وزارتي الخارجية والمستعمرات ، وفيما عدا ذلك فان سياسة منطقة الخليج تقع مسئوليتها علي كاهل حكومة الهند ووزارة الهند(٥) . وفيما يتعلق بالبحرين فان تشابك تمثيل الجهات المختلفة كان من الامور التي وضعتها لجنة فيشر في الاعتبار حيث رأت أن مسئولية الادعاءات الفارسية في البحرين تقع ضمن مسئولية وزارة الخارجية تعالجها بالتشاور مع وزارة الهند ، وفي الكويت كان الوضع مختلفا نوعا ما ، فالكويت ذات صلة وثيقة بالمسائل السياسية الخاصة بنجد والعراق ، والمسائل الداخلية للكويت هي – نظريا علي الأقل – من شئون حكومة الهند

وتتقاسمها مع حكومة لندن ، وهناك مسائل أخرى تتسم بالخصوصية وهى (أ) مشكلات الحدود بين الكويت ونجد . (ب) مشكلات ادارة امتيازات النفط. وقد لاحظت لجنة فيشر أن وزارة المستعمرات لاتزيد عن كونها جهازا وسيطا بين وزارة الهند ووزارة الخارجية ، أما فيما يتعلق بمشكلات الحدود والنفط فان المقيم يتلقي تعليماته بشأن الكويت من حكومة الهند أو من وزارة الهند ، واقترحت اللجنة انشاء علاقة وثيقة بين الضابط الأعلي للطيران في العراق وبين المقيم البريطاني بهدف تسهيل حصول المقيم علي المساعدة الجوية اللازمة للتدخل بما تستلزمه الظروف في الجزيرة العربية ، وقد انعكس ذلك علي احداث اكتوبر ١٩٣٠، وتفسيرها أن حكومة لندن قد نظرت في ٣٠ اكتوبر ١٩٣٠ في تنظيم الاتصال وقضت بوجوب التعاون الوثيق بين المقيم والعراق وأن يبعث المقيم بنسخة من كل ما يكتبه للجهات المعنية بشأن الخليج العربي ليكون المندوب السامي علي علم بالامور ، دون أن يكون له صحة التدخل في السياسة الخاصة بالخليج العربي إلا في الامور التي تؤثر في السياسة العراقية ، وقد صدرت أوامر صريحة لقائد سلاح الجو في العراق أن يتعاون تعاونا دائما مع المقيم في الخليج العربي(٦) . وقد اعتبرت لجنة فيشر أن وظيفة المقيم هي من أرفع المناصب في حكومة الهند ومع ذلك فهى وظيفة يعرف عنها الكثيرون بالنظر لدعم الرغبة في القيام بأعبائها الجسيمة .

وتذكر المصادر أن وزارة المستعمرات قد افترضت سنه ١٩٣٢ تحويل كل الاعباء التي تمارسها في الخليج العربى(٧) بسبب انهاء الانتداب البريطاني علي العراق ، خاصة وأن تكوين المملكة العربية السعودية كان قد اكتمل ، بيد أن وزارة الخارجية رأت أن الخليج العربي أصبحت له أهمية

قصوى لعدة اعتبارات لعل أهمها هو دخول الولايات المتحدة الامريكية منطقة الخليج العربي . وفى سنه ١٩٣٣ قررت حكومة لندن أن تقوم وزارة الهند بتحمل المسئوليات في مناطق الخليج العربي التي تديرها وزارة المستعمرات . وقد أثيرت مشكلة اخري في هذه الآونة ، وتعددت الاتصالات بين وزارة الخارجية وحكومة الهند من جهة ، وبين وزارة الهند وحكومة الهند والمقيم في الخليج العربى من جهة أخرى حول ضرورة نقل المقيمية من الساحل الفارسي الي الساحل العربي ، وتأرجحت الآراء بين الكويت والبحرين [٧] ، وقد أحيلت محصلة هذا في تقرير المقيم البريطاني الي وزارة الهند وتدارسته مع وزارتي الخارجية والمستعمرات ، وردت حكومة الهند قائله بأن الوزارتين (الخارجية والمستعمرات) تفضلان نقل المقيمية الي البحرين ، وقد أكد المبعوث البريطاني في طهوان أهمية البحرين قائلا : « أن نفوذنا وموقفنا في الساحل الفارسي للخليج آخذ في التضاؤل ، ومن الضرورى أن تحاول تقويه نفوذنا ، وهيبتنا علي الساحل العربي» [٨] . وقد انتهى المبعوث البريطاني في طهران إلى أن نقل المقيمية أمر مرغوب فيه بالنظر الي السياسة العربية والسياسة الفارسية علي حد سواء .

وقد رأت وزارة الخارجية البريطانية أهمية نقل المقيمة إلى البحرين في وقت أشتدت فيه الروح «القومية» في فارس وتقويه هذا التيار حتي يقف أمام المد السوفيتى في المنطقه ، أما الوكيل راندل Randel فقد انبرى هو الاخر يؤيد المبعوث البريطاني في طهران قائلا: «لن نستطيع في ضوء الظروف الجديدة أن نبقي علي المقيم الذي هو تقريبا الحاكم البريطاني لمنطقه الخليج العربي علي الارض الفارسية لأن وجوده هنالك لن يؤدى إلا إلى الاحتكاك ، ولن يجلب سوي المتاعب» [٩] . وفي خطاب للمقيم في

الخليج في ٢٥ يوليو ١٩٣٦ إلى وزارة الهند ، أثار مجددا هذا الامر وحث فيه علي نقل المقيمية الي الساحل العربي باعتباره يشكل أكثر من ٩٠٪ من الأهمية ، ودعا المقيم لاتمام النقل علي الفور لضروره تثبيت السيطرة البريطانية خاصة وأن «ما يحدث في فلسطين الآن يهدد سياسة بريطانيا علي الساحل العربي للخليج ويضر بالمصالح البريطانية في المنطقة» (١٠) وأضاف المقيم أن تطلعات بعض الدول الاوروبية المختلفة وبصورة خاصة التطلعات الايطالية والالمانية تستلزم وجود المقيمية في الساحل العربي حتي تحجبه عن هذه التطلعات ، إذ تسعي هاتان الدولتان علي وجه الخصوص إلى إقامة مصالح لهما في تلك المنطقه علي حساب المصالح البريطانية».

أشار التقرير الي المنافسات الاقليمية بين الحكام الاقليميين في المنطقه وضروة حماية المصالح البريطانية فأشار إلى أن ماحدث في الجزيرة العربيه في السنوات القليلة الماضية من تحركات لعبد العزيز آل سعود أحدثت مشكلات حدود ستؤثر بالضرورة علي مصالح ايطاليا مع الامارات العربية في ساحل الخليج العربي «تلك الامارات التي لها علاقات تعاهدية خاصة مع الحكومة البريطانية وممثليها في الخليج واجبه الرعاية . إن علينا واجب توخي الحذر للظروف التي قد تنشأ من حدوث فراغ يأتي به موت عبد العزيز آل سعود أو اختفائه حيث يجب أن يكون للحكومة البريطانية هنالك وجود قوي وفعال ليخدم الاهداف البريطانية إن بريطانيا قوة أساسية في المنطقه العربيه من الخليج العربي يجب أن لا تكون بعيدة عن مسرح الاحداث وتترك دورها لقوي أجنبيه مختلفه تعبث به ».

قطر

أكدت وزارة الخارجية أن مسألة الحدود الجنوبيه الشرقيه للدوله السعوديه يمكن أن تقود إلى تعقيدات سياسية فى أى لحظة خاصة في المنطقة عند شبه جزيرة قطر ومن منطقه الساحل العماني ، مما يقتضي نقل المقيمية [١١] فورا قبل أن يستفحل أمر من هذه الامور . وقد أوشك أمر النقل أن يتم لولا بداية الحرب العالمية الثانية التي أوقفت هذه التدابير ، وفي مارس ١٩٤٦ عاود السفير البريطاني محاولات نقل المقيمية ، وصدر قرار مجلس الوزراء البريطاني بتحويل المقيمية إلي ألبحرين ، ونقلت المقيمية إلى قاعدة الجفير الاسطولية بصورة مؤقته حتي تمت بنهاية السنه كل المتطلبات الخاصة بالنقل ، وانتهي بهذا الامر وجود الوكالة السياسية لبريطانيا في بوشهر وزادت قوتها في الساحل العربي [١٢] .

وفي قطر كانت بريطانيا قد دخلت في علاقة مباشرة معها منذ عام ١٩١٦ ، وفي عام ١٩٢٨ قام المقيم في بوشهر بتفويض الوكيل السياسي في البحرين بالاشراف علي المصالح البريطانية في قطر .واستمرت قطر تحت الاشراف السياسي لوكيل البحرين حتي الحرب العالمية الثانية [١٣] . وفي عام ١٩٤٩ وجد البريطانيون الفرصة سانحه لتعيين وكيل لهم في قطر، والذي استطاع أن يهديء من حدة الاضطرابات الشعبية وبالفعل أقيمت أول وكالة سياسية لبريطانيا تابعة تبعية مباشرة للوكالة السياسية في البحرين.

وفي نوفمبر ١٩٤٦ عقدت للوزارات المعنية بشئون الخليج اجتماعات عديدة وتركزت الآراء في : إما ابقاء وزارة الهند للسيطرة الادارية أو أن يؤول ذلك لوزارة الخارجية، أما الخيار الثالث فهو أن يسند الي وزارة

المستعمرات الاشراف الاداري علي الامارات العربيه علي الخليج ، وثارت مناقشات عديدة بين مندوبي هذه الوزارات ، ولعل أهمها فيما يتعلق بمجال هذه الدراسة ما أثاره مندوب وزارة المستعمرات من تساؤلات حول مدي موافقة الشيوخ العرب علي التعاون مع وزارة المستعمرات ، وعما إذا كانت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يوافقان علي ذلك ، وكذلك ما أثاره ممثل وزارة الطيران المدني الذي أوضح أن وزارته لا يهمها الجهة البريطانية المسئولة ، عن الخليج العربي ، ولا فرق عنده بين وزارتي الخارجية والمستعمرات « إلا أننى أرجو أن أنبه إلى الحساسية التي تنشأ من قبل الجامعة العربية أو من الولايات المتحدة الامريكية بالنسبه لتنفيذ اتفاقاتنا الخاصة بالطيران مع الشيوخ المختلفين في المنطقة ، وهذا مما يجعلني أميل إلي أن تتولي وزارة الخارجية موضوع الادارة هنالك حتي تستطيع أن تتولي حماية هذه المصالح ».

وعموما فقد كانت محصلة المناقشات موافقة المجتمعين علي قيام وزارة الخارجية بذلك ، وأن تقوم حكومة الهند / وزارة الهند بتسيير الامور علي أن تؤول المسئوليه تدريجيا الي وزارة الخارجية وليس لوزارة المستعمرات»، ثم آلت الامور لوزارة الكومنولث ثم لوزارة الخارجية ، وقد انتي نظام المقيمية في دول الخليج العربي واماراته منذ عام ١٩٦١ فليس للمقيم وضع دبلوماسى أو سياسي هناك ، والواقع أن العقدين السابقين قد شهدا تطورا كبيرا في سبيل الحصول علي استقلال العديد من دول الخليج العربي وهو ماانعكس علي افتعال أهمية وظيفة المقيم التي كانت هامشية تماما ، فالكويت ومسقط والبحرين وقطر - كان القنصل البريطاني العام هولدن Holden يدرك تماما أن المقيم في الخليج العربي التابع لوزارة الخارجية

البريطانية هو رئيسه الاعلى ، وقد تغيرت الوكالة السياسية لتصبح سفارات لبريطانيا في جميع دول الخليج العربي واماراته .

وهكذا ظلت ادارة حكومة الهند البريطانية هي التي تسوس سياسة الخليج العربي ، وكان المقيم البريطاني هو المسئول عن هذه السياسة وتصريفها في حدود نطاق السياسة المرسومة لها ، وكانت ادارة الهند في الخليج العربي هي التي تقترح وضع اللوائح والقوانين والنظم التي تحكم المنطقه ، وقد زادت ثورة الادارة الهنديه في الخليج العربي مع زيادة قوة حكومة الهند ومقيمها في الخليج ، ثم تضاءلت تماما حين نقصت هذه القوة «مع المتغيرات العالمية والاقليمية» – علي حد رأي أحد المؤرخين العرب المعاصرين (١٤) . مع ذلك فان الادارة الهندية قد أحدثت تأثيرات سياسية واقتصادية عميقة في المنطقه ، ومن المؤسف أن هذه التأثيرات جاءت سلبية ، فعزل منطقه الخليج العربي عن المؤثرات الدولية من جانب بريطانيا قد حرمها الشيء الكثير من التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ، والتغاضي البريطاني عن الزحف البشري الايراني الي بعض الامارات العربية ، وطبقا لهذه الآراء (١٥) القيمة ، فان الخليج الذي كان الغرب يطلق عليه ساحل القرصنة ومناطق تجارة الرقيق – أصبح بعد أن غذي بتروله عصب الغرب يستأثر باهتمام السياسة البريطانية من مفهوم مفاده «المحافظة علي استقلاله» (١٦) .

ترسخت في القرن التاسع عشر قواعد الامبراطوريات الاستعماريه الغربيه وهو مايطلق عليه الموجه الاستعمارية الثانية ، فتأتي أهميتها من استئثار الدول العظمي في ذلك الوقت بالسلطة ، فاستبدت بالتصرف في مستقبل الشعوب التي شاء سوء حظها أن تقع بين براثنها ، وكان أبرز هذه

الدول هي بريطانيا ، وانعكس تأثيرها في مجال هذه الدراسة من خلال الامبراطورية البريطانية-الهندية، وتأتي أهميتها من أنها كانت امبراطوريه من نوع جديد رأسها أوروبى بريطاني وقاعدتها آسيوية هندية ، وقد أثرت علي مجري الحياة في المنطقة برمتها ، ومنها منطقة الخليج - موضوع هذه الدراسة - حيث تمكنت انجلترا من السيطرة علي الخليج والسواحل العربية ومضائقها وجزرها، وتمكنت السياسة البريطانية - بصورة أو بأخرى - من اخراج القوي المنافسة لها في بحر العرب ، لكن ذلك استغرق سنوات طويلة من الصراع والتنافس بين القوي الاوروبية والاقليمية أيضا ، وهذه الاخيرة كانت ممثلة بدولتي فارس والامبراطوريه العثمانية التي كانت تحتل العراق ثم القوي العربية الممثلة بالقبائل التي تعيش في جزر الخليج وعلي شاطئيه ، ولم تستطيع هاتان الدولتان القيام بأى دور فعال بسبب الفتن الداخلية فضلا عن الحروب المستمرة بينها والتي كان الايرانيون سببها لتحقيق مطامعهم السياسية في العراق ، في حين استطاعت القوي العربيه المحلية الممثلة في القبائل من مناوئة بريطانيا ، بل أن احدي هذه القوي العربيه المحلية ممثلة في العمانين وقد فرضت وجودها كشوكة في حلق بريطانيا لفترة طويلة ، وتمكنت بريطانيا من احتوائهم وأصبحت عمان قاعدة تقليدية بريطانية ضمن منطقة شاسعه تمتد من سواحل أفريقيا الشرقية حتى جزر الهند الشرقية بالاضافة الي السيطرة البريطانية علي المقاطعات العربيه التي كانت تحتلها الدولة العثمانية في العراق وفلسطين ، وربطت بريطانيا الخليج بالبحر المتوسط بسبب أهميتها الجيوبوليتيكية من خلال الموقع الحساس القريب من الهند حيث كانت الاحداث التي وقعت في الهند خلال القرن الثامن عشر ذات تأثير كبير علي تشجيع الانجليز علي تغير سياستهم

وتطبيق سياسة الاحتلال الأرضي والبدء «بقضم الشطيرة شيئا فشيئا حتي تمكنت من ابتلاعها كلها » وذلك علي حد وصف أحد الباحثين [١٧] .

وفي الفترة التي أمتدت بين نهاية القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر كان الخليج العربي مناهضا لبريطانيا من خلال نشاط القبائل العربية – كما سبقت الاشارة – والتي اشتركت مع الدولة العثمانية وايران بحملات ضد بني كعب في عربستان ، غير أن أقوي مقاومة واجهت بريطانيا جاءت من القواسم الذين سيطروا علي الخليج فترة من الزمن ، وبعد زوال نفوذ القواسم واضطرارهم لتوقيع معاهدات اذعان غير متكافئة مع بريطانيا فقد انفردت بريطانيا بالسيطرة علي الخليج مستفيدة من الخلافات بين القبائل العربية ذاتها وهو ماسوف نتعرض له في تفصيل غير قليل.

واجهت حكومة الهند البريطانية والحكومة البريطانية مشكلات خطيرة في مطلع القرن التاسع عشر ، وهذه المشكلات بدأت في منطقة الخليج والشرق الاوسط بغزو نابليون بونابرت لمصر سنه ١٧٩٨ ، وكانت الغارات المنتظمة من جانب السفن الفرنسية الحربية على التجارة البحرية البريطانية بالاضافة الي ماقام به الفرنسيون من اجراءات مناوئه لبريطانيا ، كل ذلك جعل بريطانيا تتخذ اجراءات دفاعية أثناء الحقبة النابليونية في الشرق ١٧٩٨-١٨١٠ ، ولم يكن الخليج العربي سوى جزءا صغيرا من ميدان الصراع الانجليزى الفرنسي في بحار الشرق . ولم تكن اليقظة تنقص الحكومة البريطانية أو شركة الهند الشرقية ، لكن جهودهما لم تحرز نجاحا تجاه فرنسا إلا بعد طرد الاسطول الفرنسي من مصر سنة ١٨٠١ حيث حدث بعض التغير في الموقف في بحار الهند ، وكانت أخطر الاضرار التي لحقت بالتجارة البريطانية هي المخاوف التي أثارتها خطط نابليون وسياسته

لفتح أسيا وما أشارت اليه البعثات الفرنسية من أهمية منطقه الخليج العربي للسياسة الفرنسية .

ويبدو أن بريطانيا كانت تنظر بحسد للطموحات الفرنسية : فقبل أن يخطو الفرنسيون أية خطي حاسمة في ميدان الشرق الاوسط ، تم فتح مقيمية بريطانية في بغداد برئاسة اللورد هارفورد جونز ، وكان الهدف من هذا الاجراء هو السيطرة علي والي بغداد، وبالتالى حق النفوذ البونابرتي من الامتداد نحو الشرق . وكانت الحكومتان البريطانية والعثمانية يجمعهما تحالف غير رسمي ضد فرنسا ، بل أن حلفا دفاعيا مشتركا عقد بينهما في سنه ١٧٩٩ يهدف الي طرد الفرنسين من مصر ، وفي نفس الوقت صدرت الاوامر من الباب العالى بالقبض علي القنصل الفرنسي والرعايا الفرنسيين في البصرة وارسالهم أسري الي القسطنطينية.

وبعد افتتاح المقيمية البريطانية في بغداد ، اتخذت بريطانيا خطوة أخري لحماية مصالحها في منطقه الخليج وذلك بتكليف احد كبار الايرانيين - مهدي علي خان - كي يكون ممثلا لحكومة الهند البريطانية في الخليج علي أن يتخذ كافة الترتيبات اللازمة لمواجهة النفوذ الفرنسي في عمان وايران ، وقد أثمرت جهود مهدي علي خان في عقد معاهدة مع سلطان عمان في ١٢ أكتوبر ١٧٩٨ جعلته حليفا لبريطانيا في صراعها ضد فرنسا بما في ذلك طرد الفرنسيين من اقاليم عمان ، ومنح بريطانيا حق اتخاذ قاعدة لها في بندر عباس التي كانت مؤجرة للسلطان من حاكم ايران. وتلي ذلك انشاء وكالة بريطانية سياسية في مسقط ١٧٩٩-١٨٠١ من خلال جهود كابتن مالكولم من حكومة الهند البريطانية حيث استطاع تجديد اتفاقية مع سلطان عمان ، كما تمكنت في يناير ١٨٠١ من عقد معاهدة مع شاه ايران يتم بمقتضاها عدم السماح باقامة أية قواعد فرنسية هناك .

الخليج والعلاقات البريطانية العثمانية :

أما الفترة ١٨٠١ -١٨٠٧ فقد شهدت تذبذبا في منحني العلاقات البريطانية العثمانية انتهت بقطع العلاقات السياسية بينهما وهو مايستحق وقفة للتفسير والتعليل . ففى سنه ١٨٠٤ اقترحت فرنسا الاشتراك مع ايران في عمل ضد روسيا التي كانت ايران في حالة حرب معها، غير أن الشاه رفض ذلك الاقتراح لأنه كان يطمح في مساعدة بريطانيا له ، وفي الفترة ١٨٠٧-١٨٠٨ حاولت ايران اقناع المقيم البريطاني بأن تقاربها مع فرنسا والذي جاء نتيجة عقد معاهدة فنكنشتين في مايو ١٨٠٧ يتم بمقتضاها تحالف فرنسا مع ايران ضد روسيا - وكررت الحكومة الايرانية محاولاتها لاقناع المقيم البريطاني في بوشهر بأن التقارب الايراني الفرنسي لا يعني التقليل من العلاقات الودية بين ايران وبريطانيا .

أما القطيعة بين بريطانيا والدولة العثمانية فقد جاء في اطار تشابك العلاقات الدولية الاوروبية من ناحية ، ومن ناحية أخري انعكاس هذه العلاقات علي منطقة الشرق الاوسط والخليج بصفة خاصة علي نحو ماسبقت الاشارة اليه ، ففي أوائل سنة ١٨٠٧ ساد الود العلاقات العثمانية الفرنسية ، في حين كان التوتر يسود العلاقات العثمانية البريطانية في أوروبا ، وقد انعكس ذلك علي الاوضاع في الخليج بصورة أو بأخري حيث كان والي بغداد يري في وجود اسطول بريطاني قوي في منطقه الخليج سندا رئيسيا له ، وقرر بالتالي تجاهل العداء العثماني البريطاني .

وقد استمرت توجهات السياسة البريطانية في اتخاذ الترتيبات اللازمة لطرد الفرنسيين من منطقة الخليج ، حيث تغير سير الاحداث لصالح

بريطانيا منذ عام ١٨٠٩ حيث غادر آخر دبلوماسي فرنسي طهران ، وفي نهاية سنه ١٨١٠ اغلقت القنصلية الفرنسية أبوابها في مسقط . وفي نفس السنه جاءت نتيجة بعثة مالكولم في ايران بنجاح للسياسة البريطانية في الخليج وقد تمثل ذلك في العلاقات القوية التي سادت بين حكومة الهند البريطانية وايران وقيام البعثة ودراسة الاوضاع الجيوبوليتيكية للبلدان المجاورة لايران والخليج العربي .

وعلي الصعيد الاقليمي فقد جاء توجهات السياسة الخارجية البريطانية مؤثره ومتاثرة باحداث منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي في القرن التاسع عشر ، غير ان هذه التوجهات البريطانية لم تأت من فرا غ وانما من خلال التطورات التي شهدتها شرقي الجزيرة العربية عشية القرن التاسع عشر ففي الكويت حافظ الشيخ عبد الله آل مبارك علي السياسة السلمية التي انتهجها في الحكم ، في حين ظل الحكم في البحرين والزيارة في يد أحمد آل خليفة وحافظ ابنه من بعده علي سياسة أبيه بعد أن خلفه في الحكم سنه ١٧٩٦ . وقد استفاد العتوب من الجهد الذي آل اليه غيرهم من الدول والموانى علي الخليج ، وعلي الاخص من عملية حصار الفرس البصرة ١٧٧٥-١٧٧٩ ، وفي سنه ١٧٩٠ أجبرت المشاكل (١٨) التي واجهها المسئولون البريطانيون عن المركز التجاري في البصرة مع العثمانيين الي الانسحاب من المنطقه ، وفي ٣٠ أبريل (١٩) ١٧٩٣ ثم نقل المركز البريطاني من البصرة الي الكويت . وقد عين «صموئيل مانسيت» رئيسا لمركز الكويت البريطاني ، كما عين هارفارد جونز مساعدا للرئيس . أما دلالة اختيار الكويت كبديل عن البصرة ، فان ذلك يرجع لكون الكويت دولة تتمتع بالاستقلال ولم تكن تابعة للدولة العثمانية ، كما كانت منطقة هامة بالنسبة

لحكومة الهند البريطانية باعتبارها مركزا لارسال بريدها خلال احتلال الفرس للبصرة ١٧٧٥-١٧٧٩ .

وعلي الصعيد المحلي ، كانت علاقه الشيخ عبد الله آل الصباح ببريطانيا علاقه تتسم بالود حيث أقام الشيخ احتفالا بمناسبة نقل المركز إلي الكويت، وقد سبقت الاشارة الي أهمية الكويت من وجهة نظر السياسه البريطانيه ، ويمكن اضافه سبب آخر لهذه الاهمية وهو أن الكويت ربما تصلح كميناء لرسو سفن الشركه وبالتالي تفريغ السلع عن طريق هذا الميناء علي الرغم من أنه لو صح ذلك فان محصلته في النهاية عديمة الجدوي طبقا لرؤي الباحثين المحدثين (٢٠) ، حيث اتضح فيما بعد أن الكويت لم تكن بديلا صالحا عن البصرة ، فقد ظل المركز البريطاني في الكويت مايزيد علي سنتين ١٧٩٣ -١٧٩٥ ثم عاد بعدها الي البصرة حيث لم تحقق اقامة المركز في الكويت الاغراض المرجوة ، ومع ذلك كانت اقامة المركز في الكويت عاملا هاما في تعزيز المركز الاقتصادي للكويت التي استفادت كثيرا من مرور السلع التي كانت ترد عن طريقها كما استفادت الكويت من بريد الشركه الذي كان يتم ارساله بالنظام البري السريع الذي تقوم بنقله مجموعة من راكبي الجمال يتم اختيارهم من بين الاهالي العرب سكان المنطقه أو من يعتمدون في معيشتهم علي هذا المورد (٢١) .

أما الاتصالات الكويتية - البريطانية فقد قويت أكثر عن ذي قبل، وشملت بعض تجار الكويت الذين كان المركز البريطاني في البصرة يستأجر سفنهم أحيانا لتقوم بنقل بريد الشركة الي الهند كي تتماشي مواجهة الاسطول الفرنسي ، وقد سمح شيخ الكويت لممثل المركز البريطاني(٢٢) بتفتيش المبعوثين الفرنسيين والبريد الفرنسي الذي كان ينقل بالسفن

الكويتية ، ومعني ذلك أن النفوذ البريطاني كان يسود منطقه الخليج في هذه الفترة ، ومع ذلك فانه بالرغم من ميل شيخ الكويت الي الانجليز إلا أنه لم يكن يقر تصرفاتهم تجاه السفن العربية التي تنقل المواطنين الفرنسيين وطرود البريد الفرنسية (٢٣) .

أما بقية القوي الاقليمية – بخلاف العتوب في الكويت – فقد انحصرت في القوة المتزايدة للوهابيين وطموح حاكم عمان وقوته البحرية وضعف امارة البحرين العربية، ومن الغريب أن توجهات السياسة البريطانية لم تعني ذلك بالصورة المطلوبة (٢٤) . منذ أوائل القرن التاسع عشر ، ولو أنها وجهت مزيدا من الاهتمام إلى مقدمات الاضطراب البحري في الخليج وتعرفت علي الموقف بواقعيته لكان بامكان بريطانيا أن تصون بطريقة أفضل مصالح الامبراطورية البريطانية في الخليج . وهناك قوة أخرى لا يستهان بها وهي قوة الوهابيين في نجد وامتدادها إلى البحر الاحمر والخليج في الفترة ١٧٩٨–١٨٠٥ (٢٥) . من خلال السيطرة علي ميناء القطيف واقليم الاحساء ووصولهم الي شواطيء الخليج ، حيث اكتلمت لهم السيطرة علي كل رقعة من الساحل العربي من الخليج الممتدة من الكويت إلي سلطنة عمان بما فيها البحرين .

وقد شهدت الفترة ١٨٠٥–١٨٠٦ حملة بريطانية هي الأولي من نوعها علي القواسم واهتمام كل من الحكومة البريطانية في لندن وحكومة الهند البريطانية بتوسيع شقة الخلاف بين ا لقوي الاقليمية وأبرزها القواسم وسلطان عمان والسعوديين وصدور التعليمات للمقيم البريطاني في المنطقه بتلافي الاحتكاك المباشر بين هذه القوي من ناحية ، والخوف من تدخل قوي اقليمية اخري طرفا في النزاع مثل ايران والدولة العثمانية ، غير أن انتعاش

القرصنة علي نطاق واسع في الفترة اللاحقة من خلال الغارات البحريه والغارات البحريه المعادة من القواسم [٢٦] . وبريطانيا قد هددت سلامة التجارة البريطانية في الخليج ، الامر الذي أدى إلى قيام بريطانيا بحملتها الثانيه علي القواسم في الفترة ١٨٠٩-١٨١٠ وانتصار القواسم في المراحل المتعددة من المعارك ، وكانت النتيجة اخفاق الحمله البريطانيه الثانية في الحصول من القبائل العربيه على اعتراف بالهزيمة ، وظل السلم في الخليج مهمة صعبة الانجاز بالرغم من اعلان الوهابيين الحياد بالنسبه للبريطانيين وعدم مهاجمة سفنهم [٢٧] .

وبالرغم من التوتر البحري في الخليج فان التجارة البريطانية قد ازدهرت في ايران بشكل خاص وذلك نتيجة لجهود شركه الهند الشرقية البريطانية ، وقد سبقت الاشارة لجهود يهدي علي خان وبعثة مالكولم بهذا الخصوص ، بالاضافه الي تعدد الهيئات السياسية البريطانية في الخليج في الفترة ١٧٩٨-١٨١٠ والعمل في تنسيق مستمر سواء تعلق الامر بالمقيم البريطاني في بوشهر أو بجهود شركه الهند الشرقيه علي الصعيد السياسي والنتائج الفعلية التي تحققت من خلال زيادة مبيعات الشركه وتنشيط سلعها ، وقد سبقت الاشارة الي مركز البصره التي ظلت حجر الزاوية بين أوروبا والبريطانيين في الهند . وشهدت الفترة ١٨١٠-١٨٣٦ ابتعاد الخليج العربي نسبيا عن سياسات الصراع بين الدول الاوروبيه لفرض نفوذها علي منطقه الخليج العربي .

وكان هناك العديد من الاعتبارات التي ساعدت علي تأمين متدرج لاستتباب الامن البحري في الخليج في الفترة ١٨١٠-١٨٣٦ ويمكن تسلسل هذه الاحداث والاعتبارات محليا واقليميا وعالميا فيما يأتي :

أولا : معاهدة سنه ١٨١٤ بين بريطانيا وايران والتي كانت موجهة أصلا ضد روسيا بدلا من فرنسا حيث الزمت هذه المعاهدة ايران بأن تشترك في صد أى هجوم من جانب أية دولة أوروبيه علي الهند في مقابل أن تقدم بريطانيا مساعدتها الفعلية لايران اذا حدث أى غزو لأراضيها من جانب أية دولة أوروبية ، وقد تم تعديل هذه المعاهدة تعديلا كبيرا في سنه ١٨٢٨ بما أخلي ساحه بريطانيا من هذا الالتزام الاخير وذلك بموافقة ايران مقابل تعويض مادي ، وفي سنه ١٨٣٤ تعاهدت بريطانيا وروسيا معا علي احترام استقلال ايران وسلامه اراضيها ، غير أن هذه الاتفاقية قد أدت الي مشكلات بين البلدين بشأن ايران.

ثانيا : وصول السعوديين الي أوج قوتهم منذ سنه ١٨١٠ ، وبالتالي ازداد تأثيرهم ونفوذهم علي شئون الخليج ، وكان الوهابيون يسيطرون - دون منازع - ليس علي وسط جزيرة العرب فحسب ، وانما علي اجزاء كبيرة من الحجاز ، بالاضافه الي الاحساء وقطر والبحرين وعمان وواحه البريمي ، كما استولي الوهابيون الموحدون علي ميناء شناص من البريطانيين والعمانيين . من الفترة ١٨١١- ١٨١٥ قد شهدت انكماشا تدريجيا لنفوذ الوهابين الموحدين بسبب الحملة المصريه لاستعادة الاراضي «العثمانيه» علي البحر الاحمر ، غير أن الوهابيين الموحدين نجحوا في غزو سلطنة عمان واكتساح اقاليم مسقط وشرقي صحار ، غير أن المنية وافت قائد الحركه وأميرها «سعود» في سنه ١٨١٤ فمنيت الحركه بخساره فادحه نظرا للكفاءه السياسيه والاداريه الكبيره التي كان تمتع بها ومع ذلك فقد تمكنت الحركه الوهابيه [٢٨] من هزيمة القوات المصريه في الظهران (المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية حاليا) في السنه نفسها .

ثالثاً : أن موقف الحكومه البريطانيه[٢٩] من الوهابيين والقواسم في هذه السنوات العصيبة . كان يتسم بالتردد [٣٠] . وقد تحاشت حكومه الهند البريطانيه الدخول في معاهدة مع الوهابيين[٣١] وقبل أن يرسل سلطان عمان حملته علي رأس الخيمة في سنه ١٨١٤ حاول أن يقنع السلطات البريطانيه في الهند بالاشتراك معه في العمل ضد القواسم ، ولم توافق الحكومه البريطانيه سلطان عمان في قناعاته بل أنها لم تقدم اليه أى نوع من المعونه البحريه أو العسكريه ، غير أن المقيم البريطاني في الخليج – بأوامر من حكومته – رافق الاسطول العماني إلى رأس الخيمه في مناسبتين ، ومع ذلك لم تبد فرصه مواتية في تدخل ناجح من جانب سلطان عمان لنصرة المصالح البريطانية . وفي ظروف هذا الجهد الفاشل من سلطان عمان ، والتراخي الواضح من الحكومة البريطانيه عادت أعمال القرصنة[٣٢] من جوانب القواسم في الفترة ١٨١١-١٨١٦ طبقا للتطورات الآتية :

(أ) هاجم القواسم عدة سفن تابعة لمينائى البصره في سنه ١٨١٣ وشددت من حصارها علي عدة سفن راميه ترفع العلم البريطاني .

(ب) في سنه ١٨١٤ أغار شيخ الشارقة علي سفينه للأهالي ترفع العلم البريطاني ونقل الاسلاب إلي رأس الخيمة ، وقد أدت هذه الحادثه وغيرها من الحوادث المشابهة إلى تبادل المراسلات بين المقيم البريطاني وزعماء الوهابيين الموحدين والقواسم . وفي تصعيد لهذه الاحداث وتكرارها في الفتره ١٨١٥-١٨١٦ أدى ذلك التصعيد الي تؤثر الاوضاع في منطقه الخليج ويمكن تقييم دلالات هذه الاحداث ونتائجها في أن القواسم قد نجحوا في تحقيق اهدافهم وصارت منطقه البحرين[٣٣] سوقا لتوزيع الاسلاب التي حصل عليها القواسم بالقوة .

(ج) شــهـدت سنه ١٨١٦ العـديد من الاحـداث الهـامــه بين الاطراف الاقليميين في منطقه الخليج وردود فعل لهذه الاحداث من جانب بريطانيا ، ولم تنقطع غارات القواسم علي السفن البريطانيه والسفن العربيه التي ترفع العلم البريطاني في الفترة ١٨١٧-١٨١٩.

فمن ناحية أدت الحمله التي قام بها سلطان عمان علي البحرين في صيف سنه ١٨١٦ الي فترة استرخاء في السلب، غير أن عمليه السلطان سعيد في البحرين سنه ١٨١١ لمعاونه العتوب في مواجهه السعوديين الموحدين قد أدت الي تغيير المواقف من جانب الاطراف الاقليميين سواء تعلق ذلك بالسعوديين او الايرانيين والقواسم ايضا ، وقد زار البحرين المقيم البريطاني في الخليج واستطاع اقناع شيخ البحرين بأن بريطانيا ستقف موقفا حياديا من الصراع بين الاطراف الاقليميين ، ولكن ضعف إمارة البحرين ظل يغري دواما جيرانها الاقوياء بالهجوم عليها.

(د) طلبت حكومه الهند البريطانيه في سنه ١٨١٦ ضروره تعيض غير مشروط من القواسم نتيجة لاستمرار أعمال السلب التي قام بها القواسم ، غير أن شيخ القواسم رفض هذا الطلب ، ولم تفلح ضغوط بريطانيا في ثنيه عن عزمه حتي تجددت الاشتباكات بين الطرفين في نهاية سنه ١٨١٨.

رابعا : قررت الحكومه البريطانيه أن تضع حدا لنشاط القراصنه في الخليج ، ففي ربيع سنه ١٨١٩ أرسلت حكومه الهند البريطانيه أحد مبعوثها العسكريين [٣٤] . إلى المنطقه للتمهيد للحمله البريطانيه الثالثه علي القواسم في الفترة ١٨١٩- ١٨٢٠ حيث أمكن لهذه الحملة احتلال مدينة رأس الخيمه والاستيلاء علي الحصن الجبلي (الظايه) بالقرب من الرس ، وتقدم الي

البحرين حيث استولت علي بعض سفن القرصنه الراسيه في جزر البحرين ، وكانت نتيجة هذه الحمله توقيع معاهدة صلح بين بريطانيا والقواسم في سنه ١٨٢٠ «وقد أقرت السلطات البريطانيه في الهند السياسه التي تضمنتها هذه المعاهده ولم تسمح بعدها لأى عمل من أعمال القرصنة[٣٥] في الخليج ، وانتهت هذه الحلقة من العنف والغارات البحريه والغارات المضادة.

خامساً : كان لابد من فترة احتياطات شديدة لقمع أعمال القرصنة في الفترة التاليه لتوقيع معاهدة سنه ١٨٢٠ وهو ماحدث بالفعل من خلال وجود حاميه بريطانيه في الخليج في الفترة ١٨٢٠-١٨٢٢ ، وكذلك شملت هذه الاحتياطات نشوب حرب محدودة قامت بها حملتان بريطانيتان علي قبيلة بني علي في سلطنه عمان في الفترة ١٨٢٠-١٨٢١ وكشف ذلك بوضوح الاهميه البالغه لوجود قوة بحريه متنقله في الخليج تتلقي أوامرها من مسئول سياسي واحد له صلاحيات واسعة.

وأثناء انهماك البريطانيين في العمل علي تدعيم نتائج حمله ١٨١٩-١٨٢٠ في منطقه الخليج العربي وساحل عمان حدثت أزمة في العراق العثماني ، فالرعايا البريطانيون كانوا يتمتعون بامتيازات من خلال المعاهدات المتتاليه بين بريطانيا والدوله العثمانيه ، غير أن والي بغداد تجاهل هذه الامتيازات وضاعف الضرائب علي التجار البريطانيين وقد تدخل المقيم البريطاني في الخليج لتخفيف حدة التوتر ، وأعقب ذلك نقل الهيئة السياسية البريطانية كلها من العراق العثماني الي الكويت حيث ظلت بها إلى أبريل سنه ١٨٢٢ كما تضمنت التسوية صيانه المصالح البريطانيه في ولاية بغداد من خلال وثيقة رسميه حصل عليها المقيم البريطاني من والي بغداد . .

وعلي صعيد تشابك العلاقات الاقليمية ايضا حدثت مشكلات بين الحكومه الايرانيه والمقيم البريطاني في بوشهر ، وترجع أسباب هذه المشكلات الي نجاح سلطان عمان في انتزاع اعتراف من مشايخ البحرين بتعيتهم السياسية له وهو مايتعارض مع السياسه البريطانيه تعارضا تاما ، وتلي ذلك العديد من الاجراءات البحريه التي اتخذتها بريطانيا لاستتباب الامن في الخليج في الفتره ١٨٢٢-١٨٢٣ والتعليمات التي أدرتها حكومه الهند البريطانيه للمقيم البريطاني في منطقه الخليج لقيامه بجوله علي الساحل العربي ١٨٢٣ والقيام باتصالات شخصيه مع مختلف المشايخ لاختبار الاحوال السياسيه وخاصه في قطر والبحرين ، وقد نفذ المقيم البريطاني تعليمات حكومته وبعث بتقرير مطول يشرح فيه تفصيلا أوضاع السياسات المحليه والاقليميه في منطقه الخليج الامر الذي أفاد توجهات السياسه البريطانيه في الفترة اللاحقه .

سادساً : ان سيناريو تسلسل الاحداث الاخيرة في الاعتبارات الاساسيه حول استتباب الامن في الخليج في الفترة ١٨٢٤-١٨٣٦ قد سار علي النحو الآتى :

(أ) ظلت اعمال القرصنة تقع بصوره عرضيه بين وقت وآخر لكنها كانت قاصرة علي السفن الاهليه ، ولمن تكن حكومه الهند البريطانيه تلقي بمثل هذه الاعمال ، وكان أبرز من يوقم بأعمال القرصنة علي الجانب العربي رحمه بن جابر الذي كان معروفا بصلاته الوثيقه بالموحدين الوهابيين وشده عدائه لآل خليفه مشايخ البحرين ، فلما آزر الوهابيون آل خليفه في مواجهة سلطان عمان ، طرد الوهابيون رحمة بن جابر من قاعته في الدمام، غير أنه رجع الي الاحساء ثانيه ليعاون القوات المصرية في عملياتها ضد الموحدين

الوهابيين الذين أعادوا وضعه في الدمام . وفي سنه ١٨٢٢ قدم كل من رحمة بن جابر وآل خليفه مشايخ البحرين خلافاتهما للتحكيم لدي ممثلي بريطانيا في الخليج ، وتم عقد معاهدة صلح بينهما في فبراير ١٨٢٤ حيث وجه رحمة بن جابر جهوده في القوة اللاحقه لميناء القطيف وارغام سكانها علي دفع الاتاوة له ، وظل يواصل هذه الاعمال خلال سنه ١٨٢٥ رغم تحذيرات المسئولين السياسيين البريطانيين له .

وقد تجدد الخلاف بين رحمة وآل خليفه ورفض المقيم البريطاني التوسط بينهما إلا اذا كان أهل القطيف طرفا فى أى معاهدة تعقد بين رحمة وآل خليفه ، غير أن العداوة استمرت بينهما وانتهت بتقليص نفوذ رحمة تماما . وكان موته مؤديا(٣٦) لمزيد من الاستقرار في منطقه الخليج العربي .

(ب) صعود نجم السعوديين الموحدين في منطقة الخليج في الفترة ١٨٢٤-١٨٣٣ وكانت آخر حاميه مصريه قد انسحبت من نجد سنه ١٨٢٤، وبدأ نفوذ السعوديين (الموحدين) وسلطانهم في منطقه الخليج ينتعش ، وقد اعترف شيخ الشارقه في سنه ١٨٢٥ بخوفه الشديد من تقدم السعوديين وطلب عون الحكومه البريطانيه . وكان السعوديون قد استفادوا سيطرتهم علي الاحساء، وعادوا ليصبحوا قوة هامة في الخليج حيث تحالفوا أيضا مع سلطان عمان ، وكان توازن القوي في هذه الاحوال في غير صالح مشايخ البحرين الذين رأوا أنه من الافضل لهم الخضوع للسعوديين الموحدين ، كما أعلن مشايخ عجمان وأم القيوين ولاءهم للوهابيين ، وأبدى الامير السعودي تركي بن عبد الله في مراسلات وديه لحكومه الهند البريطانيه رغبته في قيام علاقات حسنه معها ، وشهدت الفترة ١٨٣٣-١٨٤٣ منحني يتسم (٣٧) . بالصعود والهبوط في العلاقات السعوديه العمانيه ، والعلاقات السعوديه مع

البحرين ومشايخ الشارقه وصولا الي محاصره شيخ البحرين لموانى ساحل الاحساء فى سنه ١٨٤٣.

وقد اعتمدت القوي المحلية المتنافسة في الخليج علي بريطانيا بصوره أو بأخري وذلك فيما يتعلق بالخلافات البحريه بين هذه القوى (٣٨) . وهو مايستدل عليه من تدخل المقيم البريطاني في الخليج بالضغط تاره وتوقيع المعاهدات بين هذه الاطراف تارة أخرى ، أما في قطر - والتي كانت تابعة للبحرين ، فقد أدت الخلافات بين بعض اعضاء الاسرة الحاكمة في البحرين والسعوديين الموحدين الي خضوعهم لمعاهدة صلح عامة كان قد تم عقدها سنه ١٨٢٠.

(ج) أدت معاهدة الصلح الشاملة في سنه ١٨٢٠ الي قيام حالة من الامن البحري الكامل في منطقه الخليج لكونها تمنع النهب والقرصنة غير أن هذه المعاهدة لم تمنع قيام الاعمال الحربية في البحر ، وقد ساد العقد الثالث من القرن التاسع عشر سمة ومنع مزيد من القيود علي استخدام القوة المسلحة ودور بريطانيا البارز في عقد هدنة بحرية يلتزم بها مشايخ العرب علي «ساحل القرصنه» والذي استبدل اسمه منذ سنه ١٨٣٥ باسم «ساحل عمان المتصالح». وفي سنه ١٨٣٦ طلبت السلطات البريطانيه الي القبائل العربيه عدم ممارسه العمليات العدوانيه في المياه المجاوره لاراضيها.

وعلي صعيد تطور الامور في العراق العثماني ، فقد بدا للحكومه البريطانيه أن روسيا تنافسها نفوذها في الخليج العربي والشرق الاوسط ، وفي تقريره للحكومه البريطانيه أوضح ج . ب . فريزر المبعوث البريطاني

الي المنطقه طبيعة الاوضاع الاداريه والاقتصاديه للعراق العثماني ، وكانت الحملة البريطانيه التي أيدتها الدوله العثمانيه لاجراء مسح نهري دجلة والفرات وشط العرب بهدف اقامة مواصلات سريعة بين الهند وبريطانيا ، ومع ذلك ظل البحر الاحمر هو وسيلة المواصلات المأمونة التي استخدمت رسميا من جانب الحكومة البريطانيه في سنه ١٨٣٧ .

سابعاً : تميزت التجارة البريطانيه في الخليج في الفترة ١٨١٠-١٨٣٦ بأن ممارستها كانت مقصورة لحساب شركه الهند الشرقيه ، وكان لحكومه الهند البريطانيه أربع مقيمات في بغداد والبصرة وبوشهر ومسقط . وفي محاوله أكثر مركزية فقد تم ادماج مقيمية مسقط في مقيمية بوشهر ومقيمية بغداد في مقيمية البصرة ، كذلك قامت بريطانيا باعادة افتتاح الوكالة السياسية في البصرة حيث مكثت حتي سنه ١٨٣٤ حين قرر مجلس مديري شركه الهند الشرقيه الغاءها لعدم جدواها من الناحية العملية .

وعموما فقد أصبحت منطقه وسط الجزيرة العربيه خلال هذه الفترة هي حجر الزاوية في التوجهات السياسية لمختلف مناطق الخليج العربي . وكان التوسع المصري الذي هدد المناطق المناخمة للخليج منذ سنه ١٨٣١ بمثابة ناقوس خطر لحكومة الهند البريطانية التي كانت مدركة تماما أن توسع محمد علي تصرف لا ترضي عنه الحكومة البريطانية خاصه وأن هدف محمد علي كان اخضاع البحرين وعمان ايضا لمصر ، وقد ترتب علي هذه التوسعات المصريه تراكم العديد من المشكلات الاقليمية وما نتج عن ذلك من دخول أطراف اخري عالمية ، فالفترة ١٨٣٩-١٨٤٠ تشابكت فيها العلاقات فروسيا دخلت الحرب ضد افغانستان ، وقد جر ذلك إلى أزمة دبلوماسية بين روسيا وايران ، والحكومة البريطانية أصابها الارتباك نتيجة لتشابك

هذه العلاقات : وعلي الصعيد الاقليمي تابع السعوديون جهودهم تجاه منطقه الخليج ونظرت بريطانيا اليهم باعجاب .

وجاء التدخل البريطاني في الفترة ١٨٤٢-١٨٤٥ ليمنع حربا أهلية في البحرين ، وسمح للامير السعودي بأن يمتد سيادته علي الدمام عوضا عن خسارته في البحرين . أما الفترة ١٨٤٥-١٨٥٣ فقد شهدت مظاهرات بحرية من جانب بريطانيا علي الساحل العربي ، وفي سنه ١٨٦١ انتهزت بريطانيا فرصة حدوث شبه قطيعة في العلاقات بينها وبين شيخ البحرين لترغمه علي توقيع اتفاقية تدخل البحرين بموجبها ضمن الامارات العربية الصغيرة التي تتطلع الي الحمايه البريطانية ضد الهجوم من أطراف دولية أخرى .

كما شهدت الفترة ١٨٥٣-١٨٥٧ العديد من الازمات الدبلوماسية بين القوي الكبري ، فبريطانيا وروسيا تريدان الحصول علي معامل أفضل للايرانيين من العثمانيين ، وقد أدى ذلك إلى أزمة في علاقة روسيا بالدولة العثمانية نتج أنها أيضا أزمة في علاقة روسيا بانجلترا من ناحية وانجلترا وايران من ناحية أخري، وكان طبيعيا أن يؤدى ذلك الي سلسلة من الحروب والفتن والتمرد ، فحرب القوم ١٨٥٤-١٨٥٦ والتي نشأت أساسا بسبب مطالب تعسفية روسيه من الدولة العثمانية مما عكس تأثيراته التي اتسمت بالتوتر الشديد في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي .

وقد بذلت روسيا جهودا من جانبها لاستقطاب ايران الي جانبها ضد الدولة العثمانية في محاولة منها لتفادي التدخل البريطاني الفرنسي. وفي حين كانت تساور الدولة العثمانية أمالا في السيادة علي منطقه المحمرة ،

فان ايران ساورتها آمال أخري في الاستيلاء علي كربلاء والنجف .

وعلي الصعيد الدولي الاقليمي كانت السفن البريطانية بمناورة بحرية مسلحه في منطقه الخليج وشط العرب في أوائل سنه ١٨٥٣ وأدى ذلك الي قيام نوع من التوازن بين الدولتين المسلمتين (ايران - والدولة العثمانية) فاستتب السلام بينهما في حين ظلت حرب [٣٩] القرم ناشبة بين الدول الاوروبيه التي اشتركت فيها سنه ١٨٥٦ .

وعلي صعيد توجهات السياسة البريطانية تجاه الخليج فقد قامت حرب قصيرة حاسمة بين انجلترا وايران وكانت الهزيمة لصيقة بالجانب الايراني ، وبدا أن تحقيق آمال الدولة العثمانيه في الحصول علي المحمرة سوف يأخذ طريقه الي التنفيذ ، غير أن رد فعل الانتصار البريطاني قد قوبل بالبهجة في العراق العثماني فضا عن زيادة نفوذ بريطانيا في منطقه الخليج العربي برمتها .

وعموما يمكن إجمال ملامح السياسة البريطانية تجاه منطقه الخليج العربي في هذه الفترة [٤٠] فيما يلى :

أولاً : مقاومة بريطانيا أى محاولة من جانب أية دولة أوروبية لمد نفوذها بشكل يتعارض مع المصالح البريطانية ، فقد وقفت في وجه روسيا وفرنسا والاندفاع الالماني نحو الخليج .

ثانيا: أحكمت بريطانيا سيطرتها علي الامارات والمشيخات العربية بسلسلة من المعاهدات غير المتكافئة ، ووضعت الكويت تحت الحماية الكاملة في سنه ١٨٩٨ بالرغم من معارضة الدولة العثمانية ، بما شملته هذه الحماية من مساعدة بريطانيا للشيخ مبارك للدفاع عن امارته ضد قبائل

نجد ، كما اتصلت بالأمير (الملك فيما بعد) عبد العزيز آل سعود بعد استرداده لمدينة الرياض للدخول في حمايتها خاصة وأن آل الرشيد المدعومين من الدولة العثمانية كانوا يشكلون تهديدا مباشرا لسلطنة نجد .

ومن خلال المعاهدة غير المتكافئة مع الكويت فقد تحتم عليها تقديم تعهد بعدم تنازل الكويت عن أية قطعة من أرضها لدولة أجنبية دون موافقة بريطانيا .

ثالثاً : وضعت بريطانيا البحرين تحت حمايتها علي نحو مافعلت مع الكويت ، وقد ساعد ذلك علي تخلص البحرين من الدولة العثمانية ومحاولات غزوها للبحرين سنة ١٨٩٥ .

رابعاً : لم تلبث قطر هي الاخري أن وضعت تحت الحماية البريطانية.

خامسا : تركت بريطانيا المحمرة وشط العرب إلى العراق العثماني، ولكنها وضعت الخطط لمواجهة أى طارىء ، وقد حالت في احدي المناسبات بين الدولة العثمانية وبين تحصينها لبعض المناطق الجنوبية في العراق ومداخل شط العرب، وأعيد تنظيم البحرية البريطانية في منطقة الخليج فارتفع عدد أفراد الجيش البريطاني.

سادساً : سيطرت بريطانيا سيطرة شبه كاملة علي مداخل الخليج[٤١] بعد أن وضعت عمان أيضا تحت الحماية ، وبحلول القرن العشرين كانت السياسة البريطانية تأخذ بمزيد من الحذر أى نتائج محتملة لتطورات الاحداث تجاه فرنسا وألمانيا وروسيا القيصرية علي نحو ماسبقت الاشارة اليه .

الهوامش :

١- راجع فى تفصيل ذلك دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، مرجع سابق من ص ١٧٣-١٧٢

نقلا عن :

- I.O.) L/P & S/5/598, No. 23, Secret, Vol 1, to Vol 8 Aug., 1872.

- Lorimer. J.C. op. Cit., p. 267.

- (I.O.) L/P & S/18/13393. Pol. Control in P.G., 5 Oct., 1928.

٢- المرجع السابق نقلا عن :

Report of inter-department committee appointed by the Prime Minister to make recommendation as to the formation of the New Department under the Colonial office to deal with mandated & other territories in the Middle East (Masterton Smith 31 January, 1931).

(P.R.O.) F. O. 371/5270, From Viceroy, 14 July., 1920 to I.O.

(P.R.O.) F.O. Same Series & Vol., P.R. to F.S. Goi, Simla, Bushire 2 Jun., 1920

٣- المقصود قبل الحرب العالمية الاولي . "الباحث"

٤- المرجع نفسه ص ١٨١ .

٥- المرجع نفسه ص ١٨٥-١٨٦ .

٦- المرجع نفسه ص ٢١٥ نقلا عن :

(P.R.O.) F.O. 371/18911 D. 2820., Extract from a private letter from Huggessen.

٧- راجع عرضا وافيا وشاملا وقيما لهذه الآراء فى :دكتور عبد العزيز عبد الغنى ص ص ١٩٠-١٩٦.

٨- راجع الرسالة التى كتبها المبعوث البريطانى فى طهران نقلا من:

(1RO) FO 371 / / 18911.

٩- Miute by Randel 15 Apı. 1935.

١٠- (.O.) R/15/2/164., P.R. to Gol, 25 Jul., 1836.

١١- يذكر الدكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم أن وكيل البحرين السياسي قد أخطر حاكم البحرين حمد بن خليفه في أغسطس ١٩٣٦ بأنه من المحتمل نقل المقيمية الي البحرين وذلك نقلا عن :

A letter dated 3 Aug., 1936 from B. A. Bahrair to Sir Hamad Ben Issa.

١٢- (I.O.) L/P & 8/12/3554 No. 29/3 (2) Future administerational control in the Arab states of the P.G. Note on a meeting, Nov. 6, 1946.

١٣- Ibid,

١٤ دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراغهيم ، مرجع سابق من ص ٢٩٩ - ٣٠٢ .

١٥- المرجع نفسه ص ٣٠٣ .

١٦- وتجدر الاشارة أن حين استقلت الكويت واجهت محاولة من العراق لضمها اليها ، وقد تصدت المقيمية البريطانيه الي هذه المحاولة التي يصفها الدكتور عبد الله فهد النفيس في كتابه الكويت الرأى الآخر ، لندن ١٩٧٨) بأنها كانت عملا مسرحيا بالنظر الي الحشود العسكريه البريطانيه من قواعدها المختلفة ، فقد عرفت عملية الانزال العسكري البرمائي في الكويت لمواجهة المحاولات العراقيه بعملية Vantage بدءاً بنزلو ٦٠٠ جندي بريطاني من الكوماندوز في ١٩٦١/٧/١ ومرورا بالتحاق بعض القوات المرابطه في البحرين وعدن ، وانتهاءاً بدور الطائرات البريطانيه العسكريه والعديد من الفيالق العسكريه التي شكلت فرقه كاملة بمعداتها تحت قيادة القائد الاعلي لقيادة الشرط ألاوسط عارشال الجو شارلز الويويرت Eio Worth حيث تراوحت القوة العسكرية برمتها بين ٥٠٠٠-٧٠٠٠ ضابط وجندى بريطاني.

١٧- محمد عدنان مراد ، صراع القوي في المحيط الهندي والخليج العربي ، مرجع سابق ص ٢٠٠.

١٨- احمد مصطفي أبو حاكمة ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، تاريخ شرقي الجزيرة العربية ١٧٥٠-١٨٠٠ دار مكتبه الحياة ، بيروت ، بدون تاريخ صادار ، ص ١٨٠-١٨١.

١٩- المرجع نفسه .

٢٠- محمد عدنان مراد ، مرجع سابق ، من ص ٢٠٠ - ٢٠٤.

٢١- تفصيل هذه المشكلات ومبرراتها وردت في خطابات ماستي وجونز الي مجلس ادارة الشركه والسفير البريطاني السير روبرت اينسلي في القسطنطينية ، راجع : أحمد مصطفي ابو حاكمه ، مرجع سابق من ص ١٨٢-١٨٥.

٢٢- غادر مانسيت وجونز البصرة الي المعقل - علي بعد خمسة أميال شمال البصرة - حيث أنشأت الشركه مقرا ومسكنا للعاملين فيها وكانت معظم الخطابات ترسل منتظمة الي الشركه والعاملين فيها سواء كان ذلك في البصرة أو الكويت . راجع / أحمد مصطفي أبو حاكمة ، المرجع السابق ، حاشية رقم ٣ ، ٤ ص ١٨٣ ، ومن الجدير بالذكر أن مانستي وزملاءه غادروا الكويت ، وقد

ورد ذلك في خطاب مانستي الي روبرت لستون السفير البريطاني في القسطنطينية الصادر من البصرة في ١٣/٩/١٧٩٥.

٢٣- المرجع نفسه ص ١٨٤ .

٢٤- المرجع نفسه ص ١٨٧ .

٢٥- وقد سبقت الاشارة تفصيلا الي التنافس الانجلو فرسني في الخليج .

٢٦- أحمد أبو حاكمة ، مرجع سابق من ص ١٨٨-١٩٣.

٢٧- لوريمـر ، مرجع سابق من ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

٢٨- حول تفصيل قوة الوهابيين وتأثير ذلك علي الاحداث في منطقه الخليج. راجع : دكتور/ محمد نصر مهنا ، دليل الخليج العربى - مرجع سابق.

٢٩- حيث بلغ اسطول القواسم ٦٣ سفينه كبيرة ، وعددا كبيرا من السفن الصغيرة ، وحوالي ١٩ ألف رجل مسلح .

٣٠- لوريمر ، مرجع سابق ص ٢٩٥ .

٣١- حول تفصيل تاثير الوهابيين علي الخليج . راجع د. محمد نصر مهنا ، دليل الخليج العربى ، مرجع سابق.

٣٢- وهي الفترة التي أعقبت حملة ١٨٠٩ - ١٨١٠ .

٣٣- لوريمر ، مرجع سابق ص ٣٠٨ .

٣٤- وهو الكابتن «سالدلير» وقد أرسلت حكومة الهند البريطانية كطليعة من بومباي ليبحث اجراءات التعاون مع البريطانيين ضد القواسم وكذلك امكانية التعاون مع القوات المصريه التي كانت تحتل نجد والاحساء وقتئذ .

٣٥- وفي هذه التسوية تعهد الموقعون عليها بأن يكفوا في المستقبل عن ممارسة «السلب والقرصنة» باعتبارها اعمالا ليس لها صفة الحرب الساخرة أو مشروعيتها ، واتخذت اجراءات عديدة لضمان التزامهم بهذه النصوص الجديدة منها أن يكون للقبيلة علم موحد متميز برفع علي سفنها ، وأن يتم العمل بأوراق للسفن لضمان التعرف علي هويتها ، وكان في المعاهدة أيضا نص ضد هذا العمل غير الانساني الذي كان مألوفا وقتئذ وهو ذبح أسري الحرب ، ونص أيضا ضد تجارة الرقيق ، راجع لوريمر مرجع سابق ، من ص ٣١٩-٣٢٠.

٣٦- وفي أواخر أيامه أصبح رحمه بن جابر حاكما صغيرا في الدمام أكثر منه قرصانا وكان حريصا دائما علي عدم القيام بأى عمل عدواني ضد الحكومة البريطانية أو الرعايا البريطانيين .

٣٧- ويصف لوريمر الامير تركي بن عبد الله بصفاء الخلق ، والأدب الجم ، راجع لوريمر ، مرجع سابق ص ٣٢٨.

٣٨- وعلي سبيل المثال فقد حدثت مشكلة بين سلطان عمان ووالي بغداد في الفترة ١٨٢٥ - ١٨٢٦ والذي طلب معونة عسكرية من السلطات البريطانية في الفترة ١٨٢٧-١٨٢٨ ، وعلي الساحل الشرقي للخليج حدثت اضطرابات نتيجة لجهود السعوديين في تدعيم نفوذهم علي السواحل الغربيه للخليج وهو ما أدى إلى تدخل الحكومة الايرانيه . وفي خريف ١٨٢٨ قام سلطان عمان - دون معونه السعوديين أو الايرانيين - بهجوم علي البحرين لاخضاع مشايخها لكن آل خليفه استطاعوا أن يثبتوا في وجه هذا الهجوم ، والملاحظ أن هذه الاحداث كانت في فترة صعود نجم السعوديين الموحدين .

٣٩- راجع تفصيل ذلك في : لوريمر ، مرجع سابق ص ٣٣٢.

٤٠- تمت هزيمة الروس في شبه جزيرة القرم ، وتم الاتفاق بين بريطانيا وروسيا علي الابتعاد عن التداخل في الشئون الايرانية .

٤١- محمد عدنان مراد ، صراع القوي في المحيط الهندي والخليج العربي ، مرجع سابق من ص ٣٥٢-٣٥٥.

الباب الثانى

السياسة

الفصل الأول : الحياة السياسية والهيئة التشريعية

الفصل الثانى: الامير وهيئتا التشريع والتنفيذ

الفصل الثالث:العلاقات الخارجية

الفصل الأول

الحياة السياسية والهيئة التشريعية

من الملاحظ أنه فى المجتمعات الواعية سياسياً تقوم – إلى جانب الدولة – "قوى فعلية" تمارس "نشاطات" فى مواجهة نشاطات المؤسسات الرسمية للدولة، بقصد التأثير عليها فى عملية صنع القرارات السياسية، أو المشاركة فى هذه العملية وهو مايطلق عليه الباحثون.

إصطلاح "الحياة السياسية"

وقد قامت فى دولة قطر العديد من المؤسسات السياسية من ثنايا السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهذه المؤسسات السياسية تزاول نشاطات سياسات ووصف النشاطات بأنها "سياسية" قاصرعلى النشاطات التى تمارسها مؤسسات الدولة القطرية فى مجتمعها ، والتى يقتضيها دورها كهيئة حاكمة . وقد إمتد هذا الوصف ليشمل شتى النشاطات التى يمارسها الأفراد أو الجماعات اللارسمية القطرية طالما مورست بقصد التأثير على مؤسسات الدولة الرسمية من أجل حماية مصالح هذه الجماعات ، أو من أجل مشاركتها فى عضوية المؤسسات الرسمية للدولة القطرية، ومن ثم المشاركة فى ممارسة وظائفها الرسمية، وبما يكون من شأنه بالضرورة أن تتفاعل هذه النشاطات اللارسمية مع نشاطات مؤسسات الدولة الرسمية، ومن ثم تتبادل التأثير والتأثر، ومن هنا جاءت تسمية هذه النشاطات السياسية المتفاعلة "بالحياة السياسية" وذلك نظراً لما تتسم به من ديناميكية (حركية) دائمة وملموسة فى دولة قطر فى سياق إصطلاح المؤسسات السياسية.

وليعنى اصطلاح المؤسسات السياسية مجموعة القواعد التى تنظم سلطة الأمر فى المجتمع عضويا ووظيفيا، وبمعنى أبسط فإن المؤسسة هى منظمة بشرية ، أى مجموعة من أعضاء يقومون بمجموعة من الوظائف ، ويرى الدكتور محمد طه بدوى عالم السياسة الذائع الصيت فى العالم العربى - أن النظام السياسى بمعنى المؤسسات القائمة فى مجتمع ما، يقع فى عالم التنظيم الدستورى أو مايسمى بـ"الفن الدستورى" وليس من شأن علم السياسة؛ وقد قدم الدكتور يوسف عبيدان فى رسالته للماجستير والدكتوراه عرضا وافيا لذلك فى سياق أن لكل مجتمع سياسى تقاليده وأعرافه بشأن وسائل تعيين الحاكمين وممارستهم للسلطة - مدونة أو غير مدونة - من ثنايا الدستور ودراسته تتعلق بالقانون الدستورى بمنهجه النمطى، وسوف نتعرض فى موضع لاحق للسلطات التشريعية والتنفيذية من خلال تحليل الدكتور يوسف عبيدان ، ومن الأهمية هنا توضيح أن إصطلاح المؤسسات السياسية مرتبط بواقع المجتمع الحضارى والثقافى والروحى والذى يشكل شخصيته ، وتأسساً على ذلك فإن دلالة المؤسسات السياسية لاترتبط بالعلم Science إلا من ثنايا إرتباطها بالواقع الإجتماعى المادى "الحضارى" والمعنوى "الثقافى الروحى"، وبالطبع فإن لدولة قطر خصوصيتها التاريخية.(١)

ومع ذلك فالمؤسسات السياسية لدولة ما، لاتنطوى على دلالة علمية، وتمكن حقيقتها فى علاقتها بالبيئة "العناصر الحضارية والثقافية والروحية" وعلم السياسة يتمثل فى تفسير المؤسسات السياسية تفسيراً علمياً، ولايمكن فهم المؤسسات السياسية للدولة القطرية إلا من ثنايا ربط هياكلها العضوية والوظيفية بالايديولوجية القائمة والظروف التاريخية والمقومات

الحضارية والثقافية وفى هذا السباق يسعى علم السياسة عن طريق الملاحظة والمقارنة - إلى تصنيف المؤسسات السياسية فى مجموعة متجانسة فى ضوء إختلاف الحضارات الثقافات وبعد- فإن النظم السياسية إما أنها تعنى المؤسسات السياسية بالمعنى السابق، وهنا تقع دراستها فى الاطار الدستورى وهو ماسماها فى مناقشته وتحليله وتعقيباته القيمة الدكتور يوسف عبيدان كما سيأتى ذلك تفصيلا عن تناول السلطتين التشريعية فى قطر- وخاصة فى وظيفتها الرقابية - ثم السلطة التنفيذية وإلى أى مدى يتحقق التوازن الذى يقوم به الأمير. أو إن المؤسسات السياسية تعنى إرتباطها بالوعاء الإجتماعى القائم ماديا ومعنويا - حضاريا وثقافيا ، وهى هنا تقع فى بؤرة إهتمام علم السياسة من ثنايا الملاحظة والمقارنة والافتراض العلمى الذى يعبر عن الأرتباط بنموذج معين للمؤسسات السياسية وبين نوعية حضارية وثقافية معينة بمايعنيه ذلك من مؤشرات ومقومات المجتمع القطرى فى واقعية الثقافى والحضارى سواء تعلق ذلك بالمواطنين فى إطار "التقطير" أو بالعمالة الوافدة وهى ظاهرة ملفتة للنظر ليس فى قطر فحسب وإنما فى الخليج العربى عموما.

وفى إطار التمسك بالتقليد فى علم السياسة الحديث - التقليد الذى يسمح باستعارة مبادىء وأطر مرجعية من مختلف الانظمة الاخرى - فقد طور عدد من الكتاب وخصوصاً كارل ودويتش Deutesh مدخلاً جديداً فى التحليل السياسى فى ضوء نظرية الاتصالات وعلم الضبط Sybernetics ونظرية الاتصالات ، كما تسمى تنظر إلى مهمة الحكومة السياسية بمعنى أنها عملية تحريك وتنسيق الجهود البشرية لتحقيق مجموعة من الأهداف.

ومن خلال هذا الاطار العام ، ينظر إلى القرار على أنه الصيغة الرئيسية التى تعبر عنها هذه العملية عن نفسها. وقد يوضح فى نفس الوقت أن نظرية الاتصالات أو مدخل الاتصالات يهتم أكثر بصناعة القرار بالمقابلة بالنتائج الفعلية للقرارات . ويتمثل ذلك فى التمسك بنموذج علم الضبط الذى يعلق أهمية كبيرة على عمليات التحريك والتنسيق أكثر من النتيجة . وحقيقة أن التأكيد ينصب على عملية التحريك تلك. فإن ذلك يعتبر عاملاً مساعداً للحركة بمعنى أن المدخل يهتم بمشاكل الحركة. وإن تدفق المعلومات الذى يربط التحريك بالحركة . يشكل الوحدة الرئيسية للتحليل، وهذا التفسير يلقى قبولا منا فى سياق الوظيفة الاتصالية لأجهزة الاعلام القطرية وأهمها قناة الجديدة – كما سيأتى تفصيل ذلك .

ومن الأهمية بمكان – وخاصة – فيما يتعلق بالتحديث المؤسس القطرى توضيح إن هذه النظرة تنطلق فى تحليلها لعالم السياسة من مفهوم "القوة" ومن ثم من أن الحياة السياسية مجموعة من قوى متعددة : قوة المؤسسات السياسية الرسمية من ناحية ، وقوى الجماعات اللارسمية فى مواجهة تلك القوى الرسمية من ناحية أخرى ، ومتفاعلة فيما بينها، والواقع أن دراسة الواقع إلقطري هى دراسة متشابكة ومعقدة لأنها ترتبط بمجتمع الصحراء بالدرجة الأولى ومع ذلك فإن هذه الإتجاهات ترتبط فى تحليلها للحياة السياسية بالنظرة السلوكية ، فهى تنطلق فى بنائها النظرى لتلك الحياة من كونها مجموعة من نشاطات تحركها دوافع وأحاسيس ، وأنها تنظر إلى الحياة السياسية من ثنايا سلوكيات الأفراد والجماعات دون ماتمييز بين مواقعها الرسمية واللارسمية، فلا تقتصر على إلقاء الضوء على الهيئات الرسمية فحسب وإنما تنظر فيها جميعاً من ثنايا نشاطاتها بإعتبار أن

الهيئات الرسمية لاتعدو أن تكون جماعة كغيرها من جماعات المصالح ، ومن ثم قوة من قوى مجتمعها المتفاعلة والتى تشكل مايطلق عليه (الحياة السياسية وسواء تعلق الأمر بمجلس الشورى القطرى لذى أنشىء فى عام ١٩٦٤ وتطوره-كما سيأتى تفصيلها - أو بالسلطة التنفيذية التى يتولاها الأمير بمعاونة مجلس الوزراء أو بمدى الموضوعية ودرجتها فى الممارسة السياسية القطرية. فإن المؤسسات السياسية الرسمية القطرية فى كيانها المحدد لها تتمثل نهائياً فى "القوة" بإعتبارها صلب الحياة السياسية ، الأمر الذى هيأ للنظر إلى هذه الحياة بإعتبارها مجموعة من نشاطات متفاعلة ، ومن ثم يكون للتحليل "السيكولوجي " لطبيعة الصحراء قبل إكتشاف النفط . وبعده فيها الدور الرئيسى والأساسي . لقد راح البحث السياسى يعنى فى حاضره بنشاط الإنسان فى الحياة السياسية ومن غير تمييز بين ذلك الذى يمارس من ثنايا المؤسسات الحكومية أو من ثنايا أية جماعات أو مواقع أخرى لارسمية، فكانت تبعاً لذلك "المدرسة السلوكية " التى راحت تركز فى تحليلها للحياة السياسية على الجانب السلوكى فتعنى بالدرجة الأولى فى بحوثها بأثر الأحاسيس والدوافع فى الأفعال السياسية للبشر، ومن ثم النظر إلى الحياة السياسية القطرية من ثنايا السلوك الرسمى بالدرجة الأولى.

إن دراسة الحياة السياسية القطرية- من ثنايا هذه النظرة السلوكية - لاتعنى البتة إغفال دور البيئة الصحراوية والسياق التاريخى لتطوير حكم مشيخى تقليدى والجهود الرسمية لتحديثه فى هذا الصدد ، ذلك بأن دوافع الأفعال السلوكية وأحاسيس أصحابها تعمل فى بيئة إجتماعية قوامها مجموعة من أوضاع جغرافية وإقتصادية وثقافية وغيرها، ولهذه الأوضاع

جميعاً أثرها البالغ فى سلوك الأفراد والجماعات ، ويعنى ذلك على صعيد الحياة السياسية القطرية وخاصة فيما يتعلق بأسلوب إنشاء مجلس الشورى القطرى فى مرحلتين الأولى والثانية وفى تحليلهما فى المحك أن اعتبارات سلوكية قد حالت دون ظهور المجلس الأول حتى عشية الاستقلال ثم صدور النظام الاساسى القطرى عام ١٩٧٠ وهو بمثابة المرحلة الثانية لحكم الشورى مستندا على تشريع مكتوب فى وثيقة دستورية، ثم ماشابه الحياة السياسية فى واقعها الرسمى حيث إزدواجية السلطة حالت دون تطبيقه حتى عام ١٩٧٢ وما أعقب ذلك عمليا من اسناد رئاسة السلطة التشريعية إلى أمير البلاد بسلطاته فى حل المجلس وحق إقتراح القوانين وإرتباط مدة المجلس بإرادة الأمير وفقا لفهم المصلحة العامة بإعتباراتها المختلفة وصولا إلى عام ١٩٧٥ حيث إختصاصات مجلس الشورى فى مناقشة السياسة العامة للدولة سياسيا وإقتصاديا وإداريا وإجتماعيا وثقافيا مع إستمرار الأمير فى النظام القطرى الانفصالى بمجمع بين الاسارة ورئاسة الوزارة على نحو ماسيتم شرحه تفصيلا وحسن معالجة الدكتور يوسف عبيدان ومناقشة آرائه؟ وفى محاولة للكشف عن دور سلوك الأفراد والجماعات فى الحياة السياسية القطرية دون ماتمييز بين الرسمى واللارسمى منها، وذلك بقصد التعرف على الدور الفعلى لكل منها فى رسم السياسات العامة لمجتمعها. وليس من شك أن هذه النظرة السلوكية قادرة على تقديم تفسير علمى لظاهرة تباين سياسات المجتمعات التى تسودها أنظمة حكم متشابهة فى مؤسساتها السياسية الرسمية ومنها المؤسسات القطرية. إن التفسير العلمى لهذا التباين إنما يكمن فى التباين بين سلوكيات الحياة السياسية لتلك المجتمعات فى حين أن الممارسة السياسية

– التقليدية – تتجه بصفة أصلية إلى المؤسسات السياسية الرسمية فى الدولة لتعنى بكيانها العضوى والوظيفى فى ضوء أنظمتها القانونية وبدورها فى صنع السياسات العامة لمجتمعاتها وهى حال النظام السياسى القطرى فى تفاعله تفاعلاً يكون من شأنه تحقيق حالة الإتزان له(٢).

وتأسيساً على ذلك وإذا كانت قوة المؤسسات السياسية الرسمية لدولة قطر هى طرف فى علاقات هذه الحياة السياسية ، فما هى القوى الأخرى التى تمثل أطراف تلك الحياة السياسية فى مجتمعها.

تعرض الدكتور يوسف عبيدان تفصيلا لهذه النقطة موضحا أن ما اصطلح على تسميته بقوى الواقع الإجتماعى الفعلية، أى التى تنشأ نشأة واقعية، ومن ثم ليست من بين مؤسسات الدولة الرسمية، وتتميز بحكم مايتوفر لها من قوى فعلية – دوراً مرموقاً فى تلك الحياة السياسية مشاركة بذلك المؤسسات الرسمية فى عملية صنع القرار السياسى على مستوى مجتمعها الكلى ومن ثم فى رسم سياساته العامة، وفى هذا السياق تجدر الاشارة أن التجربة القطرية فيما يتعلق بالديمقراطية والتحديث السياسى وإتباط ذالك إرتباطاً وثيقاً ومباشراً بالحياة السياسية وممارستها – قد سارت بأسلوب متدرج وفى سياق الإهتمام بالممارسات الفعلية والتطبيق وأن المحصلة النهائية هى الاستقرار والسكينة والتقيد بالنظام العام بين المؤسسات السياسية وأن المشاركة السياسية الفعالة من جانبى المواطنين هى مبدأ رئيسى فى التطبيق.

وتأسيسا على ذلك يمكن القول بقدر معقول من الثقة أن القوى الفعلية القطرية بمختلف فئاتها تظهر فى شكل نشأطات الأفراد. فى شكل نشاطات

للأفراد أو للمنظمات مرتبطة بوسائل وأهداف سياسية أو بوسائل سياسية لتحقيق أهداف لاسياسية ، والتى توصف لذلك بأنها سياسية لاتعتمد فى قيامها وفى ممارستها لأدوارها على قواعد دستورية وإنما تنشأ نشأة واقعية يهيىء لها واقع مجتمعها القطرى التاريخى والحضارى والثقافى، ومشكلة لقوى فعلية إلى جانب المؤسسات الرسمية للدولة ومتفاعلة معها.

وسوف نعالج فى تفصيل غير قليل تطور النظام التشريعى القطرى ان ثمة دلالات هامة فى تطور النظام التشريعى القطرى وإرتباطه بممارسة الحياة السياسية فى قطر ، من ثنايا التاريخ القطرى الحديث تتضح منه خلفية تاريخية لتطوير حكم مشيخى تقليدى ، تركت اثارها فى مجرى التطور التاريخى للنظام السياسى القطرى وبصفة خاصة فى الفترة المعاصرة منذ مطلع الستينات من القرن العشرين . فلقد كانت نواة هذا التطور ما أقدم الشيخ احمد بن على آل ثانى عام ١٩٦٤ على تكوين اول مجلس استشارى ليتولى مساعدته بالرأي والمشورة ، فى ادارة حكم البلاد كخطوة اولى في طريق التدرج ، متأثرا فى هذا الاتجاه بما سارت عليه بعض دول المنطقه وخاصة الكويت بعد الاستقلال من سعى نحو تطوير نظام الحكم [١] . بما يحقق الهدف من اشراك المواطنين في الحياة السياسية بعيدا عن الخوف وإقتناعا بأن ذلك يحقق المصلحة العليا وبث قيم الانتماء من ثنايا الاقتناع الذاتى بإيجابيه الممارسة السياسية ومايتحقق للمواطنين عن طريقها.

اتيح للشيخ احمد انشاء اول مجلس للشورى بارادته [٢] المحضة . فلقد تكون هذا المجلس من نائب الحاكم رئيسا وخمسة عشر عضوا من اعضاء الاسرة الحاكمة الصادر بهم المرسوم رقم (٥) لعام ١٩٦٤ [٣] يمثلون

مختلف الاجنحة فى الاسرة الحاكمة والوجوه البارزة فيها . وانحصرت مهام هذا المجلس واختصاصاته - وفقا للقانون رقم (٦) لعام ١٩٦٤ حسبما حددته المادة التاسعة بمناقشة المسائل الاساسية المتعلقة بالسياسة العامة للدولة التى تعرضها الحكومة للبحث فى شأن اية ناحية من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الادارية ودراسة المقترحات التى يتقدم بها اعضاء المجلس إنطلاقا من ضرورة الاندماج فى الحياة السياسية والخوض فى شئون تسيير الدولة بغية المنفعة العامة وأن المشاركة الفعالة هى بمثابة فضيلة سياسية يتمتع بها المواطنون فى المجتمع القطرى بمواجهة العلل والمشكلات عن إقتناع ذاتى لتذوق السياسة من خلال طلب دراسات او تقارير تتعلق بالادارات الحكوميه او الهيئات لبحثها وابداء الرأي فيها ، وبحث العرائض او الشكاوى التي يبعث بها المواطنون الي الحاكم او نائبه ، كما اناطت المادة العاشرة منه بالحكومة عرض مشروعاتها علي المجلس لاخذ مشورته قبل اصدار القوانين [٤] ، وحددت المواد (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) تكوين المجلس ومدته وسكرتاريته والعضوية فيه.

غير ان هذا المجلس - رقم النص علي قيامه عن طريق التشريع - لم يتحقق ظهوره الي حيز التطبيق ، وبذلك طويت صفحة في التاريخ السياسي القطرى [٥] ، وجمد العمل بهذا القانون وبقي معطلا حتي اقتراب مشارف الاستقلال . وهنا يمكن القول ان [٦] فكرة الشوري في النظام القطري ، وان اختفت لفترة من الوقت ، الا انها عادت تظهر علي مسرح الحياة السياسية ثانية وتفرض نفسها مع التطور السياسي الحديث في المنطقه ، الذي اخذت اصداؤه تتردد مع اقتراب رحيل الاستعمار البريطاني والاستعداد للدخول في مرحلة الاستقلال والسيادة .

ان صــدور النظام الاســاسـي المؤقت في قطر فى ١٩٧٠/٤/٢ ، يمثل المرحلة الثانية لنظام حكم الشـورى في تاريخ البلاد . مما يتطلب منا ان نتتبع مسار التطور التاريخى الحديث لفكرة الشورى وتطورها فى قطر . وفى هذا السياق تجدر الاشارة أنه بالرغم من التطورات التى لحقت بمجلس الشوري القطرى ومدى الارتباط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فى قطر على وجه الخصوص، وبالتالى إحتفاظ السلطة التشريعية بقيمها النابعة من التجربة التاريخية القطرية فإن المظهر المتميز يظل له صفة الاستمرارية من ثنايا إصدار قواعد عامة ملزمة للمجتمع القطرى بعية المحافظة على النظام العام فى الدولة وتقديم الخدمات للمواطنين والتوجهات نحو التقطير – كما سيرد تفصيل ذلك فى موضع لاحق..

وعموما سوف نعرض فى تفصيل غير قليل لفكرة الشورى فى قطر كما ناقشها الدكتور يوسف عبيدان فى النظام الأساسى المؤقت لعام ١٩٧٠ ثم مناقشتنا لتحليلاته القيمة.

انعكس مبدأ الشوري في اول نظام اساسي لقطر صدر عام ١٩٧٠ ، من حيث أنه [٧] يستمد وجوده وقوته من واقع التشريع المكتوب في وثيقة دستورية تعد الاولي من نوعها في تاريخ الحياة السياسية القطرية، بمؤسساتها الرسمية والارسمية ولهدف تحقيق التوازن بينهما فقد بدا النظام القطري في اطلاق تسمية الشوري متأثرا بما ورد في القران الكريم ، حيث يقول الله تعالي «وامرهم شوري بينهم» [٨] ويقول فى آية اخري « وشاورهم في الامر» [٩] . ولكي تستبين معالم هذا الجانب من جوانب الحكم ، في وضعه المعاصر ، فلقد نصت المادة (٤٢) علي ان ينشأ مجلس شوري ليساعد برأيه الحاكم ومجلس الوزراء فى اداء مهامها ويسمي هذا

المجلس «مجلس الشوري» والذى يعبرعن رأيه في شكل توصيات» [١٠]

ويرى عبيدان أن النظام القطرى [١١] قد اتخذ من فكرة المجلس الواحد اساسا في المشاركة في الحكم ، نظراً للبساطة والبعد عن التعقيد فى اجراءاته ومايوفره المجلس الواحد من تبسيط يصعب وجوده فى نظام المجلسين وكيفية العمل بينهما وإختصاصات كل منهما ، أضف إلى ذلك أن التجربة الديمقراطية فى قطر مازالت حديثة العهد وليست مثل النظم اليدالية الغربية المعاصرة وتأسيسا على ذلك يأتى اتفاقنا مع يوسف عبيدان أما من حيث العضوية فقد قضت المادة (٤٤) منه بان يتألف مجلس الشوري من عشرين عضوا ينتخبون علي الوجه المبين في هذا النظام الاساسي ، ومن الوزراء وللحاكم ان يصدر قرارا بتعيين عدد من الاعضاء لا يجاوز ثلاثة اذا ما رأى ان الصالح العام يقتضي ذلك . وربما كان هدف واضح النص ارساء من لبنات الحكم الديمقراطي المتجسدة في نظام الانتخاب ، واتخاذه وسيلة لوصول الاعضاء الي مجلس الشوري على حد رأى عبيدان اما مبدأ تعيين الاعضاء الثلاثه الذين اجيز للحاكم تعيينهم مراعاة لمقتضيات الصالح العام ، فقد دافعت عنه المذكرة [١٢] التفسيرية المصاحبة للنظام الاساسي بقولها « اما مبدأ التعيين في المجالس النيابية فهو مبدأ معمول به وبخاصة في الدول الحديثه العهد بالنظام الدستورية ، وهذا التعيين يهدف الي استكمال الكفايات في المجالس النيابية خاصة لان هذه الكفايات قد لا تجد سبيلها دائما الي تلك المجالس عن طريق الانتخابات العامة [١٣] . وهو مبدأ اعتمدته الكثير من النظم العربية في اتباع اسلوب التعيين لاستكمال الكفاءات في المجلس التأسيسى [١٤] .

وقد تضمن النظام الاساسي المؤقت فيما تضمن بصورة مفصلة اختصاصات مجلس الشوري واحكامه التنظيمية ، غير ان حظ مجلس الشورى في هذا النظام لم يكن احسن حالا من حظه في مرحلة ماقبل الاستقلال ، فقد اصابه هو الاخر الاخفاق ، فلم يتمكن من ان يبصر النور نتيجة ماتسببت به ازدواجية السلطه القائمه في نظام الحكم قبل عام ١٩٧٢. ولم يتحقق تطبيقه بصورة متكاملة الا في ٢٢ فبراير عام ١٩٧٢ ، حيث اخذت تجربة الشوري شكلها النظري والتطبيقي عند تعديل النظام الاساسى المؤقت واستبداله بالنظام الاساسى المؤقت المعدل عام ١٩٧٢(١٥)

الامير "رئيس دولة قطر"

"عضو السلطة التشريعية"

ان حقيقة جوهرية (١٦) تجدر الاشاره اليها في دراسة السلطة التشريعية في قطر تلك ان الامير هو رئيس السلطة التشريعية من الناحية العملية ومجلس الشوري هو هيئه استشاريه تعاونه في الرأي قبل اصداره ولذلك فان للامير الدور الاعظم في النظام السياسي القطري بما منحه النظام الاساسي من حق تعيين اعضاء مجلس الشوري واقالتهم ، وحق حل المجلس ، وحق تنقيح النظام الاساسي وتعديله بالاضافة والحذف ، والانفراد بحق اقتراح القوانين. وهذا النظام متبع فى الدساتير الغربية حيث أكدت معظمها بالنص على الحقوق التى يمارسها رئيس الدولة فى مجال التشريع.

مجلس الشورى : "عضو فى السلطة التشريعية"

تدارك مجلس الشوري في نظامه الاساسي المؤقت المعدل عام ١٩٧٢ ما لحق بالنظام السابق من قصور دستوري عجز عن اظهار هذا المجلس الي ميدان العمل . فتناول النظام القطري بين ماتناول تعديلات جوهريه ابرزها تلك التي لحت بمجلس الشوري واحكامه التفصيلية . ويري يوسف عبيدان انها بمثابه اساس هام من اسس الحكم الحديث وبدايه مرحلة من مراحل التقدم علي طريق التحديث السياسي [١٧] وبما يعنيه هذا الاصطلاح من التحول التدريجى الهادىء إلى ماهو أفضل من ثنايا عمليتى الحراك الاجتماعى والاقتصادى ومن خلال مايطلق عليه المنطق التاريخى الذاتى وإن كل مرحلة تاريخية تميل إلى التطور تجاه مرحلة أخرى بآلياتها المستقلة.

أما تكوين مجلس الشوري واختصاصاته ونظام العمل الاستشارى فيه فهي علي النحو الآتى :

١- تكوين المجلس : نصت المادة (٤٠) من النظام الاساسي المعدل علي ان «ينشأ مجلس شوري ليعين برأيه الامير ومجلس الوزراء في اداء مهامهما، ويسمي هذا المجلس «مجلس الشوري» ويعبر مجلس الشوري عن رأيه في شكل توصيات [٢٨] . فهذه المادة تعطي المجلس صفة استشارية محضة خالية من الالتزام ، اذ ان الحكم فيها ينصرف الي المساهمة بالرأى في معاونة الامير ومجلس الوزراء ، كما ان التوصيات طبقا لما هو متعارف عليه في النظام السياسية والدستوريه هي مجرد آراء ليست ملزمة [١٩] .

أوضحت المادة (٤١) طريقة تشكيل مجلس الشوري وقيامه علي مبدأ التعيين ، فقضت بان يتألف مجلس الشوري من عشرين عضوا يصدر

بتعيينهم امر اميري ، ويجوز للامير ان يعين عددا اخر من الاعضاء لا يجاوز اربعة اذا ما رأي ان الصالح العام يقتضي ذلك [٢٠] . ان ثمة مسألة جوهرية [٢١] طرأت علي طريقة التشكيل ، ذلك ان النظام الاساسي المؤقت المعدل عام ١٩٧٢، أخذ بمبدأ تعيين الاعضاء خلافا للنظام الاساسي السابق الصادر عام ١٩٧٠ الذي كان مقررا ان يتبع طريق الانتخاب . ويري عبيدان [٢٢] أنه لا توجد قاعدة محددة لتطبيق الشوري في الاسلام سواء كان ذلك بالانتخاب او التعيين ، ما دامت تتوافر في العضوية شروط معينة. غير أنه تجدر الاشارة أنه في النظم الوصفية جرت العادة فيما يتعلق بعضوية المجالس النيابية أن يكون النائب ممن له أصلا حق الانتخاب.

وبالرغم من ان نظام التعيين يتعارض والنظام الديموقراطي الحديث ، الا ان ذلك يجب الا يقلل من اهميته في المراحل الاولية كتجربه تمارس لاول مرة . وقد انبرت ديباجة النظام الاساسي المؤقت المعدل بتسليط الاضواء علي هذا المبدأ بقولها «وغني عن البيان ان مبدأ التعيين الذي سيطبق علي اول مجلس شوري عرفته البلاد من هذا النوع هو مبدأ معمول به بصورة عامة في كل الدول الحديثة العهد بالنظم الدستورية الحديثة وبخاصة خلال المرحلة الاولي من مراحل تطبيق هذه النظام» [٢٣] فضلا عما ساقته المذكرة التفسيرية المصاحبة للنظام الاساسي المؤقت ١٩٧٠ من تبريرات في الدفاع عن مبدأ التعيين [٢٤] ، بل أن مبدأ التعييم معمول به في كافة النظم الغربية.

وفيما يتعلق بالشعب القطري فانه لم يتح له من قبل التمرس علي نظام الانتخاب اذ لم تشهد البلاد شيئا من هذا القبيل [٢٥] سوى ماكان يجري علي نطاق ضيق في مجالس ادارات بعض الانشطة الاقتصادية الصغيرة

والتي كان الانتخاب فيها يتم في الغالب بالطريق العلني وليس بالطريق السرى [٢٦]

ويرى يوسف عبيدان ان الفترة الانتقالية المفاجئة والبطيئة من مرحلة النظام العشائرى الي مرحلة الحكم الحديث تحتاج الي بعض الوقت كي يتعود الشعب علي هذا النظام، ولتكوين خلفية تتكامل اركانها بنضج الادراك السياسى ، لتحقيق المشاركه السياسية مما يفرض مبدأ التدرج المتأنى المناسب، وباعتبار الديموقراطية هى طريق الوحدة الوطنية وتذويب الفوارق القبلية [٢٧] التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في مجتمعات الخليج جميعها. فواقع المجتمع القطري وظروفه الخاصة تؤكد ان السلطة التنفيذية هي صاحبة السلطة التقديرية في معرفة الشخصيات ذات الكفاءة وهو امر يعكسه قلة عدد سكان هذا المجتمع وتجانسهم ، وان اسلوب الانتخاب ربما قد لا يتيح لهذه الكفاءات ان تجد سبيلها الى المجلس والذى يعتبر عضو التشريع فى قطر، وأن التدرج الهادىء المؤدى للديمقراطية الذى يراه يوسف عبيدان يتواكب فعلا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية ودورها فى الحياة السياسية القطرية.

وفى معرض دفاعه عن مبدأ التعيين اوضح الأمير وجهة نظره منطلقا من دور المجلس في مشاركة السلطة فى الحكم، فقد صرح لمجلة الحوادث البيروتية في عددها الصادر في فبراير ١٩٧٣ – عندما طرح عليه سؤال يتعلق بمبدأ التعيين المطبق في قطر دون مبدأ الانتخاب وفيما اذا كانت هناك فكرة لافساح المجال امام انتخاب نصف اعضاء المجلس علي سبيل المثال – قائلا : « نحن هنا لا نحب القفز فى المجهول واقتباس تجارب الاخرين ، اننا نؤمن بمسيرة التطور ، الفكرة الاساسية من الديموقراطية

هي المشاركة ، وهذا ما نحاول ان نحققه، نختار اعضاء المجلس التشريعى من بين اصحاب الكفاءات والخبرة ، وعلي اساس كونهم يمثلون اتجاهات شعبية ، وفي المجلس تجرى مناقشات نستوحى [٢٨] منها افكارا كثيرة تساعدنا علي طريق تصحيح الحكم ونعمل علي الاستجابة لما يطلب به الناس ، وبعد فترة لا بد ان يصبح لهذا المجلس نوع من الخبرة والتقاليد البرلمانية ، وعندما نتمرن علي ممارسة اللعبة الديموقراطية يمكننا ان ننتقل الي مرحلة متقدمة من هذه التجربة ، اننا نحاول الاستفادة من تجارب الغير ولكننا لا نقتبسها علي علتها بل نطوعها لتتفق مع ظروف بلدنا ، فطموحتنا ان نقيم حياة برلمانية تكون الكفاءة هي مقياس التمثيل فيها ، لا الذي يملك مالا اكثر او يعتمد علي العصبيات او ينجح في ممالاءة غرائز الجماهير او التغرير بها، ان الديموقراطيه سلاح عصري متقدم مثل كل الاسلحة يجب علينا ان نتمرن عليها لكى نستطيع استيعابها لتخدم اهدافنا في التقدم لا ان تصبح عبئا علي التقدم » [٢٩] .

ان النظام القطرى وان اجاز الاخذ بنظام التعيين هذا لفترة قصيرة حددها بسنة ميلادية واحدة، الا انه استبقي نية العودة الي نظام الانتخاب بعد انتهاء مدة السنه وفق الظروف كما هو منصوص عليه في المادة (٤٥) من النظام التي تقضي بان تكون مدة مجلس الشوري سنة ميلادية تبدأ من تاريخ اول اجتماع له ، وفى المادة (٤٦) التي تقول بانه «عند انتهاء مدة مجلس الشورى وفقا لاحكام المادة السابقة ينشأ مجلس يتم تشكيله بالانتخاب العام السرى المباشر طبقا للقواعد التي يصدر بها قانون خاص ينظم ذلك الانتخاب العام، ويجب ان يصدر هذا القانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة مجلس الشوري المشار اليها في المادة السابقة ، وان

تتم اجراءات الانتخاب خلال ستين يوما من تاريخ صدور القانون المذكور (٣٠).

غير انه علي صعيد الممارسة العملية ، فان ثمة اوجه نقص لحقت بمجلس الشوري، مما يعتبر قصورا في التطبيق الدستوري ، فلم يطبق نظام الانتخاب ، كما ان المدة التي حددها النظام الاساسي لمجلس الشوري قد خضعت لعدة تعديلات–فيما يتعلق بزيادة مدتها الي اجل غير مسمي. وفي رأي عبيدان (٣١) ان ذلك مرده الي تقدير سلطة الامير وتقييمه للتجربة في ظل ماخوله اياه النظام الاساسي من جواز تنقي النظام وتعديله بارادته المنفردة (٣٢).

العضوية :

إن شأن قطر فيما يتعلق بشروط العضوية فى مجلس الشورى هو شأن الدول العربية فى الشروط الواجب توافرها فى المرشح، ففى مصر على سبيل المثال فقد ورد فى المادة ٨٨ من دستور ١٩٧١ أن القانون يحدد الشروط الواجب توافرها ، وأنه يشترط أن يكون العضو مصرى الجنسية ومن أب مصرى وبمطابقة ذلك بالمادة (٤٢) يجب ان تتوافر في عضو مجلس الشوري القطرى الشروط الاتية :

١– ان تكون جنسيته الاصلية جنسية دولة قطر ، وعلي هذا فان القطري المتجنس لا يحق له التمتع بعضوية المجلس وفقا لقانون الجنسية القطرية.

٢– الا يقل سنه عند تعيينه عن اربع وعشرين سنة ميلادية ، وهذا الشرط في رأى عبيدان (٣٣) يمكن الامير من اختيار بعض اعضاء مجلس الشوري من الشباب ، سيما وان المشرع قد لاحظ ان تلك السن حسبما هو

متعارف عليه ، تعتبر سن نضج واكتمال شخصية فلزم مراعاة الوسط والاعتدال؛ وفى مصر فإن عضوية مجلس الشعب فى سن الثلاثين عاما يوم الانتخاب.

ومن ثم اخذت السلطة في قطر في حسبانها سن الشباب في التعديل الذي طرأ علي المجلس في المادة (٤١) الخاصة بزيادة اعضاء مجلس الشورى [٣٤] فحظي عنصر الشباب بالنصيب الاكبر في دخول المجلس.

٣- الا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف مالم يرد اليه اعتباره. واضافت المادة (٤٣) نصا توجيهيا للاسترشاد به في تعيين الاعضاء ، فقضت عند اختيار الاعضاء مراعاة ان يكونوا من ذوي المكانة من اهل الرأى والكفاية في مجالات مختلفة. مما يمكن معه القول ان النظام القطرى [٣٥] وان لم يتوسع كثيرا في المفاهيم الخاصة باسس الاختيار كما فعلت بعض الدساتير ، الا ان الشروط المنصوص عليها في المادة (٤٢) تعتبر من المرونة بحيث تترك مجالا كبيرا للسلطة التنفيذية في الاختيار، ففي ظل هذا المجتمع المتجانس والمحدد السكان، يكون في مكان السلطة معرفة الوضع الاجتماعي للعضو ومكانته بين افرد الشعب وما له من تأثير ونفوذ في اوساط عشيرته او جماعته . كما يجب ان نلاحظ انه بالرغم من ان مبدأ التعيين متروك لشخص الامير ، الا ان سلطته في هذا المجال مقيدة بما جاء في المادتين (٤٢) و (٤٣) من شروط بعضها يقع واجبا (مادة ٤٢) والاخر ينبغي مراعاته والشرط الوارد في المادة (٤٣) لا تحكمه معايير دقيقة، وفي هذا ما يجعل سلطة الامير في تحديد مفهوم من هم من اهل الرأي والكفاية في مجالات مختلفة سلطة تقديرية [٣٦] .

وتأسيسا علي ذلك فقط توخي الامير في اختيار الاعضاء ان يكون المجلس وحدة متكاملة ، اذ يضم بتركيبته الحالية الان مختلف الفئات من اصحاب الرأى والاتجاهات الممثلين لكافة القوي والفعاليات المختلفة في المجتمع القطري من وجهاء واعيان وتجار ورجال اعمال وموظفين ، بقصد الافادة قدر المستطاع من الرأى الذي تمثله اتجاهات هذه الفئات . كما ان الظاهرة (٢٧) الجديدة بالتسجيل في معرض هذه التركيبة انها تضم كافة الطوائف والقبائل في البلاد ، وهو مايعزز من فكرة التمثيل الكلي للمجتمع القطري باسره داخل المجلس (٢٨) .

وعموما فقد تألف اول مجلس للشورى القطري من عشرين عضوا ، صدر بتعيينهم الامر الاميرى رقم (٢) بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٣ ، وزيد العدد الي ثلاثين عضوا علي اثر التعديلات التي اجريت علي مجلس الشوري في العام ١٩٧٥ ، بصدور امر اميرى اخر رقم (١٢) لعام ١٩٧٥ باضافة عشرة اعضاء الي المجلس .

ولم تنص المادة (٤١) من النظام الاساسي المعدل علي تمتع الوزراء القطريين بالعضوية في مجلس الشوري بحكم مناصبهم ، علما بان النظام الاساسي المؤقت لعام ١٩٧٠ كان يدخل الوزراء ضمن عضوية المجلس بحكم وظائفهم (٢٩) .

وتنص المادة (٤٧) علي انه «اذا خلا محل احد اعضاء مجلس الشورى قبل نهاية مدته لاى سبب من الاسباب ، يعين الامير عضوا آخر في خلال شهر من تاريخ اعلان المجلس هذا الخلو ، وتكون مدة العضو الجديد لنهاية مدة سلفه واذا وقع الخلو في خلال الشهرين السابقين علي انتهاء المدة فلا

يجرى احلال عضو بديل»، وهنا يجب علي رئيس المجلس في حالة الخلو لاى سبب سواء بالوفاه او الاستقالة ان يخطر الامير بذلك فورا لتعيين عضو آخر محلة [٤٠] . وفي الواقع العملي حدثت سوابق لمثل هذه الحالات ، دلت علي ان شغر مقاعد المجلس كانت بفعل عامل طبيعى وهو الوفاة ولم تكن لاسباب اخري [٤١] .

وقضت المادة (٦١) من النظام الاساسى بانه « اذا فقد العضو الثقة والاعتبار ، فللامير ان يقرر اسقاط العضوية عنه» ويرى عبيدان ان الامير ينفرد بهذا الحق دون مجلس الشوري ، وبديهى ان مفهوم الثقة والاعتبار يعود امره الي تقديره الشخصي ، دون ان ينفي ذلك اخذ مشورة المجلس او رأيه . ولذلك فانه ومنذ انشاء مجلس الشوري لم تحدث اية حالة من هذه الحالات. أما المادة (٤٨) فقد فرضت علي العضو قسما يدلي به عند نيله شرف العضوية في جلسة علنية امام المجلس مؤاده «اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا لدولة قطر وللامير ، وان احافظ علي سلامة الدولة ، وان ارعي مصلحة الشعب وان احترم النظام الاساسي للحكم وقوانين البلاد ، وان أؤدي اعمالي في المجلس ولجانه بالامانة والصدق» [٤٢] . وبالطبع فإن هذا القسم شائع فى كافة النظم المعاصرة.

٤- تقديم التوصيات عن المسائل المشار اليها في الفقرات السابقة.

٥- طلب البيانات عن اية ناحية من النواحي المنصوص عليها في الفقرات الاولي والثانية والثالثة من هذه المادة من مجلس الوزراء بالنسبة للمسائل المتصلة بالسياسة العامة للحكومة او من الوزير المختص بالنسبة للمسائل التي تدخل في اختصاصات وزارته . [٤٥]

ان النظام القطرى قد لجأ الي اسلوب التحديد في الاختصاصات المخولة لمجلس الشوري وحصرها في مسائل معينة خارجا بذلك عن المألوف [٤٦] . كما ان حصيلة مناقشات مجلس الشوري القطري تعتبر في نهاية الامر مجرد توصيات وليست قرارات ملزمة ، لذلك فالملاحظ مما يجرف عليه العمل في التطبيق ان المراسيم والقوانين التي يصدرها الامير ، تحمل في ديباجتها عبارة «وبعد اخذ رأى مجلس الشورى» وهو ماينبيء عن اعتداد الامير برأى المجلس في التوصيات التي يصدرها مجلس الشورى ، وفي ذلك اضفاء الصفة الاستشارية عليها . غير ان هذه الاختصاصات تعرضت لبعض التعديلات الجوهرية فيما يتعلق ببعض التفاصيل في تلك المسائل والتوصيات وان لم تمس جوهر الطابع [٤٧] الاستشارى لمجلس الشورى .

أما اهم القواعد المتبعة في عمل مجلس الشوري يمكن تتبعها علي النحو الآتى :-

ادوار الانعقاد :

سوف نستعرض العديد من المواد التى تنظم إنعقاد المجلس وفض دوراته فالمادة (٥٣) من النظام الاساسي تنص علي ان «تكون مدة انعقاد مجلس الشوري ثمانية اشهر علي الاقل ، ويجب ان ينعقد المجلس شهريا خلال هذه المدة» [٤٨] وفى دور الانعقاد السنوي يجري في العادة انتخاب الرئيس ونائبه والمقررين . كما تنص المادة (٥٠) من النظام الاساسي علي ان «يفتتح الامير دور الانعقاد السنوى لمجلس الشوري ويلقي فيه خطابا يتضمن بيان احوال البلاد واهم ماتم من انجازات وما تعتزم الدولة اجراءه من مشروعات واصلاحات خلال العام الجديد» [٤٩] .

ونترك يوسف عبيدان يوضح تفسير ذلك قائلا: «وجريا علي مادرج عليه العرف في برلمانات الدول والمجالس النيابية فيها، فان الامير سيرا علي هذه الوتيرة [٥٠] - ومنذ انشاء المجلس - يفتتح كل دورة جديدة ويلقي بنفسه خطابا شاملا يستعرض فيه سياسة الدولة الخارجية وموقفها من التطورات السياسية العالمية في ضوء المرتكزات التي تقوم عليها خطوط السياسة الخارجية القطرية . كما يخصص الجانب الاكبر من خطابه في الحديث عن السياسة الداخلية ومعالجة الدولة لكافة شؤون هذه السياسة وماتنوي الدولة الاقدام عليه من مشاريع وخطط مستقبلية».

ويلاحظ عبيدان ان النظام الاساسى القطرى في صدد دعوة مجلس الشوري لم يعالج - الحالة عندما تحول ظروف دون انعقاده في الموعد المحدد له وتحديد التاريخ الذي يعتبر فيه المجلس مدعوا للانعقاد حتي ولو لم يصدر مرسوم الدعوة [٥٢] . وانما اكتفي بدعوة الامير مجلس الشوري لعقد اول اجتماع له فى ظرف مدة لا تجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نشر الامر الاميري المتضمن اسماء اعضاء مجلس الشوري في الجريدة الرسمية اعمالا بحكم المادة (٥٤) من النظام الأساسى المعدل [٥٣] . ولا يزال العمل مستمرا علي هذا المنوال كل عام . ومن جهة ثانية لايزال المجلس ينعقد شهريا - او في اكثر الاحيان اسبوعيا - بواقع اربع جلسات حسب مقتضيات الحال تنفيذا للمادة (٥٣) من النظام .

اما ادوار الانعقاد غير العادية ، فقد اقرها النظام القطرى في حالة وجود سببين اولهما ، حالة الضرورة ، وثانيهما بناء علي طلب موقع عليه من اغلبية اعضاء مجلس الشوري. وفي كلتا الحالتين فان مناط الامر هو الامير الذي له الحق في الدعوة لذلك الاجتماع ، وفي حالة ما اذا اجتمع المجلس

دون دعوة في غير مدة الانعقاد القانونية فان اجتماعه باطلا ، وينسحب البطلان قانونيا الي التوصيات التي يصدرها. ومتي ما تحققت اسباب الاجتماع غير العادي بتوافر شروطه، فانه لزاما عليه ان لا ينظر في غير الامور التي دعي من اجلها ، وذلك مانوهت به المادة (٥٦) من النظام ، حين نصت علي مايلي «يدعو الامير مجلس الشوري لاجتماع غير عادي وذلك في حالة الضرورة او بناء علي طلب بذلك موقع عليه من اغلبية اعضاء مجلس الشوري ولا يجوز ان يجتمع مجلس الشوري دون دعوة في غير مدة الانعقاد والا كان اجتماعه باطلا وتبطل بحكم القانون التوصيات التي يصدرها ، كما لا يجوز في الاجتماع غير العادي ان ينظر مجلس الشوري في غير الامور التي دعي من اجلها» (٥٤)

اجتماعات المجلس :

بينت المواد (٥١) و (٥٨) و (٥٩) و (٦٠) من النظام الاساسي القطري ، اجتماعات المجلس وجلساته ، وما يستلزمه ذلك من ضوابط واحكام قانونية ودستوريه . فالقاعدة الاصلية ان جلسات مجلس الشوري علنية، كما ان مبدأ علنية الجلسات يتيح لأفراد الشعب الحضور لسماع المناقشات التي تدور في المجلس مما يفتح الباب واسعا امام الشعب لمراقبه عمل المجلس والاستفادة من آرائه. غير انه لا يوجد مايمنع من عقدها سرية بناء علي طلب الحكومة او رئيس المجلس او خمسة اعضاء علي الاقل ، وتجري مناقشة هذا الطلب في جلسة سرية ، وفي حال الموافقة علي سرية الجلسة يقتصر الحضور علي الاعضاء والوزراء او من ينوب عنهم والسكرتير العام للمجلس الذي يتولي تحرير محضر الجلسة . وللمجلس ان يقرر العودة ثانية

الي القـاعـدة الاصليـة في علنيـة الجلسـات عند زوال الاسـبـاب الداعـيـة للسرية(٥٥) .

ويري العبيدان (٥٦) من خلال مطالعاته لمحاضر بعض جلسات مجلس الشـوري ان المجلس يعـمـد احـيـانا الي طلب عـقـد جلسـة سـرية بناء علي اقتناعه سيما اذا كان موضوع النقاش ذا اهمية وحساسية يتعلق بالمصلحة العامة. وكان يقتصر الحضور فيها علي الوزراء أو من ينوبون عنهم ، ولقد نصت المادة (٥٢) علي ان «يجتمع مجلس الشوري في العاصمة ، ويجوز للامير دعوته للانعقاد في جهة اخري ، اجتماع مجلس الشوري في غير المكان القانوني لا يكون شرعيا وتعتبر اعماله باطلة بحكم القانون ».

وفي تقييم عبيدان لهذا النص فانه يراه قد ورد تحسبا لكافة الاحتمالات والظروف التي قد تحول دون عقد اجتماع المجلس في مدينة الدوحة كأن تطرأ امور قهرية تمنع المجلس من ممارسة الاجتماع .

كما تناولت المادتان (٥٨ و ٥٩) بعض الاحكام التي ينبغي ان تراعي في الاجتماع ، فقضت المادة (٥٨) بان « لا يجوز ان يجري عرض او بحث اية مسألة من المسائل في اية جلسة من جلسات مجلس الشوري الا اذا كانت المسألة مدرجة بجدول اعمال تلك الجلسه الذي يكون المجلس قد اقره (٥٩) .

وفيما يتعلق بالنصاب القانوني فقد:

عالجت المادة (٥٩) من النظام الاساسي جانبا مهما من جوانب اجتماعات المجلس وهو ذلك الذي يتعلق بالمداولات التي تجري في المجلس ، وقواعد التصويت المتبعة ، فلقد نصت هذه المادة على ما يأتي «لا تكون مداولات مجلس الشوري صحيحة الا اذا حضر الاجتماع اغلبية اعضاء

المجلس علي الاقل ، فاذا لم يتكامل هذا العدد يؤجل الاجتماع يومين علي الاقل وثمانية ايام علي الاكثر ، وتصدر نتيجة مداولات المجلس بالاغلبية المطلقة لاصوات الاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس » (٥٨) .

وتأسيسا علي ذلك فان اجتماعات المجلس لا تكون صحيحة الا بحضور اغلبية الاعضاء ففي غير الحالات التي تشترط فيها اغلبية نسبية او أغلبية خاصة يصدر المجلس توصياته ورغباته ونتائج مداولاته بالاغلبية المطلقة للحاضرين (٥٩) . فهذه المادة اذن تقرر مبدأ الاغلبية المطلقة في التصويت من جهة (٦٠) ، وتحدد مهلة للمجلس في انجاز التوصيات بعد المناقشة بحد زمني اقله يومين واكثره ثمانية من جهة اخري ، ويكون التصويت طبقا لقاعدة الاغلبية المطلقة بالنسبة لاعضاء الحاضرين والمصوتين علنيا برفع اليد ، فان لم تظهر الاغلبية علي هذا النحو اخذت الاراء بطريقة المناداة بالاسم ، ويجب اخذ الرأى دائما بالنداء علي الاعضاء باسمائهم في الاحوال التالية :

أ – مشروعات القوانين والمراسيم بقوانين .

ب – الحالات التي تشترط فيها اغلبية خاصة .

جـ– اذا طلبت ذلك الحكومة او الوزير المختص او الرئيس أو خمسة اعضاء علي الاقل ، ويجوز بموافقة المجلس ان يكون التصويت سريا بناء علي طلب المذكورين ، في البند (ج١) من هذه المادة . وفي جميع الاحوال يكون ادلاء الرئيس بصوته بعد تصويت سائر الاعضاء . وعقب الانتهاء من اخذ الاراء يعلن الرئيس النتيجة دون تعليق حيث لا تجوز المناقشة او ابداء رأى جديد إثناء التصويت (٦١) .

ويؤكد عبيدان [٦٢] بصدد طبيعة التفرقة بين مشروعات القوانين والمراسيم بقوانين ، ان كليهما له ذات الوزن في النظام القطري وذات المنزلة وهو ارتباطهما بمشيئة الامير المخول حسب النظام بعنصر مشروع القانون او المرسوم بقانون علي مجلس الشوري ، كما انه صاحب الاختصاص في الاخذ بالرأي الاستشارى في الحالتين ، فالامير يعود اليه تقرير ما اذا كانت ارادته تتجه إلى عرض المشروع بقانون او المرسوم بقانون ، لانه في جميع الحالات يطلب اراء استشارية بحتة . وهو مانوهت به المادة (٢٧) من النظام الاساسي القطري بقوالها « اذا طرأت احوال استثنائيه تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لا تحتمل التأخير ويقتضي تنظيمها اصدار قوانين ولم يكن مجلس الشورى منعقدا ، جاز للامير ان يصدر في شأنها مراسيم لها قوة القوانين ، علي الا تكون مخالفة للمبادىء الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة ، وتعرض هذه المراسيم علي مجلس الشوري لاستشارته فيها في اول اجتما ع له . وتجري القاعدة علي هذا الاساس منذ افتتاح المجلس [٦٣] .

أما في حالة المعاهدات فان الامير يبرمها ويبلغها مجلس الشوري ويعرضها رئيس المجلس عليه لاحاطته علما بها ، ولا تقبل في المجلس او اللجان اقتراح التعديل او التوصيات وأن المعاهدات (المادتان ٧٦ و ٧٧) من اللائحة الداخلية ، مما جعل عبيدان يقرر بان المعاهدات تخرج عن اختصاص مجلس الشوري ويحاط بها علما فقط.

واخيرا اوجبت المادة (٦٠) من النظام الاساسى علي الوزراء حضور جلسات مجلس الشوري كلما تضمن جدول الاعمال مسألة تتعلق باختصاصات وزاراتهم رغم ان الوزراء بحكم مناصبهم ليسوا اعضاء في المجلس ، كما لا يوجد من الوزراء القطريين من هو عنصر في مجلس الشورى [٦٤]

اخذ النظام القطري بظاهرة اللجان اسوة بما هو معمول به في البرلمانات ، فنصت المادة (٥٧) منه علي مايأتى « يؤلف مجلس الشورى من بين اعضائه خلال الاسبوع الاول من اجتماعه السنوي اللجان اللازمة لاعماله ، ويجوز لهذه اللجان ان تباشر مهامها خلال عطلة المجلس تمهيدا لعرضها عليه عند اجتماعه» [٦٥] . واستناداً لهذا النص قضت المادة (٤٠) من اللائحة الداخلية لمجلس الشوري علي ان يؤلف المجلس من بين اعضائه اللجان الاتية :

١- لجنة الشؤون القانونية والتشريعية .

٢- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

٣- لجنة الخدمات والمرافق العامة .

٤- لجنة الشؤون الداخلية والخارجية .

٥- لجنة الشؤون الثقافية والاعلام .

وحددت المادة (١٥/ب) من اللائحة الداخلية عدد اعضاء كل لجنة بخمسة اعضاء علي الاقل ، واجازت للمجلس ان يشكل لجانا اخري دائمة او مؤقتة متى تطلبت ذلك حاجة العمل [٦٦] . كما ان لكل لجنة دائمة او مؤقتة ان تشكل من بين اعضائها لجنة فرعية أو اكثر [٦٧] ، وتضع اللجنة الاصلية النظام الخاص بلجانها الفرعية (مادة ١٥/جـ) من اللائحة الداخلية.

ولهذا وتنفيذا للمادة (٦٤) من النظام الاساسي التي تنص علي ان يضع مجلس الشوري لائحته الداخلية متضمنة كيفية تأدية اعماله واعمال ما قد يشكله من لجان ، وقواعد المناقشة والتصويت وتقديم الاقتراحات وتنظيم

الجلسات ، والاختصاصات المتداخلة بين عمل اللجان وقواعد وتعيين رؤسائها ومقرريها وطرق التصويت فيها وشغور اماكن اعضائها، وكذا مواعيد اجتماعاتها وبيان الجهات التي تدعو الي ذلك الاجتماع (٦٨) .
ولقد صدرت اللائحة الداخلية المعدلة لمجلس الشوري بالقانون رقم (٦) لعام ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٢ حيث اعتبرها يوسف عبيدان (٦٩) بمثابة دراسة شاملة مستفيضة وتحليل لعمل المجلس من جوانبه المتعددة ، وعلي مبادئها يسير العمل في المجلس .

أما مكتب المجلس فهو عبارة عن هيئة تتألف من الرئيس والمقررين ، وسكرتارية عامة مزودة بعدد كاف من الموظفين (٧٠) . ولا يعتبر هذا المكتب لجنة استنادا الي (المادة ١٥/ب) من اللائحة الداخلية ، وقد سردت اللائحة الداخلية اختصاصات هذا المكتب وعملة (٧١) .

وقد خول النظام الاساسى القطرى الامير وحده حق حل المجلس بالارادة المنفردة ، متى توصل الي قناعة تفرض الاقدام علي اجراء مثل هذه الخداوة ، انطلاقا من مقتضيات المصلحة العامة ، ولم يطلب منه سوى ان يشفع بيان الحل بالاسباب الموجبة لذلك .

ويرى يوسف عبيدان (٧٢) ان النظام الاساسى لم يبين المعايير التي يمكن علي ضوئها معرفة مفهوم المضالح العليا .لكن المعروف ان الامير هو الحكم في تحديد ماهية مقتضيات المصالح العليا بحسبانه جهة الاختصاص المخولة في ذلك . وعند حل المجلس وجب تشكيل مجلس جديد علي الا يجاوز موعد اجتماعه شهرا واحدا من تاريخ الحل . ومن الناحية العملية في تاريخ مجلس الشوري منذ تأسيسه عام ١٩٧٢ وحتي الان لم تجر اية سابقة من هذا النوع .

ومن المنطقي ان [٧٣] الامير مادام يملك حل المجلس بمحض ارادته فمن باب اولي ان تكون له كذلك سلطة تأجيل اجتماع المجلس لمدة لا تجاوز شهرا [٧٤] . غير ان النظام القطري لم يفصل اسباب التأجيل ولا شروطه . ولم تحدث ايضا حالة كهذه في تاريخ المجلس [٧٥] .

ونتيجة للممارسة التطبيقية في ضوء احكام النظام الاساسى المؤقت المعدل ومالادت اليه من تقدم في مجال الشورى ، بدا من المنطقي ان تتخذ خطوة اخرى علي طريق توسيع قاعدة الشوري رغبة في توسيع المجال لحصيلة اكبر من الاراء المختلفة توخيا لمصلحة المواطنين وكفالة للتطبيق الفعلى لركيزة الشورى .

وهذه الخطوة ماكانت لتتم لولا ان آتت ثمارها في الحياة القطرية العلمية وهى خطوة تعكس الحرص علي الاخذ بالتدرج الملائم لنظام الشورى في الحكم [٧٦] .

ويري يوسف عبيدان [٧٧] انه تأسيسا علي ذلك فان القصد من وراء ادخال التعديلات ينبنى علي بعض احكام النظام الاساسي المؤقت الداعي الي توسيع الوظيفة الاستشارية لمجلس الشوري ، املا في المزيد من عمق المشاركة في الرأي . لذلك فان ابرز التعديلات التي صدرت بها القرارات الاميريه بالتعديل جاءت علي النحو الآتى :

١- القرار الاميرى رقم (٧) لعام ١٩٧٥ بتعديل مدة مجلس الشوري .

٢- القرار الاميرى رقم (١١) لعام ١٩٧٥ بزيادة عدد اعضاء المجلس وتعديل اختصاصاته ومنح الاعضاء الحصانة اللازمة، وتنظيم حضور الوزراء جلسات المجلس ووضع اللائحه الداخلية علي اسس جديدة وفقا للتعديل [٧٩] . ومن ثنايا إعتبارين أساسيين:-

الاعتبار الأول: بشأن مايتعلق بتعديل مدة المجلس ، نص القرار الاميرى رقم (٧) المشار اليه في مادته الاولي المعدلة للمادة (٤٥) من النظام علي ان «مدة مجلس الشوري ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اول اجتماع له ، ويجوز مد هذه المدة اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك »[٨٠] .

ويسارع عبيدان [٨١] الي القول أن مدة المجلس ترتبط هي الاخري بارداة الامير ومشيئته ، فمفهوم المصلحة العامة الذي يقود الي مد الفترة الزمنية للمجلس يعود الي تقديره الشخصى .

الاعتبار الثاني: بشأن مايتعلق بالقرار الاميرى رقم (١١) لعام ١٩٧٥ فانه يتضمن المبادىء والقواعد التي تعتبر نقطة تحول في طريق الشوري في قطر . فلقد انطوت المادة الاولي من هذا القرار علي تعديل المادة (٤١) من النظام الاساسي وبمقتضاها اصبح عدد اعضاء مجلس الشوري ثلاثين عضوا بدلا من عشرين، وقد صدر بتعيينهم القرار الاميري رقم (١٢) لعام ١٩٧٥ الصادر فى ١٩٧٥/١٢/٩ السابق الاشارة اليه [٨٢]. وتضمنت ذات المادة ايضا استبدال الاختصاصات السابقة لمجلس الشورى باختصاصات موسعة نوعا ما فنصت علي ان يختص مجلس الشورى بالاتى:

أولاً: مناقشة السياسة العامة للدولة في النواحي السياسية والاقتصادية والادارية التي تعرضها عليه الحكومة . وشئون الدولة في المجالات الاجتماعية والثقافية . ومشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء ويعرضها علي مجلس الشوري قبل رفعها للامير للتصديق عليها واصدارها ثم مشروع ميزانية المشروعات الرئيسية العامة.

ثانياً: طلب البيانات في أى من الشئون الداخلة في اختصاصاته من مجلس الوزراء بالنسبة للمسائل المتصلة بالسياسة العامة للحكومة، ومن الوزير المختص بالنسبة للمسائل التي تدخل في اختصاص وزارته .

ثالثاً: تقديم التوصيات وابداء الرغبات فيما يتعلق بالمسائل المشار اليها في الفقرتين السابقتين ، ولا يجوز لمجلس الشورى ان يتدخل في الاعمال التي تكون من اختصاص السلطة التنفيذية او القضاء . ولا تجوز مؤاخدة عضو مجلس الشوري بحال من الاحوال عما يبديه في المجلس او لجانه من أراء او اقوال موضوعية بالنسبة للامور الداخلة في اختصاص المجلس وتجوز محاكمة العضو بسبب مايقع منه في المجلس او لجانه من قذف او سب.

ولعل من المفيد لتوضيح مغزي التعديل الجديد وما انطوي عليه من تصورات مايشير إليه يوسف عبيدان [٨٣] في هذا الشأن للمذكرة التفسيرية التي اعدها مستشار الدولة في قطر بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٨ والتي افاضت بالشرح والتفسير لاحكام هذه المادة من النظام الاساسى المؤقت المعدل ، ومما يعد تفسيرا شاملا للاهداف المتوخاة . اما المذكرة التفسيرية لهذا التعديل فقد نصت على [٨٤] . ان تفسير احكام الفقرة الاولي من المادة (٥١) في تعديلها الجديد يقتضي الاستهداء بحكم المادة (٤٠) من النظام الاساسى المؤقت المعدل التي ترسم الاختصاص العام للمجلس بما تنص عليه من ان وظيفته تنحصر في معاونة الامير ومجلس الوزراء في اداء مهامهم والتعبير عن هذا الرأي فى شكل توصيات ، مما يعني بعبارة اكثر دقة ان الاختصاص العام للمجلس خلال التجربة الدستورية الاولي هو المعاونة برأيه علي معالجة شئون الدولة في مختلف شئونها ، وبديهي ان هذا

الرأي مع ما يحمله من اعتبار كبير ، الا انه في النهاية مجرد رأي استشارى بحت خال من الالزام. وتأسيساً على تحليل عبيدان، فبالأمكان مقارنة ذلك يوضح مجلس الشورى المصرى طبقا لدستور ١٩٧١ وما استحدثه هذا الدستور من هيئات للدولة تتمثل هنا فى مجلس الشورى المعدل الذى هو بحكم تكوينه لفكرة النيابة حيث يعين ثلثا أعضائه بالانتخاب، غير أن اختصاصه "استشارى" بحث يقف عند مجرد ابداء الرأى فيما يطلب فيه وتبعا لكون مجلس الشورى المصرى استشاريا ولايتولى بنفسه وظيفة من الوظائف السياسية للدولة فلا مناص من عدم إعتباره بالمدلول الاصطلاحى للمجالس النيابية- مجلسا نيابيا ؛ وكما سبقت الاشارة بالنسبة للنموذج القطرى الذى تمت صياغته وتعديلاته اللاحقة عام ١٩٧٥ - أى بعد أربع سنوات من صدور الدستور المعدل فى أنه سواء تعلق الأمر بمجلس الشورى المعدل أو مجلس الشورى القطرى وحيث أنهما مجلسين إستشاريين فهما ليسا مجالس نيابية حتى وأن عين أعضاؤها بالإنتخاب ، ونحن نتفق مع رأى عبيدان السابق الاشارة إليه من أن مجلس الشورى القطرى المشار إليه رأيه استشارى بحت وليس ملزما .

بيد ان اخذ الامور بالتدرج الملائم بالتطبيق لسياسة دولة قطر في بناء النظام العام على هذا [٨٥] النحو قد استدعى ان يكون هناك تنظيم محدد لمشاركة المجلس فى معالجة شئون الدولة خلال تلك المرحلة الانتقالية ، وذلك بتقسيم هذه الشئون الي قسمين ، الاول تقوم الحكومة بعرضه علي مجلس الشوري وجوبا لابداء توصيته بشأنه ويشمل هذا القسم ما يأتي:

(أ) مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء قبل رفعها للامير للتصديق عليها واصدارها [٨٦] . وطبقا لهذا النص من النظام الاساسي

المعدل اقتصر حق اقتراح القانون بصورة مطلقة علي مجلس الوزراء الذي يرأسه الامير نظرا لكون مجلس الوزراء يقوم بمعاونته في السلطة التنفيذية.

ومن المعلوم ان السلطة التنفيذية – كما في بعض النظم الرئاسية التي تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات – هي التي تأخذ علي عاتقها اقتراح اغلب القوانين من الوجهة العملية ، وان كانت تصدر عن طريق البرلمانات باعتبارها هيئات تشريعية لها كامل الصلاحيات ، فالسلطة التنفيذية لها من اختصاصاتها الشاملة في جميع ميادين شئون الدولة ما يجعلها في وضع المتحسس بالحاجة لتشريع القوانين واختيار انسبها للمجتمع. كما انها بحكم طبيعة وظيفتها كسلطة تقوم علي تنفيذ القوانين اكثر ادراكا لما يمكن ان يصيب هذا التنفيذ من ثغرات تستدعى اصلاحها وتلافي عيوبها [٨٧] . وفى اعتقادى أن قطر شأنها شأن الدول العربية قد اعتبرت رئيس الدولة سلطة أصلية فى التشريع سواء كان ملكا أو أميرا أو رئيس جمهورية وقد نصت بعض الدساتير على المبدأ الذى يقضى بإعتبار رئيس الدولة جزءاً أصيلا من السلطة التشريعية، وعلى سبيل المثال فالمادة ٢٥ من دستور المملكة الاردنية الهاشمية تقضى بأن تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، وتتفق فى هذا الدساتير العربية . وفيما يتعلق بالسلطة التنفيذية– وكما أشار عبيدان فأن الأمير كرئيس للدولة يأتى على قمتها ودوره يتواءم مع نوعية النظام السياسى السائد فى قطر فضلا عن السياق التاريخى لقطر قبل وبعد تكوين الدولة.

(ب) وينطبق ذات الشيء بالنسبة لمشروع ميزانية المشروعات الرئيسية العامة بالنسبة لاقتراح القوانين الخاصة بالامير ومجلس الوزراء . وبإعتبار أن السلطة التشريعية تمارس مهمة الرقابة على الأموال والرقابة على عمل

الادارة الحكومية بدليل أن مشروع الميزانية العامة للدولة قبل أن يصبح قابلا للتنفيذ يتطلب ضرورة اعتماده من السلطة التشريعية.

اما القسم الثانى ، فقد كان يشمل قبل صدور القرار الاميرى المعدل الشئون التي تعرضها الحكومة علي مجلس الشورى اختيارا كلما كان ذلك موجبا للمصلحة العامة ، وقد كانت هذه الشئون هي المسائل المتصلة بالسياسة العامة للدولة في اية ناحية من النواحي السياسية والاقتصادية او الثقافية او الاجتماعية او الادارية ، مما يفهم (٨٨) معها ان هذه الشئون لم يكن لمجلس الشوري مناقشة اي منها الا في حالة عرضها عليه ، فيما عدا ما تتناوله منها مشروعات القوانين ومشروع ميزانية المشروعات الرئيسية بطبيعة الحال التي تعرض علي المجلس وجوبا.

ويرى عبيدان أن خطوة اخري في طريق المسيرة قد (٨٩) بدأت علي اثر النجاح في التجربة الانتقالية الاولي ، وجاءت هذه الخطوة حاملة في طياتها توسيع اختصاص المجلس عي الوجه الذي جاء به النص الجديد للفترة الاولي من المادة (٥١) المشار اليه . فقد رسم هذا الاختصاص الجديد للمجلس تنظيم المشاركة في اطار معالجة شئون الدولة .

اصبحت القاعدة تقسيم تلك الشئون الي ثلاثة اقسام بدلا من قسمين ، فالقسم الاول لم يخضع لاية تعديل ، اذ انه شمل ذات الشئون التي كانت تعرضها الحكومة وجوبا علي مجلس الشورى لابداء توصيته بصددها . اما القسم الثانى الذي يشمل الشئون التي تعرضها الحكومة علي المجلس اختيارا فقد كان عرضة لتعديل هام خاصة اذا اخذنا في الاعتبار استبعاد الشئون الاجتماعية والثقافية منه وهي شئون تعد بالغة الاهمية (٩٠) . اما

القسم الثالث ، فهو القسم الذي اتي بالجديد في هذه المادة ، اذ تضمن توسيع اختصاص المجلس ، مجيزا له السبق في مناقشة الشئون التي يحق للمجلس ان يناقشها وابداء توصياته فيها من تلقاء نفسه متي ماتوصل الي اقتناع ذاتي بان المصلحة العامة توجب ذلك دون حاجة لعرضها عليه من قبل الحكومة وهذه الشئون هي الشئون الاجتماعية والثقافية ذات التأثير الكبير في حياة المجتمع والمواطنين قداستبعدت من القسم الثانى (٩١) .

اما الفقرتان الثانية والثالثة من المادة (٥١) التي شملها التعدبل ، فتقول المذكرة التفسيرية في شأنهما « ان حكم الفقرة الثانية الخاصة بطلب البيانات عن اي شأن من الشئون الداخلية في اختصاص مجلس الشوري لم يطرأ عليه اي تعديل فيما عدا ما ترتب علي تعديل الفترة الاولي من المادة (٥١) من توسيع اختصاص المجلس تضمن بالتالي توسيع نطاق الشئون التي يحق للمجلس طلب البيانات عنها». وعن الفقرة الثالثة من ذات المادة ، اشارت المذكرة التفسيرية الي انها تنص اول ماتنص علي اختصاص المجلس بتقديم التوصيات وابداء الرغبات فيما يتعلق بالمسائل المشار اليها في الفقرتين الاولي والثانية من المادة (٥١) اي بعبارة اخري فان الفقرة تلك تحدد طابع الرأي ذي الخاصية الاستشارية الذي يأخذ به النظام القطري.

ويرى عبيدان ان الحكم في هذه الفقرة جاء باضافة جديدة فيما يتعلق بنتيجة المناقشات فبعد ان كانت التوصيات هي المطلوب من المجلس اقرارها كالتوصية بتعديل مادة معينة في قانون ما او حذف اخري او اضافة اليها، فقد اشتملت هذه الاضافة الجديدة وفقا للقرار الاميري المعدل علي نوع اخر من القرارات الي جانب التوصيات وهي مسألة ابداء الرغبات .

ان التوصية والرغبة كلاهما له نفس الوزن دستوريا ، كما ان التفرقة بينهما ليست الزامية . فهو فارق في التسمية فقط ، اذ انه من الممكن ان يطلق علي الحالتين توصية ، فامر التقدير متروك للمجلس وحده حسب الظروف . غير انه وفقا للتعديل الجديد وما شمل من توسيع لاختصاصات المجلس واخذ زمام المبادرة بمناقشة المسائل الاجتماعية والثقافية دون الحاجة للعرض عليه من الحكومة وجوبا او اختيارا ، بدا لازما التفرقة في التسمية بين رأى المجلس في حالة المسائل التي تعرضها الحكومة عليه ورأيه في حالة المسائل التي يحق له ان يبادر من تلقاء نفسه بمناقشتها دون حاجة لعرض من الحكومة ، فتكون التسمية في الحالة الاولي وفقا للنص السابق توصية وفي الحالة الثانية الجديدة رغبة (٩٢) .

ويري يوسف عبيدان انه حتي في حالة ابداء الرغبات طبقا للتعديل الجديد فان ثمة تحديد للامور التي يشملها هذا الاختصاص . مما يعني ان قصد التعديل هو وضع خطوات دولية توطئة للدخول في مرحلة اخري من مراحل التطور الدستوري المتأني. ونضيف تعقيبا على رؤية عبيدان أن فى سياق حديثه عن "تطور الدستور المتأنى" أن أساليب نشأة الدساتير قد تطورت مع تطور العلاقة بين الحاكم والمحكومين وفقا لأساليب عديدة لعل من أهمها فيما يتعلق بمجال هذه الدراسة هو الاسلوب الذى تسود فيه إرادة الحاكم وكل التشريعات والقوانين تصدر وفق ارادته وبالامكان تلاقى إرادة الامة مع إرادة الحاكم بهذا الشأن وقد ينشأ الدستور بإرادة الامة وقد يأخذ شكل المنحة من الحكام وهنا أيضا قد تتلاقى إرادة الحكام مع إرادة المحكومين، والمنحة تظهر فى النظام الملكى وقد تظهر المنحة فى ظل أى نظام تمنح فيه السلطة الحاكمة أيا كانت وتعود الفقرة الثالثة من ذات المادة بعدم جواز تدخل مجلس الشوري في الاعمال التي تكون من اختصاص

السلطة التنفيذية ، ويعني هذا الحكم ضرورة ان تلتزم كل سلطة بحدود اختصاصاتها التي رسمها لها النظام الاساسي المؤقت وقوانين الدولة (٩٣) .

نصت المادة (١٨) من النظام الاساسي علي ان « السلطة التنفيذية يتولاها الامير بمعاونة مجلس الوزراء علي النحو المبين في هذا النظام الاساسى مما تناول تفصيله الفصلين الثاني والثالث من النظام الاساسي القطري ، وبذلك يخرج عن اختصاص مجلس الشوري مناقشة تلك الشئون التي تعد من صميم السلطة التنفيذية وحقها في الانفراد في مناقشتها. واخيرا انطوت الفقرة الثالثة علي تحديد قاعدة متبعة - سيرا علي ماهو منتهج في الدساتير - هي ما يشبه الحصانة اللازمة لاعضاء مجلس الشوري، فنصت تلك الفقرة علي انه «لا يجوز مؤاخذة عضو مجلس الشوري بحال من الاحوال عما يبديه في المجلس ولجانه من آراء واقوال موضوعية بالنسبة للامور الداخلة في اختصاص المجلس»(٩٤)

ويرى يوسف العبيدان أن المقصود بهذا (٩٥) النص علي حد تعبير المذكرة التفسيرية المشار اليها ، هو ضمان حرية عضو المجلس في ابداء مايشاء في المجلس او لجانه من آراء واقوال وتعليقات مادام يلتزم بالموضوعية وطالما توافر العنصر الذي يستهدف المصلحة العامة ومناقشة الموضوعات المحددة والمرسومة وينأى بالتالي عن التجريح الذي يجرمه القانون ، فان نظام الدولة الاساسي يكفل للعضو الحماية الكاملة من اي مؤاخذة من اي نوع ومن اي جهة كانت . اما جانب الموضوعية فوقع منه بالفعل ما يعد جريمة كالقذف او السب المنصوص عليها في قانون العقوبات، فان قواعد القانون تكون حينئذ واجبة التطبيق .

ويري يوسف عبيدان [٩٦] ان النظام الاساسى القطري لم يتوسع في مفهوم الحماية لعضو مجلس الشوري علي غرار ما صاغته نصوص الدستورين الكويتى والبحرينى ، ولم يبين بالتالي القواعد القانونية المتبعة في حق تقاضي الاعضاء ، وشروط اسقاط هذه الحماية ، فكل ما يستفاد من نص النظام الاساسي وشرح المذكرة التفسيرية قواعد عامة فقط ، وردت ايضا في اللائحة الداخلية .

فان المادة (١١٧) منها تنص علي ان « حرية التعبير مكفولة لاعضاء مجلس الشوري في المجلس ولجانه وذلك في الحدود المنصوص عليها في المادة (٥١) من النظام الاساسي المؤقت المعدل المشار اليها ، شريطة عدم استعماله عبارات غير لائقة او فيها مساس بكرامة الاشخاص او الهيئات او تتضمن تهديدا او اضرارا بمصلحة البلاد العليا او ان يأتي امرا مخلا بالنظام ، فاذا خالف ذلك لفت [٩٧] الرئيس نظره وعند اعتراضه يفصل المجلس في الامر دون مناقشة .

وكان ختام التعديل الذي شمله القرار الاميري رقم (١١) لعام ١٩٧٥ هو ذلك الخاص بتنظيم حضور الوزراء جلسات مجلس الشوري ، ووضع الائحة الداخلية علي ضوء التعديلات الجديدة (مادة ٦٤ المعدلة) وقد صدرت هذه اللائحة بالقانون رقم (٦) لعام ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٢.

اما فيما يخص بتنظيم حضور الوزراء لجلسات المجلس ، فتجدر الاشارة الي ان النظام الاساسي المعدل كان ينص فقط علي حضورهم كلما تضمن جدول اعمالهم مسألة تتعلق باختصاص وزاراتهم (المادة ٦٠) غير ان المادة المعدلة نصت علي مايلى «يجوز ان يحضر الوزراء جلسات المجلس

ولجانه كما تضمن جدول الاعمال مسألة تتعلق باختصاص وزاراتهم ويستجاب الي طلبهم كلما طلبوا الكلام ، كما ان لهم ان يستعينوا بمن يريدون من كبار موظفيهم او أن ينيبوهم عنهم ، ولعضو مجلس الشوري ان يوجه الي الوزير المختص سؤالا مكتوبا بقصد استيضاح امر معين من الامور المعروضة علي المجلس ، ولا يجوز ان يوجه السؤال الا من عضو واحد ولوزير واحد ، وللسائل وحده حتي التعقيب مرة واحدة علي الاجابة ، فان اضاف الوزير جديدا تجدد حق العضو في التعقيب (٩٨) . وان التعديل الجديد المنظم لحضور الوزراء وتوجيه الاسئلة لهم ، قد انعكس ايضا فيما تقرر من تفصيلات في احكام اللائحة الداخلية ، اذ اشتملت اللائحة على مايأتى :

١- لاعضاء مجلس الشوري حق توجيه الاسئلة للوزراء ، ويجب ان يكون السؤال موجها من عضو واحد ولوزير واحد .

٢- المقصود بالسؤال حسب احكام اللائحة هو استفهام العضو عن امر يجهله أو عن واقعة وصلت الي علمه للتحقق من حصولها او عدمه ، وذلك في اي شأن من الشئون الداخلة في اختصاص المجله (المادة ٨٩) من اللائحة الداخلية .

٣- يقدم السؤال مكتوبا بوضوح وايجاز موقعا من مقدمه ، ويجب ان يقتصر علي الامور المراد الاستفهام عنها دون ابداء آراء او تعليقات عليها ، والا يتضمن عبارات غير لائقة او فيها مساس بكرامة الاشخاص او الهيئات او المصالح العليا في البلاد ، والا يكون ايضا متعلقا بمصلحة خاصة او امر من الامور ذات الطابع الشخصي (٩٩) .

٤- يبلغ الرئيس - في حال توافر الشروط السابقة - السؤال المقدم من احد الاعضاء الي الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول اعمال جلسة تالية ليوم ابلاغه الوزير بمدة اسبوعين علي الاقل ، ومع ذلك يكون الوزير الاجابة علي سؤال موجه اليه في اول جلسة تالية لابلاغه اياه ، ويخطر الوزير رئيس المجلس بذلك ، وفي كل الحالات يخطر العضو مقدم السؤال قبل الجلسة بوقت كاف . ويجيب الوزير علي السؤال في نفس الجلسة وله حق التأجيل علي الاجابة لمدة اسبوعين وله ان ينيب في ابداء الجواب احد كبار موظفي وزارته (المادتان ٩٢ و ٩٣) من اللائحه الداخلية .

٥- ينتهي اثر السؤال بالاجابة عليه ، ولا يجوز تحويله الي مناقشة عامة او اصدار قرار فى شأنه من المجلس (المادة ٩٥) من اللائحة الداخلية. كما يسقط السؤال فى حال ما اذا استرده العضو او تنازل عنه او انتهت عضويته ، واذا غاب العضو السائل عن الجلسة المحددة للاجابة، ما لم ير الوزير المختص ابداء الاجابة المطلوبة رغم غياب مقدم السؤال ، واذا ترك الوزير منصبه الوزارى ، واذا انتهي دور الانعقاد .

٦- يجوز بناء علي طلب كتابي موقع من خمسة اعضاء علي الاقل وبموافقة المجلس علي احد الموضوعات العامة التي تدخل في اختصاص المجلس للمناقشة وتبادل الرأى فيه مع الوزير المختص ويبلغ الرئيس ذلك الي الوزير المختص لدعوته للمشاركة فيه ، ويكون لسائر الاعضاء حق الاشتراك في المناقشة وللمجلس ان يصدر في شأنه من الناحية الموضوعية مايراه من توصيات او رغبات (المادتان ٩٨ و ٩٩) من اللائحه الداخلية.

٧- يسقط طلب المناقشة باسترداده او التنازل عنه من مقدميه كلهم او بعضهم او زوال عضويتهم او تغيبهم كلهم او بعضهم عن الجلسة المحددة

لنظره وفي هذه الاحوال لا يستمر المجلس في نظره الا اذا طلبت الحكومة ذلك او تبناه خمسة اعضاء ووافق المجلس (المادة ١٠٠) من اللائحة الداخلية(١٠٠) .

وواضح ان التعديل ينظم طريقة حضور الوزراء ومناقشتهم من قبل المجلس شفهيا وتحريريا بصورة اوسع من ذي قبل ، غير ان الملاحظة التي تسترعي انتباهنا هي ان سؤال الوزير او استيضاحه في امر معين برغم كل ماورد فيه من تفصيلات ، ولا يرتب ايا من الاثار القانونية او الدستورية المطبقة في النظم النيابية الحديثة (١٠١) ، وغاية امره هو جلاء بعض الامور المبهمة مما يبرز خاصية المجلس كمجلس ذي صبغة استشارية ، وكذلك الحال فيما يتعلق بطرح موضوع عام للمناقشة .

ويلاحظ يوسف عبيدان (١٠٢) من واقع الممارسة العملية في هذا المجال ان مجلس الشورى قد دأب منذ احداث التعديل الجديد علي استدعاء كبار الموظفين والاستفسار منهم عن المسائل الداخلة في اختصاصاتهم ، وكان التجاوب قائما بين المجلس والوزراء ، ولاتزال هذه الطريقة متبعة ، وذلك مايهيء فرصة للرأى العام القطرى ان يتابع عن كثب مايدور في الاجتماعات من مناقشات وآراء وتبادل افكار عن طريق وسائل الاعلام وما يتم نشره فى محاضر الجلسات والمضابط .

الهوامش:

١- راجع فى تفصيل ذلك ، دكتور/محمد نصر مهنا ، علوم سياسية ، دراسة فى الأصول والنظريات ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٩ . دكتور محمد طه بدوى، دكتورة ليلى أمين مرسى ، النظم والحياة السياسية ، جامعة الإسكندرية ١٩٩١ . دكتور/ محمد نصر مهنا ، علم السياسة ، دار غريب للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ . وراجع ايضا دكتور / يوسف محمد عبيدان ، بحثه نظام الحكم في دول الخليج ، رسالة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٢ ص ٦٣٠ ومابعدها حيث اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة علي تحليلاته القيمةومناقشتها .

٢ - دكتور جمال زكريا قاسم: «الخليج العربى ، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١» المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ص ١٦٣-١٦٤.

٣- مرسوم رقم (٥) عام ١٩٦٤ (في مجموعة قوانين قطر - ١٩٦١ - ١٩٧٥ ، ادارة الشؤون القانونية ، وزارة العدل ، المجلد الثالث ، ص ١٢٤٩) ، وراجع دكتور / يوسف عبيدان ، مرجع سابق .

٤- القانون رقم (٦) لعام ١٩٦٤ (مجموعة قوانين قطر ١٩٦١-١٩٧٥ ، المجلد الثالث ، ص ص ١٢٤٥-١٢٤٨).

٥- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، مرجع سابق ص ص ٦٣٠ ومابعدها .

٦- نفس المرجع السابق .

٧- يرجع الفضل ليوسف محمد عبيدان في تتبع تحليل وتفسير وتقييم مجلس الشوري في النظام الاساسي المؤقت عام ١٩٧٠ وكذا النظام الاساسى المؤقت المعدل عام ١٩٧٢ « المؤلف» .

٨- الاية (٣٨) من سورة الشورى . قرآن كريم .

٩- الاية (١٥٩) من سورة آل عمران . قرآن كريم

١٠- المادة (٤٣) من النظام الاساسي المؤقت لقطر الصادر عام ١٩٧٠

١١- دكتور يوسف عبيدان . م. س. ذ ص ص ٦٣١ ومابعدها .

١٢- المذكرة التفسيرية لبعض مواد النظام الاساسي المؤقت للحكم في قطر (منشورة في مجموعة قوانين قطر ، ادارة الشؤون القانونية ، وزارة العدل ، المجلد الثالث ، ص ٩)

١٣- المرجع السابق .

١٤- مرسوم بقانون رقم (١٢) لعام ١٩٧٢ بشأن انشاء مجلس تأسيس لاعداد دستور الدولة في البحرين ، الجريدة الرسمية لحكومة البحرين ، السابق الاشارة اليه حيث اعتمدت البحرين في اتباع اسلوب التعيين لاستكمال الكفاءات في المجلس التأسيسي مثلما اخذت به قطر ، يوسف عبيدان ، مرجع سابق .

١٥- صدر النظام الاساسي المؤقت المعدل بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٢ .

١٦- دكتور يوسف عبيدان ، م . س. ذ ص ٦٣٢ .

١٧- دكتور / يوسف عبيدان ، م . س . ذ ص ٦٣٣ .

١٨- المادة (٤٠) من النظام الاساسى المؤقت المعدل لعام ١٩٧٢.

١٩- يوسف عبيدان ، ص ٦٣٣ .

٢٠- المادة (٤١) من النظام الاساسي المعدل عام ١٩٧٢.

٢١- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، ص ص ٦٣٤ ومابعدها .

٢٢- المرجع نفسه ص ٦٣٤ .

٢٣- ديباجة النظام الاساسي المؤقت المعدل (مجموعة قوانين قطر ، المجلد الثالث ، ص ٣٠).

٢٤- يوسف عبيدان ص ٦٣٤ .

٢٥- المذكرة التفسيرية لبعض مواد النظام الاساسي المؤقت السابق الاشارة اليها .

٢٦- جري هذا النوع لاول مرة في قطر لدي انتخاب اعضاء مجلس ادارة شركه قطر الوطنية للملاحة عام ١٩٦٠ راجع عبيدان ص ٦٣٤ .

٢٧- دكتور محمد غانم الرميحى : «الديموقراطيات في مجتمعات الخليج المعاصرة» فى صحيفة الاتحاد ، ابو ظبي ، دولة الامارات العربية ، اصدار مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشرة، العدد (١٦٣٩) تاريخ ١٩٧٧/١/٢٣.

٢٨- نقلا عن : يوسف عبيدان ، م.س . ذ ص ٦٣٥ .

٢٩- مجلة الحوادث ، بيروت ، عدد خاص ، فبراير ١٩٧٣ .

٣٠- المادتان (٤٥) و (٤٦) من النظام الاساسى المؤقت المعدل عام ١٩٧٢.

٣١- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٣٧ .

٣٢- المادة (٦٧) من النظام الاساسي المؤقت المعدل ١٩٧٢ .

٣٣- المرجع نفسه ص ٦٣٧ .

٣٤- قرار امير قطر رقم (١٨) لعام ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام النظام الاساسي المؤقت المعدل للحكم في دولة قطر (مجموعة قوانين قطر ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص ٤١).

٣٥- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٣٨ .

٣٦- يوسف محمد عبيدان «المؤسسات السياسية في دولة قطر »، مرجع سابق ، ص ١٨٤.

٣٧- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، م.س. ذ ص ٦٣٨ .

٣٨- جاء ذلك في تصريح لرئيس مجلس الشوري في اول اجتماع له عام ١٩٧٢ ، اكد فيه ان المجلس يمثل كافة الطوائف والقبائل في قطر .

٣٩- المادة (٤١) من النظام الاساسى المؤقت لعام ١٩٧٠ (مجموعة قوانين قطر المجلد الاول ، مرجع سابق).

٤٠- المادة (٧) من اللائحه الداخلية لمجلس الشوري القطري رقم (٦) لعام ١٩٧٩ المشار اليها .

٤١- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج مرجع سابق ص ٦٤٠ .

٤٢- المادة (٤٨) من النظام الاساسى المعدل .

٤٣- اللائحه الداخلية لمجلس الشورى القطري الصادرة بالقانون رقم (٦) لعام ١٩٧٩ المشار اليها .

٤٤- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، م . س . ذ ص ٦٣٩.

٤٥- المادة (٥) من النظام الاساسى المعدل .

٤٦- يوسف عبيدان ، نظام الدكم في دول الخليج ، مرجع سابق ص ٦٤٢ .

٤٧- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٤٢ .

٤٨- يلاحظ عبيدان ان مجلس الشوري قد انتج عرفا يقضي بعقد جلسة عادية صباح يوم الاثنين من كل اسبوع ما لم يقرر المجلس غير ذلك او تكون هناك اعمال تقتضي الاجتماع كما نصت المادة (٣٦) من اللائحة الداخلية علي جواز ان يدعو رئيس المجلس الي جلسة غير عادية كلما رأى ضرورة لذلك او بناء علي طلب اغلبية الاعضاء ولا ينظر المجلس في الجلسة غير العادية الا في المسائل التي دعي لنظرها ، راجع عبيدان ص ٦٤٣ .

٤٩- المادة (٥٠) من النظام الاساسى المعدل .

٥٠- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٤٣ .

٥١- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، مرجع ص ٦٤٤.

٥٢- المادة (٥٤) من النظام الاساسى المعدل .

٥٣- صدر اول مرسوم بدعوة مجلس الشوري للانعقاد لاول مرة في تاريخ البلاد بعد انشاء مجلس الشوري بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٥ وهو المرسوم رقم (٨١) لعام ١٩٧٢ كما صدر اول مرسوم لفض الدور الاول للانعقاد بتاريخ ١٩٧٢/٩/١١ وهو المرسوم رقم (١٣٦) لعام ١٩٧٢ (مجموعة قوانين قطر، ص ص ١٢٥٥-١٢٥٦) .

٥٤- المادة (٥٦) من النظام الاساسى المعدل .

٥٥- المادتان (٤١) و (٤٢) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى المشار اليها.

٥٦- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، ص ٦٤٥.

٥٧- المادة (٥٨) من النظام الاساسى المعدل .

٥٨- المادة (٥٩) من النظام الاساسي المعدل .

٥٩- اللائحه الداخلية لمجلس الشوري القطري ، السابق الاشارة اليها (مادة ١٠١) .

٦٠- فسرت اللائحة الداخلية في مادتها (١٠١) عبارة الاغلبية المطلقة بان المقصود منها في تطبيق احكام هذه اللائحه نصف عدد الحاضرين زائدا واحدا فاكثر كما ان المقصود بالاغلبية النسبية بزيادة عدد الاصوات في جانب منها في الجانب الاخر ايا كان مقدار الزيادة (المادة ١٠١) من اللائحه الداخلية . راجع يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٤٦ .

٦١- المادتان (١٠٥) و (١٠٦) من اللائحة الداخلية لمجلس الشوري المشار اليها .

٦٢- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٤٧ .

٦٣- المرجع السابق ص ٦٤٧ .

٦٤- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٤٨ .

٦٥- المادة (٥٧) من النظام الاساسي المعدل .

٦٦- المادة (١٥/ب) من اللائحة الداخلية لمجلس الشوري .

٦٧- المادة (١٥/جـ) من اللائحه الداخلية .

٦٨-المواد ١٥/أ /هـ/و ، ١٦، ١٧، ١٨، من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى .

٦٩- يوسف عبيدان ، نظام الحكم فى دول الخليج ص ٦٤٩ .

٧٠- المادة (٤٩) من النظام الاساسى المعدل .

٧١- المواد (١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١، ١١٢، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥) من اللائحه الداخلية .

٧٢- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، ص ٦٥٠ .

٧٣- المرجع نفسه .

٧٤- المادة (٥٥) من النظام الاساسى المؤقت المعدل .

٧٥- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٥٠ .

٧٦- مجموعة خطب وبيانات امير قطر - وزارة الاعلام - ادارة المطبوعات والنشر - ص ص ٥٧-٥٩ .

٧٧- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، ص ٦٥٢ .

٧٨- راجع : مجموعة قوانين قطر ، المجلد الاول ، ص ٤٠) نشر ايضا في الجريدة الرسمية لحكومة قطر العدد (٧) عام ١٩٧٥ .

٧٩- راجع : مجموعة قوانين قطر المجلد الاول ، ص ٤١ نشر ايضا في الجريدة الرسمية لحكومة قطر العدد (٧) عام ١٩٧٥ .

٨٠- راجع: مجموعة قوانين قطر المجلد الاول ، ص ٣٩ والمنشور ايضا في الجريدة الرسمية ، العدد (٥) عام ١٩٧٣.

٨١- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٥٣ .

٨٢- القرار الاميرى رقم (١٢) لعام ١٩٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٩ بتعيين اعضاء عشرة جدد في مجلس الشورى السابق الاشارة اليه (مجموعة قوانين قطر ، المجلد الاول ، ص ١٢٦٤) .

٨٣- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٥٥ .

٨٤- دكتورحسن كامل : مذكرة تفسيرة لاحكام المادة (٥١) من النظام الاساسى المؤقت المعدل لنظام الحكم في قطر ، مكتب مستشار امير دولة قطر ، قصر الدوة ، في ١٩٧٥/١٢/٢٨.

٨٥- وهو ماجاء في خطاب امير قطر في افتتاح دور الانعقاد الرابع لمجلس الشوري .

٨٦- المادة (٥١/أ) من النظام الاساسى المؤقت .

٨٧- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج نقلا عن : دكتورحسن كامل : مذكرة تفسيرية لاحكام المادة (٥١) من النظام الاساسي المؤقت المعدل لنظام الحكم.

٨٨- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، ص ٦٥٦ .

٨٩- المرجع نفسه ص ٦٥٦ .

٩٠-دكتور حسن كامل: مذكرة تفسيرية لاحكام المادة (٥١) من النظام الاساسى المؤقت المعدل لنظام الحكم ، السابق الاشارة اليه ، راجع عبيدان ، نظام الحكم مرجع سابق ص ٦٥٧ .

٩١- أوردت المذكرة التفسيرية المسائل التي تتعلق بصميم حياة السكان في المجتمع وهى : الشئون الاجتماعية وتشمل : الظروف المعيشية وما يتصل بها من مسائل حيوية كاسعار الحاجيات ووسائل رقابة هذه الاسعار ومكافحة الغلاء والحركه التعاونية ، المسائل التي تتعلق بالاسرة كحماية الطفولة ورعاية الامومة واستقرار الاسعار ، ومسائل الضمان الاجتماعي كمعاونة المواطنين في حالات الشيخوخة والكوارث وغيرها من الحالات المسببة للعجز، ومسائل التنمية العمرانية ومرافق الخدمات العامة كالماء والكهرباء والمجارى والعلاقة بين الملاك والمستأجرين والمساكن الشعبية ، والمسائل المتعلقة بالعمل من نواحيه الاجتماعيه والمسائل الصحية كالرعاية الطبية وصحة البيئة والنظافة العامة والنشاط البلدي من نواحية الاجتماعية . الشؤون الثقافية وتشمل : التربية والتعليم والرياضة ورعاية الشباب ، الاعلام التثقيفي (المذكرة التفسيرية لاحكام المادة (٥١) من النظام الاساسي المؤقت ، وراجع يوسف عبيدان ، مرجع سابق .

٩٢- المذكرة التفسيرية لاحكام المادة (٥١) من النظام الاساسى المؤقت المعدل .

٩٣- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٥٨ .

٩٤- دكتور حسن كامل : مذكرة تفسيرية لاحكام المادة (٥١) من النظام الاساسي المؤقت المعدل .

٩٥- يوسف محمد عبيدان ، نقلا عن المرجع الســابق .

٩٦- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، ص ٦٥٩ .

٩٧- اللائحة الداخلية المشار اليها ، المادة (٥٢) .

٩٨ - يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٦٠ .

٩٩- المادتان (٨٩) و (٩٠) من اللائحة الداخلية . وراجع في تفصيل هذا التحليل القيم - يوسف عبيدان ، نظام الحكم فى دول الخليج ص ٦٦١.

١٠٠- المواد (٩٣) (٩٥) (٩٦) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) من اللائحة الداخلية .

١٠١- دكتور يوسف عبيدان ، نظام الحكم فى دول الخليج ، ص ٦٦١ .

١٠٢- نفس المرجع السابق ص ٦٦٢ .

الفصل الثانى

الأمير وهيئتا التشريع والتنفيذ

الهيئة التشريعية:

أظهرت الدراسة التحليلية للدكتور يوسف عبيدان لنا المكانة القوية والدور الجوهري اللذين يستأثر بهما الأمير في النظام القطري فيما يتعلق بمجلس الشوري ، فهو فى رأيه (١) يرى أن وظيفة مجلس الشوري هى وظيفة ثانوية اذا قيست بدوره ، تتيح له فقط الاستئناس برأيه وتوصياته ، فهي اذن حالة خاصة ، وترتبط بالواقع القطري وتعمل من خلال اطاره .

ان الأمير هو صاحب دعوته للاجتماع واسقاط العضوية فيه وتحديد اختصاصاته وعمله ، لا ينازعه في هذا الحق أحد. كما انه من جهة اخري ينفرد بحق اقتراح القوانين التي يعرضها هو شخصيا عليه او من خلال مجلس الوزراء الذي يرأسه لمجرد اخذ رأيه فقط واستشارته في القوانين بغية تمحيصها قبل اصدارها ونشرها ، واخيرا فهو الذي له سلطة حل المجلس بناء علي مايتوصل اليه من اقتناعات يراها وفق وجهة نظره مخالفة للمصالح العليا . وبالمقابل ينفرد مجلس الشوري ببعض الاختصاصات دون تدخل من الأمير ومن تلك الاختصاصات حق انتخاب الرئيس ونائبه والمقررين ، وحق تكوين اللجان ، وتوجيه الاسئلة الي الوزراء والاستفسار عن بعض المسائل دون ان ترتب هذه الاسئلة اية مسئولية مما هو متعارف عليه في النظم السياسية والدستورية المعاصرة (٢) ويرى عبيدان (٣) من واقع اطار ذلك التحليل ان السلطة التشريعية يتولاها الأمير منفردا بمعاونة مجلس الشوري في نطاق الاستشارة مما يعزز وجهة نظر (٤) ان الأمير فى

النظام القطرى هو محور كافة السلطات . وسوف نناقش تنظيم العلاقة بين الهيئات فى تفصيل غير قليل وصولاً إلى تقييم التجربة القطرية بشأن العلاقة بين الأمير ومجلس الشورى القطرى من واقع البيئة وتأثيراتها .

إن السيطرة على مجلس الشورى من جانب الأمير - وهو - أى الأمير - على رأس السلطة التنفيذية إنما يدخل - حتى فى الديمقراطيات المعاصرة - من أن الهيئة التنفيذية لها الحق فى تعيين بعض أعضاء المجالس النيابية (الهيئة التشريعية) مما يكفل لها وسيلة فعالة للتأثير على هذه المجالس إذ العضو الذى تعينه الهيئة التنفيذية يرى أنه من الطبيعى أن يكون موالياً لها ، وبالطبع فإن الأمير فى النظام القطرى له سلطة التعيين - وتأسيساً على ذلك كان تقييد عدد الأعضاء المعينين فى المجالس النيابية من جانب السلطة التنفيذية ، وفى هذا السايق - على سبيل المثال - فقد جاء فى المادة (٨٧) من دستور سنة ١٩٧١ المصرى أنه يجوز لرئيس الجمهورية أن يعين فى مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد عن عشرة ، أضف إلى ذلك - تعقيباً على آراء يوسف عبيدان - أن الهيئة التنفيذية تقاسم الهيئة التشريعية العديد من الإختصاصات مثال ذلك حق إقتراح القوانين وإصدار القوانين ونشرها ، مثال ذلك دستور سنة ١٩٧١ فى مصر حيث ورد فيه أن لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الإعتراض عليها - كذلك فإن من أهم ما تملكه الهيئة التنفيذية حق الحل للمجالس النيابية (مثال ذلك المادة ١٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ المصرى) .

وتأسيساً على ذلك نعرض لأراء يوسف عبيدان فى تقييم تجربة مجلس الشورى القطرى وهو يركز (٥) علي تسجيل الأعتبارات الآتية :

١- اتجاه قطر في المرحلة الاولي من مراحل الانتقال في التنظيم السياسى الي اعتماد مبدأ الشوري ، واضفاء الصفة الاستشارية علي مجلس الشورى في تطبيقات هذه المرحلة مراعاة للواقع القطري ،

٢- ان المغزي من مفهوم الديموقراطيه الذي يناسب المجتمع القطري في المرحلة الاولي من مراحل التنظيم السياسي ، مدافعا عن نظام التعيين ، مؤكدا ان العبرة تكون بالمشاركة الحقيقية واستلهام الافكار من المناقشات داخل المجلس (٦) ، دون النظر لتجارب الغير التي تختلف اوضاعها عن اوضاع البلاد. (٧) وهذا فى رأى عبيدان (٨) ينبيء عن اتجاه النظام السياسي القطري في الاخذ بمبدأ التدرج الملائم المتأنى في تطبيق تجربة المشاركه في نظام الحكم ، والذي تكيفه الاعتبارات والظروف الخاصة بقطر ، وتطويع تجارب الدول الاخري علي هدي هذه الظروف .

٣- سبقت الإشارة إلى دور الهيئة التنفيذية فى التشريع ، وعليه فنحن نختلف مع عبيدان فى أن مؤدى ذلك ان مجلس الشوري القطري ليس هيئة تشريعية بالمعني الصحيح المتعارف عليه في النظم النيابية المعاصرة ، ومن ثم فهو يفقد الخاصية الاساسية للبرلمان وهي التشريع ، اذ لم يرد في النظام الاساسي المؤقت المعدل النص علي اية سلطة له فيما يتعلق بسن القوانين التشريعية ، وان كانت وظيفة اقتراح القوانين متضمنة في وظيفة ابداء الرأى كما يفهم من نص المادة (٤٠) والمادة (٢/٣٤) . وعلى الرغم من ان هذا التعديل الذي تناول اختصاصات المجلس في المواد (٤١ ، ٥١ ، ٦٠ ، ٦٤) قد وسع من اختصاصاته واجاز له في بعض الاحيان اخذ المبادرة بمناقشة بعض المسائل دونما حاجة للعرض عليه من مجلس الوزراء (٩) .

ويرى يوسف عبيدان [١٠] انه وان كان لمجلس الشورى سلطات غير تشريعية ، الا انه على ضوء اختصاصاته في ظل النظام الاساسى ، يشارك في العملية التشريعية التي يقترحها الأمير، اذ ان مشروعات القوانين تعرض عليه وجوبا قبل التصديق عليها واصدارها لمناقشتها واقتراح مايراه من تعديلات على احكام مواد تلك التشريعات سواء بالاضافة او الحذف او التبديل ، ثم تصدر القوانين من قبل الأمير حاملة في ديباجتها عبارة «وبعد اخذ رأى مجلس الشورى». وهذا يعني ان القوانين ضمنا ينبغي عرضها على مجلس الشوري بحيث لا تصدر الا بعد استشارته واخذ رأيه والا اعتبرت تجاوزا او ظاهريا غير دستورية ، وذلك ما يفهم من نص الماده (١٧) من النظام الاساسى.

٤- ان النظام الاساسى المعدل للحكم في قطر ، لم يخول اعضاء المجلس ايضا حق اقتراح القوانين اسوة ، بل اعطاه اختصاص مناقشة مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة قبل رفعها للامير للتصديق عليها واصدارها (المادة ٥١) .

٥- في ظل تعديل اختصاصات المجلس على هذا النحو ، فانه لا ينفي في ضوء المناقشة ابداء بعض الاراء والتوصيات في شأن مادة بعينها او فترة معينة وحذف اخري تبعا للمصلحة العامة ، بيد ان ما يقرره مجلس الشوري في هذا الصدد يعتبر محض توصيات وبالطبع فإذا تمعنا النظر فى دستور ١٩٧١ المصرى على سبيل المثال فسوف نجد أنه حال مجلس الشورى المصرى وأن ما يصدره لا يعدو إلا أن يكون توصيات ، وان لم يوضح النظام الاساسي القطرى الجهة التي يقدم اليها مجلس الشورى تلك التوصيات . غير انه يستنتج من النظام الاساسي ان تلك

التوصيات يقدمها مجلس الشوري الي الأمير أو الي مجلس الوزراء الذي يرأسه وذلك مايفهم من عبارة «ينشأ مجلس للشوري يعين برأيه الأمير ومجلس الوزراء في اداء مهامها » الواردة في المادة (٤٠) من النظام الاساسي. ويؤدى الامر بهذه الصفة المميزة لمجلس الشوري الا يملك المجلس تطبيق القواعد الدستورية المتبعة عادة في مجالس الشعب النيابية او الهيئات البرلمانية كوسائل الرقابة بانواعها الدستورية والسياسية ، وما قد تستتبعه من استجواب الحكومة وحجب الثقة عنها ، لان الوزراء ليسوا اعضاء في المجلس بحكم مناصبهم ، رغم النص في المادة (٦٠) من النظام الاساسي علي حضورهم جلسات المجلس كما تضمن جدول الاعمال مسألة تتعلق باختصاصات وزاراتهم [١١] .

٥- يري يوسف عبيدان [١٢] انه بامعان النظر في الاختصاصات التي انيطت بمجلس الشوري والتي اتت علي ذكرها المادة (٥١) بتعديلاتها، وماجاء في نص المادة (٤٠) السابق الاشارة اليه ، لأمكن اعتبار مجلس الشوري القطري بمثابة هيئة استشارية تعاون الأمير بالرأى والمشورة في تمحيص القوانين قبل اصدارها دون ان يكون لآرائها قوة الزامية [١٣] .

٦- بالرغم من الاعتبارات السابقة فان يوسف عبيدان [١٤] لا يقلل من اهمية مجلس الشوري في قطر ودوره في مناقشة التشريعات ، ووزنه في عملية اقرارها ، فهي تجربة ديموقراطية فريدة خاصة تمارس لاول مرة في تاريخ قطر في مرحلة الاستقلال واعادة التنظيم السياسي في البلاد . فلقد اسهم المجلس بالرأي في معالجة كافة القضايا والمشاكل التي تهم الوطن القطري في عهده الجديد من اقتصادية وثقافية واجتماعية

وسياسية ، وكانت آراؤه في النهاية محصلة استرشدت بها السلطة التنفيذية في قطر في تنفيذ القوانين وتجنب مافيها من عيوب وثغرات .

ومن الثابت أننا نتفق مع ما ذهب إليه يوسف عبيدان ان هذه التجربة قد اثرت في الحياة السياسية القطرية وكانت نتائجها ملموسة ، بقدر الموضوعات التي انجزت ، ونوه بنجاحها الأمير ورئيس مجلس الشوري في العديد من المواقف والمناسبات . يضاف الي ذلك ما دأبت عليه اجهزه الاعلام القطرية من تسليط الاضواء علي مناقشة مجلس الشوري لبعض القوانين ذات الاثر الحيوى في المجتمع ، فكانت فرصة لتعريف الرأى العام القطرى بما يدور من مناقشات هادفة . مثال ذلك قوانين الايجارات ، وتقاعد الموظفين ، وزيادة رواتب الموظفين ، والبعثات الدراسية ، وتعويض المواطنين تعويضا عادلا نتيجة استهلاك الحكومة لعقاراتهم ، وغلاء المعيشة ، ونقص عدد المدارس ، وحماية رأس المال القطرى (١٥) . اذ تابع المواطنون مناقشات اعضاء المجلس وماطرحوه من افكار وآراء وماتبنوه من اقتراحات وماعدلوه من نصوص ، حتي جاءت موافقة الأمير علي هذه الاراء نزولا علي رغبة المجلس ناهيك عما عمد اليه المجلس فيما بعد من توسيع اختصاصاته وتعديلاتها من استدعاء الوزراء او من ينوب عنهم لحضور الجلسات لمعرفة وجهة نظرهم والتعرف عن كثب علي آرائهم حيال الموضوعات الداخلة في اختصاصاتهم .

٧- ان نظرة الي محاضر الجلسات التي ينشرها مجلس الشوري والتي تتضمن خلاصه الافكار والاراء في القوانين ومشروعات القوانين المختلفة تؤكد ان الحكومة قد اخذت بمعظم هذه التعديلات واقرتها احتراما لرأي

المجلس واقتناعا به وتدعيما لامكاناته . ومشورته في الكثير من المسائل الهامة بما يعين علي تصحيح مسيرة الحكم ونهجه ، وأن رأيه يمثل اتجاها شعبيا ينعكس عل امور الحياة السياسية في المجتمع القطرى .

ان تجربة قطر في الديموقراطية والتحديث السياسى تسير في طريق التدرج المتأني ، علي ضوء الممارسات الفعلية في التطبيق ، وان هذه التجربة قد اتسمت بالاستقرار والانسجام بين مؤسسات الحكم المختلفة ، في ظل ادارة امتازت بالدينامية والكفاءة (١٦) والاستنارة .

ويرى يوسف عبيدان (١٧) مدي الاختلاف بين التجربة القطرية في ميدان التطبيق ، تأخذ بفكرة « الاستشارة» في عملية المشاركة السياسية، وتطويع النظام بما يتوافق مع تراثها وظروفها .

الهيئة التنفيذية :

جاء النظام الاساسى المؤقت بمبادىء واحكام تتميز باتجاهه القوي نحو تقوية الهيئة التنفيذية برئاسة الأمير ومعاونة ووزرائه وهو تعد خاصية بارزة في نظام الحكم القطرى (١٨) . نظرا لان النظام (١٩) كما سبقت الاشارة ، اناط بالأمير اصدار القوانين بناء علي اقتراح مجلس الوزراء وبعد اخذ مشورة مجلس الشورى ، مما يعني ان مسئولية ومهمة الهيئة التشريعية في ظل هذا النظام انما هي في يد الأمير وليست في يد مجلس الشوري. كما ان مبدأ الفصل بين السلطات ينتفي في ظل هذا النظام ، اذ لم يرد له ذكر فيه ، وفى مناقشة هذه الآراء يمكن القول ان مبدأ التعاون بين السلطات هو واقع فعلى فى قطر إستناداً إلى تجربتها التاريخية فى تأسيس الدولة ، ونظام التعاون بين السلطات فى ملامحه وخصائصه يرجع فى الأصل إلى

النظام البريطانى ثم إنتقل منها إلى غيرها من الدول المعاصرة بمعنى وجود مناطق إختصاص مشتركة بين الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فلا تبقى كل هيئة فى عزلة عن غيرها وإنما تمتلك كل واحدة منها وسائل تؤثر بها على غيرها من الهيئات ، وفكرة التعاون – حال قطر – تستلزم تكوين الحكومة من عدة هيئات حاكمة تختص كل واحدة منها بوظيفة واحدة من وظائف الدولة ، وهو إختصاص " نسبى " بشكل يسمح بتعاون الهيئات المختلفة فى أداء وظائفها . ومن أمثلة ذلك التعاون – حال قطر – أن تقاسم هيئة التنفيذ وهيئة التشريع بعض إختصاصاتهما التشريعية كأن يكون لها حق إقتراح القوانين أو حق الإعتراض عليها أو حق إصدارها – كما سبقت الإشارة والعكس صحيح ، بمعنى أن تقاسم الهيئة التى تختص أصلاً بالتشريع الهيئة التى تختص أصلاً بالتنفيذ بعض إختصاصاتها .

ويرى عبيدان أن الجانب الاهم في السلطة التنفيذية ، أى أن الأمير عدا عن كونه رئيس السلطة التنفيذية التي يتولاها بمعاونة وزرائه ، فانه في ذات الوقت رئيسا لمجلس الوزراء ، فهو يجمع في شخصه بين منصبي رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة وهو ما يسير عليه تحليل يوسف عبيدان [٢٠] .

حيث يرى ان النظام الاساسى القطرى في الفترة الانتقالية قد جعل من الأمير محور هذا النظام ، ومصدر السلطات فيه ، فالأمير في النظام القطري بهذه الصفة والصلاحيات المخولة له ، يمارس الدور الاكبر والمؤثر في الحكم ، وان جمعه بين منصب الامارة ورئاسة الوزارة يجعل له الهيمنة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية التي تتشابك بعضها في البعض الاخر .

الأميـــر :

سبقت الاشارة الي المكانة الفريدة التي يستأثر بها الأمير في النظام الاساسى المعدل، وترجع هذه المكانة الي ما له من مركز قوي ، وقد اضفي النظام الاساسي قوة علي هذه المكانة حين قرر ان ذاته مصونة واحترامه واجب (٢١) . فالأمير يتولي السلطة التشريعية منفردا وهو كذلك يتولي السلطة التنفيذية بمعاونة مجلس الوزراء ، كما ان السلطة القضائية تتولاها المحاكم التي تصدر احكامها باسمه ، وفى إعتقادنا أن هذا يتماثل مع الأنظمة الملكية حيث يمنح الملك الدستور للأمة حال دستور ١٩٢٣ فى مصر والذي أخذت مصر فى شأن كيان الهيئة الحاكمة بخصائص النظام النيابى فى صورته البرلمانية فكان يتولى " التنفيذ " وفق نصوص الدستور هيئة مركبة من عنصرين هما " الملك " و " الوزارة " .

وبالطبع فإن نظام الحكم فى قطر يختلف فى هذه النقطة حيث يؤكد عبيدان (٢٢) ان الأمير بتوليه هذه السلطات القوية والواسعة، انما يعكس طبيعة وظيفته كرئيس للدولة من جبهة ، وكرئيس لمجلس الوزراء من جهة اخرى ، الامر الذي جعل احد الباحثين (٢٣) ان اختصاصاته بحكم هاتين الصفتين قد تتشابك وتتنوع دون اي كون هناك فارق او تحديد عدا ماذكر من احكام في مواد النظام الاساسي ، وان ساعدت السوابق والاعراف في تحديد هذه الاختصاصات وتنوعها وفق الملائم من الظروف(٢٤)

ولقد وردت سلطات الأمير في النظام الاساسي في احكام بعضها عامة، واخري تفصيلية على نحو ما سرده النظام الاساسي من اختصاصات تفصيلية يتعلق امرها بالأمير ، غير ان هناك العديد من الأحكام العامة تجدر الاشاره إلى أهمها :-

١- للامير الحق في اصدار القوانين والتصديق عليها بناء علي اقتراح مجلس الوزراء وبعد اخذ مشورة مجلس الشوري ، ان السلطة التشريعية هي في يد الأمير وليست في مجلس الشوري الذي لا يعدو كونه هيئة ذات صبغة استشارية - حال مجلس الشعب المصرى إلى حد ما كما سبقت الإشارة - يسترشد الأمير بتوصياتها دون ان يكون هناك مايجبر الأمير علي قبول التوصية او رفضها اذ له الخيار في ذلك . فالأمير قد يصدر - وهذا من حقه - قوانين بناء علي اقتراح مجلس الوزراء دون اللزوم للعرض علي مجلس الشوري كتلك التي تعتبر من صميم اختصاص السلطة التنفيذية او تمس المصالح العليا للبلاد ، وبالتالي لا يحق لمجلس الشوري مناقشتها مثال ذلك تلك القوانين التي تتعلق بشركات البترول والتصديق علي قرارات بعض مؤتمرات البترول وتعيين السفراء والقناصل القطريين ومنح القروض لبعض البلدان (٢٦) ، وان كان الامر يتجه لاعطاء مجلس الشرري دورا اكبر فيما يتعلق بتوسيع قاعدته الاستشارية اعتدادا برأيه وتقديرا لوزنه الادبى (٢٧) ، وهو ما يتجه إليه - بهذه المناسبة- مجلس الشورى المصرى .

٢- ينفرد الأمير بحق تنقيح النظام الاساسى وتعديله سواء بالاضافة او الحذف بارادته المنفردة (٢٨) دونما مشاركة من مجلس الشوري ، متي ماتراءي له شخصياً ان مصالح الدولة العليا تتطلب مثل هذا الشيء . وان الأمير هو الذي يختار ولي عهده وفق رغبته ومايراه متمشيا مع مصالح البلاد .

٣- ان الأمير له الحق في تعيين نائب له في الحكم اثناء غيابه خارج الدولة يمارس سلطاته بالوكالة عنه مدة غيابه، وذلك بامر اميرى يتضمن تحديد نطاق هذه السلطات وتنظيم ممارستها ، ويرى عبيدان (٢٩) ان هذا

النص في النظام القطرى قد ورد في حالة عدم تعيين ولي العهد ، لان ولي العهد في هذه الحالة يكون هو نائب الأمير تلقائيا وتحسبا من حدوث ثغرات وفراغ في الحكم ، فقد رئى النص علي ذلك توضيحا للامور واستجلاء للصورة .

وعملا بهذا النص الدستورى ، وفى اطار الممارسة العلمية ان النظام القطري في مرحلة ما بعد الاستقلال وصدور النظام الاساسى [٣٠] خاصة بعد عام ١٩٧٢ قد اتجه علي اساس أن ولي العهد يتولي سلطات الأمير كنائب عنه في حالة غيابه خارج البلاد بناء علي الاوامر الأميرية التي تصدر في هذا الشأن وقد جاء انتقال السلطة الحالي لقطر متواءما مع هذا النص الدستورى .

٤- ان الأمير هو الذي يملك حق تعيين الوزراء واقالتهم ، وهذا [٣١] حق من حقوقه ، لكونه رأس السلطة التنفيذية ورئيس مجلس الوزراء ، وحيث تنص المادة (٢٩) من النظام الاساسى علي ان «يعين الأمير الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بامر اميرى ، وهو في هذا التعيين قد يلجأ الي استشارة ذوي المكانة والرأي من الشخصيات ذات الثقل فى المجتمع دون ان يعنى ذلك الزامه بهذه الاستشارة .

اما الاختصاصات التفصيلية التي يتولي الأمير مباشرتها فقد جاءت بتحديدها المادة (٢٣) من النظام الاساسى وهو اختصاصات متنوعة من سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية داخلية وخارجية عي النحو التالي :

١- يمثل الدولة في الداخل وتجاه الدول الاخري وفي جميع العلاقات الدولية باعتباره رئيس الدولة والمشرف علي شؤونها .

٢- يصدق علي القوانين ويصدرها وتكون قابلة للتنفيذ بعد تصديقه عليها.

٣- يتولي رئاسة مجلس الوزراء ، اذ انه هو رئيس الوزراء الي جانب كونه امير البلاد خيث يجمع في شخصه بين المنصبين .

٤- يتولي القيادة العليا للقوات المسلحة والاشراف الاعلي عليها، ويدخل في هذا الاختصاص رئاسته لمجلس الدفاع الذي يتبعه مباشرة ويشكل بمرسوم ، ويختص هذا المجلس بابداء الرأى والمشورة للامير في كل مايتعلق بشئون الدفاع والمحافظة علي سلامة الدولة منها واعداد القوات المسلحة وتدريبها وتجهيزها وتطويرها وتحديد اماكن اقامتها ومعسكراتها (المادة ٢٦) آخذا في الاعتبار تحريم النظام الاساسى القطري للحرب الهجومية واباحة الحرب الدفاعية بمرسوم اذا اقتضي الامر ذلك (المادة ٢٥).

٥- يعين الأمير الموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم وفقا للقانون ، فهو الذي يختص بسلطة التعيين كما يملك سلطة العزل، وذلك علي حسب اختلاف درجات الموظفين في السلم الوظيفى .

٦- يقبل اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية الاجنبية لديه ، حسبما يجري عليه العرف الدولي وحسب درجات الممثلين الدبلوماسيين في هذا الشأن .

٧- يعفو بمرسوم عن اية عقوبة او يخفضها طبقا لدرجات الجرئم وما يراه متفقا مع الصالح العام مستعينا بما يملكه من سلطة تقديرية واستشارة المختصين في ذلك .

٨- يمنح اوسمة الشرف وفقا للقانون وبحسب مايراه ويجري عليه عمل العرف وتمليه اعتبارات المجاملات الوطنية والدولية [٣٢] .

٩- اية اختصاصات يخولها له هذا النظام الاساسى او القانون .

١٠- يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الشورى مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية ، ولا يجوز باي حال من الاحوال ان تتضمن المعاهدة شروطا سرية تناقص شروطها العلنية . (المادة ٢٤). ومن الناحية العملية لم يجر ابرام اية معاهدة من هذا القبيل منذصدور النظام الاساسى المؤقت ، كما ان اللائحة الداخلية لمجلس الشوري القطري تعفي المجلس من بحث المعاهدة التي يبرمها الامير ، مكتفية فقط باحالة المجلس علما بها [٣٣] .

١١- يصدر الأمير المراسيم بقوانين في حالة قيام احوال استثنائية تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لا تحتمل التأخير في غيبة مجلس الشور ي، شريطة الا تكون هذه المراسيم مخالفة للمباديء الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة. وتعرض هذه المراسيم علي مجلس الشوري لاستشارته فيها فقط في اول اجتماع له (المادة ٢٧) كما رأينا ذلك تفصيلا في الحديث عن مجلس الشوري .

وفيما يتعلق بمجلس الوزراء يلاحظ عبيدان [٣٤] في النظام القطري خصيصة بارزة حيث ان الأمير هو نفسه رئيس مجلس الوزراء بحكم النظام الاساسى .

والنظام القطري على هذا المنوال يتطابق مع النظام السائد في المملكة العربية السعودية والمعمول به منذ عام ١٩٦٤ ، من حيث ان الملك هو رئيس مجلس الوزراء يعاونه نائبان اول وثان [٣٥] ، كما يشبه في هذه الخاصية النظام الرئاسي الذي يجعل من رئيس الجمهورية رئيسا للبلاد ورئيسا للوزراء . كما سبقت الإشارة حيث يتواءم ذلك مع النظام الأمريكى غير تنظيم علاقة التشريع بالتنفيذ فى الولايات المتحدة تقوم فى الدستور الامريكى على أساس فكرة فصل السلطات حيث تأثر واضعوه بفكرة "مونتسكيو" عن فصل السلطات حيث يستقل البرلمان "الكونجرس" بالتشريع، وينفرد رئيس الولايات المتحدة بالوظيفة التنفيذية وباعتبار أن كل من هاتين الوظيفتين وظيفة نيابية لايسأل عن أدائها إلا أمام الأمة- والنظام القطرى يختلف إلى حد ما-عن هذه الناحية حيث يتناول دراسة مجلس الوزراء القطرى الشروط الواجبة في تعيين الوزير القطري وخلو منصبه . واختصاصات مجلس الوزراء وقواعد النظام فيه ومبدأ المسئولية الوزارية .

نحو ما اوردته الاحكام المفصلة لهذه الجوانب في النظام الاساسى القطرى .

وقد اشترط النظام الاساسى ان يكون الوزير القطري الذي يعين بامر اميرى (المادة ٢٩) متمتعا بالجنسبة الاصلية (المادة ٣٠) .

كما جاءت المادة (٣٨) بحكم يفرض علي الوزراء قيودا فيما يتعلق بطبيعة وظيفتهم ، فنصت علي انه « لا يجوز للوزراء اثناء توليهم مناصبهم ان يزاولوا اي عمل مهني او تجاري او ان يدخلوا في معاملة تجارية مع الدولة [٣٦] ، ويجب ان يستهدف سلوكهم جميعا اعلاء كلمة المصالح العامة

وانكار المصالح الذاتية انكارا كليا ، ويمتنع عليهم ان يستغلوا مراكزهم الرسمية باية صورة كانت لفائدتهم او لفائدة ممن تصلهم به علاقة خاصة . ويحدد القانون الافعال التي تقع من الوزراء اثناء توليهم مناصبهم والتي تستوجب مساءلتهم كما يحدد طريقة هذه المساءلة .

ويرى عبيدان [٣٧] ان مساءلة الوزراء القطريين تتم امام الأمير . كما ان القانون الذي يحدد الافعال التي تقع من الوزراء اثناء توليهم مناصبهم . وقبل ان يباشر الوزير القطري مهامه يتعين عليه ان يتسم بمينا دستورية امام الأمير جاءت صيغتها في المادة (٣٢) من النظام الاساسى [٣٨] .

ولقد حددت المادة (٣٧) شروط خلو منصب الوزير في الحالات الاتية: عند وفاته [٣٩] أو إذا أعفاه الأمير منْ منصبه أو قبل إستقالته[٤٠] أواذا ادين في جريمة مخلة بالشرف .

وقد حدد النظام الاساسى مهمة مجلس الوزراء بانها القيام بمعاونة الأمير علي اداء مهامه وممارسة سلطاته وفقا لاحكام النظام الاساسي واحكام القانون (المادة ٢٨) . ويتولي الأمير بوصفه رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس ويوجه نشاط الوزراء ويشرف علي تنسيق العمل بين جميع الوزارات واجهزة الحكومه ويؤمن وحدة هذه الاجهزة ويصدر التعليمات العامة الموجهة للحكومة، ويوقع بذات الوصف باسم مجلس الوزراء ونيابة عنه القرارات التي يصدرها هذا المجلس (المادة ٣٣).

ان النظام الاساسي ، قد استجاب لدواعى الايضاح في شأن من شئون الحكم البالغة الاهمية ، اذ سرد بالتفصيل في المادة (٣٤) منه ، اختصاصات مجلس الوزراء [٤١] .

وطبقا للمادة (٣٤) ، يتولي مجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية العليا ادارة جميع الشئون الداخلية والخارجية التي يختص بها وفقا للنظام الاساسي والقانوني ، وبوجه خاص الاختصاصات التالية :

١- اعداد خطة شاملة تكفل للدولة اكبر قسط من النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاداري ، وذلك وفقا للمبادىء الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة والمنصوص عليها في هذا النظام الاساسي . وتأسيسا على ذلك فالأمير بوصفه رئيس مجلس الوزراء يتولي اعداد تلك الخطة عن طريق معرفة اقتراحات ووجهات نظر وزرائه في المجلس كل في نطاق عمله وحدود اختصاصاته .

٢- اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم ، وتعرض مشروعات القوانين علي مجلس الشوري لمناقشتها وابداء الرأى فيها قبل رفعها للامير للتصديق عليها واصدارها وفقا لاحكام هذا النظام الاساسى .

٣- اعتماد اللوائح والقرارات التي تعدها الوزارات كل فيما يخصه لتنفيذ القوانين بما يطابق احكامها .

٤- الاشراف الاعلي علي تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات واحكام المحاكم .

٥- انشاء وتنظيم الهيئات والاجهزة الحكومية وفقا لاحكام القانون ، وذلك كاستحداث وزارات او انشاء مؤسسات او هيئات او مراكز فنية للتصنيع او خلافه .

٦- الرقابة العليا علي سير النظام الحكومي المالي والادارى عن طريق ديوان المحاسبة التابع لمجلس الوزراء وكذا عن طريق تقارير الوزارات المقدمة للمجلس .

٧- تعيين الموظفين وعزلهم متي كان التعيين والعزل لا يدخلان في اختصاص الأمير او في اختصاص الوزراء وفقا للقانون [٤٢] .

٨- الاشراف علي طرق رعاية مصالح الدولة في الخارج وعلي وسائل العناية بعلاقاتها الدولية وشئونها الخارجية عامة وفقا لاحكام القانون ، اذ يتولي الأمير بنفسه تمثيل الدولة في مؤتمرات القمة التي تعقد والوقوف علي العلاقات الخارجية للدولة عن طريق وزير الخارجية .

٩- رسم القواعد العامة الكفيلة باستتباب الامن الداخلي والمحافظة علي النظام في ارجاء الدولة وفقا لاحكام القانون .

١٠- ادارة مالية الدولة ، ووضع مشروع ميزانيتها العامه طبقا لهذا النظام الاساسى ولاحكام القانون .

١١- الاشراف الاعلي علي سلوك موظفي الحكومه وسير العمل بها بوجه عام في الوزارات وبصفة خاصه ادارة شئون الموظفين المهتمة بذلك ، ويتم ذلك بواسطة تقارير .

١٢- اعداد تقرير في اول كل سنة مالية يتضمن عرضا تفصيليا للاعمال الهامه التي انجزت داخليا وخارجيا مقرونا بخطة ترسم افضل الوسائل الكفيلة بتحقيق النهضة الشاملة للدولة وتوفير اسباب تقدمها ورخائها وتثبيت امنها واستقرارها [٤٣]

١٣- اية اختصاصات اخري يخولها له هذا النظام الاساسى او القانون.

نصت المادة (٣٦) علي ان « مداولات مجلس الوزراء سرية وتصدر قراراته بحضور اغلبية الاعضاء وبموافقة اغلبية الحاضرين ، وعند تساوي

الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس ، وتلتزم الاقلية برأى الاغلبية(٤٤) ويضع المجلس لائحته الداخلية اللازمة لتنظيم اعماله وسائر الاجراءات الاخري، كما تنشأ له سكرتارية تزود بالعدد الكافي من الموظفين (٤٥) .

وتسير القاعدة العرفية نحو تكليف وزير الاعلام اصدار بيان في اعقاب انتهاء جلسة مجلس الوزراء يوضع فيه ماتم اتخاذه من قرارات او توصيات في المجلس ، وينشر بواسطة اجهزة الاعلام في الدولة ، وفي بعض الاحيان يكتفي ببيان تصدره السكرتارية العامة لمجلس الوزراء وتذيعه وكالة الانباء القطرية عن تلك المقررات .

لم يخل النظام الاساسى القطري من ايراد مبدأ للمسئولية الوزارية ، اذ نص عليها في المادة (٣٥) منه ، بقوله «الوزراء مسئولون سياسيا مسئولية تضامنية امام الأمير عن تنفيذ السياسة العامة للدولة ، وان كل وزير مسئول مسئولية فردية امام الأمير عن طريقة اداء واجباته وممارسة صلاحياته في وزارته (٤٦) .

ولقد القت المذكرة التفسيرية لاحكام النظام الاساسى المؤقت الضوء على هذه المادة بقولها «ان مجلس الوزراء مسئول سياسيا مسئولية تضامنية امام الأمير عن اداء مهامه وتنفيذ السياسة العامة ، والمسئولية التضامنية هنا تشمل بطبيعة الحال كيفية مباشرة المجلس لاختصاصاته الواردة بالمادة (٣٥) المشار اليها ، وهذه المسئولية التضامنية يتحملها الوزراء جميعا ، ولو كان منهم من يعارض رأى الاغلبية في المجلس .

اما المسئوليه الوزارية الفردية التي تختلف عن المسئولية التضامنية لكونها تتعلق بالمسائل التي يستقل الوزير بالتصرف فيها في وزارته ، فقد

نظمتها الفقرة الثانية من ذات المادة التي تقضي بان يكون كل وزير مسئولا مسئولية فردية أمام رئيس مجلس الوزراء عن طريقة اداء واجباته وممارسة صلاحياته ، ذلك ان المسئولية الفرديه تتعلق بوزير بعينه او بوزراء محددين وتتصل بتصرف معين ينسب الي وزير بعينه او الي عدد محدود من الوزراء بحيث لا يجوز اعتبار الوزارة كلها مسئوله عنه » (٤٧) .

ولما كان الأمير هو رئيس مجلس الوزراء والموجه لنشاط وزرائه والمشرف علي تنسيق العمل بين جميع الوزارات والاجهزة الحكومية فقد رئى النص علي ان يكون الوزراء مسئولين مسئولية فردية امامه .

وثمة نقطة يركز عبيدان في الاشارة اليها (٤٨) ، وهي انه علي الرغم من ان النظام القطرى قد منح مجلس الشورى في تعديلاته الجديدة حق توجيه السؤال الي الوزراء ، الا ان النظام الاساسى القطري في نصه علي هذا الحق لم يقرر مسئولية الوزراء سواء اكانت تضامنية ام فردية امام مجلس الشورى ، وانما جعل تلك المسئولية تقوم امام الامير مما يعزز الرأى الكامل(٤٩) ان مجلس الشوري القطري ليس مجسدا تشريعيا بالمعني الدقيق السائد في النظم الدستورية المعاصرة . ومن الناحية العملية (٥٠) فان شيئاً من هذا القبيل لم يحدث في قطر .

وعموما فان اول وزارة رسمية قطرية شكلت في عام ١٩٧٠ بالمرسوم رقم (٣٥) عام ١٩٧٠ الصادر في ١٩٧٠/٥/٢٩ (٥١) ، اثر صدور النظام الاساسى المؤقت وهي مكونة من عشر وزراء ، وبعد يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٢ ارتفع عدد الوزراء باضافة وزارات جديدة هى ، الداخلية والخارجية والاعلام والشئون البلدية ، وتعيين وزراء جدد لها (٥٢) ، فاصبح عدد الوزراء (١٥) وزيرا بمن فيهم وزير الدولة للشئون الخارجية .

ويلاحظ عبيدان [٥٣] علي صعيد التطبيق العملي ان النظام القطرى لا يأخذ بمبدأ تشكيل وزارة جديدة في اعقاب انتهاء كل فصل تشريعى لمجلس الشورى . كما يلاحظ ان النظام القطرى ، لم يضع حدا اقصي لعدد الوزراء باعتبار الوزراء ليسوا اعضاء في مجلس الشوري بحكم مناصبهم ولذلك جاء النظام الاساسى خلوا من ذكر هذا التحديد ، وترك الباب مفتوحا لانشاء وزارات جديدة قائمة او دمج وزارات في بعضها البعض ، وجعل ذلك مرتبطا بارادة الأمير [٥٤] .

ويسجل عبيدان الاعتبارات الاساسية الآتية في السلطة التنفيذية في قطر :

١- ان السلطة التنفيذية يتولي رئاستها الأمير بمعاونة رئيس الوزراء والوزراء ، وهي تتميز بالقوة والمنعة تجاوبا مع متطلبات عهد تدعيم الاستقلال ومواجهة اعباء التنمية الشاملة .

٢- ان مبدأ عدم مساءلة الأمير وصون ذاته ، هو مبدأ دستورى لا يقبل الجدل.

٣- يجمع الأمير في شخصه بين الامارة والحكومة بمقتضى احكام النظام الاساسى المؤقت المعدل عام ١٩٧٢ .

الهوامش:

١- يوسف محمد عبيدان، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٦٣.

٢- المادتان ٤٤ ٥٧ من النظام الاساسي والمادة ٦٠ المعدلة.

٣- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٦٣ .

٤- المرجع نفسه .

٥- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٦٤ .

٦- مجلة الحوادث البيروتية ، عدد خاص فبراير ١٩٧٢ .

٧- وزارة الاعلام ، ادارة المطبوعات والنشر ، مرجع سابق .

٨- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٦٤.

٩- المواد (٤١) (٥١) (٦٠) (٦٤) من النظام الاساسي المعدل

١٠- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٦٥ .

١١- المادتان (٤٠) (٦٠) من النظام الاساسي المعدل .

١٢- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٦٦.

١٣- يوسف محمد عبيدان : المؤسسات السياسية في دولة قطر ، مرجع سابق ، ص

١٤- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٦٧ .

١٥- هناك الكثير من مشروعات القوانين والمراسيم بقوانين ناقشها مجلس الشوري ورفع توصيته في شأنها الي الأمير ، وصدرت بها القوانين علي ضوء تلك التوصيات حسبما تشير ديباجة هذه القوانين ، وتشمل هذه القوانين جميع الجوانب المنظمة لحياة المجتمع القطري في شتي النواحي المتعلقة بالحياة

السياسية، والواقع أن أمير قطر يحرص على طلب رأى مجلس الشورى سواء فى القوانين الصادرة قبل الاستقلال وبالتالى قبل إنشاء مجلس الشورى. راجع فى تفصيل ذلك، يوسف محمد عبيدان، نظام الحكم فى دول الخليج ص ص ٦٦٦ ومابعدها.

١٦- يوسف عبيدان نظام الحكم في دولة الخليج نقلا عن

Mansfield, Peter - The Arabs Penguin Books Ltd, Harmond Sworth, Middlesex, Enpland, 1980, pp. 379-38.

١٧- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٦٦٨ .

١٨- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ، رسالة دكتوراه ، الجزء الثاني ، قسم العلوم السياسة ، جامعة القاهرة ١٩٨٢ .

١٩- المرجع نفسه ص ٣٦٥ .

٢٠- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٧٦٦ .

٢١- المادة (٢٠) من النظام الاساسى .

٢٢- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٧٦٧ .

٢٣- المرجع نفسه .

٢٤- يوسف محمد عبيدان : « المؤسسات السياسية في دولة قطر» ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

٢٥- المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

٢٦- يوسف محمد عبيدان ، المرجع نفسه ص ٧٦٧ .

٢٧- المادة (٦٧) من النظام الاساسى المعدل.

٢٨- المادة (٢٢) من النظام الاساسى المعدل .

٢٩- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٧٦٨ .

٣٠- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٧٦٩ .

٣١- المرجع نفسه .

٣٢- يوجد في قطر قانون للاوسمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٥) عام ١٩٧٥ ، (مجموعة قوانين قطر ، المجلد الاول ، مرجع سابق) ص ٥٨٩.

٣٣- المادتان (٧٦) و (٧٧) من اللائحة الداخلية لمجلس الشوري القطرى عام ١٩٧٩ المشار اليها وراجع ايضا يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٧٧٠.

٣٤- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٧٧٤ .

٣٥- راجع تفصيلاً:

دكتور صبحي محمصاني : «الاوضاع التشريعية في الدول العربية ، ماضيها وحاضرها» ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٥ .

٣٦- تنص المادة (٣٩) من النظام الاساسى علي ان « يحدد القانون مخصصات الوزراء ، ويتقاضي الوزير القطري الان مخصصا شهريا قدره عشرون الف ريال قطرى ».

٣٧- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٧٧٢ .

٣٨- اوردت المادة (٣٢) من النظام الاساسي المؤقت المعدل صيغة القسم الذي يؤديه الوزراء امام الامير وهو: «اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا لدولة قطر وللامير

وان احترم الشريعة الاسلامية والنظام الاساسي للحكم وقوانين البلاد وان اود واجباتي كوزير بامانة وذمة وشرف وان ارعي مصالح الشعب رعاية كاملة ، وان احافظ محافظة تامة علي كيان الدولة وسلامة اراضيها» .راجع : المرجع السابق.

٣٩ - حدث ذلك عندما توفي وزير التربية القطري المغفور له الشيخ جاسم بن حمد آل ثانى وقد عين الشيخ محمد بن حمد آل ثاني خلفا له ، راجع يوسف محمد عبيدان ص ٧٧٣ .

٤٠- حدث ان اعفي الامير وزير الصحة الاسبق بعد توليه مقاليد الحكم وعين اخر بدلا منه، اما الاستقالة فلم تحدث حتي الان في تاريخ الوزارة في قطر . راجع يوسف محمد عبيدان ص ٧٧٣ .

٤١- المذكرة التفسيرية لبعض مواد النظام الاساسى المؤقت للحكم في قطر ١٩٧٠ ، منشورة في (مجموعة قوانين قطر ١٩٦١-١٩٧٥ ، المجلد الاول ، ادارة الشئون القانونية ، وزارة العدل . وراجع: يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٧٧٤ .

٤٢- يري يوسف عبيدان انه لا توجد قواعد عامة او معايير محددة لتحديد من يدخل في نطاق تعيين مجلس الوزراء وهذا يدعم رأيه القائل بتشابك إختصاصات الامير مع إختصاصات مجلس الوزراء. راجع: يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٧٧٥ .

٤٣- تجري القاعدة علي ان يصدر عن السكرتارية العامة لمجلس الوزراء في بداية كل سنة مالية تقرير يتضمن ما جاء في هذا البند .

٤٤- يلاحظ يوسف عبيدان أن النظام القطرى خلا من النص على هذه القاعدة . راجع يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم ص ٧٧٦.

٤٥- قرار مجلس الوزراء رقم (١) عام ١٩٧٠ باللائحة الداخلية لمجلس الوزراء ، الجريدة الرسمية ، العدد (٦) ١٩٧٠ (مجموعة قوانين قطر ، وزارة العدل ، ادارة الشئون القانونية ، المجلد الاول) ص ص ٢٥-٢٧.

٤٦- المادة (٣٥) من النظام الاساسى المؤقت المعدل (الملاحق) .

٤٧- المذكرة التفسيرية لبعض احكام مواد النظام الاساسى المؤقت للحكم في قطر (مجموعة قوانين قطر ، المجلد الاول ، مرجع سابق) ص ١٠.

٤٨- يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج ص ٧٧٨ .

٤٩- المرجع نفسه ص ٧٧٨ .

٥٠- المرجع نفسه .

٥١- المرسوم رقم (٣٥) عام ١٩٧٠ ، بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٩ بتشكيل الوزارة منشور في (مجموعة قوانين قطر ، المجلد الاول ، مرجع سابق).

٥٢- الامر الاميري رقم (١) عام ١٩٧٢ بتعيين وزير للشئون البلدية ووزير للاعلام ووزير للصحة العامة، والامر الاميرى رقم (٣) عام ١٩٧٢ بتعيين وزير الداخلية ، منشور في (مجموعة قوانين قطر ، المجلد الاول) ص ص ٥٢٩-٥٣٠ .

٥٣- يوسف محمد عبيدان ، نظام الحكم فى دول الخليج ص ٧٧٩.

٥٤- المرجع نفسه .

الفصل الثالث

العلاقات الخارجة

تبلورت أسس العلاقات الخارجة القطرية منذ بداية الستينات ، حين تم اصدار القوانين المنظمة لأوجه الحياة المختلفة بها ثم أخذت صلاتها بالعالم الخارجي تزداد بمشاركتها في المؤتمرات والندوات المختلفة ، وفي عام ١٩٦٩ انشئت في قطر ادارة للشئون الخارجية بالمرسوم رقم [١] ، الذي حدد اختصاصات تلك الادارة علي النحو التالى . اقتراح سياسة خارجية عامة للدولة وخطة للعمل تطابق هذه السياسة بالنسبة لكل شأن من الشئون الخارجية . وتتبع السياسة الدولية واستطلاع الاحداث والتطورات العالمية واعداد التقاير اللازمة عن هذه الامور . والقيام بالدراسات اللازمة التي ترمي الي دعم وتنمية الروابط الاتحادية بين قطر والامارات العربية. وبحث أفضل الوسائل لتعزيز أواصر الصداقة والمودة وانماء العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بين قطر والبلاد العربية خاصة، والدول الاخري بوجه عام . وبحث وسائل حماية مصالح الامارة ومصالح رعاياها فى الخارج والسعى لفض المنازعات التي تنشأ بين مواطني الامارة الموجودين بالخارج، أو بينهم وبين الاجانب بالطرق الودية متي طلب ذوو الشأن ذلك .

وصدر أعلان النظام الأساسى المؤقت فى ١٩٧٠/٤/٢ كعامل هام في احداث التغير الجذري المطلوب[٢] ، وتضمن هذا النظام المؤقت مباديء سياسية تضع الخطوط العريضة للسياسة الخارجية القطرية وعلاقاتها الاقليمية والدولية [٣] من اعلان الاستقلال بتاريخ ١٩٧١/٩/٣ وقد اكد

اعلان الاستقلال في ١٩٧١/٩/٣ علي المباديء الأساسية الآتية :

١- دولة قطر دولة عربية مسلمة وشعبها جزء من الامة العربية .

٢- تعمل الدولة بكل طاقاتها علي تقوية الروابط بينها وبين جاراتها الشقيقة والصديقة ، وعلي انماء روح التعاون وتدعيم صلات حسن الجوار والتضامن في كل المجالات كما تعمل علي التعاون معها علي المحافظة علي السلام واستتباب الاستقرار في المنطقة .

٣- تؤمن الدولة بأخوة العرب جميعا وتسعي جاهدة لتوثيق عري التآزر والترابط مع كل شقيقاتها مع الدول العربية وتساعد بكل قواها الجهود المشتركه لتحقيق الوحدة العربية والكفاح في سبيل نصرة تحقيق قضايا العرب وفي مقدمتها قضية أرض فلسطين المغتصبة ، وقضية الاراضي العربية المحتلة ، وهما قضيتان لكل عربي . وتؤيد الدولة تأييدا مطلقا حق شعب فلسطين العربي في استرجاع وطنه المغتصب ، كما تؤيد تأييدا مطلقا دول المواجهة العربية في نضالها لاستعادة اقاليمها المحتلة .

٤- تهدف السياسة الخارجية للدولة الي توثيق عري الصداقة مع جميع الدول والشعوب المحبة للسلام ، علي أساس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركه وعدم التدخل في الشئون الداخلية .

٥- تؤيد دولة قطر تأييدا تاما جامعة الدول العربية والاهداف العليا التي يرمي ميثاقها الي تحقيقها وتلتزم باحكام هذا الميثاق .

٦- تقبل دولة قطر الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وتعتنق مباديء هذا الميثاق التي تهدف الي تدعيم حق الشعوب في تقرير مصيرها وانماء التعاون الدولى لخير البشرية واشاعة الامن والسلام في

ارجاء العالم والتزام الدول بفض خلافاتها بالطرق السلمية واقامة علاقاتها فيما بينها علي أساس العدالة والمساواة في ظل أحكام القانون الدولى (٥).

وتأسيسا على ما سبق فإن استراتيجية السياسة الخارجية القطرية في المجال الخارجى ترتكز علي مجموعة من الثوابت الواضحة والنابعة من التزام دولة قطر التاريخى والقومي بوحدة المصير والهدف للامة العربية والشعوب الاسلامية ، وترتكز علي توثيق أواصر التعاون والصداقة مع جميع الدول والشعوب المحبة للسلام عامة علي أساس من الاحترام المتبادل.

وتقوم وزارة الخارجية القطرية ببلورة وتطوير علاقات قطر مع جميع أقطار العالم ، وتعمل علي الانفتاح علي العالم الخارجى ، عن طريق البعثات الدبلوماسية المقيمة في تلك الدول وبعثتيها الدائمتين لدى الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وعن طريق الاتفاقيات الثنائية في مجالات التعاون المختلفة وعن تعزيز العلاقات الطيبة التي تتمتع بها دولة قطر مع كافة البلدان الشقيقة والصديقة .

وتنحصر هذه الثوابت في السياسة الخارجية وعلاقات قطر الاقليمية والدولية في أربع دوائر وأبعاد للاستراتيجية القطرية في مجال السياسة الخارجية وهى :

أولا : انتهاج الخط العربى :

ورد في المادة الاولي من الباب الاول من النظام الاساسى المؤقت والمعدل نص لا يقبل الجدل أو الشك على « أن قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة،

وأن لغتها الرسمية هي اللغة العربية » [٦] . كذلك جاء بيان الاستقلال فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ ، تركيزا علي الايمان بالعروبة ، ومساندة القضايا العربية، والايمان بميثاق الجامعة العربية والالتزام باحكامه [٧] .

ولقد أكدت جميع الوثائق والتصريحات الرسمية الخاصة بسلوك الدولة علي ذلك ، فعلى الصعيد العربى ، كان الحرص علي تحقيق المزيد من توثيق أواصر التضامن مع جميع الدول العربية ، ايمانا بالاخوة العربية ، ومساندة الجهد المشترك لخدمة القضايا العربية الواحدة ، وان ترابط العرب ترابطا كاملا هو وسيلتهم لدفع ما لحق بهم من اذي كبير . واتساقا مع هذا حرصت دولة قطر دوما ومنذ انضمامها لعضوية جامعة الدول العربية في ١٩٧١/٩/١١ علي ان تكون عضويتها إيجابية وفعالة. ومع ان النظام الاساسى المؤقت والمعدل لدولة قطر قد أكد علي انتهاج الخط العربي ، الا ان انتماء دولة قطر الي منطقة الخليج العرب قد انبثق عنه السير قدما في السعي نحو تحقيق الوحدة بين دول المنطقة [٨] ، ويشير النظام الاساسى للحكم في قطر الي هذا الاتجاه بتأكيده علي التطلع الي اتحاد الدول العربية الخليجية، والايمان بأنه افضل الطرق للاستقرار والوحدة في المنطقة ، فالنظام الأساسى القطري يتبني سياسة وحدوية في المنطقة الخليجية ، ويتضح ذلك من نص الفقرة (ب) من المادة الخامسة من هذا النظام التي تنص علي أن «تعمل الدولة بكل طاقاتها باعتبارها عضوا في اتحاد الامارات العربية ، علي تدعيم كيان هذا الاتحاد ، كما تعمل جاهدة علي تقوية الروابط الاتحادية بينها وبين الدول الاخري أعضاء هذا الاتحاد ، وعلي توثيق الروح الاتحادية وصلات التعاون والتضامن بين مواطنيها ومواطنى هذه الدول [١٠] .

وقد مثل الامل في اتحاد بين الامارات العربية المتحدة علي أساس اتفاقية دبي المبرمه في ١٩٦٨/٢/٢٧ كل اهتمام القيادة السياسية القطريه وأحد أهم أهداف السياسة الخارجية القطرية . حيث جاء في اعلان استقلال دولة قطر فى ١٩٧١/٩/٣ ، أن الأمنية قطر يقوم علي اتحاد الامارات العربية التسع باعتبارها أفضل سبل توطيد اواصر الاخوة الوثيقة مع باقى الوطن العربى الكبير ، وضمان لاستتباب الاستقرار بالمنطقه، وانطلاقا من هذا الايمان .

وعموما يمكن القول بأن الجوار الجغرافي قد أنجز دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية لدولة قطر في اطار علاقاتها الاقليمية مع دول المنطقه الخليجية . فالموقع الجغرافي لدولة قطر يلقي عليها أعباء ومسئوليات سياسية خاصة، مثلما يضفي عليها ميزة استراتيجية هامة. وذلك لوقوعها في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي ، وهذان الامران ، الميزه الاستراتيجية والاعباء السياسية الاقليمية اعتبارين أساسين للسياسة الخارجية القطرية [١١]

ثانيا : انتهاج الخط الأسلامى :

يعتبر مبدأ التضامن الأسلامى من بين أهم التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية لدولة قطر ، ولقد ترك هذا المبدأ بصماته بشكل واضح علي المنهج السياسى للدولة ، حيث استمدت فصول التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم شئون المجتمع من روح الشريعة الأسلامية ، كما في المادة (٧/ب) ، فالدستور القطرى ينص في المادة (١) علي أن دولة قطر دولة أسلامية دينها الأسلام ، والشريعة الأسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع[١٢] .

وأول هذه الانتماءات هو الانتماء الي الاسلام باعتباره الركيزة الرئيسيه التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية في أبعادها المختلفة [١٣] .

ولقد سعت دولة قطر منذ أستقلالها اتساقا مع هذا الخط الي مناصرة القضايا الأسلامية وفي المحافل الدولية ، كما سارعت الي الانضمام الي منظمة المؤتمر الاسلامى وصدقت علي ميثاقها بموجب المرسوم رقم ١٤١ لعام ١٩٧٢ [١٤] .

ثالثا : انتهاج خط الأيمان بمبادىء هيئة الامم المتحدة :

تمسكت دولة قطر بمبادىء واهداف منظمة الامم المتحدة ، بل والتزمت بها في وقت لم تكن قد حصلت فيه علي استقلالها بعد . فلقد نصت الفقرة (هـ) من المادة (٥) من الباب الثاني من النظام الاساسى المؤقت علي مايلى : «تعتنق الدولة مبادىء ميثاق الامم المتحدة التي تهدف الي تدعيم حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وانماء التعاون الدولي لخير البشرية جمعاء ، واشاعة السلام والامن فى ارجاء العالم ، والتزام الدولة بفض خلافاتها بالطرق السلمية وإقامة علاقاتها فيما بينها علي أساس العدالة والمساواة في ظل أحكام القانون الدولى [١٥] . يتضح من هذا النص ايمان السياسة القطرية بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الاخري ، وحرية الدول في اختيار نظام الحكم وشكله الذي ترغب أن تعيش في ظله ، وكذلك حريته المطلقه في اختيار النظام السياسي والاقتصادي الذي ترغب في أن تعيش في ظله .

ويعد ابراز المشرع القطرى لهذه الفقره في النظام الأساسى ، دليلا علي ايمان الدولة بهذا المبدأ الذي يمكن ان يستشف أيضا من خطاب أمير قطر بمناسبة افتتاح دور الانعقاد السنوي السابع لمجلس الشوري في ٢ نوفمبر

١٩٧٨، ولقد كان لألتزام دولة قطر بمبادىء وأهداف هيئة الام المتحدة قبل حصولها علي الاستقلال ، محل ثناء وأشادة من أعضاء مجلس الأمن ، حيث جاء علي لسان ممثل الارجنتين عند طرح انضمام دولة قطر للهيئة قوله: «ليس من الامور العادية أن يعتنق بلد قبل أستقلاله التام وقبل انضمامه للأمم المتحده مبادىء هذه الهيئه علي النحو الذي قرره النظام الأساسى القطرى في حكم من احكامه بعبارات دقيقة » . بينما قال ممثل بلجيكا : « أعتقد أننى أعبر عن رأي جميع اعضاء مجلس الأمن ، اذ أعرب عن رجائى أن تحتذى الدول التي تظفر باستقلالها حذو قطر في وضع نظامها الأساسى »(١٦)

رابعا : انتهاج خط التزام الحياد الايجابى وعدم الانحياز :

كان إنتماء دولة قطر الي مجموعة عدم الانحياز منذ حصولها علي الاستقلال، وشاركت في كافة المؤتمرات التي عقدت بعد انضمامها اليها ، ويأتى ذلك انطلاقا من تمسكها بمبدأ الحياد الايجابى وانتمائها لدول العالم الثالث . ويتضح ذلك التوجه في السياسة الخارجيه القطرية من خطاب أمير قطر بمناسبة افتتاح دور الانعقاد السنوى الخامس لمجلس الشورى فى ١٩٧٦/١١/١٩ لتوفير أسباب السلام والأمن الدوليين عن طريق السعى الجماعي لوضع مبادئها النبيلة موضع التنفيذ الفعلى .

ولقد صاغ المشرع القطرى هذا التوجه في السياسة الخارجية لدولة قطر ، ويتضح ذلك في المادة (٥٠/هـ) من النظام الأساسى المؤقت للدولة(١٧). كما عملت دولة قطر مع مجموعة عدم الانحياز خاصة بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية في مجال نصرة قضايا التحرير السياسي والاقتصادى والدفاع عنها ، كذلك ساندت بقوة دول المجموعة في حوار الشمال والجنوب (١٨) .

الهوامش:

١- المرسوم بقانون رقم (١١) عام ١٠٦٠م ، بأنشاء ادارة للشئون الخارجيه ، مجموعة قوانين قطر ، مرجع سابق ، جـ١ ، ص ٢٩٠ .

٢- راجع في تفصيل ذلك : محمد بن عبد آل ثانى ، السياسة القطرية ١٩٩٢ في إطار مجلس التعاون الخليجى ١٩٨١-١٩٩١ رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

٣- المرجع السابق ، ص ٣ .

٤- أنظر خطاب أمير دولة قطر بمناسبة استقلال دولة قطر فى (٣ سبتمبر ١٩٧١) فى: مجموعة خطب أمير دولة قطر ، ص ١٧ .

٥- النظام الاساسى المؤقت للحكم في قطر ، مجموعة قوانين قطر، مرجع سابق، جـ١ ، ص ٢.

٦- خطاب أمير دولة قطر بمناسبة اعلان استقلال دولة قطر ، مجموعة خطب امير دولة قطر ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

٧ - المرجع السابق ، ص ٤١ . وراجع في تفصيل ذلك ، محمد بن عبد آل ثاني ، مرجع سابق ص ١٣٧ .

٨- النظام الاساسى المؤقت للحكم في قطر ، مجموعة قوانين قطر ، مرجع سابق ، جـ١ ، ص ١.

٩- مجموعة قوانين قطر ، المجلد الاول ، مرجع سابق ، ص ١.

١٠- كلمة سمو الامير ، في حفل تخريج الدفعة الاولي من طلبة جامعة قطر (١٩٧٧/٦/١١م) ، فى : المرجع السابق ، ص ١١٨ .

١١- مجموعة قوانين قطر ، مرجع سابق ، جـ١ ، ص ٦٩ .

١٢- المرجع السابق ، جـ١ ، ص ٢ ، وراجع ايضا ، محمد بن عيد آل ثاني ، ص ص ١٣٩-١٤٠ .

١٣- د. حسن كامل ، دور التشريع في بناء النظام الادارى في دولة قطر ، بدون مكان اصدار ، ١٩٧٤ ، ص ١٢ وراجع أيضا محمد عيد آل ثاني ص ١٤٠ .

١٤- مجموعة قوانين قطر ، مرجع سابق ، جـ ١ ، ص ٢ .

١٥- على عبد اللطيف المسلماني ، مرجع سابق ، ص ٤٩ ، وراجع ايضا ، محمد بن عيد آل ثاني ، ص ١٤١ .

١٦- محمد بن عيد آل ثاني ص ص ١٤١ ومابعدها.

١٧- المرجع نفسه.

١٨- المرجع نفسه.،

الباب الثالث

التحديث

الفصل الأول : النفط والسياسات الاقتصادية

الفصل الثاني: التعاون الخليجى

الفصل الثالث: القوات المسلحة

الفصل الرابع: الإدارة الحكومية

الفصل الخامس: الاعلام

الفصل الأول

النفط والسياسات الاقتصادية

من الثابت ان العامل الاقتصادي له أهمية لا تقل عن العوامل الاخري في الاخذ بمقتضيات التحديث ، فالأقتصاد يوفر للسياسة الخارجية امكانات الاستقلال والفاعلية حيث لا تستغني أية [١] سياسة خارجية ناجحة وفعالة عن قاعدة اقتصادية سليمة . ويستأثر العامل الاقتصادي في دولة قطر باهتمام قيادتها ويبرز ذلك سواء فى تأثيره الكبير علي رسم سياستها الداخلية من حيث كونها [٢] دولة رعاية ورفاهية . أو علي سياستها الخارجيه ، حيث أملي عليها هذا العامل حتمية السير في اتجاه تنظيم نشاطها الاقتصادي ، كما أنه أمدها بامكانات مالية تفيد في التحرك السياسي الخارجي ، غير انه خلق لها أيضا مشكلة [٣] أمنية تتمثل في ضرورة ايجاد الصيغة المثلي لحماية الثورة النفطيه الامر الذي انعكس علي جهود التجمع الخليجى [٤] .

وفى الفترة التي سبقت اكتشاف النفط في دولة قطر في عام ١٩٣٩ كانت الموارد الاقتصادية محدودة ، وكان اقتصاد البلاد يعتمد بدرجة كبيرة علي صيد اللؤلؤ أساسا بالاضافه الي صيد الاسماك والنقل البحري وبعض اعمال التجارة . وقد مثلت تجارة اللؤلؤ في القديم التجارة الرئيسية لقطر ، وكان التجار القطريون يبيعون اللؤلؤ الي الاقطار المجاوره ، بل لقد وصلوا في نشاطهم الي الهند وزنجبار ، كما كان تجار اللؤلؤ يتوافدون علي قطر لشرائه وعرض ما لديهم منه ، ونتج عن هذه التجارة انتعاش للأقتصاد المحلي والسوق المحلية . وتشير بعض الروايات الي أن المراكب التي كانت

تخرج للغوص من قطر عام ١٩٠٧ ، كان عددها يربو على ٨١٧ سفينة ، كما كان عدد البحاره العاملين عليها يقارب ١٢٨٩٠ بحارا [٥] . وقد انقسم المجتمع القطري في ذلك العصر الي طبقتين هما طبقة تجار اللؤلؤ وطبقة العاملين لقاء أجر نصيب معين . بالاضافه إلى وجود حرفتي صيد السمك ورعي الاغنام والأبل [٦] . وفي أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات أدت أزمة الاقتصاد العالمي ودخول اللؤلؤ الياباني الصناعي الي أزمة حادة في تجارة لؤلؤ الخليج الطبيعى .

ولقد كان لاكتشاف البترول في دولة قطر عام ١٩٣٩ وأنتاجه في عام ١٩٤٩ آثاره الهائله علي الاقتصاد القطرى، اذ أدي هذا التطور في الاقتصاد القطري الي كساد تجارة اللؤلؤ واضمحلالها ، فقد كانت الموارد المالية المتحققه من البترول تفوق الموارد المتحققه من تجارة اللؤلؤ ، مما أدى الي تحول الناس الي العمل في مجال استخراج البترول . خاصة بالنظر إلى مخاطر حرفة الغوص علي حياة العاملين فيها فضلا عن آثار ظهور اللؤلؤ الصناعي في اليابان كما سبقت الاشارة والذي عزز الاتجاه الي هجر حرفة الغوص وتجارة اللؤلؤ بعد أن حطم أسعاره [٧] .

وتمثل عملية انتاج البترول وتسويقه العمود الفقري للاقتصاد الوطني لدولة قطر ، والذي يمثل ٨٥٪ من دخلها القومي ، ولقد وضعت الحكومة سياسة بترولية تهدف الي فرض السيطره الوطنيه علي هذا المورد الحيوي واستغلاله الاستغلال الامثل بما يتمشي مع طموحاتها وأهدافها القومية [٨] .

ولقد تم اتخاذ قرار السيطره الكامله والشامله علي عمليات ونشاطات استخراج النفط وتسويقه وذلك بأنشاء المؤسسة العامه القطريه للبترول في

(١٩٧٤/٧/٤م) [٩] ، والتي تتولي الاشراف علي العمليات البريه (في حقل دخان) والعمليات البحريه (في الحد الشرقي - ميدان محزم - بولخين) وحقل البندق المشترك مع دولة الامارات العربية المتحدة ، وتقوم المؤسسة بالاشراف علي جميع المهام والاعمال المتعلقه بتسويق وتصدير النفط والغاز ومشتقاتهما . وتتولي المؤسسه كذلك الاشراف علي عملية البحث والتنقيب عن النفط والغاز .

وقد قامت المؤسسه العامه القطريه للبترول بتملك حصص جميع الشركات الاجنبيه العاملة فوق التراب الوطني القطري ، حيث قامت في شهر سبتمبر عام ١٩٧٦بتملك جميع حصص شركه قطر للبترول فيما يتعلق بالامتيازات البرية حيث أصبحت هذه مملوكة لدولة قطر بالكامل . أما بالنسبة للامتيازات البحريه فلقد قامت المؤسسه العامة في أوائل عام ١٩٧٧ ، بابرام اتفاق تملكت دوله قطر بموجبه ١٠٠٪ من هذه الامتيازات من شركه قطر للبترول والاعمال البحرية [١٠] .

ولقد اتجهت الحكومة القطريه وجهة رشيدة وسليمه نحو تنويع مصادر الدخل القومي ، والتقليل من الاعتماد علي مصدر واحد للدخل ، حيث حرصت الدولة بهذه السياسة علي تحقيق التوازن الايجابي بين المتطلبات التي تقتضيها خطط التنمية من جانب وبين متطلبات السوق العالميه للنفط والغاز الطبيعي من الجانب الاخر [١١] . وتتضح سياسة دولة قطر في هذا المجال من خطاب أمير قطر في أفتتاح مجلس الشوري في (١٩٧٨/١١/٢م) والذي جاء فيه «.... أن تنويع مصادر دخلنا وانماء امكاناتنا الصناعية وتوسيع رقعتنا الزراعية بكل القدر الذي نستطيع ، ادراكا لما نهدف اليه في تثبيت ركائز اقتصادنا الذي يشكل عندنا ، كما

كـان ومـازال في كل مكان وزمـان ، وسيلة لتـحـقـيق كل نهـضـة ترتجي ، واستتباب كل أمن واستقرار ينشد » [١٢] .

وينجـز قطاع النفط والغـاز دورا حـيـويا في رسم السـيـاسـة الخـارجـيـة القطرية والسيـاسة الداخلية للدوله . ويمثل النفط ومشتقاته مـا نسبـتـه ٩٠٪ من المبادلات التجارية مع العالم الخارجي ، وهو مـا قـدر بحـوالي سـبـعـة مليـارات ريال قطري قـيـمة صـادرات النفط الخام لعـام ١٩٨٩ [١٣] . ومن ناحـية ثانيـة قـامت دولة قطر بتنويع عقـود أمتـيـاز التنقـيب عن البـتـرول مع العديد من الشركات وكانت هذه العقود قد بدأت بتوقيع اتفاقية اسـتـخـراج البـترول بين كل من حكومة قطر وشركه نفط قطر المحدودة في عـام ١٩٣٥م ولمدة خـمـسـة وسـبـعين عـامـا وبمسـاحـة ٢٠٠٠ كيلو متـر مربـع ، ثم تلا ذلك توقيع عقد مع شركه شل في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٢ ولمدة خمسه وسبعين عاما وبمسـاحـة ١٤٠٠٠ كيلو متر مربع في المناطق البحريه ، وفي عـام ١٩٧٣ تم توقيع عقد مع شركه ونتر شل (الالمانيه) في ١٩٧٣/٦/١٨ وبمسـاحـة ٩٠٠٠ كيلو متـر مربع في المياه الاقليميـه لدولة قطر ولمدة ثلاثين عـامـا كـمـا وقـعت اتفاقيـات أخـري منها الاتفـاقـية التي عَقـدت مع شـركه هولكر والتي تغطي مسـاحـة ٨٧٠٠ كيلو مـتـر مربع في المنطقه المغمـوره شرقي شبـه الجـزيرة القطريه ، والاتفاقية مع شركه ابندت المحدودة ويقع نطاق التنقيب وفقا لهذه الاتفـاقـيـه علي الحـدود الفـاصـله بين دوله قطر وأبو ظبي بدولـة الامـارات العربيه المتحدة، ويتم استثمار هذا الحقل مناصفة بين الدولتين .

ولقد أبرمت دوله قطر اتفاقيات المشاركه بينها وبين الشركات العامله بها وذلك تمشـيـا مع توصيـات منظمـه البلدان المصـدره للبـتـرول (أوبك) بتـاريخ الخامس من يناير ١٩٧٣ [١٤] . ولقـد كـانت دولة قطر من أوائل الدول التي

تشكلت منها منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول (أ يك) ، والتى أنشئت فى عام ١٩٦٨ وانضمت لها دولة قطر فى عام١٩٧٠ (١٥) .

كما أولت دولة قطر مجال التصنيع جل أهتمامها وانطلاقا من سياسة تنويع مصادر الدخل القومي ، وايجاد بديل للدخل المتولد من النفط خاصة وأنه مورد قابل للنضوب . ومن أهم المشروعات الصناعية التي نفذت في هذا الصدد .

أ – مشروع شركه البترول الوطنيه للتوزيع :

أنشئت في الأول من اكتوبر عام ١٩٦٨ (١٦) ، لكى تتولي عمليات تكرير المنتجات البترولية وتوزيعها ، وتملك هذه الشركه مصفاة للزيت كانت تدار في السابق بواسطه شركه نفط قطر .

ب – شركه قطر للأسمده الكيمائيه :

تعتمد هذه الشركه بشكل أساسي علي وفرة الغاز الطبيعي من حقول البترو ل، ولقد تم انشاؤها فى ١٩٦٩/٦/٢٩ (١٧) وكان أنتاجه لعام ١٩٨٩ (٣ر٧١٤) ألف طن من الأمونيا ، و (٤ر٧٨٠) ألف طن من اليوريا(١٨) .

جـ– شركه قطر الوطنيه لصناعة الاسمنت :

تم انشاؤها فى ١٩٦٥/١٠/٩ (١٩) ، ولقد قامت هذه الشركة بانشاء مصنع للاسمنت ، وتقوم بتسويق أنتاجه في الداخل والخارج ، ولقد تطور انتاج هذا المصنع من ٠٠٠ر١٠٠ طن عام ١٩٦٨ الي ٦ر١٧٤ ألف طن في عام ١٩٨٩ من الاسمنت العادي ، و٥ر١٢٠ ألف طن من الاسمنت المقاوم(٢٠)

د – شركه قطر للحديد والصلب :

تم انشاؤها فى ١٤/١٠/١٩٧٤ [٢١] ، وهي شركه مساهمة قطريه رأسمالها ٢٠٠ مليون ريال قطري ، ولقد تم توقيع اتفاقية انشاء هذه الشركه بين كل من حكومة قطر (ويبلغ نصيبها ٧٠٪) ، وشركة (Steellt Kobe) وهي شركه يابانيه متخصصة في صناعة الحديد ويبلغ نصيبها ٢٠٪ ، وشركه (Boekiltd Tok Yo) والمتخصصه في التجارة والتسويق العالمي ويبلغ نصيبها من رأس المال ١٠٪ [٢٢] . ولقد بلغ انتاج الشركه عام ١٩٨٩ ٥٥٦ر٥ [٢٣] الف طن من قضبان حديد التسليح .

هـ– شركه قطر للبتروكيماويات :

ولقد تأسست في ٢/٩/١٩٧٤ [٢٤] ، برأسمال قدره ٢٤٠ مليون ريال قطرى . وتبلغ حصه دولة قطر من رأسمال هذه الشركه ٨٠٪ وتساهم معها شركتان فرنسيتان هما شركة (CDF Chimie) المتخصصة في مجال صناعة البتروكيماويات ، ولديها خبرة بالاسواق العالميه ، وتبلغ نسبه مساهمتها في رأسمال الشركه ١٥٪ ، وشركة (Gazocean) والمتخصصة في نقل وتسويق الغاز وتبلغ حصتها في رأسمال الشركه ٥٪ ، ولقد بلغ أنتاج هذه الشركه فى عام ١٩٨٩ ٢٩٥ر١ ألف طن متري من مادة الايثيلين كما بلغ ١٨١ر٤ ألف طن متري من مادة البولي اثيلين و٥١ر٩ ألف طن متري من مادة الكبريت [٢٥] وتستخدم هذه الشركه الغازات المتبقية من مصنع استخلاص سوائل الغاز الطبيعى والتي تحتوى علي نسبة عالية من الايثان وكبريتيد الهيدروجين وثانى أكسيد الكربون .

٩ – شركه قطر المحدودة للغاز :

وهى شركه مساهمة بين حكومة قطر وشركه شل العالمية ، ولقد تم

انشاؤها فى ١٩٧٤/١٠/٢٢ [٢٦] ، ويبلغ رأسماله ٤٠٠ مليون ريال قطري ، وتملك الحكومه القطريه ٣٠٪ من رأس مال الشركه ، بينما تملك شركه شل ٧٠٪ من رأس المال ، ولقد بلغ انتاج هذه الشركه عام ١٩٨٩ ما مقداره ٣٤٨٤٨٦ طن متري من البدوبان و٢٣١٥٣٩ طن متري من مادة بيوتان ، و١٨٢٧٢٥ طن متري من المكثفات [٢٧] .

أثبت العامل الاقتصادى (البترول) [٢٨] تأثيره عندما قامت دوله قطر وشقيقاتها والدول العربيه مجتمعه ، باستخدام البترول كسلاح ضد الدول المناصره لاسرائيل أبان الحرب العربيه - الاسرائيلية في اكتوبر ١٩٧٣ ، ورغم أن الحظر البترولى أقتصر على دولتين هما أمريكا وهولندا [٢٩] ، وذلك لموقفهما المساند لاسرائيل في هذه المعركة [٣٠] ، ونظرا لما أحدثه اللجوء الي سلاح البترول من تأثيرات فضلا عن دلالاته السياسية فان الدول الغربية الكبري قد سعت الي عدم تكرار اللجوء اليه مرة اخرى سواء من خلال التهديد والوعيد [٣١] أو اتخاذ بعض الاجراءات لزيادة حصانتها في مواجهة اي حظر بترولى [٣٢] .

ومن ناحية ثانية فقد مكنت الثروة النفطية قطر من أن تقدم عونا انمائيا لعديد من الدول علي النحو الذي جعلها تستأثر بمكانة بارزة بين الدول العربية في هذا الشأن ، وقد احتلت دولة قطر المرتبه السادسة بين الدول العربية المقدمة للعون الانمائى فى اجمالى الفترة من ٧٠-١٩٨٨ علما بأنها تأتي في المرتبة الثامنة من حيث عائدات البترول [٣٣] .

تجدر الاشارة أن دولة قطر قد أعلنت علي لسان مندوبها بالأمم المتحده بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٥ عن الغاء كافة الديون والفوائد المستحقة لها علي

الدول النامية منها في تخفيف الاعباء التي تثقل كاهل هذه الدول [٣٤] .

وترتبط تجربه قطر في تحديث اقتصادها بتجربه التكامل الاقتصادي لدول الخليج .

وحيث أن مجلس التعاون الخليجي هو تجمع لعدد من الدول المتجاورة والمتشابهة في ظروفها الاقتصاديه والسياسية والاجتماعية ، انشيء لمواجهة التحديات المشتركه التي فرضتها طبيعة الظروف المحلية والاقليمية والدولية ، فقد كان البعد الاقتصادي واضحا بشدة في وثائق انشائه التي اكدت علي الحاجة الملحة الي التكامل الاقتصادي والاندماج وصولا الي الوحدة ، ومنطلقا لبناء القاعدة الانتاجية والمساندة للثروة النفطيه وتحقيق التنمية المنشودة في ظروف دولية متغيرة ، حيث نصت المادة الرابعة من الميثاق المنشيء لمجلس التعاون في فقرتها الثالثة علي ان من ضمن اهداف المجلس وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الاتية:

أ- الشئون الاقتصادية والمالية

ب - الشئون التجارية والجمارك .[٣٥]

وجاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون عام ١٩٨٢، وبرنامج تنفيذ الاتفاقية الموحدة ، واتفاقية مؤسسة الخليج للاستثمار ، والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون وغيرها من المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية [٣٦] بهدف الانتقال الي شكل اعلي من اشكال التكامل فيما بين دول المجلس وتحديدا انشاء سوق خليجية مشتركه تتلاشي فيها العوائق والعقبات والمتمثله في العمل الاقتصادي العربى المشترك والذي دخل مرحلة نوعية متميزة بعد اعتماد المدخل التخطيطي

للاتحاد التكاملي ، اذ عالج هذا المدخل غياب النظره القوميه الشامله عند وضع الخطه القطرية فقد نصت الوثيقه الاستراتيجية في البند العاشر من الاولويات على مايلي (٣٧)

"اقامة نشاط تخطيطى علي المستوي القومي ينشغل بتحضير خطة التنمية العربية المشتركه ومتابعة تنفيذها ويتمتع التخطيط القومي بحد أدنى من الالزامية ، يغطي علي الاقل العمل العربي المشترك ، ويكون تأثيرنا بالنسبة لما عدا ذلك نستوجب الاقطار العربية في تحضير خططها تحقيقا للتناسق بين الخطط القراريه في بعدها القومي وتمكينا لها من الاستفادة في التنظيم القومي للاقتصاد العربي ويراعي ان يكون العمل التخطيطى مستمرا في شكل خطط خمسية تبدأ في سنه ، كما اوضحت الاستراتيجية في مجال البرامج العلاقه بين الخطط القوميه الطويلة المدي والاطار العام للخطط متوسطه المدي ، حيث نصت وضع خطة قومية طويلة الامد في ضوء استراتيجية التنمية القومية تكون الاطار العام للخطط متوسطه المدى.

كما ان غياب هذا المدخل قلل من العمل الجدي لتطوير الاطار المؤسسى الذي يهتم باعداد وتنفيذ ومتابعة تنفيذ الخطة القومية للعمل الاقتصادى العربي المشترك .

انعكست النتائج الكليه لتصوير المدخل التخطيطى للاتحاد التكميلى الي عدم صياغة خطة شمولية للعمل الاقتصادى العربي المشترك .

ولقد كان من المؤمل ان تركز الجهود العربية ويتضاعف التعاون بين مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك للاسرا ع في اعداد وانجاز مشروع الخطة القومية للعمل الاقتصادى العربي المشترك ، ولكن حصيلة

السنوات الماضيه في هذا المجال لا يرقي حتي الي الحد الادني اللازم لبدء مسيرة التخطيط القومي الاقتصادى .

ان عرقلة مسيرة التخطيط القومي تمثل فى عدم تمكين الاقتصاد العربي من مواجهة التحديات المصيرية والتغلب عليها خلال فترة زمنية معقوله ، كما ان غياب او تصور هذا المدخل قد أدى إلى انعكاسات سلبية علي اقتصاديات الاقطار العربية ، تساهم هي الاخري في عدم تجسيد الارتباط العضوي ولا سيما الانتاجى بين الاقتصاديات العربيه والابقاء علي مظاهر الخلل في هيكل الانتاج العربي .

كما أسهم البطء الشديد في مسيرة التخطيط القومي الاقتصادى في عرقله مبدأ توحيد الفترة الزمنية وبدايات ونهايات الخطط القطريه واعاقة توفير حد ادني من التنسيق بين خطط التنمية القطريه وحال دون توفير الركائز العلميه والعملية لبناء وتوحيد التكامل الاقتصادي العربي ، كأفتقار الكثير من الخطط القطريه للبعد القومي وعدم اتاحة اجراء الدراسات المشتركة للمشروعات التي تحظى بالاولوية القوميه وزيادة احتمالات التضارب والتكرار في المشاريع ذات الافاق القومية والحيلولة دون اعتماد اطار موحد للاحصاءات والحسابات القومية واطار تخطى موحد لمختلف المعلومات الواجب توافرها لاغراض التخطيط القومى [٣٨] . وعموما فقد تمخضت خطط التنمية القطرية في الوطن العربى بتغييربنيان الاقتصادات الوطنية عن النتائج التاليه التي تعبر عن أزمة حقيقية تواجهها :[٣٩] .

١- ان قطاع الزراعة علي نطاق الوطن العربي كانت حركته الانمائية متباطئة ، جعلته يتخلف عن مواكبة القطاعات الاخري ، مما أدى الي

انخفاض نسبه مساهمته في الناتج العربي الاجمالي ، وهو انخفاض بلغ - ١١ر٥ بالمائه ، نزولا من حوالى ٢٢ بالمائه فى عام ١٩٦٠ إلى حوالى ١١ بالمائه عام ١٩٧٧ .

٢- ان قطاع الصناعات التحويليه الذي يمثل المحور الأساسى لحركه تنويع الانتاج والذي نال النصيب الاوفي من الاهتمام في معظم خطط التنميه القطريه ، لم يستطع ان يحقق زيادة في نسبه مساهمته في الناتج العربي الاجمالي .

٣- ان قطاع النقل والمواصلات ، بالرغم من أهميته الكبيرة لحركة الاقتصادات الوطنية ، لم يستطع ان يحقق زيادة في مساهمته إلا بمقدار طفيف لا يتجاوز ١ بالمائه إلا بقليل ، وذلك علي نطاق مجموع الاقتصاد العربي .

٤- إن أبرز القطاعات التى حققت زيادة واضحة في نسبة مساهمتها في الناتج العربي الاجمالى هى قطاع التعدين (متمثلا في النفط بدرجه طاغية) وقد سجل زيادة في مساهمته بمقدار +٣ر٥ بالمائه في عام ١٩٧٧ ، ويليه قطاع التشييد بمقدار +٣ر٤ بالمائه (انعكاسا لحركة البناء والتعمير لدي مجموعه الاقطار النفطيه).

٥- ان قطاع الكهرباء والغاز والماء بقيت مساهمته متواضعه تراوحت بين ١ر٤ بالمائه في سنه ١٩٦٠ و١ر٢ بالمائه في« نسه ١٩٧٧ ، وذلك بالرغم من أهمية هذا القطاع لحركه التصنيع وللاغراض الاستهلاكيه معاً .

ولعل أهم مظاهر أزمة التنمية الاقتصاديه في الوطن العربي تتمثل فى الاعتماد على المصادر الأجنبية إذ أن مستوى الاكتفاء الذاتى للوطن العربي

من الانتاج الزراعى–مستوى متدنى لذلك اختل الميزان التجارى في مصلحة زيادة الواردات حيث قفزت فاتورة الواردات الزراعية العربيه من مليار دولار عـام ١٩٧٥ إلى ٢١ مليـار عـام ١٩٨٤ واسـتـمـرت الوارادت الزراعـيـة فى الزيادة المضطردة.

كذلك ترجع مظاهر أزمة التنمية الاقتصادية فى الوطن العربي إلى أن القطاع الصناعي لايزال في أولي مـراحل تكوينه ، وتشكل الصناعـات الاستخراجيه (أساسا النفط والغاز) العنصر المسيطر علي هذا القطاع ، وقد تعـاظم نصيب هذا النوع من الصناعات في الناتج المحلي الاجـمـالي العربي مع ثورة أسعار النفط (بلغ هذا النصيب ٤٨ بالمائه عام ١٩٨٠) ثم تراجع بعـد ذلك مع انطفـاء هذه الثـورة (إلى حـوالى ٢٨ بالمائه في عـام ١٩٨٥). ومعظم منتجات الصناعات الاستخراجيه يصدر في شكله الخام أما الصناعات التحويلية التي تمثل جوهر عملية التصنيع فمازالت في طور الولادة علي الرغم من النمـو الذي شـهـدته فى العـقـد الاخـيـر من القـرن العشرين . ويغلب علي كتلة الصناعات التحويليه انتاج السلع الاستهلاكية . أما الصناعات الثقيلة (صناعة وسائل الانتـاج) فلا يكاد يكون لهـا وجود يذكر ، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي فيـها حـوالي ١٠ بالمائه خلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ ، الأمـر الذي يعني ارتفـاع درجة الاعتمـاد علي الخـارج في انشاء الصناعات التحويلية في الاقطار العربية ، فما زالت بنية الانتـاج العـربي يغلب عليـها انتـاج المواد الاولية ، ومـازال الاعـتـمـاد علي العـالم الخارجى في استيراد مختلف المنتجات الصناعية كبيرا [٤٠] . وهو مايعتبر عـائقا تنمويا أضف إلى ذلك أن كل الاقـتصـادات العـربيـة هي في الواقع اقتصادات مندمجة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي فى ظل النظام العالمى

الجديد وذلك مع الفارق . فبينما نجد أن منطق القوانين الاقتصادية السائدة في البلدان الرأسمالية يخضع لمنطق التراكم الرأسمالي الذاتي فى هذه البلدان ، نري ان القوة الاقتصادية في الاقطار العربيه تخضع لمنطق التبعية أى تخضع لمنطق تراكم رأس المال في المراكز الرأسماليه المتقدمة .

أن الشطر الاعظم من الاقطار العربيه التي يمثل سكانها اغلبية الشعب العربي غارق الآن في دوامات عنيفة من الديون الخارجيه ما لا يقل عن ١٥٠ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٧ ومن عجب أن هذه المديونية العربية وما سببته من أعباء وضغوط شديدة علي البلدان المدينة قد تزايدت.

كذلك فإن الاقتصادات العربيه هى اقتصادات متنافسه وليست متكاملة بمعني ان درجه التخلخل والتفكك فيما بينها تفوق درجات التكامل والاتصال . وذلك بسبب تشابه الهياكل الانتاجيه فيها ، وبسبب تدني درجات التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد في الماضي ان استعراض الخطط القطريه العربيه يكشف عن حقائق خطيرة أهمها التفاوت الواسع بين الاهداف والوسائل والآليات ، والفجوة الضخمة بين الاهداف والتنفيذ الفعلى والوهم الناتج من الاماني القوميه المفرطه في التبسيط والتفاؤل ولاسيما الاشارة الي حتمية التكامل والوحدة ولكن تحليل مضمون [٤١] وتكاد تكون جميع المشروعات التي يتم اختيارها تستند الي توجه قطري بحث ولقد أدى تماثل وتكرار المشاريع في الخطط القطرية وغياب التنسيق في مختلف مراحل التصميم والانشاء والتنفيذ والادارة الي تعميق ظاهرة التنافس بينها بدلا من التكامل . كما تكاد تخلو جميع هذه الخطط من آليات لترجمة الاعتماد المشترك علي الذات رغم مبادىء التعامل التفضيلي لعناصر الانتاج والمدخلات العربية والاعتماد عليها واعطاء الاولوية للأسواق العربية في اطار

المزايا التفضيلية وفي اطار هذه الخطط يكاد يكون مبدأ المنافع النسبية القوميه غائباً ، بمعنى أن معظم المشاريع يتم اختيارها وفق منظور قطري ضيق (٤٢) ولقد اتسمت اوضاع التجارة البينية العربية بتدني الاهمية النسبية للتبادل التجاري مقارنه باجمالي تجارتها مع العالم الخارجي ، ومن الثابت أن تدهور الاهمية النسبيه للتبادل التجاري بين الدول العربيه يعكس بصورة واضحة ضعف القاعدة الانتاجية ، وقلة ترابط اقتصادات الدول العربية فيما بينها ، ومدي عمق ارتباطها بأسواق الدول الصناعية المتقدمة. وكانت النتيجة زيادة الارتباط التبعي بالقوي الاقتصادية الخارجية وبالنسبة للاقتصاد الخليجى فعلي الرغم من الاتفاقيات الاقتصاديه الموحدة بين دول المجلس الخليجى في عام ١٩٨٢ والتي نصت علي تشجيع المشروعات المشتركة ، فاشارت في المادة ١٣ منها الي ضرورة ان تولي الدول الاعضاء في اطار العمليات التنسيقية - اهمية خاصه لانشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برووس اموال عامة أو خاصة او مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الانتاجي والتنمية المشتركة علي اسس سليمة (٤٣) وانطلاقا من ذلك ظهرت العديد من المشروعات المشتركة التي وصلت الي ٤٠٢ مشروع (٤٤) ، وصل مجموع رووس اموالها الي حوالي ١٩٫٨٣٦ مليار دولار ، بلغ نصيب الامارات منها ١٢٤ مشروعا ، والبحرين ٥٢ مشروعا والكويت ٤ مشاريع . وتتركز المشروعات المشتركه في مجالات البتروكيماويات والاسمدة والتكرير والاسمنت والصناعات المعدنية وغيرها ، حيث انشأت الشركة السعودية الكويتية لصناعة الاسمنت بالسعودية برأسمال قدره ٨٠ مليون دولار ، وشركة اسمنت الفجيرة برأس مال قدره ٩٣ مليون دولار ، وشركة الاسمنت

السعودي البحريني برأسمال ٣٦١ مليون دولار ، وشركة اسمنت الخليج برأس مال قدره ١٢٧ مليون دولار ، وتم تأسيس اول مشروع خليجي مشترك في مجال البتروكيماويات في البحرين في مايو ١٩٨٠ باسم شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات بين السعودية والكويت والبحرين برأسمال قدره ١٤٠ مليون دينار(٤٥) ، ومن اهم المشروعات المشتركة في مجال الصناعات المعدنية في منطقة الخليج هي شركة الومنيوم البحرين ، وشركة الخليج لدرفلة الالومنيوم ، والشركة العربية للحديد والصلب بالبحرين وشركه قطر للحديد والصلب ، وشركة السعودية للحديد . وقد شهدت السنوات الاخيرة نشاطا ملحوظا للقطاع الخاص الخليجي في مجال المشروعات المشتركة خاصة وان المادة التاسعة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة قد نصت علي تشجيع القطاع الخاص الخليجي علي اقامة المشروعات المشتركة، ونصت الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون علي ضرورة تشجيع القطاع الخاص ايضا مجموعة من الحوافز المشجعة له في مجال المشروعات المشتركة اهمها تقديم المساعدة الفنية في مجال الختيار وانتشار وادارة المصانع وتوفير احتياجات المصانع من خدمات المرافق باسعار تشجيعيه واعفاء الالات والخامات اللازمة للمصانع من الرسوم الجمركية اضافة الي تقديم القروض بشروط ميسرة وتقديم المساعدات لتدريب وتطوير مهارات الكوادر الوطنية وغيرها من التسهيلات .

وكانت اتفاقية مؤسسة الخليج للاستثمار التي وافق عليها المجلس الاعلي لمجلس التعاون في نوفمبر ١٩٨٢ ، مثالا بارزا علي اهتمام دول المجلس بتشجيع اشتراك القطاع الخاص في المشروعات الخليجية المشتركه ، حيث نصت في المادة العاشرة منها علي انه يجوز لاى من الحكومات المساهمة ان

تنقل جزءا لا يزيد عن ٤٩٪ من مجموع اسهمها لمواطنيها من الافراد والاشخاص الاعتباريين التي تتمتع بجنسيتها [٤٦]

ومن المقترحات المقدمة لتدعيم نشاط المشروعات المشتركه في دول مجلس التعاون .

- الاهتمام بمرحلة اختيار المشروع، والتركيز علي المشروعات التي تحقق منفعة اقتصادية ملموسة للاطراف المعنية ، وتلك التي تتميز بانتاجية مرتفعة.

- تشجيع القطاع الخاص في الاسهام في المشروعات المشتركه ، وذلك بهدف منع تسرب الاموال الخليجية النفطية الي المصارف الاجنبية .

- تشجيع صناديق الانماء في دول التعاون لدعم المشروعات المشتركة ، وذلك بالاسهام الفعلي في رؤس اموالها او في تقديم قروض مباشرة لها[٤٧] .

واذا كانت عملية الانتقال من الاتفاقيات والمشروعات المكتوبة الي التنفيذ الفعلي في المجال الاقتصادي ، قد واجهتها صعوبات متعددة حدت من فاعليتها وتحقيقها للاهداف المرجوة في اطار دول مجلس التعاون الخليجى[٤٨] فان هناك مجموعة من العوامل والظروف التي تحتم التكامل او التنسيق الاقتصادي الخليجي وتعمل علي تحديثة وتتمحور اهم العوامل حول الاصلاح الاقتصادى واعطاء الدور الاكبر للقطاع الخاص : حيث شهدت الاقتصاديات الخليجية علي مدي السنوات القليلة الماضية تحولات هيكلية كبيرة تمثلت في الحد من الانفاق وتشجيع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتشجيع رأس المال الاجنبي والمحلي للاستثمار في

الداخل . اضافة الي تبنى برامج لخصخصة المشروعات العامة ، واعطاء اهمية كبيرة للقطاعات الاقتصادية غير النفطية ، ويمكن التعرض لملامح ذلك في دول مجلس التعاون الخليجى فالبحرين : حاولت دفع التوجه نحو تقليص الاعتماد علي النفط من خلال التوسع في انتاجيتها من الالمونيوم الذي مثلت صادراته حوالي ١٥٪ من مجمل صادرات الدولة وقرابة ٥٠٪ من الصادرات المصنعة ، كما اعلنت الحكومة عن خطط لبيع نسبة قد تصل الي ٢٠٪ من الاسهم المتبقية لها في شركة المونيوم البحرين .

-أما الكويت : فقد ركزت من خلال خطتها الخمسية للتنمية (١٩٩٦-٢٠٠٠) علي دفع القطاع الخاص نحو الامام والسير قدما في الحد من عجز الميزانية من خلال تقليص الانفاق العام وزيادة عوائد الدولة ، وتخلصت مؤسسة الاستثمار الكويتية من اصول مملوكة للدولة تصل قيمتها الي ٣ مليارات دولار فى عام ٢٠٠٠ ، وفي محاولة لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية ووافق مجلس الامة في ديسمبر ١٩٩٥ علي مشروع قانون تم بمقتضاه تقليص الجمارك المفوضة علي الالات التي يقوم باستيرادها مستثمرون من خارج دول مجلس التعاون الي نسبة ٣٠٪ بدلا من ٥٥٪ .

أما دولة الامارات : قد سعت الي الخصخصة ، هى الأخرى، ولكن ليس بنفس السرعة التي حدثت في دول الخليج الاخري ، حيث نهجت نهجا تدرجيا في تخفيض قيمة الدعم المقدم الي السلع والخدمات المجانية .

السعودية: بدأت الجهود السعودية فى حين مع عام ١٩٩٥ لبعض الاصلاحات المالية التي اعتمدت علي زيادة عائدات الحكومة من خلال رفع رسوم تأشيرات السفر وتصاريح العمل الي جانب خدمات الكهرباء والماء

والتليفونات ، الي جانب تقليص الدعم المقدم لمزارعي القمح بنسبة ٢٥٪ الامر الذي ادي الي تقليص عجز الموازنة ، وتخلصت الحكومة السعودية من عجز الميزانية بحلول عام ٢٠٠٠ من خلال الخطة السادسة للتنمية اضافة الي توسيع نطاق برنامج الخصخصة ليشمل شبكات الاتصالات وعدد من الخدمات التي تقوم بها الحكومة علي نحو كامل .

وفى قطر لا يختلف الامر بشكل كبير ، وان كانت الحكومة [٤٩] لم تحقق تقليصا في نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي ، بل شهد تصاعدا من ٢ر٤٢٪ الي ٩ر٤٨٪ عام ١٩٩٣ ثم ٤ر١٪ عام ١٩٩٤ ، وفي المقابل استطاعت الحكومه ان تحافظ علي معدل الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي حول ١٧ر١٪ . أما سلطنة عمان : وهي الدولة الخليجية الاقدم في الاخذ بسياسات الاصلاح الاقتصاد مع مطلع التسعينيات بالمضي قدما في برنامج طموح للخصخصة يعتمد علي سوق متطورة للاوراق المالية وتحرير اسعار الفائدة وتحسين قوانين الاستثمار الي جانب تخلص الحكومة من العديد من المشروعات العامة [٥٠]

ان برامج وخطط الاصلاح الاقتصادي التحديثية التي نفذتها دول مجلس التعاون واعطائها اهمية كبري للقطاع الخاص في برامج للتنمية ، واهتمامها بجذب الاستثمارات يعد دافعا نحو مزيد من التكامل الاقتصادي الخليجي في ظل التشابه بين أنظمتها الاقتصادية ، والتسهيلات الموجودة بشأن انتقالات رؤس الاموال والسلع ، وما يتميز به القطاع الخاص من تخطي اعتبارات الموقع والسياسة بحثا عن الربح . وفى هذا السياق جاءت ضريبة الكربون : حيث تقدمت مفوضية الجماعة الاوروبية الي مجلس الجماعة في مايو ١٩٩٢ باقتراح فرض ضريبة علي مصادر الطاقة بنسبة

٥٠٪ للطاقة ، و٥٠٪ تبعا للمحتوي الكربوني لكل مصدر ، وذلك بهدف تثبيت انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون في عام ٢٠٠٥ عند مستواه عام ١٩٩٠ ، وتبدأ الضريبة بمعدل يصل لما يعادل برميلا من النفط الي ٣ دولارات للزيت ، ٢.٦٣ دولارا للغاز ، ٣٫٤٠ دولارا للفحم ثم يزداد سنويا الي ان يصل الي ١٠ دولارات بالنسبه للنفط و٨٫٧٧ دولارا للغاز الطبيعي ، ونتيجة لاعتراض الدول المصدرة للنفط علي ذلك ، وانقسام الدول الاوروبية حيالها ، فقد تقدم خبراء الاتحاد الاوروبي بمقترحات تقتضي بان تقوم كل دولة اوروبية بفرض ضريبة الكربون بصورة منفردة تبعا لتقديراتها .

عموما فقد بدأت المفوضية الاوروبية ابتداءا من عام ٢٠٠٠ فى تطبيق نظام كامل للضرائب علي جميع مصادر الطاقة في كل دول الاتحاد بحيث تصل الضريبة المقترحة الي ١٠ دولارات لما يعادل برميلا من النفط [٥١] .

ان فرض هذه الضريبة يحتم ضرورة العمل علي اتباع سياسة خليجية واحدة ، واتخاذ موقف واحد تجاهها حيث يستغل نقطة اساسية وهي الاختلاف بين الدول الاوروبية علي تطبيقها ، حيث ترفضها فرنسا التي قدرت خسائرها السنوية من فرض هذه الضريبة بنحو ١٫٢٥ مليار دولار ، وبريطانيا ، واسبانيا والبرتغال واليونان وايرلندا مشيرة الي ان ضريبة الكربون سوف تتسبب في مشاكل اقتصادية متعددة لها .

وفيما يتعلق بالنفط ايضا [٥٢] هناك التحدي الذي يفرض نفسه علي الساحة وهو البحث عن مصادر بديلة للبترول العربي من قبل الولايات المتحدة والغرب ، ويبرز بترول بحر قزوين ليمثل تحديا لبترول الخليج حيث تحتوى المنطقة علي احتياطي يفوق ٢٠٠ مليار دولار ، وبدأت الولايات

المتحدة في البحث عن امكانية استغلاله ومد الخطوط اللازمة لذلك ، وعلي الرغم من المعوقات العديدة امام هذا الامر ، فان بحر قزوين سيظل احتياطي استراتيجي للغرب يقلل من الاهمية السياسية للبترول العربي علي الاقل (٥٣) وهذا يقتضي التنسيق من اجل المحافظة علي الاسعار وسقف الانتاج وانجاز استراتيجية خليجية واحدة.

وفي عام ١٩٨٨ تم التوقيع في لكسمبورج علي اتفاقية التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية والجماعة الاوروبية ، وقد اوضحت المادة الاولي منها الاهداف الاساسية لها في تقوية العلاقات بين المجموعتين بوضعها في اطار مؤسسي وتعاقدي ، وتوسيع وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفني وعلاقات التعاون في مجالات : الطاقة الصناعية ، التجارة والخدمات ، الزراعة ، الثروة السمكية ، الاستثمار ، العلوم ، التقنية، البيئة ، اضافة إلى المساعدة في تقدم عملية التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء في مجلس التعاون . ومن الثابت ان التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي لن يأتي بنتائجه الايجابية بالنسبة لدول المجلس الا في حالة تحقيقهم لدرجة عالية من تحديث إقتصادياتها من ثنايا مواجهة عدد من المشاكل المتشابهة ، اهمها ، النمو السكاني المرتفع والذي يصل معدله الي ٣٥٪ في بعض بلدان الخليج مثل البحرين والسعودية ، وهو من اعلي معدلات النمو في العالم ، ومشاكل احلال العمالة الوطنية محل الاجنبية في ظل برامج الاحلال في جميع دول مجلس التعاون ومابتقتضيه من تدريب واعادة تأهيل ، هذا اضافة الي التحديات النابعة من اتفاقية الجات ومطروحات التعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط والتي تعطي لدول الخليج اهمية خاصة باعتبارها

مصدرا لتمويل المشروعات المقترحة وهذا يحتم على دول مجلس التعاون التنسيق فيما بينهما في برامج التدريب ومواجهة الزيادة السكانية الكبيرة.

وفي هذا الاطار فقد حدد برنامج تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية [٥٤] الموحدة لدول مجلس التعاون محاور العمل الاقتصادي المشترك فى : تحرير التجارة البينية وتوحيد التعريفة الجمركية وتعميق المواطنة الاقتصادية . وتنسيق استراتيجيات التنمية وتنسيق السياسات النقدية والمالية . وتشجيع المشاريع المشتركة حيث جاء توقيع إتفاقية الجات بمثابة تحدى كبير للسياسات الاقتصادية الخليجية وضرورة تحديثها معنى دراسة مصرف قطر المركزى عن تأثير ألجات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى ورد فيها يتعين على دول مجلس التعاون الخليجى أن تتجه قدماً للإنتهاء من إقامة إتحاد جمركى فيما بينها فالتطورات الأخيرة فى العالم، وخاصة بعد توقيع إتفاقية ألجات، زادت من أهمية التكامل الإقليمى. فالجات تعتبر المبادلات ضمن الكتلة الإقتصادية الواحدة مسألة داخلية لاتطبق عليها قوانين المنظمة ، كما أنه سيكون من الأسهل بالنسبة لدول المجلس التفاوضى كمجموعة موحدة بدلاً من كل دولة على حدة بهدف تسهيل دخول منتجاتها مثل البتروكيماويات والألومنيوم والتى تصدر إلى الأسواق الأجنبية . وستتمكن دول الخليج من مواصلة تقديم دعم لصناعاتها الناشئة التى توجه إنتاجها للإستهلاك المحلى وللسوق الإقليمية الموحدة فى حين أن إتفاقية الجأت تشير إلى ضرورة إزالة الدعم تدريجياً عن الصناعات الموجهة للتصدير.

وسيكون لإتفاقية الجأت تأثير ملموس على دول الخليج يتطلب إعادة النظر فى العديد من السياسات المعمول بها لتقليص الآثار السلبية الناجمة

عن تطبيق الإتفاقية وتعظيم الفوائد التى يمكن جنيها من حرية التجارة الدولية. وقد انضمت الكويت وقطر والبحرين والإمارات إلي الجات وتقدمت السعودية بطلب إنضمام . وعلى الجانب الإيجابى فإن تحرير التجارة العالمية ، وتقليص التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الحمائية يتوقع له أن يؤدى إلى زيادة حجم التبادل التجارى فى العالم بما قيمته ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٥ (وهو مايعادل ١٪ من الناتج العالمى فى ذلك الوقت) وسيساهم ذلك فى زيادة الطلب العالمى على النفط والبتروكيماويات والألومنيوم ، وهذه أبرز صادرات المنطقة.، وبالإضافة إلى ذلك فإن تقليص التعريفات الجمركية القائمة حالياً، ونظام الحصص على الواردات فى الدول المستوردة للبتروكيماويات الخليجية سيساعد دول مجلس التعاون على زيادة صادراتها إلى الأسواق القائمة ودخول أسواق جديدة.

وعلى الجانب السلبى ، فإن رفع الدعم وإزالة الحواجز الحمائية فى الدول المصدرة الرئيسية سيؤدى إلى تقليص فائض الإنتاج فى تلك الدول خصوصاً اللحوم والدواجن والمنسوجات والأدوية والمنتجات الغذائية والزراعية بشكل عام. وهى منتجات يجرى طرح الفائض منها حالياً فى الأسواق العالمية بأسعار منخفضة، وسيؤدى هذا إلى إرتفاع تكلفة واردات دول المنطقة من هذه المنتجات . وبالإضافة إلى ذلك فإن البنود المتعلقة بضمان مشاركة الشركات المحلية فى المناقصات الحكومية وإشتراط استخدام المواد الخام المحلية فى تنفيذ المشروعات تتناقض مع إتفاقية الجات التى تدعو إلى إقرار مبدأ المعاملة بالمثل للشركات المحلية والأجنبية، ومن شأن هذا أن يضعف مستقبلاً قدرة الشركات المحلية على المنافسة على العقود الحكومية.

[illegible] الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية وخاصة القمح مما سيؤثر بشكل سلبي على القطاع الزراعي في بعض الدول الخليجية . أما في القطاع الصناعي فإن العديد من الصناعات الناشئة تتلقى من الحكومة دعماً سواء عن طريق الحماية الجمركية أو من خلال توفير المواد الخام والأراضي والخدمات بأسعار مدعومة والحصول على القروض الميسرة . وإذا تقلص الدعم المقدم إلى هذه الصناعات ستصبح عندها معرضة إلى المزيد من المنافسة وقد يجد بعضها صعوبة فى الإستمرار.

ومن الأمور الأخرى التى ستؤثر على المنطقة نتيجة تطبيق إتفاقية الجات، المسألة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، إذ تضع الجات مقاييس جديدة في هذا المضمار تقلص بشدة عمليات القرصنة التجارية فى الأسواق العالمية. وقد يؤدى ذلك إلى إرتفاع أسعار واردات المنطقة من بعض المنتجات التى غالباً ماتطرح منها نوعيات غير أصلية أو مقلدة بأسعار منخفضة.

ولابد من التأكيد مرة أخرى على ضرورة قيام دول المجلس بإنشاء إتحاد جمركي فيما بينها بهدف تحقيق قدرة تنافسية أكبر وإعطاء سوق أوسع للصناعات المحلية. أما الصناعات ذات الإنتاج الموجه للتصدير والقادرة على المنافسة فإن نشاطاتها يمكن أن تزدهر إذا ما ركزت على تطوير وتعزيز قدراتها الإنتاجية. فالخسائر قصيرة الأمد المرتبطة بالإنضمام إلى الجات سيتم تعويضها بشكل أكبر على المدى الطويل ، مع تحول تركيز الموارد إلى القطاعات الأكثر كفاءة، كما أن دول المجلس ستستفيد من القدرات الأوسع التى تتيحها حرية التجارة، كذلك فإن الدراسات المعاصرة بشأن مقتضيات

تحديث الإقتصاديات الخليجية جاءت دراسة لويس حبيقة عن آثار الجات على دول مجلس التعاون الخليجى ، ويمكن من ثنايا هذه الدراسة القيمة إيضاح تأثير إنضمام قطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة إلى الإتفاقية. وكذا المملكة العربية السعودية . أما عمان فما زالت خارجها تماماً فى إنتظار دراستها وإتخاذ القرار المناسب . ومع أن التقييم الكمى لحساب الأرباح والخسائر من دخول إتفاقية الجات لأية دولة أو مجموعة من الدول سابق لأوانه، فإنه بالإمكان منذ الآن معرفة مدى التأثير الذى ستلحقه بالإقتصاديات الخليجية عموماً . ويرى لويس حبيقه أن التأثيرات الإيجابية تتلخص فيما يلى:(٥٨)

١- أن الدخول فى الإتفاقية يؤكد إلتزام دول مجلس التعاون الخليجى المبدئى بحرية التجارة العالمية وبالمنافسة الشرعية الحقيقية. ومن حيث المبدأ،و من الصعب البقاء خارج نادى الجات فى وقت تعم فيه مبادىء الإقتصاد الحر العالم أجمع من أقصاه إلى أقصاه. فالدخول إلى الجات يعطى لدول الخليج العربية إمكانية الحوار والمناقشة مع كافة الأطراف على قدم المساواة . أما البقاء خارجه فيعنى الإنعزال والإنكفاء وما يمكن أن يتبعه من ردود فعل من الدول الصناعية وغيرها.

٢- إن الدخول فى إتفاقية الجات سيرفع دون شك من مستوى وجودة الإنتاج فى كافة القطاعات نتيجة زيادة حدة المنافسة. وقد أثبتت الصناعات الخليجية جدراتها فى إختراق الأسواق العالمية بكل فاعلية وبسرعة. وستستفيد بشكل خاص الصناعات التى لها فيها مزايا نسبية واضحة كالصناعات البتروكيماوية . فبينما بلغت صادرات دول مجلس التعاون الخليجى من المواد الكيماوية ٨٦٣ مليون دولار سنة ١٩٨٣، أصبحت قيمة

تلك الصادرات حوالى ٣ بلايين دولار سنة ١٩٩١ . ونظراً للتخفيضات الجمركية التى ستطبق فى الدول المستوردة فمن المتوقع أن يزيد الإنتاج وتزيد الصادرات وبذلك تستفيد الدول الخليجية من تحديث سياستها الإقتصادية.

٣- ازدياد معدلات النمو فى الدول الصناعية فى السنوات القليلة القادمة نتيجة التوقيع على الجات ونتيجة اتخاذ الدول للعديد من السياسات الإقتصادية السليمة . فمن المرجح أن تكون معدلات النمو فى حدود ٣٪ سنويا كما يتوقعه صندوق النقد الدولى، وبذلك يزداد الطلب على النفط وعلى كل المنتجات الصناعية وغيرها. فهذه الزيادة بالإضافة إلى التخفيضات الجمركية سيسهلان عملية تسويق البضاعة الخليجية إلى كل دول العالم.

يرى لويس حبيقة إن الصناعات الخليجية تشكو فى العديد من الأحيان وفى الكثير من القطاعات سياسة الإغراق التى تعتمدها بعض الشركات الأجنبية. فالدخول فى الإتفاقية سوف يحد من هذه الإمكانية إلى حد بعيد وسوف يسهل لدول مجلس التعاون الخليجى فى إتفاقية الجات الحصول على التقنية الحديثة المتطورة نتيجة إلتزامها بحماية الحقوق الفكرية والإبداعية.

أما التأثيرات التى من الممكن أن تكون سلبية لكن فائدتها سوف يمكن الحصول عليها مستقبلا فقد أوجزها لويس حبيقة فى سياسة الدعم المعتمدة على الأخص فى القطاع الزراعى فى بعض الدول الخليجية ستزول مع الوقت مع تطبيق الإتفاقية. وبذلك من الممكن أن تزول معها بعض المنتجات الزراعية التى تكلف تلك الدول الأموال الباهظة . ومن الثابت أن إستيراد تلك المنتجات سيكون أوفر على إقتصاديات الدول الخليجية.

ويضيف الدكتور لويس حبيقة قائلا أن حماية الحقوق الفكرية والأدبية والإبداعية والتصميمات الصناعية وغيرها يعنى أن أسعار هذه المنتجات ستزداد في الأسواق الداخلية. وفى المقابل ستتحسن نوعية تلك المنتجات التى ستصبح مستوردة أو مصنعة داخلياً من قبل صاحب الفكرة أو من يمثله كما سيزداد وجودها وبذلك تكون ذات فائدة على المنتج الصناعى والتاجر والمستهلك، فضلا عن رفع الدعم عن بعض المنتجات المصدرة فى الدول الصناعية يؤدى إلى إرتفاع سعرها داخل الدول الخليجية. ربما يشجع ذلك علي إنتاجها داخلياً إذ تصبح المنافسة ممكنة أكثر كذلك فإن إزدياد قيمة وكمية المواد الزراعية المستوردة نتيجة رفع الدعم عن الزراعة المحلية وإرتفاع أسعار المواد المستوردة . وتقابل هذه الزيادة وفراً يحصل من جراء تخفيض ثم إلغاء الدعم المكلف جداً عن القطاع الزراعي . ويصعب تقييم تأثير الدخول فى الجات على ميزان مدفوعات دول مجلس التعاون بشكل قاطع إذ أن التغييرات ستكون فى كل الإتجاهات . ويرى لويس حبيقة أن دخول الجات ستكون له فوائد مهمة على الاقتصاد الخليجى فى المدى القصير وفوائد أكثر على المدى البعيد. وقد أعطت إتفاقية الجات الدول النامية وقتاً أطول لتصحح سياساتها الإقتصادية وخاصة سياسات الإغراق والحماية التى تضر فى الواقع القطاعات التى تحميها إذا ما استمرت لمدة طويلة . لذلك فدخول الجات مع العمل الجدى على تحسين مستوى وتكلفة الإنتاج بالإضافة إلى إعتماد سياسة تسويق هجومية سيغير هيكلية الإقتصاد الخليجى ويساعد دون شك فى التعجيل فى عملية التنويع الإقتصادى.

إن دول مجلس التعاون الخليجي ستستفيد دون شك من دخولها نادى الجات. فازدياد الحرية والمنافسة فى العالم سيكون ذا فائدة للجميع . فعليها أن تستفيد إلى أقصى حد من التسهيلات إلى الدول النامية وتستمر فى سياسات التنويع الإقتصادى والتركيز على دور أكبر للقطاع الخاص وتصحح فى نفس الوقت سياساتها كما هو موضح فى الإتفاقية. وتأسيسا على ذلك يرى لويس حبيقة أن تتبنى الدول الخليجية الإتجاهات التالية:

١- هناك إستفادات أعطيت لإتحادات الجمارك ومناطق التجارة الحرة يمكن أن تستفيد منها الدول الخليجية فى حال اعتمادها ذلك. وتوحيد التعريفة الجمركية يسير فى خطى ثابتة وصحيحة. وأن اعتماد التوحيد الجمركى للتعريفة بالإضافة إلى التكامل الإقتصادى بين الدول الست سوف يساعد على التخفيف من المساوىء القليلة للجات ويقوى فى نفس الوقت المزايا المتعددة لها.

٢- البدء بتخفيض الحمايات التى تتمتع بها بعض القطاعات لإعطائها الوقت الكافى لتغيير نمط ونوعية إنتاجها حتى تستطيع الإستمرار بقوة بعد جات.

٣- الإهتمام جدياً بتسويق الإنتاج الخليجى نظراً لازدياد المنافسة وتقليص دور القطاع العام فى الإنتاج. فمن الضرورى تعريف المستهلك الدولى بالإنتاج الخليجى عبر وسائل الإعلام حتى يقدم على شرائه . فيجب أن يكون للدول الخليجية ولقطاعها الخاص استرتيجية إعلامية تسويقية قوية فى العالم الصناعى خاصة حتى تستطيع إختراق كافة الجدر والعوائق المعنوية والعقلية التى لا أساس لها من الصحة.

٤- من الضرورى أن تتابع دول مجلس التعاون الخليجى محادثاتها مع دول السوق الأوروبية المشتركة لثنيها عن تطبيق ضريبة الكربون التى فى حالة تطبيقها ستحدث أضراراً بالغة بإقتصاديات الدول الخليجية وتعيد أجواء التجارة العالمية إلي الوراء وأنه لامبرر لهذه الضريبة التى تقف فى وجه حرية التجارة الدولية ونمو وتطور إقتصاد الدول المصدرة للنفط وبالتالى تمنع التواصل الإقتصادى الخليجى الأوروبى.

بعد بيان تأثير إتفاقات الجات على القطاعات الصناعية المختلفة فى دول مجلس التعاون الخليجى وبعد استعراض الدراستين اللتين أجراهما مصرف قطر المركزى ود. لويس حبيقة نرى أن هناك آثاراً إيجابية وأخرى سلبية لإنضمام دول المجلس إلى الجات يمكن إيجازها فيما يلى:

أما الدكتور عاطف السيد فيوجز الآثار الإيجابية للجات على دول مجلس التعاون الخليجى فى أنها تتيح إتفاقية الجات فرصة تحسين مستوى الجودة وزيادة الإنتاج لمواجهة المنافسة الدولية كما أنها توفر إمكانية زيادة الطلب على منتجات مجلس التعاون الخليجى مثل النفط ومشتقاته والبتروكيماويات والألومنيوم نتيجة زيادة معدل النمو الإقتصادى العالمى بالإضافة إلى الحد من فاعلية سياسة الإغراق التى تتعمدها بعض الشركات الأجنبية ضد الصناعات فى دول المجلس كذلك إتاحة الفرصة المناسبة وتسهيل الحصول على التقنية الحديثة المتطورة إذا التزمت دول المجلس بحقوق الملكية الفكرية فضلا عن أن إزالة التعريفات والرسوم الجمركية تدريجياً خلال عشر سنوات سيزيد نمو الصادرات الخليجية وبخاصة البتروكيماويات وبعض المنتجات المعدنية وأخيراً تقوية وترسيخ أواصر ومجالات التعاون بين دول المجلس وحثها على العمل ككتلة واحدة فى مواجهة التكتلات الإقتصادية الكبرى.

فى حين يركز عاطف السيد السلبيات فى إرتفاع أسعار بعض السلع الغذائية المستوردة، كذا بعض السلع الصناعية بسبب إلغاء الدعم فى دول المنشأ وإمكان توقف زراعة بعض الحاصلات الزراعية بسبب رفع الدعم عنها فى دول المجلس ، مما يحتم إستيراد تلك المنتجات الزراعية. وهذا يقتضى أن تراجع دول المجلس سياساتها الحالية فيما يختص بالأمن الغذائى فى مجال إحلال الواردات. وإرتفاع أسعار المنتجات ذات التقنية المتطورة، كذلك المخترعات والتصميمات الصناعية، والمنتجات الإبداعية والأدوية وغيرها من جراء تطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية فضلا عن خضوع بعض منتجات دول المجلس لاسيما المنتجات البتروكيماوية لبعض الضرائب المخفضة نتيجة إنفاذ المجموعة الأوروبية التعريفة الجمركية المطبقة بالجات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ . وكانت دول المجلس تستفيد من النظام الشامل للمزايا الذى كانت تطبقه الدول الأوروبية على بعض المنتجات البتروكيماوية لدول المجلس ، إذ كانت تلك المنتجات تدخل إلى الأسواق الأوروبية بدون رسوم جمركية.

فإن على دول المجلس إستغلال وضعها ككتلة إقتصادية لزيادة مكاسبها من نتائج إتفاقيات الجات وإستخدامها بفاعلية ولمزاولة نشاطاتها التجارية فى سوق إقليمية أوسع تساعدها على مواجهة التحديات وتتيح لها فرصاً أفضل للمنافسة العالمية.

الهوامش:

١- يوسف محمد عبيدان ، المؤسسات السياسية في دولة قطر ، مرجع سابق ص ص ٣٢-٣٦ .

٢- المرجع السابق ، ص ٣٥-٣٦ .

٣- محمد بن عيد آل ثاني ، مرجع سابق ص ص ١٢٤ ومابعدها .

٤- راجع : د. احمد يوسف احمد ، تأثير الثروة النفطية علي العلاقات السياسية العربية ، مشروع المستقبليات العربية البديلة ، جامعة الامم المتحدة - منتدي العالم الثالث ، ط ١، ١٩٨٥ ، ص ٥٤-٥٥.

٥- ج. ج. لوريمر ، دليل الخليج القسم التاريخى ، الجزء السادس ، مكتبة أمير دولة قطر ، ص ٣٢٥٢ .

٦- د. يوسف محمد عبيدان ، المؤسسات السياسية فى دولة قطر، مرجع سابق ، ص ٧٤ وما بعدها .

٧- سيف مرزوق الشملان ، الغوص علي اللؤلؤ في قطر ، لجنة تدوين تاريخ قطر ، البحوث المقدمه الي مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربيه الجزء الثاني ، الدوحة ، ٢١ -٢٨ مارس ١٩٧٦ ، ص ٥٥١ .

٨- علي عبد اللطيف السلماني ، ص ٢٩ ، وراجع محمد بن عيد آل ثاني ، مرجع سابق ص ١٣٥ .

٩- مجموعة قوانين قطر ، ادارة الشئون القانونيه ، وزارة العدل ، الجزء ٢ ص ٧٤٢ .

١٠- محمد بن عيد آل ثانى ص ١٢٥ نقلا عن تقارير مختلفه للمؤسسه القطريه للبترول.

١١- علي عبد اللطيف المسلماني ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

١٢- مختارات من أقوال الشيخ أمير دولة قطر ، مرجع سابق ، ص ٢٩ وراجع أيضا، محمد بن عيد آل ثاني ، مرجع سابق ص ١٢٦.

١٣- المجموعة الاحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، بدولة قطر ، التبادل التجاري لعام ١٩٨٩م ، ص ٨٠٨ .

١٤- صناعة البترول في قطر ، مجموعة المطبوعات الاعلاميه ، ص ٥ ومابعدها .

١٥- علي عبد اللطيف المسلماني ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

١٦- مجموعة قوانين قطر ، ص ٧٤٣ وراجع ، محمد بن عيد آل ثانى ، مرجع سابق ص ص ١٢٧ .

١٧- مجموعة قوانين قطر ، مرجع سابق ، جـ ٣ ، ص ١٦٤٩ .

١٨- المجموعة الاحصائيه السنويه ، ص ٢٠١ .

١٩- مجموعه قوانين قطر ، جـ٢ ، ص ٥٩٨ .

٢٠- المجموعة الاحصائية السنوية ، ص ٢٠١.

٢١- مجموعة قوانين قطر ، جـ٣ ، ص ١٦٦٨ .

٢٢- صناعة البترول في قطر ، ص ٨ ومابعدها .

٢٣- المجموعه الاحصائيه السنويه ، ص ٢٠١.

٢٤- مجموعة قوانين قطر ، ص ١٤٩.

٢٥- المجموعه الاحصائيه السنويه ، ص ٢٠١.

٢٦- مجموع قوانين قطر ، جـ٢ ، ص ٧٥٢ .

٢٧- المجموعه الاحصائيه السنويه ، ص ٢٠٣ .

٢٨- محمد بن عبد آل ثاني ، مرجع سابق ص ١٢٩ .

٢٩- مجموعة قوانين قطر ، مرسوم بقانون رقم (١٩) و (٢٠) لسنه ١٩٧٣م ، بوقف تصدير البترول القطري لكل من الولايات المتحده وهولندا ، المجلد رقم (٢) ،، ص ٧٣٧ ، ص ٧٣٨ .

٣٠-دكتور احمد يوسف احمد ، ص ٨٦-٩١ .

٣١- راجع : احمد يوسف احمد ، اسلوب القوة في مواجهة سلاح البترول العربي فى: السياسة الدولية ، ع ٤١ ، يوليو ٧٥ ، ص ٩٥-١٠٤.

٣٢- S. Fred Singer, Limits To Arab Oil Power, in : Foreign Policy, No - 30, Spring 1978, pp. 58-9.

٣٣- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، التقرير الاستراتيجى العربى (١٩٩٠) ، القاهرة : ١٩٩١ ، ص ٣٧٠ .

٣٤- الكتاب السنوى لدولة قطر (١٩٨٩ - ١٩٩٠) ، ص٤٢.

٣٥- المادة الرابعة من ميثاق مجلس التعاون الخليجى ، وراجع في تفصيل ذلك شحاته محمد ناصر ، تجربه التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجى ، الضرورة والمعوقات ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في بحوث مؤتمر السوق العربيه المشتركه ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة اسيوط ١٩٩٨ .

٣٦- المرجع السابق ص ٢ .

٣٧- جامعه الدول العربية ، الادارة العامه للشئون الاقتصاديه ، وثيقه استراتيجية العمل الاقتصادي العربي ص ص ٨-١٢ .

٢٨- محمد بن عبد آل ثاني ، مرجع سابق ص ١٢٩ .

٢٩- مجموعة قوانين قطر ، مرسوم بقانون رقم (١٩) و (٢٠) لسنه ١٩٧٣م ، بوقف تصدير البترول القطري لكل من الولايات المتحده وهولندا ، المجلد رقم (٢) ،. ص ٧٣٧ ، ص ٧٣٨ .

٣٠-دكتور احمد يوسف احمد ، ص ٨٦-٩١ .

٣١- راجع : احمد يوسف احمد ، اسلوب القوة في مواجهة سلاح البترول العربي في: السياسة الدولية ، ع ٤١ . يوليو ٧٥ ، ص ٩٥-١٠٤.

٣٢- S. Fred Singer, Limits To Arab Oil Power, in : Foreign Policy, No - 30, Spring 1978, pp. 58-9.

٣٣- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، التقرير الاستراتيجي العربى (١٩٩٠) ، القاهرة : ١٩٩١ ، ص ٣٧٠ .

٣٤- الكتاب السنوى لدولة قطر (١٩٨٩ - ١٩٩٠) ، ص٤٢.

٣٥- المادة الرابعة من ميثاق مجلس التعاون الخليجي ، وراجع في تفصيل ذلك شحاته محمد ناصر ، تجربه التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، الضرورة والمعوقات ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في بحوث مؤتمر السوق العربيه المشتركه ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة اسيوط ١٩٩٨ .

٣٦- المرجع السابق ص ٢ .

٣٧- جامعه الدول العربية ، الادارة العامه للشئون الاقتصاديه ، وثيقه استراتيجية العمل الاقتصادي العربي ص ص ٨-١٢ .

٣٨- راجع دكتور / حميد الجميلى ، منجزات مجلس الوحده الاقتصاديه العربيه في مجال المدخل التخطيطي للانماء التكاملي ، مجله اتحاد الاقتصاديين العرب ، ١٩٨٦ ص ص ٢٠٠-٢١٥ .وراجع أيضا دكتور/ حميد الجميلى معوقات العمل الإقتصادى العربى المشترك من منظور نهاية القرن العشرين، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد السابع ، جامعة بغداد ٢٠٠٠ ص ص ١٠٠ ومابعدها.

٣٩- احمد فارس عبد المنعم ، أزمة التنمية في الوطن العربي، مجلة الوحدة ، العدد ٤ سبتمبر ١٩٩١ص ص ٦٧ ومابعدها.

٤٠- المرجع السابق ص ٦٨ .

٤١- المرجع نفسه ص ٦٩ .

٤٢- المرجع نفسه ص ٦٩ .

٤٣- د. يحى رجب ، امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية ، الجزء الثاني (القاهرة : دار المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، ١٩٩٧) ص ٥٤-٥٦.

٤٤- اسامة عبد الرحمن ، مجلس التعاون الخليجي : توجه نحو الاندماج ام نحو الانفراط المستقبل العربي ، العدد ٢١٨ .

٤٥- تقرير البنك الاهلي التجارى السعودي ، عام ١٩٩٦.

٤٦- يحيى رجب ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧ إلى ص ١١٢ .

٤٧- المرجع السابق ، ص ١٣٦ وراجع شحاته محمد ناصر ، مرجع سابق .

٤٨- د. على الدين هلال ، اهمية الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجى في تنمية ورفاهية العالم العربي ندوة التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية (دبى : مركز الدراسات العربي - الاوروبى ، اكتوبر ١٩٩٥) ص ٩٠ .

٤٩- شحاته محمد ناصر ، مرجع سابق .

٥٠- تقرير للبنك الاهلي التجاري السعودي عام ١٩٩٦ .

٥١- د. حسين عبد الله ، الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (القاهرة: عدد ٤٠ ، السنه السادسة ، ١٩٩٦) وانظر ايضا د. يحيى رجب ، مرجع سابق ، ص ٨٤، ص ٨٥.

٥٢- راجع ، شحاته محمد ناصر ، مرجع سابق .

٥٣- ريتشاردار ميتاج ، نفط بحر قزوين : اختبار للنظام العالمي الجديد، صحيفة الحياة ١٩٩٧/٩/٢٠ ، وصحيفة القدس العربي فى ١٩٩٧/٩/٢٩ ، والمشاهد السياسي فى ١٩٩٧/١٠/٢٦.

٥٤- راجع شحاته محمد ناصر ، مرجع سابق .

٥٥-راجع فى تفصيل ذلك دكتور عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، الاسكندرية ١٩٩٩ ص ص ٢٣٠ ومابعدها.

٥٦- المرجع نفسه ص ٢٣٣ - ٢٣٥.

٥٧- المرجع نفسه ص ٢٣٨ وراجع تأثير الجات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى ، فى : مصرف قطر المركزى ، التقرير السنوى ١٩٩٣.

٥٨- المرجع نفسه وراجع : دكتور لويس حبيقة: "إنضمام دول مجلس التعاون الخليجى إلى الجات والآثار الإيجابية والسلبية، مجلة التجارة والصناعة ، غرفة صناعة قطر، يونيو ١٩٩٤.

الفصل الثانى

التعاون الخليجى

بالرغم من الاتفاقيات المتعددة التى تم توقيعها فى اطار مجلس التعاون الخليجي بهدف دعم التعاون الاقتصادي بين دوله ، فان معدل ومستوي هذا التعاون استمر محدود النطاق ويرجع ذلك فى معظمه إلى خداثة التجربة ومحدودية القاعدة الانتاجية والسوق ، حيث ان مجلس التعاون كتجمع سياسي اقتصادي ، حديث النشأة ، فقد تكون عام ١٩٨١ من مجموعة من الدول حديثه الاستقلال متفاوته المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية ، وقد ادي ذلك الي اعطائها اهمية كبيرة لاعتبارات السيادة الوطنية بسبب الحساسية من التدخل في الشئون الداخلية وخاصة من قبل الدول الصغيرة، كما ان القاعدة الانتاجية محدودة وغير متنوعة بسبب قلة الموارد والاعتماد علي تصدير مادة خام واحدة الي اطراف اجنبية وهي البترول ، واستيراد معظم السلع والمعدات من الخارج ، هذا اضافة الي محدودية السوق كما سبقت الاشارة ، اذ انه علي الرغم من الارتفاع في متوسط دخل الفرد في دول مجلس التعاون ، فانها اقطار قليلة السكان ، ولذلك فانه حتي بتوحيد السوق الخليجى سوف تظل سوقا صغيرة ومحدودة ، حيث لا يجاوز عدد سكان دول المجلس ١٨ مليون نسمة [٤٩] فى أحسن الأحوال.

كذلك فإن الاعتماد المفرط علي العلاقات الاقتصادية الدولية ، من منطلق ان اقتصاديات هذه الاقطار تنافسيه وليست تكاملية لاعتمادها علي سلعة واحدة ومشتركة هي النفط، جعل النشاط الصناعي بها يبدو متشابها لدرجة كبيرة ويتركز بالاساس في الصناعات المعدنية والبتروكيماويات وصناعة

التكرير ولذلك فان اقتصاداتها متكاملة مع الدول الصناعية ومعتمدة علي التطورات بها وخاصة فيما يتعلق بمعدلات الطلب علي البترول من حيث الارتفاع او الانخفاض ، وقد جاء مقتضيات التحديث نتيجة لما تشهده منطقه الخليج عودة كثيفة للشركات الاجنبية للاستثمار والمشاركة في مشاريع نفطية حيث ان الدول الخليجية غير قادرة علي تمويل الاستثمارات الجديدة من عائداتها النفطية وتتصدر الشركات الامريكية قائمة الشركات الاجنبية التي تساهم ماليا في الاستثمار النفطي ، وتوجه تلك الشركات نشاطها الي خمس دول تسيطر علي اكثر من ٦٠ ٪ من احتياطي النفط وهي السعوديه والكويت والامارات وايران اضافه الي العراق . ومن اهم الشركات النفطية العاملة في المنطقة هي شركه بكتل بالسعوديه ، وشركة بريتش بتروليم وشيفرون وشل بالكويت ، وشركة ادنوك في الامارات ، وهي تستأثر بالقطاع الاكبر من الاستثمارات النفطية بها التي تسيطر فيها الشركات الاجنبية بشكل عام علي مايقرب من نصف هذه الاستثمارات.

أضف إلى ذلك المشاكل السياسية بين دول مجلس التعاون ، وخاصة حول الحدود ، وبعض القضايا العربية والدولية ، بل وحول طبيعة مجلس التعاون ذاته كمنظمة اقليمية تتضمن مجموعه من الدول تتشابه في ظروفها السياسية والاقتصاديه والاجتماعيه حيث اخذت مشاكل الحدود كثيرا من وقت وجهد وتركيز دول المجلس عبر فترات مختلفة ومازال بعضها باقية وهى بمثابة الشوكه التي تنغص اي تضامن حقيقي بينها ، فمن النزاع القطري السعودى الي السعودي العماني ، الي القطري البحريني الذي تسبب في عدم حضور البحرين للقمة الخليجية السابعة عشرة بالدوحة لاول مرة في تاريخ المجلس وعلي الرغم من الجهود التي تمت لتسويه هذه المشاكل الا

انها تركزت في اغلبها علي تهدئتها وتسكين تداعياتها دونما معالجة جذرية لها (٥٠)

هناك أيضا الخلافات حول العديد من القضايا الاخري ، مثل التعاون مع اسرائيل ، والموقف من ايران والعراق ، وتوجهات كل من سلطنة عمان وقطر الي اقامة علاقات اقتصادية مع اسرائيل وان كانت قد تراجعت عنها في الفترة الاخيرة ، والخلافات حول مؤتمر الدوحة الاقتصادي فضلا عن دعوة قطر الي انضمام دول مجلس التعاون الي كل من ايران والعراق وتركيا وباكستان في منظمة اقليمية مشتركة.

من الثابت ان هذه الخلافات السياسية قد انعكست بالسلب علي المشروعات الاقتصادية المشتركة فأدت الي تعطلها أو اهمالها لفترات طويلة ، حتي ان الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨٣ ، قد وضعت مدة خمس سنوات كفترة يتم خلالها تكوين منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس ، وقد انتهت هذه المدة في ١٩٩٨ دونما تحقيق اي خطوات ملموسة علي هذا الطريق .

أن اختلاف وجهات النظر حول سبل وأليات التكامل الاقتصادى وتحديثها ، يتجسد فى الاختلاف حول وثيقة التنمية الموحدة لدول مجلس التعاون والتى تضمنت دعوة الي الانتقال الي شكل أعلى من اشكال التكامل فيما بين دول المجلس ، نحو انشاء سوق خليجية مشتركه تتلاشي فيها العوائق والعقبات تنفيذا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، وتتعدد الرؤي بين دول مجلس الخليج الست بشأنها والتركيز علي تنمية الموارد البشرية ، ورفع مستوي التعليم وخاصة الفني والمهني ، وايجاد توازن بين معدلات النمو

السكاني والنمو الاقتصادي ، وتحديد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي بحيث يقتصر علي التوجيه فقط ، وضرورة تشجيع المبادرة الفردية ، وبناء قاعدة متطورة للمعلومات وصياغة سياسة تجارية موحدة والاتفاق علي تعريفة تجارية واحدة، وإذا أخذنا رؤى كلا من قطر والكويت على سبيل المثال.

-فسوف نجد أن قطر تري ضرورة إحالة الوثيقة الي جهة مختصة في مجال التخطيط لمراجعتها واعادة صياغتها ، ووضع آليه مشتركة لتطوير العمل الخليجي.

فى حين حددت الكويت تصوراتها حول التوجهات المستقبلية الموحدة لمسيرة التنمية في دول المجلس في ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية والامنية الوطنية والخليجية جنبا الي جنب مع القدرات الانمائية ، وترسيخ جوانب التكامل الاقتصادي الخليجي ، وتبني برامج التخصيص لزيادة دور القطاع الخاص في دول المجلس مع مراعاة الابعاد الاجتماعية والتحديات التي تفرضها العولمة ، هذا اضافة الي التنسيق بين خطط التنمية في دول مجلس التعاون ، وتبني برامج الاصلاح الاقتصادي لمواجهة العجز في الموازنات العامه لدول المجلس والحرص علي تحقيق الاستقرار الاقتصادى (٥١)

وتأسيسا علي ماسبق هناك ضرورة ملحة للتنسيق التاريخي والثقافى والسياسي والجوار الجغرافي – كما سبقت الاشارة – والتحديات الامنيه المشتركة وهو مايقتضي وقفه لتفسير وتعليل وتحليل الضرورات الامنية المشتركه بين دول مجلس التعاون الخليجي وخاصه ماشهدته منطقه الخليج في احداث العقد الاخير من القرن العشرين والتى تمثلت في الغزو العراقي للكويت وردود فعله الاقليمه والدولية .

يلاحظ المشاط (٥٢) أن التطورات الدولية التي رافقت حرب الخليج من ناحية ، وسمات النظام الدولي من ناحية اخري قد أثرت علي مستويات الامن القومي ، بحيث يمكن حصرها في ثلاثة مستويات ، الأول: الأمن القومي / الوطنى: مع التركيز علي الابعاد الداخلية . الثانى: الأمن القومي الاقليمي سواء في صورة تجمعات أو اتفاقات . الثالث : الأمن العالمي / الجماعي بمحورية التنظيمى أو المؤسسى ، والترتيبات العسكرية أو الاحلاف.

أما المستوى الأول فقد استمر المستوي الأصيل للأمن طالما ظلت الدولة القومية الفاعل الدولي الرئيسي ، بيد أن التحول المتوقع حدوثه يكمن في التركيز علي المصادر الداخلية للتهديد ، ويمكن تصور وجود حرية أكثر للدول في التعامل مع تلك المصادر عكس الحال فى العالم الثالث، حيث المسائل التي تمس حقوق الانسان وكرامته ستكون أقل أهمية اذا وجد تهديد داخلي للأمن .

أما المستوى الثانى فمن المتوقع استمراره في العمل ، ليحل محل الترتيبات دون الاقليمية وهي الترتيبات التي كانت تشكل المستوي الثانى للأمن قبل حرب الخليج ، والتي لم تعد قائمة بعد الحرب ، فقد ثبت ان الترتيبات دون الاقليمية لا فاعلية لها في حماية الدولة التي تعرضت للتهدبد ويعمل الأمن القومى الاقليمى من خلال التجمعات أو التنظيمات الاقليمية أو الاتفاقات المتبادلة دون التقيد بمدي فاعلية أى منها .

أما المستوي الثالث والذي يتعلق بالأمن العالمي / الجماعي فيمكن النظر من ثنايا الاعتبارين الآتيين:

الإعتبار الأول :الأمم المتحدة والاجهزة المنبثقة عنها سواء مجلس الامن أو غيرهامن الاجهزه ويلاحظ بالنظر الي تطور النظام الدولي ، أن المنظم الدولي الرئيسى - أى الولايات المتحدة - يستطيع توظيف الأمم المتحدة لخدمة رؤيته نحو مسألة ماتعتبره أمنا قوميا ، ويصير هذا الاعتباربمثابة التفسير المؤسسى للأمن العالمى ومايرتبط به من اجراءات جماعية .

أما الاعتبار الثانى فيتمثل فى الترتيبات العسكرية والأحلاف ، ومقتضى ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية - المنظم الدولي الرئيسي - لن تقوم بنفسها مباشرة وفي كل حالة بحماية الامن العالمي ، ولكنها ستقوم بذلك مستندة الي قاعدتين، الأولى هى محاولة الحصول علي موافقة حلفائها في صورة إجماع Consensus حول الاجراءات التي تحقق رؤيتها للأمن العالمي، أما الثانية فهى بناء إقامة سلسلة من التحالفات قد تتعدي مفهوم الحلف العسكرى (Pact) بالمعني التقليدى ، أى أنها تتعدي المسائل العسكرية الي حد إقامة تحالفات Coalitions بوظائف اقتصادية وسياسية واستراتيجية وعسكرية فى آن واحد . وفى هذا السياق فقد أسفرت حرب الخليج عن عدة نتائج تتعلق بكل من مفهوم الأمن ومصادر تهديده والسياسات الامنية الكفيلة بحمايته ، ويري البعض أن ما سقط فى أزمة الخليج هو الجانب المعنوي والاعراف السائدة في فكرة الدفاع العربي المشترك بيد أنه يمكن القول بأن أزمة الخليج الثانية كان لها تأثير واضح علي مفهوم الامن القومي والسياسات الامنية من ثنايا التأكيد علي المضمون المجتمعي للأمن القومى بالنسبه للدول الصغري وهوالمفهوم الذي يمتد الي تكريس الولاء والانتماء والتضحية والاثار في سبيل الدولة ونظامها السياسى بالإضافة إلى تنوع مصادر التهديد ، فلم تعد مصادر التهديد مقصورة علي الاعداء التقليديين

بل امتدت الي جيران ينتظمون في عضوية المنظمة الإقليمية نفسها ويلتزمون بالسياسات الامنية نفسها ، وهذه النتيجة قد أدت إلى حالة من حالات القلق الدائم والاحساس المستمر بعدم الأمن Insecurity .

ومن ثم عدم كفاية وعدم فاعلية الترتيبات دون الاقليمية فى حماية الدولة المعرضة للخطر وتأسيساً على ذلك كان لابد من البحث إما عن ترتيبات إقليمية / قومية أو دولية عالمية درءا للخطر ومواجهة للتهديد [٥٢] . وذلك بالإضافة إلى التحول الواضح إلى نظام سيطرة الولايات المتحدة بما يعنيه ذلك من سيادة الرؤية الامريكية ونظام الأمن الامريكى علي النظم الفرعية والاقليمية علي السواء وتفوق الولايات المتحدة رؤية أننا نعيش الآن فى العصر الأمريكى فى مجال القوة والقيادة ، إن هذا التفوق الأمريكى Pax Americana قد ظهر بجلاء حينما قادت الولايات المتحدة قوى التحالف ضد العراق ، وظهر كذلك في الترتيبات الامنية اللاحقة للحرب ، اذ تري الولايات المتحدة أن لها مصالحها الخاصة بها تتمثل في أمن الخليج واستقراره ، ويجب ان تخطط لتكون لها الكلمة العليا في عملية التخطيط الأمنى في المنطقة ، وكان الرئيس الأسبق جورج بوش قد أكد في خطابه أمام الكونجرس بتاريخ ٦ مارس ١٩٩١ في اعقاب تحرير الكويت علي الحاجة الي اقامة بنيان أمنى إقليمى في الخليج من شأنه ان يعالج الخلل في ميزان القوي العسكري في المنطقة كذلك فقد أسفرت حرب الخليج عن التحول في مفهوم الأمن القومي إلى الأمن الداخلي بما يعنيه ذلك من تضييق لمضمون الامن، هذا في الوقت الذي يصير فيه الامن الخارجي حتي للدولة القومية من اختصاص المنظم الرئيسي وهو مفهوم أساسه البعد العسكري ، كما أنه مفهوم واسع جدا ، لا قيود عليه ، من ثم فهو مفهوم غامض غير محدد . على حد أى المشاط[٥٣]

فقبل الحرب كان هناك اتفاق عربي حول مصادر تهديد الامن القومى وبرز ذلك بسواء فى مؤتمرات القمة العربية أو في النظم الاساسية للمنظمات الاقليمية ، حيث أكدت الجامعة العربية علي الالتزام بالأمن القومى العربي واتفاقية الدفا ع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة لعام ١٩٥٠ ومن ثم وجد تداخل بين هذه التنظيمات فيما يتعلق برؤاها الامنية .

وتبدل الحال بصورة كبيرة في أعقاب الغزو العراقي للكويت وبعد انتهاء الحرب ، فمن ناحية لم يعد هناك اتفاق علي مصادر التهديد ، فقد صار العراق بالنسبه لدول مجلس التعاون الخليجى المصدر الرئيسي للتهديد ، وتراجعت المصادر الاخري الي مصادر ثانوية أو لم تعد مصادر تهديد كالولايات المتحدة أو دول الجوار الجغرافي وبخاصة إيران ، ولم يتبق سوي اسرائيل التي تشكل المصدر الرئيسي للتهديد سواء لبقية دول الوطن العربي أو للتنظميات دون الاقليمية الاخرى ، كما انفرط عقد مجلس التعاون العربي وانسلخ عن النظام الاقليمى العربي دون أن يلغي من الناحية الرسمية [٥٤] اما دول المجلس فقد حدث خلل في توازن قواها .

وهو مايستدعي وقفه للتفسير فهناك عدم التوازن في القوي سواء الاقتصادية أو العسكرية وبالتالي السياسية ، وقد أدى هذا الاختلال وانعدام التكافؤ في القوي الي اختفاء دور بعض الدول في التأثير بخاصة من الجانب السياسي ، بينما أعطي هذا الاختلال لدول اخري فرصة كبيرة لممارسة دورها القيادي ، سواء علي المستوي السياسى أم الاقتصادى بل والعسكرى ، وأمام هذا الوضع بدت مسألة التوازن ضرورة ملحة لخلق نوع من التكافؤ النسبي بين القوي ، علي الرغم من أن هذا الامر يصعب تحقيقه إلا في إطار من التكامل والتعاون الشاملين وأصبحت دول مجلس التعاون

الخليجى فى مسيس الحاجة ، إلى توازن فعلي لقواها ، سواء الاقتصادية أم العسكرية أم السياسية ، وهذا الامر يتطلب توزيعا عادلا ، لتلك المكونات والمقومات التي تتفاعل مع بعضها لتثمر في نهاية الامربالقوة السياسية وأن هذا التوزيع مطلوب حيال القضايا التي تهم المنطقة بشكل عام ، لأن عدم تحقيق هذا التوازن بالشكل المطلوب يعني تركيز القوة في دولة واحدة (٥٥) بمعنى أن مفهوم أو صيغة التوازن المرجو هو مايحقق الحل الحتمي والطبيعى ، الذي تحمي به هذه الدول مصالحها في علاقاتها الدولية ، ويتيح لها الامكانية التي تعبر بها عن نفسها ، ويحفظ لها استقلالها ويجنبها الدخول في صراعات ومنازعات مع القوى الاخرى .

وتمشيا مع هذا المفهوم ، سعت دول مجلس التعاون الخليجي الي إحداث تكامل وتعاون بينها ، ويتبين ذلك بوضوح من خلال الاتفاقيات التي أبرمت في هذا الصدد ، وهي كلها تصب في إطار تحقيق التوازن بين الدول المكونة لهذا المجلس ، بدءاً بالاتفاقية الاقتصادية (٥٦)

ولقد أكدت ورقة العمل الخليجى المشترك ، التى أقرها المجلس الاعلي لمجلس التعاون الخليجى ، علي أن ظروف دول الخليج باعتبارها جزءا من قومية تدين بدين واحد ، ولها تراث حضارى مشترك وقيم وعادات مشتركه ، عدو الي ضرورة أن يظهر تضامنها الطبيعى فى إطار مشترك ، وبالتالي فإن التعبئة الفعالة للموارد والكفاءات ، جديرة بأن تحمل هذه المنطقة العربية الي افاق للتنمية متوازنة يستعين منها أبناء الخليج بوجه خاص والعرب بصفة عامة (٥٧) .

وفيما يلي نص ورقة العمل المرفقة بالبيان الختامي ، لمؤتمر القمة الأول لمجلس التعاون الخليجي ، حيث جاء فيه ما يلي : «إن التحديات التي تواجه

هذه المنطقة – منطقة الخليج – بتعاظم حاجة العالم الصناعى للنفط ، وأصبح الإندماج الخليجى ، هو العامل الحاسم نحو توجه جديد ورحب ، لصياغة سياسة اقتصادية واجتماعية ، تبعد المنطقة عن التآمر الدولي أو نجعلها محط مساومة بحيث لا تستطيع الشهوات الدولية أن تجد لها موضع قدم في منطقه مندمجة لها صوت واحد ورأي واحد وقوة واحدة إنما تستطيع أن تجد لها ألف منفذ إذا ظلت هذه المنطقه الغنية بنفطها ورجالها ذات كيانات صغيرة يسهل افتراسها (٥٨) .

أما فيما يتعلق بالاتفاقية الأمنية ، فعلي الرغم من اعتبار الدفاع الامني احد الدوافع الكبري والهامة ، لقيام مجلس التعاون الخليجى ، فإن الجهود المبذولة في هذا السبيل ، ماهى إلا محاولات مبدئية لم تصل بعد إلى حد اعتبارها اتفاقية امنية علي المعني الصحيح ، يدل علي ذلك ما اكده الامين العام لمجلس التعاون الخليجى ، فى مؤتمر صحفى عقد في مسقط فى ١٩٨٩/١٢/٢٢ . إذ قال : «إن الاتفاقية الامنية المزمع ابرامها بين دول المجلس لاتزال موضوع مشاورات واتصالات بين وزراء الداخلية بدول المجلس وقد ناقش وزراء الداخلية في اجتماعهم التعاون الامنى وما يطلق عليه (الجدار الامنى) فى هذه المنطقه ، وتواترت الانباء علي اتخاذ قرار بهذا الخصوص غير أنه لم يفصح عن مضمونه . (٥٩)

ومن منظور تاريخى تحليلى فان الخلل في توازن القوي الاقليمية لدول الخليج العربي قد تمثل في مواجهة النزاع القطري – البحريني – حول الحدود ، والذي نشب في أبريل ١٩٨٦ ، وترجع جذور هذا النزاع إلى عام ١٩٣٨ ، عند قيام حاكم البحرين من جانب واحد بإعلان تبعية جزر حوار له، الأمر الذي رفضته قطر ، باعتبار هذه الجزر تابعه لها ، نظرا لكونها

واقعة داخل المياه الاقليمية القطرية ولا تبعد عن سواحلها سوي ميل واحد ، بينما تبعد عن البحرين حوالي ثمانية عشر ميلا (٦٠) الأمر الذي أثار اهتمام كل دول المجلس الخليجي ، فاختارت هذه الأخيرة المملكة العربية السعودية لتنجز دور الوسيط بين البلدين ، لما تتمتع به من مكانة باعتبارها أكبر دول مجلس التعاون الخليجى ، وإذا كان الدور السعودي السياسي قد سعى من البداية الي تطويق النزاع ، إلا أن النجاح لم يكن حليف تلك الوساطة ، التي انتهت عام ١٩٨٧ ، فقبل انعقاد القمة الخليجية الثامنة بالرياض في نوفمبر عام ١٩٨٧ ، قام وزير الخارجية السعودي بزيارة لكل من الدوحة والمنامة ، اتضح منها فيما بعد توقف الدور السعودي للوساطة ، ونقل القضية الي محكمة العدل الدولية ، ويمكن القول أن لدول مجلس التعاون الخليجى دورا هاما في إرساء دعائم السلام والامن بالمنطقه ويتبع أهميه هذا الدور في اعتبارها الكتله الثالثه من حيث القوة بعد الدولتين المتنازعين – العراق وايران – بتنازعهما على زعامة المنطقة. (٦١)

وتأتى قضية احتلال العراق واستيلائها علي الكويت (٦٢) لتشكل أزمة أمنيه أخرى ، وجدت دول مجلس التعاون الخليجى نفسها أمام تلك القضية وجها لوجه ، ذلك أن الاعتداء لم يكن علي دولة ذات سيادة فحسب لكنه بالاضافه إلى ذلك اعتداء علي دولة عضو فاعل في المجلس (٦٣)

ومن الثابت ان معالجة القصور في النواحي الاقتصاديه والامنية علي نحو ماسبقت الاشارة اليه قد استلزمت العديد من الاقتراحات والتوجيهات البحثيه الضروريه للاخذ بمقتضيات التحديث وقد أوردتها احدي الدراسات من ضروره تنويع القاعدة الانتاجية في الاقتصاديات الوطنيه للحد من الاعتماد علي النفط من خلال توجيه الاستثمارات ورؤس الاموال ، والموارد

البشرية المتاحه الي القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة والتعدين وتشجيع القطاع الخاص ، ليمارس دورا رائدا في هذه المجالات .

وضرورة الاهتمام بالامن الغذائى لدول المنطقه باعتبارها ، تستورد غذاءها من الخارج ، وهذا مايجعلها في موقف الحاجة وتسخير الموارد الطبيعية لاي دولة من دول المجلس لخدمة جميع الدول الاعضاء ، وايقاف المشروعات المتشابهه في دول مجلس التعاون الخليجى ، لأن تشابهها يعتبر شدراً للموارد واستخدام الموارد المالية في تمويل مختلف المشاريع الاقتصاديه والاجتماعية والاحتفاظ بجزء معقول من عائدات النفط في شكل اصول استثمارية آمنة لأن الثروة النفطيه ليست ملكا شخصيا وانما هي امانة قومية تجاه الاجيال القادمة ثم التوحيد النقدي لتكوين عملة خليجية تستخدم في المعاملات الدولية (٦٤) .

أما من الناحيه السياسية فان مقتضيات التحديث تستلزم هى الاخرى إزالة المشكلات الحدودية بين الدول الاعضاء ، التي تعد من مخلفات الاستعمار وتحديث النظام السياسي القائم يتيح المشاركة الشعبية فى صنع القرار –وأن للمواطنين مصلحة ايجابية في هذا العمل الجديد المشترك .

الهوامش:

٤٩- اسامة عبد الرحمن ، مرجع سابق ، وراجع في تفصيل ذلك ، شحاته محمد ناصر ، مرجع سابق .

٥٠- راجع المرجع نفسه.

٥١- الحياة ، ١٣/١٠/١٩٩٧، المرجع نفسه.

٥٢- عبد المنعم المشاط ، أثر حرب الخليج علي مفهوم الامن القومى ، مجله العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد الحادي والعشرون ١٩٩٣ ص ص ١٨-٢٥.

٥٢- عبد المنعم المشاط مرجع سابق ص ٢٠ .

٥٣- عبد المنعم المشاط ، مرجع سابق ص ٢١ .

٥٤- المرجع السابق ص ٢٢ .

٥٥- شيخة القحطانى ، مرجع سابق ص ص ١٧١ ومابعدها .

٥٦- شيخه القحطانى ، مرجع سابق ص ص ١٧٢ ومابعدها .

٥٧- وثائق مجلس التعاون الخليجى ، ص ٩٧ .

٥٨- من كتاب مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ص ١٣٥ .

٥٩- احمد ابو الحسن زرد ، قمة مسقط الخابجية وحصاد عشر سنوات ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

٦٠- راجع عبد العزيز محمد جبر آل ثانى ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ص ١٨٣ .

الفصل الثالث

القوات المسلحة

سبقت الاشارة إلى العديد من الاعتبارات الأساسية المتعلقة بالتحديث لدول الخليج العربى وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الإقتصادية ودور النفط وبالتالى كمية ونوع الموارد المادية المتاحة بالإضافة إلى درجة كفاءة الدولة فى مجال تمويل الموارد المادية – وهى هنا النفط– إلى أسلحة صالحة للإستعمال فى حالة الحرب، غير أن ذلك يرتبط أيضا بما لدى الدولة من أناس يصلحون للحرب ودرجة الكفاءة فى تحويل الرجال إلى جنود، بما يتضمنه ذلك بأن الموارد تعنى كمية ونوعية المحاربين والمعدات والتدريب والكفاءة القتالية.

ولايعنى أى عامل من العوامل السابقة عن أحدها إذا غاب أو إنعدم توافر الأمور الأخرى حيث لايمكن تصور أن تنتصر الدولة بدون أسلحة متقدمة حديثة ومعينة منها كان جنودها من درجة الكفاءة مادامت الدولة تواجه عدواً لاتعوزه الأسلحة الحديثة كما لايمكن يتصور أن تنتصر الدولة مهما كانت قوة تسليحها وعدد رجالها وإذا لم تتوافر الكفاءة القتالية بمعناها الصحيح.

فى هذا السياق يثور التساؤل الجوهرى الآتى: إلى أى مدى تنطبق الاعتبارات الأساسية السابقة على دول الخليج العربى الست فى إطار مجلس التعاون الخليجى.

بداية تجب الاشارة إلى ما تشمله مقتضيات التحديث العسكري لدول الخليج العربي وقطر من ادخال الخدمه العسكريه الالزاميه لجميع مواطن

الدول الاعضاء وتكوين قوات مشتركه حربيه حقيقيه لمواجهه أى أخطار تتعرض لها المنطقه بحيث لا يتعارض ذلك مع احتفاظ كل دولة بقواتها الخاصه وفي هذا السياق فان قطر احدي ستة دول في جنوب الخليج ضمن: البحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعوديه والامارات العربيه المتحدة ورغم أن هذه الدول تختلف فيما بينها في عدة جوانب إلا أنها تواجه مجموعة متماثلة من التحديات في مجال تشكيل موقفها الاستراتيجى وقواتها المسلحة ومدى ماتخلقه من ردع كافى وقدرات قتالية فى مواجهة التهديد العراقي والتهديد الايراني وكيفية مقاومتها للتحديات الايديولوجية والسياسية لنظمها ومدى ماتوفره تأمينا داخليا ودفاعا حول مناطق الحدود والجزر وفي الوقت نفسه مدى استعدادها للتعامل مع التهديدات الخارجية للخليج فى الوقت الذي توقف فيه التنافس بين القوى العظمى عن التأثير علي الخليج فإن انتهاء حرب الخليج لا يعني التخلص من احتمالات التدخل من الشرق أو الغرب فشرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق تمثل مصدرا رخيصا لاستيراد الاسلحة والتحالفات المحتملة ونمو الجمهوريات الاسلامية في الكومنولث الروسى تخلق مخاطر التحول في ميزان القوي في شمال الخليج. ويعقب المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة قائلا:

"إن اهتمام الغرب بتأمين واردات البترول والتجارة وكذا تأمين مبيعات السلاح الخاصة به سيستمر فدول جنوب الخليج تعتمد علي الولايات المتحدة والقوي الغربيه الاخرى في توفير القدرات للامن ضد ايران والعراق كما أن هذا الموقف يمثل تهديدا من نوع اخر لتلك الدول (٢)

وفيما يتعلق بالأوضاع الجيو عسكرية فالملاحظ أن دول جنوب الخليج لديها موارد كمجموعة لتوفير ردع إقليمى رئيسي وقدرات دفاعية ملموسة وأن الموارد المتاحة مهمة من حيث تحويلها الي قدرات عسكريه والتى تمثلت فى قوات درع الجزيرة حيث إن دول الخليج الجنوبية كلها لها وعاء بشرى محدود نسبيا تسحب منه لتدافع عن المساحات الشاسعة التي تشغلها وهي تعاني من سوء استخدام اقتصادياتها ففي كثير من الحالات قامت دول الخليج الجنوبية بشراء أسلحة لمجرد المظهر فقط وليس لتوفير قوة ردع أو قدرات قتالية ومعظم القوات المسلحة في دول الخليج الجنوبيه الصغيرة لديها وسائل إنذار غير مناسبة ونظم قيادة وسيطرة ضعيفة ومعظم الجيوش تفتقر لوسائل الاتصالات الحديثه وإدارة المعركه ونظم تحديد الاهداف وتوجد قدرات صغيرة للحمل بالهليكوبتر وللأعمال البرمائيه اللازمة للتحركات السريعة هذا وتوجد وسائل إنذار مبكر جويه ووسائل قيادة وسيطرة جويه محدوده ومعظم سفن دول الخليج الجنوبيه ليس لها قدرات حرب الألغام ، وكل قواتها المسلحة غير قادرة علي تنفيذ معركه أو عمليه الاسلحة المشتركه وهو ماالتضح جليا من عدم مواءمة قوات درع الجزيرة فى أن تتحمل وحدها وبقدراتها الذاتية التهديدات العراقية والايرانية وتمثل ذلك فى حرب الخليج الثانية (٣)

هذه المشكلات مع عدم وجود نمطية بين الدول في التسليح وضعف التعاون بينها واقعيا من حيث العمليات زاد من المشكله ففي الوقت الذي تتحسن فيها القدره العسكريه الفرديه لكل دولة فإن الكثيرين منها لا تملك إلا قوة للمظهر فقط غير قادرة علي العمل بفاعلية إلا إذا تم تخطيط تدريب دقيق زى كفاءة متتالية عالية تشمل المعدات والجنود فى حرب حديثة فلديها

قوات قليلة من المواطنين في الوقت الذي تشتمل فيه قواتها علي أعداد كبيرة من الاجانب في الوحدات وبعض دول الخليج الجنوبية تنفق الكثير علي الدفاع ولكنها جميعا - دون استثناء - تواجه مشكلات في بناء قدرات ردع أو دفاع مناسبة ، فالسعوديه العربيه اكبر دولة في جنوب الخليج جغرافيا وعسكريا - من حيث حجم القوات المسلحة - وهي مفتاح أى جهد ناجح لأي تعاون إقليمى في الدفاع ، لديها معدل متواضع من القوات بالنسبه للمساحه التي يجب عليها تغطيتها دفاعيا حيث مساحتها تبلغ حوالى ثلاثة أضعاف مساحة مصر ، ولا يمكن خلق دفاع فعال بدون جيرانها فصلا عن الأخذ فى الاعتبار طبيعة الظروف الاقليمية والدولية والتى تعمل فى بيئة تسودها التكتلات والمحاور السياسية والعسكرية وهو مايعيد للأذهان ماحدث عقب الحرب العالمية الثانية من وجود كتلتين راجت من خلالهما ترتيبات وتحالفات الأمن الاقليمى أو الجماعى التى دخلت فيها دول مختلفة بدافع الرغبة فى الحفاظ على أمتها وسيادتها فى الظروف السائدة وقتئذ(٤)

تنتشر الدول الاصغر علي طول ساحل الخليج العربى ومنها قطر بمساحتها ١١٠٠٠كم٢ وقواها البشريه في بدايه العقد الاخير من القرن العشرين وعدد أفراد قواتها المسلحة ٧٥٠٠ وتسلحها المكون وقتئذ من ٢٤ دبابا و ١٨ طائره قتال وثلاثه سفن قتال رئيسيه وتأسيسا على ذلك فإن قوة جوية معادية أو أسطولا معاديا تتمركز في جنوب الخليج قد تجعل الموقف اكثر صعوبه للدول العربيه الاخري أو للولايات المتحدة لإبراز القوة فى منطقة الخليج.

وعلى صعيد الأوضاع الجيو استراتيجية وأوضاع الحدود فإن الكويت لها حدود مشتركه مع العراق وتقع علي مسافة قصيرة من إيران ولا يوجد

خليط من القوات المسلحة للكويت ودول الخليج الاخري ، والدول العربيه ، أو الولايات المتحدة يمكنه تحقيق أمنا متاحا ضد أى هجوم عراقي مفاجيء جديد أو ضربة جويه أو بحرية أو صاروخيه إيرانيه ، إن صغر مساحة وتعداد سكان الكويت يجعلها معرضة عسكريا في الوقت الذي تمتلك فيه موارد نفطية وغازية ضخمه يجب حمايتها ، أما البحرين وقطر وعمان والامارات العربيه المتحدة فليس لها حدود مشتركه مع إيران أو العراق ، ولكن بسبب نقص العمق الاستراتجي والقدرات الدفاعية الجويه والبحريه فجميعها معرضه لهجمات عراقيه وايرانيه والبحرين صغيره نسبيا وفقيرة ومقسمة عرقيا وقطر هي الأخرى صغيره أيضا وتفتقر الي عدد كاف من المواطنين الاصليين ليمكنها تطوير قوة مسلحة فعاله والامارات العربيه المتحده تشترك في المشكلات الديموغرافيه والجغرافيه التي تعاني منها جيرانها الاصغر وعلي سلطنة عمان أن تدافع عن مضيق هرمز ضد أى تحد من ايران فضلا عن حدودها الطويلة مع اليمن .

وعموما فإن الطليقة التاريخية لهذه المشكلات قد سببت الاضطراب فى العلاقات الخليجية- وكان لبريطانيا دور فى استمرار هذه الاضطرابات فى الفترة الاستعمارية بين العشائر العراقية والكويتية، والسعودية العراقية، والنزا ع بين عسير واليمن .

وإذا كانت الاعتبارات العسكريه هي العامل الوحيد الذي يحكم القرار الوطني فإن هذه المشكلات تلزم دول جنوب الخليج على الاندماج في نظام جماعي دفاعي فعال ففي الوقت الذي تعتبر فيه المملكة العربيه السعوديه أكبر دوله في جنوب الخليج فإن مساحتها الشاسعة تجعل من الصعب الدفا ع عنها بدون معاونة من جيرانها ومن قوي خارجية وهي تتساوي في

ذلك مع البحرين وقطر. وتأسيسا على ذلك فإن التوازن العسكري في منطقه الخليج عامل هام في مدي قدرة دول الخليج الجنوبيه معا علي خلق العديد من القدرات لعل من أهمها القدرات التالية :

قوات مسلحة قادرة علي توفير دفاع مباشر ضد تهديدات منخفضة الي متوسطه الكثافه وردع تهديدات ذات مستوي أعلي بزيادة خطورة تعرض المهاجم في إحداث تأثير مضاد مدمر له . وانشاء نظام دفاع جوى وبحري علي طول الخليج وتوفير قدرات جوية كافية للمعاونة الارضيه والتعويض علي ضعف القوات البريه وتوفير قدرات بحريه وجويه لحمايه السواحل والمنشآت البترولية ضد أى هجوم جوي أو بحري وتوفير الحماية للسفن وتوفير قوات بريه كافية وقوات جويه وبحريه مؤثره بحيث تصبح هذه القوات فعالة وقدرات ضربات جوية وصاروخية كافية لإحداث خسائر ضد مدن العدو ومنشآته البترولية وردع الضربات الجوية والضربات الصاروخية بعيدة المدي من خلال التهديد برد الفعل وخليط مناسب من الدفاعات الايجابية والسلبية وذلك إلى المستوي الذي يردع الهجمات الصاروخية ومحركه تكتيكية وقدرات نقل جوي قادرة علي سرعة وإرسال الدعم من دولة الي اخري والقدرة علي المحافظه علي هذه القدرات لتتمكن من تحمل الاشتباك الطويل مع تهديد له موارد جيدة دون الاعتماد علي دول خارجية عسكريا، فضلا عن ضرورة معدات إستشعار عن بعد تكون متقدمه مركزيه ونظم قيادة وسيطره أليه لزيادة قدرات نظم تسليحها والتكنولوجيا المتقدمة لمعالجة النقص في خبرة إدارة معارك وعمليات الاسلحة المشتركه . وما تستلزمه من نظم تسليح متقدمه ذات تكنولوجيا عاليه للمساعدة في تعويض النقص في القوة ولزيادة فاعلية عناصر القوة المتاحة إلى أقصي مايمكن .

بالإضافة إلى تدريب متقدم ووسائل تأمين متطورة وفنيين أجانب بقدر كاف للإستفادة إلى أقصى حد من القوة البشرية العسكرية الوطنية وتقليل مشكلات نقل التكنولوجيا .

وفي هذا السياق فقد بدأت دول جنوب الخليج في تحديث مثل هذه القدرات عندما شكلوا مجلس التعاون الخليجي في فبراير ١٩٩١ وقوات درع الجزيرة العسكرية وكان تشكيل هذا المجلس أساسا كنتيجة للحرب العراقية الايرانيه وللخوف المستمر من كل من العراق وايران وهو ماكان بمثابة خطوه مهمة في اتجاه عملية عسكريه فعاله فكل دول الخليج الجنوبيه الست اصبحت اعضاء في المجلس وجميعها تعهد بالتحرك في طريق التعاون في المسائل العسكريه والامن الداخلي وحقق مجلس التعاون الخليجى أول نجاح له في المحادثات بين رؤساء الاركان وفي القيام بعدد محدود من التدريبات العسكريه المتشركه وتم انشاء قوة انتشار سريع رمزية في حفر الباطن وبذل جهدا لتحديث سياسة عامة لشراء الاسلحة كما تم تحديث التعاون في مجال المخابرات والامن الداخلي بعد الاضطرابات التي حدثت في المسجد الحرام بالملكه العربيه السعوديه عام ١٩٧٩ ومحاولة الانقلاب في البحرين عام ١٩٨١ واستمرت بعض جوانب هذا التعاون تتطور خلال الحرب العراقية - الايرانية تمثلت في رد فعل دول الخليج الجنوبيه بالنسبه للقصف الايراني ومحاولات زعزعة الاستقرار في الكويت والسعوديه وخلال حرب الخليج . غير أن مجلس التعاون الخليجى لم يتمكن أن ينجز دورا عسكريا رئيسيا في حرب الخليج غير أنه أنجز دورا رمزيا مهما فجميع دول مجلس التعاون تعاونت مع تحالف الامم المتحدة فقامت البحرين والسعودية وعمان والامارات العربيه المتحدة بتقديم عون

كبير في القواعد الجويه والبريه والوقود وكل ما أمكنها تقديمه من عون كما أرسلت جميع دول مجلس التعاون قوات رمزية انضمت الي القوات البريه العربيه التي قاتلت في عملية «عاصفة الصحراء» كما أنها جميعا بذلت جهودا رئيسيه لتحسين دفاعاتها وعملياتها (٥) .

قطر والتحديث العسكري

سبقت الاشارة إن قطر شبه جزيرة صغيرة تشغل موقعا استراتيجيا في منتصف الخليج الجنوبي ومن الناحية الجيوستراتيجية فإنها بعيدة عن التهديد من الشمال حيث عمقها شمالا يتركز فى السعوديه والبحرين ومساحتها ١١٠٠٠ كيلو متر مربع ولها شواطيء طولها ٥٦٣ كيلو مترا وتوجد مشكلات حدودية بينها وبين الامارات العربيه المتحدة والبحرين ولكن حدودها البريه طولها ٦٠ كيلو مترا فقط : ٤٠ كيلو مترا مع المملكة العربيه السعوديه ٢٠ كيلو مترا مع الامارات العربية المتحده .

وتعتمد قطر علي احتياطيات البترول والغاز الطبيعي ونصيب الفرد من الدخل القومي السنوي حوالي ١٢٥٠٠ دولار في السنه وبها أعلي نسبه سيارات رولزرويس الباهظة التكاليف الي السكان بالنسبه لأيه دولة في العالم وقد انتجت حوالي ٤ر٤ مليار برميل من البترول بنهايه عام ١٩٩٠ ولديها نسبه متوسطه احتياط الي الانتاج تصل الي ١:١٩ وفي أول يناير ١٩٩٢ كان تقدير احتياطى البترول المؤكد ٦ر٢ مليار برميل واجمالي الاحتياطى من ٣ر٧ إلى ٤ مليارات برميل ولقد انتجت بترولا بمعدل من ١٤٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ برميل في اليوم خلال عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ ومع ذلك فإن حقل بترول قطر المسمى شمال دوم أو حقل الشمال به احتياطي

غاز يزيد علي ٣٨٠ تربليون قدم مكعب مع احتياطي انتاج حوالي ١٦٢٠٠٠ مليار قدم مكعب وهذا يجعل قطر رابع أو خامس أكبر دولة في العالم في مجال احتياطيات الغاز الطبيعي .

وكانت قطر [٦] اخر دوله خليجية صغيره تقع تحت الحماية البريطانيه ولم تنضم الي دول الهدنه حتي عام ١٩١٦ بعد رفض السيادة العثمانيه خلال الحرب العالميه الاولي وعندما قررت بريطانيا الانسحاب من الخليج في يناير ١٩٦٨ حاولت أن تجعل قطر جزءا من اتحاد فيدرالي يشمل البحرين وسبع مشيخات أصبحت بعد ذلك الامارات العربيه ومثلها مثل البحرين اختارت قطر الاستقلال عام ١٩٧٢ ومنذ ذلك الوقت اصبحت قطر ملكية تحكمها اسره آل ثاني التي تستوزرعلي معظم مجلس الوزراء ولقد انقسمت اسره آل ثاني بالصراعات الداخلية في الماضي والسلطتان التشريعية والتنفيذية ينهجان أسلوب الشورى وأمير البلاد يستأثر الكثير من السلطات[٨] ولقطر مجلس بالتعيين ولكن أسرة آل ثانى وهي مجموعه قبلية اكثر من ٢٠٠٠ عضو .

سبقت الاشارة للخلافات المستمره الطويلة بين قطر والبحرين [٩]حول السيطره علي جزر حوار وفشت الديبال شمال شرق السواحل والتي تحدد الحدود بين قطر والبحرين ويقال إن الخلافات احيانا تشمل حقول البترول في المنطقه المغمورة غير أنها كانت خلافات بين العائلات المالكه اكثر منها خلافات علي مسائل اقتصاديه هامه وكانت قطر اكثر اعتدالا بالنسبه للمشكله وقدمت دعما لتحالف الامم المتحدة خلال حرب الخليج وتحسنت أكثرعلاقاتها مع الولايات المتحدة ومع ذلك فانها تنظربشك وريبة الي التواجد الامريكى في البحرين بل و اصبحت قطر اكثر حذرا في علاقاتها

مع الغرب وابتعدت احيانا عن الولايات المتحده لتقلل من المخاطره بمشكلات قد تنشب مع سكانها المغتربين .

وتحتاط قطر دائما لتفادي ربط أمنها بالسعوديه ، ولا تزال العلاقات القطرية السعودية غير مستقرة حيث (١٠) حدثت بعض المناوشات علي الحدود بين قوات قطر والسعوديه في ٢١ سبتمبر ١٩٩٢ وحدث الاشتباك عند نقطة خارجية عند خوفوس علي بعد ٨٠ كيلو مترا جنوب شرق الدوحه قتل فيه جنديان قطريان وأسر جندي واحد وكانت قطر اكثر جرأة في تطوير علاقاتها مع ايران فلقد وافقت مبدئيا علي الحصول علي مياه عذبه من نهر قارون الايراني وذلك بتمويل خط انابيب تحت مياه الخليج بتكلفة ١٣ مليار دولار وناقشت مشروعات بترولية وغازيه مشتركه مع الحكومه الايرانيه ومع ذلك فلقد دعمت قطر الامارات العربيه المتحده ضد ايران في ابريل - سبتمبر ١٩٩٢ عندما سيطرت إيران سيطرة كاملة علي جزيرة أبو موسي وطردت الامارات العربيه من نصفها الجنوبي (١١)

الانفاق العسكرى

لم يحدث أن كان لقطر قوات عسكريه كبيره وفي الثلاثه عقود الاخيره من القرن العشرين افتقرت قطر إلى القوة البشريه ليمكنها تحقيق ذلك فإجمالي سكانها ٥١٨٤٧٩ نسمة بمعدل تزايد سكانى ٣ر٥٪ ونصف السكان تقريبا وأكثر من ٨٥٪ من قواتها العاملة البالغة ١٠٤٠٠ ، غير قطريين ، وفى الوقت الذي يكون المسلمون ٨٥٪ من سكان قطر فإنها تنقسم الي ٤٠٪ عرب، ١٨٪ باكستانيين ، ١٨٪ هنود ، ١٠٪ إيرانيين ، ١٤٪ مجموعات اخري وتعتبر قطر دولة غنية حسب مستويات الخليج ويبلغ ناتجها القومى ٦ر٦ مليار دولار .

ومع ذلك حاولت قطر تطوير قواتها المسلحة منذ بداية الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ ، فلقد زادت القوة البشرية العسكريه لقطر ببطء من ٥٠٠٠ في اوائل الثمانينيات الي ٦٠٠٠ عام ١٩٨٥ إلى ٧٥٠٠ عام ١٩٩٢ وتوجد أسباب واضحة لهذه القوة الصغيرة وحتي اذا تم التغاضى عن أن ٨٥٪ من القوة العاملة من الاجانب فإن إجمالي وعاء القوة البشرية هو حوالي ٢٣٥٠٠٠ فقط علي أساس حساب السكان فيما بين سن ١٥ سنه - ٤٠ سنه وتقدر بعض المصادر[١٢] أن ١٢٦٠٠٠ من الذكور صالحون للخدمة العسكرية وأن ٤٢٤٢ يصلون لسن التجنيد سنويا أما معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية IISS فيقدر أن ١٧٤٠٠ من الذكور بين ١٣ سنه ، ١٧ سنه وأن ١٧٨٠٠ بين سن ١٨ سنه ، ٢٢ سنه ، وأن ٤٥٦٤٠ فيما بين سن ٢٣ سنه ، ٣٢ سنه ، لقد زادت قطر من انفاقها العسكرى السنوى من حوالي ٢٦٠ مليون دولار عام ١٩٧٨ إلى ٤٧٥ مليون دولار عام ١٩٧٩ وإلى ٦٠٤-٧٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ حتي عام ١٩٨٥ إن التقارير عن الانفاق العسكرى القطرى فى ارتفاع مستمر فوكالة الحد من التسلح ونزع السلاح (ACDA) لم تقم بكتابة أى تقارير عن الانفاق بعد عام ١٩٨٥ وتفيد تقارير معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية[١٤] بأن قطر انفقت ٢ر١٥٤ مليون دولار عام ١٩٨٧ ، ٤٤ر١ مليار دولار عام ١٩٩١ ويبدو أن قطر تنفق ١٠٪ من اجمالي الناتج القومى ، و٢٠٪ من الانفاق الحكومي المركزي علي الدفاع في السنوات الاخيرة .

اختلفت واردات الاسلحة لقطر بشدة من سنة لاخرى وكانت اجمالياتها ٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٨ ، ٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ ، ٩٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، ٢٧٠ مليون دولار عام ١٩٨١ ، ٢٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٣ ،

٢١٠ مـلايين دولار عـام ١٩٨٤ ، ٨٠ مليـون دولار عـام ١٩٨٦ ، ٣٠ مليـون دولار عام ١٩٨٨ .

كان الجزء الرئيسي من أسلحة قطر يأتى من فرنسا ولقد استوردت قطر ما اجماليه ٧٦٥ مليون دولار من الاسلحة خلال ١٩٧٩ - ١٩٨٣ منها ١٠ مـلايين دولار من الولايات المتحـده ، ٤٤٠ مليـون دولار من فـرنسـا ، ٣١٠ مـلايين دولار مـن المملكه المتحـدة ، ٥ مـلايين دولار من دول اخـري ، لقـد استوردت قطر ماقيمته ٣٦٠ مليون دولار من الاسلحة في ١٩٨٤ - ١٩٨٨ من بينهـا ١٠ مـلايين دولار من الولايات المتحـدة ، ٣٠٠ مليـون دولار من فـرنسـا ، ٢٠ مليـون دولار من المملكة المتحـدة ، ٣٠ مليـون دولار من دول اخـري وطبقـا لوكالة الحد من التسلح ونزع السـلاح (ACDA) عـام ١٩٩٢ استوردت قطر ما إجمالي قيمته ١٦٠ مليون دولار من الاسلحة خلال ١٩٨٥ - ١٩٩٨ من بينها ١٠ ملايين دولار من الولايات المتحدة ، ١٠٠ مليون دولار من فـرنسـا ، ٢٠ مليـون دولار من المملكة المتحـده ، ٣٠ مليـون مـن أمـريكا اللاتينية(١٥) .

الجيش القطرى :

يقود القوات المسلحة القطرية أعضـاء من العائلة المالكة ، ويجمـع اللواء حمد بن خليفه (٧٤) آل ثانى هو وزير الدفا ع والقائد العام ويعمل عضـوان اخران من أسرة ال ثانى كقائد للقوات الجويه وكرئيس للاسرة المالكة وعادة مـايتم اختـيـار الضـبـاط والجنود من أعضـاء من الاسـرة المالكة والقبـائل الصحراويه الرئيسيه وفي الماضي كانت قطر تعتمد بثقل علي القبائل البدويه التي تعبر الحدود السعـوديه القطريه ولكنها اضطرت لزيادة استـيعـابهـا

العرب الحضريين حيث إن المرتبات والمزايا جيده وتسود حالة الرضاء بين العسكريين .

إن المشكلة العسكريه الرئيسية لقطر هي القوة البشرية فإجمالى القوات المسلحة القطرية ١١٠٠٠ رجل بما في ذلك القوات شبه العسكريه وهي تفتقر الي القوة البشرية لإنشاء قوات مسلحة ذات بال وفي الوقت الذي تقوم به بتجنيد المواطنين والبدو فإنها مازالت تعتمد أساسا علي العرب الاجانب والباكستانين لاستكمال التشكيلات المقاتلة ويبدو أن لديها مستشارين بريطانيين ومصريين وفرنسيين وأردنيين وباكستانيين ينجزون دورا عسكريا نشطا ومع ذلك خلفت قطر وعاء ناميا من القوة البشريه الوطنية تتدرب في بريطانيا وفرنسا ومصر والاردن والباكستان والملكه العربيه السعوديه وهناك اعداد متزايده من المواطنين.القطريين الذين ينضمون إلي القوات المسلحة فى السنوات الاخيرة وزيادة مستمرة في الضباط الشبان المؤهلين المدربين والحجم الاسمي لقوة الجيش القطري من ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ رجل وحتى عشية العقد الأخير من القرن العشرين كان التشكيل القتالي يشمل علي كتيبة مدرعة ولواء مشاة من ثلاث كتائب مشاه ميكانيكيه وفوج حرس ملكي وبطارية مدفعية واحده وكتيبه قوات خاصه وفوج مدفعيه ميدان وبطارية صواريخ أرض – جو رابير وهي وحدات مقاتلة محدودة للغاية حسب المقاييس الغربية حيث أن إجمالي القوة البشريه للجيش القطري أصغر من أن يشكل فوجا غربيا واحدا مدعما ومع ذلك يبدو أن فوج الحرس الملكي وكتيبه القوات الخاصه جيده التدريب وذات كفاءة قتالية مرتفعة كقوات أمن وحرس ومعظم تدريب الجيش فرنسي وبريطاني وأردني ولقد أنجز دورا جديرا بالاكبار في معركة الخافجي خلال حرب تحرير الكويت

ومازال الجيش ذا تسليح خفيف ففي عام ١٩٩٢ كان يمتلك ٢٤ دبابة AMX-30 وخليطا متباينا من مركبات القتال المدرعة يشمل ٤٠ مركبة AMX-10P/PC ، ٣٠ مركبة AMX-VTT ، ١٨٠ مركبة VAB/VIT ، ٤٠ مركبة كاركافيل EE-9 ، ٨ مركبة قتال مدرعة قيادة V-150 ماركة ٣ ، ٨ مركبات صلاح الدين ، ١٢ مركبة فيريت ، ٢٥ مركبة ساراسين ، والمركبات فيريت في المخازن ، كما توجد طلبية أخرى للمركبات AMX-10P . وتتكون أسلحته المضادة للدبابات من ٢٥ قاذف هوت ، ٢٥ قاذف ميلان (صواريخ موجهة مضادة للدبابات) ، ٤٠ – ٥٠ مدفع ١٠٦ مم عديم الارتداد ، ولديه كذلك عدد غير معلوم من القواذف الصاروخية الخفيفة المضادة للدبابات . وذلك حتى عشية العقد الأخير من القرن العشرين.

وقوة المدفعية بالجيش القطرى محدودة ، فلديه ١٨ قطعة ذاتية الحركه ١٥٥ مم AMX ماركة ٣ ، ٨ قطع هاونزر عتيق ٢٥ رطلا (٨٧مم) ، كما يوجد بالجيش عدد محدود من الهاونات ومع ذلك فلقد تعاقدت قطر علي عدد اضافي من الهاونزرات ذاتيه الحركه في عام ١٩٩١ ولديه كذلك ٥ قواذف صاواريخ استروس – ٢– و ١٠ قواذف ب م – ٢١ عيار ١٢٢ مم متعددة الادله ، و١٥–٢٠ هاون ١٢٠ مم ، و١٠ هاونات ٨١مم . وذلك حتى عشيه العقد الأخير من القرن العشرين كما سبقت الاشارة .

إن قوات قطر المسلحة لها قدرة محدودة في استخدام المدرعات والمدفعية وبعض كتائب المشاه الميكانيكية ذات فاعلية معقولة ولكن معظم القوات يمكنها القيام بعمليات دفاعية محدودة ومستوى تدريب الجيش علي المناورة بالقوات محدود وله قدرات رمزية في قتال المدرعات ولا يستطيع استخدام المدفعية بفاعلية في معركه الاسلحة المشتركه أو في القصف المضاد أو فيما وراء الرؤيه البصرية .(١٦)

ولدى الجيش ١٢ وحدة إطلاق نيران رابير ، و٥ وحدات إطلاق نيران رولاند كوسيلة دفاع جوى قصير المدي ولديه نظم دفاع جوى محموله علي الكتف بلوبايب Blowpipe وسام -٧ وهذه الوسائل تحقق له القدرة لتغطية هدف واحد او توفير غطاء لمنطقة أوسع وأشترت قطر ١٢ وحده ستينجر على الأقل لدي قطر مصدر الطاقه لتشغيل الصواريخ ستينجر فضلا عن نظام دفاع جوي ميسترال ولكنها لن تؤدى إلى تحسين مؤثر لقدرات قطر .

ارتفعت قدرات الجيش القطري فى التعامل مع التهديد الخارجى حيث زادت قدراته علي المناوره والاسلحة المشتركه والعمليات المشتركه ويبدو أن دوره الرئيسي مراقبة الحدود والدفاع عن المنطقه المتنازع عليها مع الدفاع عن العاصمة والبترول ومنشآت تحليه مياه البحر إن الجيش لديه قدرات حقيقيه عليا للعمل علي مسافه كبيره من ثكناته بدون دعم خارجى في مجال القتال والتأمين الادارى والفنى .

البحريه القطرية :

حتى عشية العقد الأخير من القرن العشرين كانت القوة الرسمية لبحريه قطر حوالي ١٢٠٠ - ١٥٠٠ رجل وبها مستشارون فرنسيون وباكستانيون وتتكون سفنها القتاليه الرئيسيه من ثلاثه لنشات صواريخ سريعه ٣٩٥ طن كوباتانت - ٣ صنعت في اوائل الثمانينيات وهذه اللنشات مسلحه بثمانيه صواريخ اكسوزيت ومدفع اوتوميلارا ٧٦مم ومدفعين بريدا ٤٠مم ، وأربعه مدافع مزدوجة ٣٥ مم ولديها سته لنشات مرور ٣٣٫٥ متر فوسبر - ثورنوكروفت مسلحه بأربعه مدافع مزدوجة ٣٥مم ، وصنعت في منتصف السبعينيات ويتم تشغيل هذه السفن باحتراف متوسط وباطقم معظمها من

المغتربين وهي مناسبه للمهام المحليه ولكنها تفتقر الي الدفاع الجوي والمستشعرات للاستطلاع وتحديد الاهداف .[17]

وكانت سفنها الاخري تتكون من ستة لنشات مرور ١٤٫٥ متر دامين بولوكات (من المحتمل أن البوليس البحري هو الذي يقوم بتشغيلها) . ويقوم البوليس البحري كذلك بتشغيل لنشي مرور ١٤٫٥ متر ولنشي مرور ١٣٫٥ متر و٢٥ لنش مرور طراز سبير ، ولنش إنقاذ واقتحام طراز Interseptor وخمسه لنشات مرور ١٢٠٠ -P Marine Fairy كما توجد سفينتا جر (إنقاذ).

وقامت قطر بالتعاقد علي أربعة لنشات هجوم سريع ٣٥٠-٤٠٠ طن طراز فيتا من فوسيبر - ثورنوكروفت في يونيو ١٩٩٢ ، وهي سفن ٥٦ مترا مزودة برادار ثورنوكروفت CSF وجناح قيادة ونظام قيادة NCSTACTICOS تكتيكى ، وصواريخ م م - ٤٠ اكسوزيت سطح - سطح، ومدفع اوتوميلارا ٧٦ مم ، ونظام دفاع جوي قريب ٣٠ مم سيجنال جولكيبر ومن المخطط توريدها عام ١٩٩٦-١٩٩٨ .

ولقطر قوة دفاع سواحل ولديها عدد من بطاريات الدفاع الساحلي كل منها بها ثلاثه قوانف صواريخ اكسوزيت م م - ٤٠ والقاعدة الرئيسيه لها في الدوحة ولكنها تبني قاعدة بحريه في جزيره حالول .

إن مستويات التدريب علي العمليات القتالية البحرية فى ارتفاع مستمر والبحرية القطريه تعمل جاهدة على تحديث أسلحتها وقدرتهاعلي إدارة عمليات قصيرة ومعظم أعمال الصيانة والتأمين الادارى تتم علي أساس تعاقدى وهى مناسبه فقط لأوقات السلم .

القوات الجوية القطرية :

الإحصائيات الموضحة بعد مستمدة من المصادر عشية العقد الأخير من القرن الماضى حيث كان بالقوة الجويه القطريه عدد محدود من القوة البشريه تزيد قليلا علي ٨٠٠ رجل وتتمركز في مطار الدوحه العسكري وكثير من طياريها وضباطها من قطر وتعتمد أيضاً علي فرنسا ودول اجنبيه اخري في التدريب والصيانة والاصلاح والتأمين الاداري وكثير من اعمال القيادة والسيطرة C31 ولديها ١٨ طائرة قتال ، ٢٠ هليكوبتر مسلحة وتشمل ٦ طائرة الفاجيت ، ١٢ طائرة ميراج F-1E/D ، ٢٠ هليكوبتر SA-342 مسلحة (١٢ منها مسلحة بالهوت ، ٦ مسلحه بالاكسوزيت) ولدي قطر صواريخ جو - جو AM-39 للميراج وهي مزودة بصواريخ سوبر ماجيك R-530F وماجيك R-550 وطائرات الميراج القطريه هي الوحيدة العامله وتواجهها صعوبات كثيره في الصيانه والتدريب المتقدم ولدي قطر ١٢ هليكوبتر ويستلاند كوماندو -٢ ، كما يوجد لديها ٤ طائرات نقل ، ٢ هليكوبتر ركاب SA/341G.(١٨)

وكان لدى قطررادارات إنذار بريه بليسى ومركز قيادة تحت الأرض فى مطار الدوحه وهذا المركز يشبه الي حد كبير مركز قيادة في البحرين ومراكز قيادة في المملكه العربيه السعوديه وقد عالجت قطر حاجتها للمساعدة من الطائرات أواكس السعوديه أو الامريكيه لإمدادها بالانذار المناسب عند أى هجوم إيراني أو عراقي وأمكنها الاستفادة الي حد كبير من الاندماج في نظام الدفاع الجوى الاقليمى الخليجى عموما ويوجد للقوات الجويه ملاجيء للمقاتلات الميراج ومنشآت ومخازن بحالة جيدة ويتم التدريب مع السعوديه ولديها مستشارون فرنسيون وبريطانيون .

وكان يوجد بالقوات الجويه القطريه ٦ قواذف صواريخ رولاند أرض جو ، ١٠-١٢ قاذف رابير ، وسام-٧ وبعض الصواريخ ستينجر الامريكيه - كما سبقت الإشارة وخدمة نظم الاستينجر لجعلها صالحة للعمليات واشترت قطر صواريخ هوك MIM23B أرض - جو وبطاريتين شاهين وتفاوضت علي شراء سرب من المقاتلات الحديثه مثل ف -١٦ أو ميراج - ٢٠٠٠ ولدى قطر تفتقر نظم دفاع جوى جوية ويرى على مستوى مرتفع حاليا.

القوات شبه العسكريه القطرية :

حتى عشيه العقد الأخير من القرن العشرين كان لدى قطر قوة بوليس كبيرة من ٥٠٠٠ إلى ٦٥٠٠ رجل تشمل بعض العناصر شبه العسكريه وهي منظمه طبقا للاسلوب البريطاني مع قوات أمن داخلي خاصه وهي مزودة بثلاث هليكوبترات لينكس واثنين SA-243 ، واثنين جازيل وتشمل عددا كبيرا من المغتربين من بينهم مصريون تم اختيارهم بعناية كما توجد بعض العناصر الخاصة التي تعالج السيطرة علي العمال الاجانب والهجرة وعمليات المسح .

لم تعانى قطر من مشكلات أمن داخلية رئيسية في السنوات الاخيرة كما قامت العائله المالكه بتحسين الاشتراك في ثروة البترول ومجتمعها يتطور تدريجياً إلى التحديث دون أن يتحول إلى التطرف وتقوم عائله آل ثاني بعمل جيد في المحافظة علي مستوي المعيشة ومنح الفرصه للقطاع الخاص ، كما أن تخفيض ميزانيات الحكومه وأنشطه التطوير يعتبر ظاهرة صحية وخاصة توجهاتها نحو تقطير الوظائف العسكرية عموماً(١٩)

إن المشكلات الامنية الداخلية فى قطر تكمن فى الأقلية الشيعية والعمال الاجانب، وتعالج الدولة بحكمه ومهارة ، حيث أصبحت مشكلات محدودة وحقيقة أن ٩٠٪ من العمالة القطريه من المغتربين وأن أكثر من ٦٠٪ من السكان من المغتربين كذلك لم تخلق مشكلات خطيرة ماعدا مشكله بقاء العمال بدون إذن عمل ومع ذلك فإن سيطرة الدولة الأمنية خلقت إستقرار سياسيا مشهودا به حيث لاتشكل القوات القطريه تهديدا لأحد فى الوقت الحاضر وقد قدمت دعمها لتحالف الأمم المتحدة في حرب الخليج الثانيه ودعمها للقوات السعوديه في معركة الخافجى حيث تأكد أن قواتها قادرة علي القتال وإنجاز دور متعاظم في جهود الخليج الجنوبي في خلق قوة إقليمية فاعلة.

وقعت قطر اتفاقا أمنيا مع الولايات المتحدة في يونيو ١٩٩٢ يحقق لها تعاونا قويا في فتح تدعيمات جويه أمريكيه وهذا الاتفاق يمثل تقدما ملموسا في العلاقات الامريكيه القطريه أسس علي تعاونهما خلال حرب الخليج[٢٠] ومع ذلك مازالت قطر تواجه مشكلة الوصول إلى قرار حاسم بشأن إعتمادها على العمالة الأجنبية ومقتضيات تحديث الجانب الحكومى وحدوث تقطيرة كما يتضح من الفصل التالى .

الهوامش:

١- راجع: دكتور/ محمد نصر مهنا ، علوم السياسة، دراسة في الأصول والنظريات ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٩٠ ص ص ٣٦١-٣٦٤.

٢- اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على انتوني هكورد سمان، ترجمه وتقديم وتعليق وتعقيب المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة ، بعد العاصفة، دار الهلال ، القاهرة، بدون تاريخ إصدار ص ص ٥٤٥ ومابعدها.

٣- راجع دكتور/ محمد نصر مهنا ، العلوم السياسية ، دراسة في والأصول في النظم السياسية، جامعة أسيوط ١٩٩٢ ص ص ٣١٤-٣١٦

٤- راجع في تفصيل ذلك دكتور/ محمد نصر مهنا ، الخليج العربي ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ص ص ٣٤١ ومابعدها

٥- المرجع نفسه.

٦- راجع في تفصيل ذلك، دكتور محمد نصر مهنا ، دليل الخليج العربي، المكتبة الجامعة، الاسكندرية ، ١٩٩٩ .

٧- راجع في تفصيل ذلك دكتور/ يوسف عبيدان ، نظام الحكم في دول الخليج - مرجع سابق.

٨- نفس المرجع السابق.

٩- دكتور/ محمد نصر مهنا / دليل الخليج العربي ، مرجع سابق ص ص ٢٥١-٣٠٠.

١٠- نفس المرجع السابق

١١- انتونى هـ كورد سمان، مرجع سابق ص ص ٦٣٣ ومبعدها.

١٢- وذلك حسب تقدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية - راجع نفس المرجع السابق ص ٦٣٤.

١٣- المرجع نفسه.

١٤- المرجع نفسه.

١٥- راجع دكتور/ محمد نصر مهنا(وآخرون) ، نشرة المعرفة العسكرية رقم (١)، هيئة البحوث العسكرية.

١٦- المرجع نفسه ص ص ٦٣٦ ومابعدها.

١٧- المرجع نفسه ص ص ٦٣٧ ومابعدها.

١٨- المرجع نفسه.

١٩- راجع تفصيلا دكتور/ محم نصر مهنا، الإدارة العامة الحديثة "تحليل لمجموعة مختارة من الدول" ، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٥.

٢٠- راجع دكتور/ محمد نصر مهنا، الخليج العربى ، دراسة فى تاريخ العلاقات الإقليمية والدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٩٠.

الفصل الرابع

الادارة الحكومية

تنتمى الادارة الحكومية إلى حقل الادارة العامة التى هى جزء من المجال الأكبر للإدارة الشاملة التي تعنى بدراسة كيفية تنظيم جميع أنواع المؤسسات وتمويلها وتعيين الأفراد فيها وحفز هممهم؛ وسواء تعلق بالأمر بالإدارة الحكومية أو الادارة العامة الحديثة فإنهما يرتبطان بالعملية السياسية من حيث أن الإدارة الحكومية تشارك فى رسم السياسة العامة وإن كانت تقوم بالطبع بتنفيذ السياسات العامة بسبب كون العملية الادارية جزء متكامل من العملية السياسية.

ودراسة الادارة الحكومية فى قطر هى دراسة متطلبات الجهازالإدارى الحكومى من حيث متطلباته وعلاج المشكلات الآتية فى المجتمع القطرى فى سياق الإهتمام بالعامل الإنسانى من حيث الإهتمام بتقطير الوظائف - أى جعل الوظائف فى معظمها للقطريين ومع مايتطلب الإستفادة من الخبراء الإياريين الوافدين وعدم السماح لهم بالتحكم فى البرامج التدريبية لامد طويل بحيث يتوافر للجهاز الإدارى الحكومى القطرى الدراية الكافية من ثنايا الادارة الصحيحة والتغلب على التعقيدات ومزيد من تبسيط الاجراءات ومواجهة تحديات نقل الحضارة التكنولوجيا أى الأخذ بمقتضيات تحديث الادارة للحكومة القطرية.

فى هذا السياق فقد إرتفع عدد الموظفين القطريين فى منتصف العقد الاخير من القرن العشرين إلى حوالي ٢٠ ألف موظف . ومن الثابت أن نسبة تمثيل الموظفين قد ارتفعت بالتالي فى الفتره نفسه إلى ٣٤٪ فالى اي

مدي كانت مساهمة الموظفين القطريين من الجنسين في هذه الزيادة ؟ بالنظر إلى الموظفين القطريين من الذكور فقد كانت زيادتهم طفيفه ثم استمرت نسبتهم وعددهم بالزيادة إلى ان بلغ عددهم ١٢٠٠٠(اثني عشر ألف موظفا في سنه ١٩٩٤ وبنسبة ٣٠٪ من المجموع العام للموظفين في تلك السنة وهذا يدل علي ان عدد الموظفين القطريين قد زاد ويعني أيضا ان مساهمة الموظفين القطريين في عملية تقطير الوظائف ضئيلة فى هذه الفترة في القطاع الحكومى القطرى .[١]

أما الموظفون الوافدون قد زاد عددهم في نفس الفترة من ١٥١٤٩ موظفا في عام ١٩٨٣ إلى ١٧٣٥٥ في سنه ١٩٩٤ كمايلاحظ أن عدد الموظفات الوافدات قد انخفض إلى ١٥٨١ موظفه فى سنه ١٩٩٤ ويدل ذلك علي أن الموظفات القطريات هن اللواتي حللن محل الموظفين والموظفات من الوافدين وأخذت نسبتهن فى الارتفاع ، وعوضن عن النقص الحاصل فى الموارد البشرية من الذكور القطرية [٢]

أما مكانة القطاع الحكومي القطري بين القطاعات الاقتصاديه الثلاثه من قطر : الحكومي، والمختلط والخاص فيمكن التعرف عليها توزيع القوي العامله في القطاعات الثلاثه لسنه ١٩٨٦ حيث ان القطاع الحكومي القطري يستأثر بالمرتبه الاولي بين القطاعات الثلاثه من حيث نسبه تقطير الوظائف في سنه ١٩٨٦ فقد بلغ عدد الموظفين القطريين في القطاع الحكومي ١٣٦٢١ وبنسبه تمثيل تصل الي حوالي ٤٦٪ من المجموع العام لموظفي القطاع الحكومي أما القطاع المختلط فيأتي في المرتبه الثانيه ، حيث بلغ عدد الموظفين ٢٧٥ موظفا [٣] وبنسبه ٦٪ من المجموع العام لموظفي القطاع المختلط ، أما القطاع الخاص فهو الأقل نسبة من حيث تقطير

الوظائف ، حيث بلغ عدد الموظفين القطريين ٢٠٦١ موظفا وبنسبة تمثيل تصل الي حوالي ٢٪ من العدد الاجمالي لموظفي القطاع الخاص ومن الجدير بالذكر أن العمالة النسائيه تكاد تكون غير موجودة في القطاعين المختلط والخاص ، بينما وصلت نسبه تمثيلهن ١١٪ من المجموع العام لموظفى القطاع الحكومى وذلك حتي عام ١٩٨٦ (٤) .

ويمكن التعرف علي خصائص القوي العاملة القطريه في القطاع الحكومي القطري من خلال التقارير السنوية التي أًدرها قسم الاحصاء التابع لإدارة شؤون الموظفين في دولة قطر خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٤ تتضمن هذه التقارير تصنيفات الموظفين حسب حلقات الكادر الوظيفي ، والنوع والجنسيه والمهنه والحالة التعليمية ومدة الخدمه وفئات العمر ، والتي درجت إدارة شؤون الموظفين على إًدارها بانتظام منذ سنه ١٩٨٣ وحتى منتصف العقد الاخير من القرن العشرين على النحو الاتى :-

أولاً: يوضح قانون الوظائف العامه المدنية في قطر أن الوظائف العامة تنقسم إلى أربع حلقات وأن الميزانية تحدد سنويا عدد وظائف كل حلقة ودرجاتها ، كما تحدد الوظائف في كل دائرة ، واسم كل وظيفة ودرجتها ولا يجوز أن يزيد عدد الموظفين أو العمال في أية درجة علي عدد الوظائف المحددة للدائرة من تلك الدرجة وعرفت المادة الرابعة من قانون الوظائف العامه المدنية أن الموظف هو من يعين في إحدي وظائف الحلقات الثلاث الاولي .

وقد خصص قانون الوظائف العامة المدنية الحلقة الاولي للوظائف العليا، والتي يشغلها كبار الخبراء وكبار ذوى الاختصاص ، وقسمها الي ثلاث

درجات : الخاصة ، والأولي ، والثانية ، أما الحلقة الثانية فقد تم تخصيصها للوظائف العالية وتحتوى علي أربع درجات :

الاولى والثانية والثالثة والرابعة كما خصص الحلقة الثالثة للوظائف المتوسطه ، وتحتوى علي خمس درجات : الأولى ، والثانية ، والثالثة ، والرابعة ، والخامسة . واشترطت المادة السابعة من القانون ، علي توفر شهادة جامعية أو عالية ، تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة ، إذا كان التعيين في احدي وظائف الحلقتين الاولي والثانية أما إذا كان التعيين في إحدي وظائف الحلقة الثالثة فيشترط توفر شهادة متوسطة تتفق دراستهامع طبيعة الوظيفة ، أو شهادة متوسطة وخبرة في أعمال مماثلة لاعمال الوظيفه[٥] . كما أجازت المادة السابعة إعفاء المرشح لوظيفة فى أدني درجات الحلقة الثالثة من شرط الحصول على المؤهل العلمى ، إذا كان قد مارس بنجاح لمدة سبع سنوات علي الاقل فى دوائر الحكومة ، أعمالا مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها وخصص القانون الحلقة الرابعة والتي لا تعتبر من الوظائف العامه ، إلى فئتى المشرفين والعمال والسائقين .

ثانياً: ان توزيع الموظفين القطريين في القطاع الحكومي حسب حلقات الكادر الوظيفي خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٤ يلاحظ ان نسبه تمثيل الموظفين القطريين في وظائف الحلقه الاولي قليله ولا تزيد في أعلي حد لها عن ١٪ من المجموع العام للموظفين في القطاع الحكومي ، خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٤ ، أما عددهم فقد بلغ ١١٧ موظفا (ذكور + إناث) قطريا ، فى سنة ١٩٨٣ ، ثم بدأ بالزيادة بصورة تدريجية حتي وصل الي ٢٨٢ موظفا قطريا في ١٩٩٤ أى زاد العدد ١٦٥ موظفا قطريا في تلك المدة وقد حافظ الموظفون القطريون علي نسبة تمثيل ثابتة وبمستوى ١٪ منذ سنه

١٩٨٥ حتي منتصف العقد الاخير من القرن العشرين وهي نسبة تتساوي تقريبا مع نسبه الوافدين وتعتبر نسبة ١٪ للموظفين القطريين في وظائف الحلقه الاولي مناسبه ، إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أن عدد الموظفين العاملين في وظائف الحلقة الاولي قليل ، ولا تتجاوز نسبتهم ٢٪ من المجموع العام للموظفين في القطاع الحكومي وهذا أمر طبيعى إذا أخذنا بعين الاعتبار أن وظائف الحلقه الاولي عليا ، ويشغلها كبار الخبراء وكبار ذوي الاختصاص ويلاحظ أنه مازال هناك ٣٦١ موظفا وافدا في وظائف الحلقه الاولي ١٩٩٤ وهو يزد ٧٩ موظفا عن عدد الموظفين القطريين وأنه مازال هناك مجال واسع لتقطير مثل هذه الوظائف

أما وظائف الحلقه الثانية فنسبة تمثيلها للموظفين القطريين أفضل، وتتزايد أعدادهم بشكل ملحوظ سنوياً ، حيث بلغ عددهم ٢١١٢ موظفا في سنه ١٩٨٣ ، وبنسبة ٧٪ من المجموع العام للموظفين في تلك السنة ، ثم ارتفع عددهم إلى ٨٥٢١ موظفا ، وبنسبه ٢٣٪ من المجموع العام للموظفين في سنه ١٩٩٤ ، ولابد من الاخذ بعين الاعتبار أن وظائف الحلقة الثانيه مخصصة للوظائف العاليه ، والتي تشترط فيمن يعين فيها توافر شهادة جامعية ، أو عاليه ، تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة ، مما يدل علي ارتفاع مستوي التأهيل العلمي للموظفين القطريين خلال تلك الفترة بعد تحديث العملية التعليميه وحسن ادارتها في مراحلها المختلفه حتي التعليم الجامعى.

أما وظائف الحلقة الثالثة ، والمخصصة للوظائف المتوسطه ، والتي تشترط فيمن يشغلها توفر شهادة متوسطه تتفق دراستها وطبيعة الوظيفه ، أو شهادة متوسطه وخبرة في أعمال مماثلة لأعمال الوظيفة ، فتتميز بنسبة تمثيل مستقرة للموظفين القطريين ، تتراوح مابين ١٠-١٧٪ من المجموع

العام للموظفين في القطاع الحكومي . كما يلاحظ أن نسبة تزايدهم في هذه الفترة ضئيلة ولاتتجاوز ٢٪ من المجموع العام للموظفين في القطاع الحكومي فقد بلغ عدد الموظفين القطريين الذين يشغلون وظائف الحلقه الثالثه ٣٠٠٣ في سنه ١٩٨٣ وبنسبه ١٠٪ من المجموع العام للموظفين في تلك السنه ، ثم ارتفع عددهم ليصل إلى ٣٩٦٤ فى سنه ١٩٩٤ وبنسبه ١١٪ من المجموع العام للموظفين في تلك السنة[٦] .

تدل النتائج السابقة علي أن نسبة الزيادة ضئيلة وأن نسبة تمثيل القطريين ظلت مستقرة حول ١٠٪ حتي منتصف العقد الاخير من القرن العشرين .

اما وظائف الحلقه الرابعة والتي لا تعتبر من الوظائف العامه والمخصصة لفئتي المشرفين والعمال ، والسائقين – فان نسبة تمثيل القطريين فيها أعلى من الحلقات الثلاث الأولي ، وهي نسبه غير مستقره ، حيث انخفضت فى هذه الفترة فقد بلغ عدد القطريين في وظائف الحلقه الثالثه ٧٢٨٣ بنسبه ٢٤٪ في سنه ١٩٨٣ ، ثم انخفضت نسبتهم الي ١٤٪ ، وأصبح عددهم ٥٣٢٣ موظفا في سنه ١٩٩٤ أى انخفض عددهم ١٩٦٠ عاملا وانخفضت نسبتهم ١٠٪ فى نفس الفتره وهذا يدل علي أن عمليه تقطير فئتي المشرفين والعمال والسائقين غير ناجحه ، ولا تشير الي زيادة العاملين القطريين في هاتين الفئتين ، بل علي العكس ، هناك تناقص فى نسبتهم بمرور الزمن .

ويمكن الوصول الي نتيجة مفادها أن أعلي نسبة تقطير للوظائف قد حصلت في وظائف الحلقه الثانية ، حيث ارتفعت نسبه تمثيل الموظفين

القطريين في هذه الحلقه ، من ٧٪ إلى ٢٣٪ في الفترة ١٩٨٣-١٩٩٤ ثم تأتي في المرتبة الثانيه وظائف الحلقه الثالثه ، حيث ارتفعت نسبه الموظفين القطريين في الفترة ١٩٨٣-١٩٩٤ من ١٠٪ إلى ١١٪ وتأتى وظائف الحلقه الاولي في المرتبة الثالثة ، حيث ارتفعت نسبه الموظفين القطريين في هذه الحلقه ، من صفر في سنه ١٩٨٣ إلى ١٪ في سنه ١٩٩٤ ، أما العاملون القطريون في الحلقة الرابعة ، فقد انخفضت نسبتهم في نفس الفترة من ٢٤٪ إلى ١٤٪ .(٧)

ثالثاً: ان توزيع الموظفين القطريين في القطاع الحكومي حسب الجهات الحكوميه ، للفترة ١٩٨٣-١٩٩٤ يوضح ان الموظفين القطريين في رئاسة مجلس الوزراء قد ازداد عددهم وارتفعت نسبتهم من المجموع العام للموظفين في الفترة ١٩٨٣-١٩٩٤ ففى سنه ١٩٨٣ بلغ عددهم ٢٨٤ موظفا بنسبة ٢٥٪ من المجموع العام لموظفي رئاسة الوزراء في تلك السنه ، ثم استمر عددهم بالارتفاع التدريجى حتى أصبح ١٦٢٦ موظفا في سنه ١٩٩٤ ، وبنسبه تصل الي ٤٤٪ من المجموع العام لعدد الموظفين في تلك السنه . ويلاحظ ان عدد الموظفين القطريين قد ارتفع من ٢٨٤ وبنسبه ٢٥٪ في سنه ١٩٨٣ إلى ١٣٤٢ موظفا قطريا ، وارتفعت نسبتهم إلى ١٩٪ عما كانت عليه في سنه ١٩٨٣ وترجع هذه الزيادة الي انضمام موظفي رئاسة المحاكم الشرعية الي رئاسة مجلس الوزراء ، اعتبارا من ١٩٨٨ ، وهذا يدل علي أن نسبة تقطير الوظائف في رئاسة مجلس الوزراء عالية وأن حوالي ٤٤٪ من وظائفه مقطره ، بينما كان ربعها فقط ٢٥٪ مقطرا في سنه ١٩٨٣.

أما الموظفون القطريون في وزارة المالية والبترول والتي تغير اسمها في سنه ١٩٩٢ إلى وزارة المالية والاقتصاد والتجارة فقد بلغ عددهم ٦٤٤ موظفا في سنه ١٩٨٣ وبنسبه ٥٣٪ من المجموع العام للموظفين في الوزارة، ثم استمرت نسبتهم بالزيادة ، حتي وصلت الي ٧٠٪ في سنه ١٩٩٠ ثم انخفضت لتصبح ٥٧٪ في سنه ١٩٩٤ ، حيث بلغ عدد الموظفين القطريين في تلك السنه ٦١١ مما يدل أن عدد الموظفين القطريين قد انخفض في السنوات الـ ١٢ الماضيه بمقدار ٣٣ موظفا وأن نسبة تمثيلهم قد ارتفعت ٤٪ ، مما يدل علي أن نسبة تقطير الوظائف في وزارة المالية والاقتصاد والتجارة تأخذ فى الارتفاع ، وأن حوالي ٥٧٪ من موظفيها في سنه ١٩٩٤ هم من الموظفين القطريين ، بينما لا تتجاوز نسبة الموظفين الوافدين ٤٣٪ ، وسبب ذلك انضمام الموظفين العاملين في قطاع البترول إلى وزارة الطاقة والصناعة فى ١٩٩٢ .

أما وزارة الخارجية ، فهي من أعلي الجهات الحكومية نسبة من حيث تقطير الوظائف[٨] ، حيث أن عدد الموظفين القطريين فيها قد وصل إلى ٣٨٣ موظفا في سنه ١٩٨٣ وبنسبة ٧٣٪ من المجموع العام للموظفين في الوزارة ، ثم استمر عددهم ونسبة تمثيلهم بالارتفاع حتي وصل عددهم إلى ٣٧٢ موظفا قطريا في سنه ١٩٩٤ وبنسبه ٧٥٪ من المجموع العام للموظفين في الوزارة مما يدل علي أن عدد الموظفين القطريين قد زاد ٥٩ موظفا فى الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ ، وأن نسبتهم قد ارتفعت بمقدار ٢٪ في نفس الفترة مع الأخذ فى الاعتبار أن وزارة الخارجية لا تحوى عددا كبيرا من الموظفين، حيث وصل حده الاعلي إلى ٤٧٩ موظفا في سنه ١٩٩٤ .

تزايد عدد القطريين في وزارة الاقتصاد والتجارة باضطراد منذ سنه ١٩٨٣ حيث بلغ عددهم ١٠١ سنه ١٩٨٣ وبنسبة تمثيل ٥٣٪ من المجموع

العام للموظفين في الوزارة ، ثم استمر عددهم ونسبتهم بالتزايد بمرور السنين ,حتي بلغ عددهم ١٦١ موظفا قطريا في سنه ١٩٩١ ، وبنسبة تمثيل ٦٤٪ من المجموع العام للموظفين في الوزارة ، مما يدل علي أن عدد القطريين قد زاد في السنوات الماضية ١٩٨٣-١٩٩١ ، ٦٠ موظفا ، وارتفعت نسبة تمثيلهم ١١٪ مع الاخذ بعين الاعتبار أن الوزارة قد ضمت إلى وزارة المالية منذ عام ١٩٩٢

وتعتبر وزارة العمل والشئون الاجتماعية من الوزارات قليلة العدد من حيث العمالة ، ولكنها الأعلى من حيث نسبة التقطير . فقد بلغ عدد الموظفين القطريين فيها ١٠٥ موظفين في سنه ١٩٨٣ وبنسبة ٥٥٪ من المجموع العام للموظفين العاملين في الوزارة ، ثم استمر عددهم بالارتفاع حتي وصل الي ٢٢٣ موظفا في سنه ١٩٩٤ وبنسبه ٦٩٪ من المجموع العام للموظفين في الوزارة وهذا يعني أن عدد الموظفين القطريين قد زاد ١١٨[٩] موظفا في الفترة نفسها ، وأن نسبتهم قد ارتفعت ١٤٪ ، ويدل ذلك علي أنه بالرغم من قلة عدد الموظفين في الوزارة ، إلا أنها تعتبر من أكثر الجهات الحكومية تقطيرا للوظائف ، حيث بلغت نسبة الموظفين القطريين[١٠] فيها ٦٩٪ في سنه ١٩٩٤ .

أما وزارة الصحة العامه فتتميز بانخفاض عدد ونسبة تمثيل الموظفين القطريين . فأن عدد الموظفين القطريين في الوزارة قد بلغ ٥٠٢ موظفا في سنه ١٩٨٣ ، وبنسبه ٢٦٪ من مجموع موظفي الوزارة ثم ارتفع عددهم إلي ٧٠١ موظفا في سنه ١٩٩٤ وبنسبه ٤٤٪ من موظفي الوزارة ويمكن بالتالي التوصل إلى أن عدد الموظفين القطريين في وزارة الصحة قد زاد إلى ١٩٩ موظفا ، وأن نسبتهم قد ارتفعت بنسبه ١٨٪ عما كانت عليه في سنه ١٩٨٣

وهذا ناتج عن انخفاض المجموع العام لموظفي الوزارة ٧١١٩٠٢ ، في سنه ١٩٨٣ إلى ١٤٣٩ في سنه ١٩٩٠ وذلك بسبب انتقال عدد كبير منهم للعمل في مؤسسة حمد الطبية ومع ذلك فقد استمرت نسبه تقطير الوظائف في الوزارة منخفضة ، حيث بقي مايقارب ٥٦٪ من موظفيها من الوافدين (١١) .

أما الموظفون القطريون في وزارة الشؤون البلدية ، فقد ارتفع عددهم في السنوات ١٩٨٣-١٩٩٤ من ٦٩٨ موظفا في سنه ١٩٨٣ وبنسبه ٤٤٪ من مجموع موظفي الوزارة ، إلي ١٩٦٣ موظفا في سنه ١٩٩٤ وبنسبة ٥٥٪ من مجموع موظفي الوزارة ، وهذا يعني أن عددهم قد زاد ١٢٥٦ موظفا ، وأن نسبتهم قد ارتفعت ١١٪ عما كانت عليه في سنه ١٩٨٣ مما يؤكد أن عملية التقطير لوظائف هذه الوزارة تتزايد بمعدل ١٪ سنويا ، وأنها تحتل المرتبة السادسة بين الجهات الحكومية المختلفة من حيث نسبة تمثيل الموظفين القطريين(١٢) .

وفي وزارة المواصلات والنقل ارتفع عدد القطريين من ٣٩٩ موظفا في سنه ١٩٨٣ ، وبنسبه تمثيل ٣٥٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة إلى ٦٤٩ موظفا في سنه ١٩٩٤ ، وبنسبه تمثيل ٤٥٪ من مجموع الوزارة . وهذا يدل علي أن عدد الموظفين القطريين قد زاد ٢٥٠ موظفا وأن نسبتهم قد ارتفعت ١٠٪ عما كانت عليه في سنه ١٩٨٣ وهذا يدل علي أن نسبة تمثيل الموظفين القطريين مازالت الأقل من نصف عدد موظفي الوزارة وأن وزارة المواصلات تحتل المرتبه السابعة من بين الجهات الحكومية المختلفة من حيث نسبة تمثيل الموظفين القطريين .

أما الموظفون القطريون في وزارة العدل ، فقد انخفض عددهم ١٢٣٣ موظفا في سنه ١٩٨٣ وبنسبه تمثيل ٦١٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة

، إلى ١٤٨ موظفا في سنه ١٩٩٤ ، وبنسبة تمثيل ٤٣٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة ويلاحظ حدوث انخفاض مفاجيء في عددهم في سنه ١٩٨٨ حيث بلغ عددهم في تلك السنه ٨٩ موظفا ، بينما بلغ في السنه السابقه ١١٦٨ موظفا في سنه ١٩٨٧ . وذلك بسبب انضمام موظفي رئاسة المحاكم الشرعية في تلك السنه ١٩٨٨ الي رئاسة مجلس الوزراء حيث ارتفع عدد الموظفين القطريين فيها من ٣٤٣ في سنه ١٩٨٧ إلى ١٤٠٢ موظفا في سنه ١٩٨٨ وهي تعكس تقريبا النقص في عدد الموظفين القطريين في وزارة العدل في نفس المدة وبهذا يتم حوالي ٤٣٪ من وظائف وزارة العدل قد تم تقطريها في نهاية سنه ١٩٩٤ وبذلك تحتل وزارة العدل المرتبة التاسعة بين الجهات الحكوميه القطريه من حيث تقطير الوظائف .

وتأتي وزارة الإعلام في المرتبة الثالثة من حيث تقطير الوظائف ، تدل علي ارتفاع عدد الموظفين القطريين من ٨٣٧ موظفا في سنه ١٩٨٣ وبنسبه ٤٧٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة إلى ١٢٢٦ موظفا في سنه ١٩٩٤ وبنسبة ٦٣٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة وبذلك يكون عددهم قد زاد ٣٨٩ موظفا ، وارتفعت نسبتهم ١٥٪ عما كانت عليه في سنه ١٩٨٣ .

اما وزارة التربية والتعليم فتحتوى علي أكبر عدد من الموظفين القطريين بين الجهات الحكوميه المختلفة ، فقد بلغ عددهم ٣٥٠٧ موظفا في سنه ١٩٨٣ ، وبنسبة ٣٧٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة ، ثم استمر عددهم بالارتفاع إلى أن بلغ ٧٥٦٣ موظفا في سنه ١٩٩٤ وبنسبة ٥٧٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة أى زاد عددهم الي ٣٩٩٦ موظفا ، وارتفعت نسبه تمثيلهم حوالي ٢٥٪ عما كانت عليه في سنه ١٩٨٣ . ومع ذلك تبقي وزارة التربية والتعليم في المرتبة الخامسة من حيث نسبة تقطير الوظائف ،

وخاصة فيما يتعلق باستقطاب العمالة القطرية الذكرية ، للعمل في سلك التعليم ، والذي مازال يواجه مشاكل مستعصية علي حد قول احد الباحثين (١٣)

تأتى وزارة الكهرباء والماء بعد وزارة التربية والتعليم من حيث عدد الموظفين القطريين العاملين فيها ، حيث بلغ عددهم ٣٠٣٤ فى سنه ١٩٨٣ ، وبنسبة ٤٤٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة ، ثم تناقص عددهم بمرور الزمن حتي وصل الي ٢٤٨١ موظفا في سنه ١٩٩٤ ولكن نسبتهم انخفضت الي ٣٤٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة وهذا يعني أنه بمرور السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٤ نقص عدد الموظفين القطريين في الوزارة ٥٥٣ موظفا ، في الوقت الذى انخفضت فيه نسبتهم ١٠٪ عما كانت عليه في سنه ١٩٨٣ . وهذا يدل علي أن المجموع العام لموظفي الوزارة قد تناقص وذلك بسبب التخلص من عدد كبير من الموظفين الذين لا يزاولون أى عمل في الوزارة وبذلك تحتل وزارة الكهرباء والماء المرتبة العاشرة بين الجهات الحكوميه من حيث تقطير الوظائف .

أما وزارة الاشغال العامه ، فقد ارتفع عدد الموظفين القطريين فيها من ٧٦٨ موظفا في سنه ١٩٨٣ وبنسبه ٤٣٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة إلى ٨٦٠ موظفا في سنه ١٩٩١ وبنسبه ٢٩٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة أى زاد عددهم في السنوات الماضيه ٩٢ موظفا وانخفضت نسبتهم ١٤٪ عما كانت عليه في سنه ١٩٨٣ وهذا يضع وزارة الاشغال العامه في المرتبه الحاديه عشر بين الجهات الحكومية المختلفة من حيث نسبة تقطير الوظائف ومن الجدير بالذكر أن هذه الوزارة قد تم الغاؤها في سنة ١٩٩٢.

أما وزارة الزراعة والصناعة ، فتحتل المرتبة الرابعة عشر والاخيرة بين الجهات الحكومية المختلفه ، من حيث تقطير الوظائف فقد بلغ عدد الموظفين القطريين فيها ٦٧ موظفا في سنه ١٩٨٣ وبنسبة ٢٠٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة ، ثم ارتفع عددهم إلى ٨٠ موظفا في سنه ١٩٨٩ وبنسبة ٢٥٪ من المجموع العام لموظفي الوزارة في سنه ١٩٨٩ . أما في سنه ١٩٩٠ فقد ألغيت هذه الوزارة وتم انتقال اختصاص الزراعة إلي وزارة الشئون البلدية ، وأما الصناعة فانتقلت إلى وزارة الأشغال العامة .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أنه فى نهاية الربع الاول من سنه ١٩٩٤فقد استأثرت وزارة الخارجية بالمرتبة الاولي من حيث تقطير الوظائف وبنسبة تقطير ٧٥٪ وأتت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في المرتبة الثانية وبنسبة تقطير ٦٩٪ ، وحلت وزارة الاعلام والثقافة في المرتبة الثالثة بنسبة تقطير ٦٢٪ وجاءت وزارة الطاقة والصناعة (أنشئت في سنه ١٩٩٢) في المرتبة الرابعة ، وبنسبة تقطير ٥٩٪ ، أما المرتبة الخامسة فحلت فيها وزارتا التربية والتعليم والمالية وبنسبة تقطير ٥٧٪ وحلت وزارة الشئون البلدية والزراعة في المرتبة السادسة وبنسبة تقطير ٥٥٪ وأتت وزارة المواصلات والنقل في المرتبة السابعة وبنسبة تقطير ٤٥٪ وحلت وزارة الصحة العامة ورئاسة مجلس الوزراء في المرتبة الثامنة وجاءت وزارة العدل في المرحلة التاسعة تليها وزارة الكهرباء فى المرحلة العاشره وأخيرا تأتي وزارة الاوقاف والشئون الاسلاميه التي أنشئت سنه ١٩٩٢ في المرتبة الحاديه عشر وبنسبة تقطير ٢٩٪ .

رابعاً: أما توزيع الموظفين القطريين في القطاع الحكومي حسب المهن فان الحاصلين علي درجة الدكتوراه من الموظفين القطريين في القطاع

الحكومي فيحتلون المرتبة التاسعة من حيث نسبة تمثيلهم ، فقد بلغ عددهم ٩ موظفين في سنه ١٩٨٣ وبنسبة تمثيل ٣٪ من مجموع الموظفين الحاصلين على درجة الدكتوراه ، ثم تزايد عددهم بمرور الزمن حتي وصل الي ٩٥ موظفا في سنه ١٩٩٤ وبنسبة تمثيل ٣٠٪ من مجموع الموظفين الحاصلين علي الدكتوراه وهذا يعني أن عدد الموظفين القطريين من حملة الدكتوراه قد زاد ٦٨ موظفا وأن نسبتهم قد ارتفعت ٢٧عاما كانت عليه في سنه ١٩٨٣ وهي نسبة زيادة لا بأس بها مقارنة بالفترة الزمنية التي تمت فيها ثم ارتفعت هذه النسبة بإضطراد.

أن أكثر الموظفين القطريين هم من ذوي التأهيل العلمي المتدني (بدون مؤهل، ابتدائيه ، إعدادية) ، وأن نسب تمثيلهم ضمن هذه الفترات يتزايد بمرور الزمن وهذا يعني أن الزيادة الكمية في أعداد الموظفين القطريين في القطاع الحكومي يرافقها انخفاض نوعي في مستوى المؤهلات الذي يؤثر بطبيعة الحال علي مستوي كفاءة الاداء لهؤلاء الموظفين ، كما يلاحظ في نفس الوقت ارتفاع نسبة تمثيل الموظفين القطريين في بعض مستويات التأهيل العلمي العالي كالبكالوريوس والماجستير والدكتوراه والذي زاد زيادة ملحوظه مع بداية الالفيه الثالثه ، وهذا يشكل إضافة نوعية للموارد البشرية في القطاع الحكومي القطري ، كما يلاحظ أيضا ازدياد نسبة تمثيل الموظفين القطريين من حملة الشهادة الثانوية والتي تشكل الحد الادنى المطلوب لإشغال وظائف الحلقة الثالثة .

أما من حيث مدة الخدمة في القطاع الحكومي ونسبة التسرب فان الموظفين القطريين يتميزون بفترات خدمة قصيرة وطويلة الأجل ، أما فترات الخدمة قصيرة الاجل ، فتتمثل في فئتي أقل من ثلاث سنوات و ٥–١٠

سنوات . مما يعني أن سياسة التوظيف في القطاع الحكومي تعطي الأولوية في التعيين في وظائفه للخريجيين والخريجات القطريات أما فترات الخدمة طويلة الاجل فتتمثل في فئات : ١٥-٢٠ سنه و ٢٠-٢٥ سنه و ٢٥ فأكثر . وهذا يعني استمرارية الموظف القطري في العمل حتي سن التقاعد أما الفئات ٥-١٠ سنوات فيغلب عليها طابع العمالة الوافدة وتشكل المرحلة الانتقالية التي يشغل فيها الموظفون الوافدون وظائف حتي يتوفر البديل القطري فإذا كانت مداخل ومخارج الوظائف الحكومية مقطرة من حيث مدة الخدمة ، فإن ذلك يعني أن عملية التقطير تأخذ مجراها الطبيعى وستحقق بمرور الزمن

ومن حيث الفترات العمرية للموظفين القطريين نستنتج مما تقدم أن الموظفين القطريين يتواجدون بشكل رئيسي في الفترات العمرية الفتية الاقل من ٣٥ سنه والفترات العمرية المتقدمة في السن من ٥٥ سنه فأكثر وهذا يدل علي أن الموظفين الوافدين يتواجدون في الفترات العمرية ٣٥-٥٥ سنه ، ويرى الدكتور نعيم نصيران هذا طبيعى لأن متطلبات أشغال الوظائف الحكومية من قبل الوافدين الحصول علي مؤهل علمي وخبرة ، وهذا لا يمكن أن يتوفر لمن هم في عمر أقل من ٣٥ سنه كما لا يبقي الموظفون الوافدون في الوظائف لمدة طويلة فهم يتعاقدون لسنوات محدودة وغالبا لعمر لا يتجاوز ٥٥ سنه ، لأن اللياقة البدنية عامل هام في التوظيف ، ولأن الوافد لا يحل علي راتب تقاعدي والذي يعتمد علي طول مدة الخدمة هم الموظفون القطريون فيدخلون إلى الخدمة في سن مبكرة لأن الخبرة لا تشكل عائقا أمام اختيارهم للوظائف العامة ، وكذلك يستمرون في الخدمة لمدة طويلة ، وحتي التقاعد ، لما يرافق ذلك من امتيازات وترقيات ورواتب تقاعدية مجزية.

خامساً: أما معوقات تقطير الوظائف وتحديثها فى القطاع الحكومي القطرى فيمكن تناوله في تفصيل غير قليل فبالرغم من الحماس الزائد الذي تبديه الجهات الرسمية المختلفة في دولة قطر نحو تقطير الوظائف في القطاع الحكومي ، إلا أن هذا الحماس يصطدم بمعوقات تقلل من تحقيق أهداف التقطير ويورد أحد الباحثين بعض هذه المعوقات ومن ثم اقتراح بعض الافكار التي قد تحد من أثر هذه المعوقات علي النحو الآتى :(١٦)

أ— الندرة الكمية والنوعية للسكان ففى الوقت الذي تعاني فيه معظم الدول النامية من مشاكل كمية للسكان تتمثل في بعض الظواهر الديمغرافية الكمية والمعبر عنها بمصطلحات مختلفة كالتضخم السكاني والانفجار السكاني أو الاكتظاظ السكاني أو الفائض السكاني ، فإن دولة قطر تعاني من ظواهر سكانية كمية معكوسة أدت إلى نشوء حاجات طارئة واستثنائية ومؤقتة لقوة عمل إضافية مما دعي العديد من ذوي الاختصاص إلى الاعتقاد بوجود فراغ سكاني في قطر انعكس علي المستوي الكمي والنوعي للقوي العاملة وقد تم التأكيد علي هذه المشكلة في مشروع الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر الذي تم اعداده من قبل المجلس الاعلي للتخطيط ضمن محددات وقيود التنمية (١٧)

وهو مايستدعى وقفة للتفسير إن مشكلة الندرة الكمية والنوعية للسكان في دولة قطر تتضح من ثنايا استخدام مصطلح الكثافة السكانية كمعيار لقياس الظواهر الكمية للسكان ، وهو يمثل العلاقة بين حجم السكان الاجمالي لدولة أو منطقه ما وفي سنه معينه ، وبين المساحة الاجمالية لها (مساحة دولة قطر ٤٠٠٠ ميل مربع). إلا أن للكثافة السكانية مفاهيم مختلفة تتفاوت في مدي دقتها وبالرغم من أن الكثافة العامة الحسابية

للسكان هي الاكثر شيوعا في الاستعمالات المختلفة علي مستوي الاقطار والمنظمات الدولية ، إلا أنها تعتبر أقل المفاهيم الاخري دقة (بالكثافة الحضرية والكثافة الزراعية والكثافة الاقتصادية العامه ، والكثافة الاجتماعية والنفسيه ، ولكن أقلها تعقيدا من حيث الاحتساب ، حيث يصاحب عملية احتساب هذه الكثافات صعوبات وتعقيدات بسبب عدم توفر المعلومات ، والبيانات الاحصائية الدقيقة والوافية .

ب: يستنتج نعيم نصير من ثنايا استعماله (١٨) لمؤشر الكثافة العامه ، للسكان الوطنيين في دولة قطر ، أن دولة قطر هي قطر خفيف السكان ، ويؤكد نعيم نصير أن انخفاض هذه الكثافة هو مسألة نسبية وليست مطلقه، فهى نسبية مقارنة بالحاجة الفعلية إلى السكان بسبب ازدياد حجم الطلب علي العمل فالسياسة التنموية لأى بلد هي التي تقرر مسألة الموازنه بين العرض والطلب علي السكان ، كما تقررها العوامل الطارئة للنمو التلقائي ، كما أن الفراغ السكاني يتطلب الحاجة إلى قوة عمل إضافية ، بغض النظر عن مستوي الكثافة العامة للسكان وهذا يجعل مفهوم الكثافة الاقتصادية للسكان هو الاكثر تعبيرا عن حقيقة كثافة السكان ومدلولاتها الاقتصادية ولذلك فإن دولة قطر تعاني من فراغ سكاني بغض النظر عن الكثافة العامة لسكانها . ويستخلص من ذلك أن الكثافة الاقتصادية للسكان ، كثافة اجمالي السكان من قطريين ووافدين ، تعبر عن فراغ سكاني ، بدليل استمرار الحاجة إلى العمالة الوافدة.

ففى خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٦ ، ارتفعت الكثافة العامة للسكان القطريين ، بنسبة ٢٣٠٪ مقابل ٣٥١٪ للكثافة الاقتصادية لإجمالي السكان، (قطريين + وافدين) . وقد اتسمت الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ ، بارتفاع كبير

وسريع للكثافة الاقتصادية مقارنة بالكثافة العامه للسكان القطريين ، حيث بلغ معدل ارتفاع الاولي ١٦٢٪ ، مقابل نحو ١٤٢٪ للكثافة الثانية ، بينما اتسمت الفترة ١٩٧٥–١٩٨٠ – بارتفاع طفيف للكثافه الاقتصادية مقارنة بالكثافة العامه لسكان القطريين فقد بلغ معدل ارتفاع الاول ١٤٤٪ مقابل نحو ١٣٨٪ فقط للكثافة الثانية ولذلك يمكن القول بأن ارتفاع معدل الكثافة الاقتصادية لإجمالي السكان في الفترة ١٩٧٥–١٩٨٠ والبالغ ١٤٤٪ ، قد نما بمعدل أقل من معدل نمو الكثـافة .

جـ- يستنتج نعيم نصير أيضا من الحالات السابقة[١٩] أن ارتفاع معدلات الكثافة الاقتصادية لإجمالي السكان أكبر من ارتفاع معدلات الكثافة العامة للسكان القطريين ، مما يمكن تفسيره بتصاعد دور النفط ، كعامل اقتصادى أساسى فى النشاط التنموى ، والذي ولد حاجة متزايدة إلى قوة عمل وافدة ، فمفهوم الفراغ السكانى في دولة قطر مرتبط بالظروف الاقتصادية المعتمدة علي النفط كمحدد رئيسى للوضع الاقتصادى ومستوى النشاط التنموى بشكل عام [٢٠] ، وكذلك بالصفة المؤقتة للنفط ، لكونه مورداً قابلا للنضوب ، والتذبذب في إيراداته المالية ، لارتباط أسعاره بظروف وعوامل خارجية ، ولذلك فإن قضية السكان والعمالة القطرية تجعل من مسألة تنمية الموارد البشرية القطرية ، ذات أهمية مضاعفة في رفع المستوى القومى للقوى العاملة ، مما يعوض عن النقص الكمى النسبى للسكان القطريين ، وكبديل للعمالة الوافدة ومع ذلك سيبقى هناك نقص في عرض القوي العاملة القطرية يرافقه ازدياد في حجم الطلب علي القوي العاملة الوافدة .

ء – تدني مستوى مشاركة المرأة القطرية في وظائف القطاع الحكومي القطرى :

يشكل العنصر النسوى في دولة قطر نصف الموارد البشرية من الناحيتين الكمية والنوعية ، ويعتبر الاستغلال العقلانى والرشيد لهذا العنصر ، ورفع نسبة مشاركته الاقتصادية في أعمال القطاع الحكومي القطري ، من الأمور ذات الاهمية البالغة كرافد أساسى لعمالة قطرية إضافية ، يمكن أن تساهم في تقطير وظائف القطاع الحكومي ، وبالتالي الحد من درجة الاعتماد علي العمالة الوافدة غير أن تحقيق ذلك لا يصبح أمرا ممكنا إلا باتخاذ اجراءات مختلفة ، تسهل مهمة التوفيق بين وظيفة المرأة في القطاع الحكومي ووظيفتها الاجتماعية كربة أسرة ، وأن تتخذ بعض الاجراءات التي تجعل بيئة العمل في القطاع الحكومي تتناسب مع العادات والتقاليد للمجتمع القطرى .

أن المجموع العام للموظفات في القطاع الحكومي القطري ، قد استمرت نسبتهن بالارتفاع التدريجى وبنسبة ١٪ سنويا حتي بلغ عددهن ٧١٢١ موظفه قطريه في سنه ١٩٩٤ ، وبنسبة تمثيل تصل الي حوالي ١٩٪ من المجموع العام للموظفين في القطاع الحكومى ، والبالغ ٢٩٤٨٤ موظفا . وتعتبر نسبة تمثيل الموظفات القطريات مقبولة بالمقارنة مع نسبة تمثيل الموظفات الوافدات والتي وصلت الي حوالي ٤٪ فقط في سنه ١٩٩٤ ، مما يدل علي أن الطابع النسوى هو السائد علي القوي العاملة في القطاع الحكومي القطرى . ويستدل على ذلك من حصول نسبة من النساء القطريات على درجتى الماجستير والدكتوراه من الجامعات العربية والأجنبية.

يستنتج نعيم نصير[٢١] مما تقدم ان المشاركة الفعالة للمرأة القطرية في النشاط الاقتصادى الانتاجى في المجتمع هي عنصر أساسى لنجاح خطط تقطير الوظائف في القطاع الحكومي القطرى ، وهو مايستلزم اتخاذ اجراءات تمييزية في شروط العمل لصالح المرأة العاملة القطرية ، خاصة ما يتعلق بتقليل ساعات العمل ، ومعالجة المشاكل المرتبطة برعاية الاطفال واجازات الامومة ، والنقل وايجاد أقسام منفصلة للموظفات القطريات .

هـ- ضعف ارتباط سياسة التعليم والتدريب[٢٢] بسياسة تقطير الوظائف حيث أكدت السياسة العامة للتنمية الإدارية في دولة قطر علي الربط المستمر بين جهود التعليم والتدريب والتأهيل ومخرجاتها كما وكيفا ، وبين احتياجات التوظيف ومن الثابت أن جهاز التعليم العام في قطر قد نجح إلى حد كبير في إعداد القوي العاملة اللازمة للوظائف الإدارية والكتابية في القطاع العام ، لكنه لم يحقق نفس المستوى من النجاح في إعداد القوى العاملة اللازمة للوظائف الفنية والمهنية .

تعتمد استراتيجيات تنمية القوى العاملة [٢٣] فى قطر علي الاعداد المهني المنظم بشكل رئيسى ، ويتم من خلال التعليم الثانوى الفنى والتدريب الفنى في إدارة التدريب والتطوير المهنى التابعة لوزارة التربية والتعليم ، والى تقوم بتدريب الموظفين القطريين المهنيين والمشرفين بالطريقة المناسبة التى تساعد على إحلالهم محل الموظفين الوافدين كما تقوم باجراء الفحوص المهنية والكتابية للمرشحين والذين يتقرر إحلالهم محل الموظفين الوافدين أو لملء الوظائف الشاغرة ، ومع ذلك مازالت هناك حاجة ملحة لتطوير التعليم المهنى كما ونوعا ، وذلك بالعمل علي رفع نسبة الملتحقين بالمعاهد الفنيه من خريجى الدراسات العامه بمراحلها المختلفه وإجراء تغيير في مناهج هذا

التعليم بما يحقق ربطه بحاجات المجتمع التنموية فالملاحظ أن المناهج التعليميةِ ماتزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف، وذلك بسبب طغيان الاسلوب النظري في التدريس فضلا عن ارتفاع نسبة المواد النظرية في المناهج التدريسية غير أن ذلك لا يعنى الإلغاء الكامل للجانب النظرى في التعليم الفنى بل يجب أن يتراجع لحساب الجانب التطبيقى . والتقنى حيث سيطرت تكنولوجيا المعلومات فى الوقت الراهن على الدول المتقدمة وقد استجابت الدول النامية هى الأخرى لمقتضيات التحديث فاهتمت بإدخال وتطوير تكنولوجيا المعلومات وإنجازاتها الهائلة بالإضافة إلى تحديث المؤسسات التدريبية المتخصصة وخاصة فى مجال صناعة البرمجيات على نحو مايخدم الانشطة التى يحتاجها سوق العمل وهو ماتبنته دولة قطر من ثنايا تقويم الإحتياجات التدريبية.(٢٤)

وغياب وجود خطط لتقطير الوظائف فى القطاع الحكومى القطرى حيث تتم عمليات تقطير الوظائف في القطاع الحكومى القطرى بشكل عشوائى ، بدون استراتيجية واضحة وبدون تحديد أهداف كمية ونوعية تتعلق بعدد الموظفين القطريين المطلوبين خلال فترة زمنية معينه وتحديد تخصصاتهم المطلوبة كما لم تكن عمليات التقطير التي تمت في اجهزة القطاع الحكومى القطرى مستمرة بنفس المستوى من الحماس ، بل تأثرت بمبادرات فرديه ، كما أن اجراءات ووسائل تحقيق اهداف تقطير الوظائف لم تكن موفقة بالمستوى المطلوب .، وقد أخذت دولة قطر بهذه المسألة ، حيث ورد في استراتيجية التنمية الادارية بدول قطر ، والمعدة من قبل المجلس الاعلى للتخطيط فى سنة ١٩٩٠ ، أن الاستخدام المنظم والمخطط للعمالة الوطنية في مواقع العمل الرئيسية وفي وظائف حقيقية عالية الانتاج ، هو أحد

أهداف الخطة الاستراتيجية للتنمية الادارية في قطر . لكن مازال الوقت مبكرا للحكم علي مدي الجدية في تطبيق هذا الهدف . كما أكد مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنه ١٩٩١ ، والمتعلق بإنشاء ديوان الخدمة المدنية، على أن أحد الاغراض الرئيسية من إنشاء الديوان هو تخطيط القوى العاملة ، والعمل علي تنمية الاستخدام الامثل للعمالة المواطنة في كافة الوظائف ، وتطبيق سياسة تقطير ، طبقا لبرامج وخطط محددة

أما من حيث تشخيص المعوقات المؤديه الي عدم التقطير فان نعيم نصير يحللها من ثنايا الاعتبارات الاساسية الآتية:

١- عدم وجود خطة وطنية لتقطير الوظائف في القطاع الحكومى ، بحيث تكون مقسمة إلى مراحل زمنية محددة ، يحدد فيها عدد الموظفين القطريين المطلوبين في كل مرحلة ، وتحديد تخصصاتهم العلمية المطلوبة، وقد يساعد إنشاء ديوان الخدمة المدنية في سنه ١٩٩١ ، على إعداد هذه الخطة الوطنية للتقطير . طبقا لبرامج وخطط محددة وسيكون للمجلس الأعلى للتخطيط ، الدور الفعال في إلزام الجهات الحكومية المختلفة بخطة التقطير ، ومتابعة الاشراف علي تنفيذها .

٢- تعانى دولة قطر من ندرة كمية ونوعية للسكان ، حيث تنعكس الندرة الكمية في انخفاض معدلات الكثافة العامة للسكان القطريين ، مقارنة بالكثافة الاقتصادية لاجمالي السكان ، من قطريين ووافدين ، مما أدى إلى استمرار الحاجة إلى العمالة الوافدة ، أما الندرة النوعية فتنعكس في انخفاض مستوي تأهيل الموارد البشرية القطرية الموجودة في سوق العمل وستستمر الحاجة إلى العمالة الوافدة في المستقبل المنظور ، ولابد هنا من رفع المستوي النوعى للقوى العاملة القطرية وذلك عن طريق تطوير أجهزة

التدريب في الدولة . ولقد قامت الامانة العامه للمجتمع الاعلى للتخطيط بانجاز دراسة تطوير اجهزة التدريب في الدولة [٢٥] ، بناء علي تكليف من مجلس الوزراء .

٣- تعاني سياسة تقطير الوظائف من تدني مستوى مشاركة المرأة القطرية في وظائف القطاع الحكومى ، حيث بلغ عددهن ٧١٢١ موظفة قطرية ، وبنسبة تمثيل تصل إلى حوالى ١٩٪ من المجموع العام لموظفي القطاع الحكومى ، وستزداد أهمية العمالة النسوية القطرية في المستقبل ، كرافد أساسى للعمالة القطرية الاضافية لتقطير الوظائف. وذلك بسبب ازدياد حاجة الدولة الي الموارد البشرية القطرية الذكرية لتغطية المتطلبات المتزايدة للأمن والدفاع في منطقه الخليج .[٢٦]

٤- بالرغم من تأكيد السياسة العامة للتنمية الإدارية في دولة قطر علي الربط المستمر بين جهود التعليم والتدريب والتأهيل ومخرجاتها كما وكيفا ، وبين احتياجات التوظيف ، إلا أن جهاز التعليم العام لم يحقق النجاح المطلوب في إعداد القوي العاملة اللازمة للوظائف الفنية والمهنية علي نحو ماسوف يرد تفصيلا في موضع لاحق وقد أنشأت دولة قطر معاهد التدريب المختلفة للقيام بهذه المهمة، وآخرها إنشاء الكلية التكنولوجية في جامعة قطر.

يتميز الموظفون القطريون فى القطاع الحكومى ، بفترات خدمة قصيرة وطويلة الاجل كما سبقت الاشارة . أما فترات الخدمة قصيرة الاجل ، فتتمثل بفئتي الخدمة : أقل من ثلاث سنوات ، و ٥-١٠ سنوات وتعكس هذه الصفة التوجه العام لسياسة التعيين في القطاع الحكومى القطرى ، والتى

تعطي الأولوية فى التعيين في الوظائف العامة للقطريين ، بغض النظر عن مدة الخبرة ، أما فترات الخدمة طويلة الاجل فتتمثل في الفئات : ١٥-٢٠ سنه و ٢٠-٢٥ سنه ، و٢٥ سنه فأكثر . وهذا يعكس نزعة الموظف القطرى للاستمرار في وظيفته لمدة طويل ، وحتى سن التقاعد ، أما فترة الخدمة ٣-٥ سنوات فيغلب عليها طابع العمالة الوفادة ، وتشكل المرحلة الانتقالية الوسطى ، والتي يشغل فيها الموظفون الوافدون وظائف حكومية بعقود مؤقتة ، حتى يتوفر البديل القطرى المناسب . ويلاحظ هنا أن مداخل ومخارج الوظائف الحكومية مقطرة ، لأن الموظف الوافد لا يستطيع الحصول على وظيفة حكومية ، بدون خبرة سابقة في وظائف مماثلة ، كما أنه لا يستطيع الاستمرار في الخدمة حتي سن التقاعد ، لأنه يعمل بعقود تجدد حسب متطلبات العمل .[٢٧]

٦- تضمنت معظم تشريعات العمل في القطاع الحكومي القطري المواد الضرورية لتأمين عملية التقطير واحلال الموظفين القطريين محل الوافدين ومثال ذلك ماورد في المادة السادسة من قانون الوظائف العامة المدنية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٩ لسنه ١٩٦٧ ، وماورد في المادة الاولي من قرار مجلس الوزراء رقم ١٣ لسنه ١٩٧٢ بتنظيم اختصاصات إدارة شؤون الموظفين في وزارة المالية والبترول ، وكذلك ماورد في المادة (١) من مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنه ١٩٩١ بإنشاء ديوان الخدمة المدنية وتعتبر هذه التشريعات كافية لتأمين عملية احلال القوى العاملة القطرية محل الوافدة ، كما تعكس الرغبة القوية لدولة قطر لإنجاز هذا التحديث الادارى والتطوير التنظيمى ورفع مستوى الخدمة المدنية بالوزارات والاجهزة الحكومية الاخرى مما يكفل تحسين كفاءتها وزيادة فاعليتها ، الأمر الذي سيساعد في تحقيق هذا الهدف .

٧- وأخيرا فقد قام ديوان الخدمه المدنيه في قطر بجهود مضنية من أجل تحقيق التحديث الادارى المنشود وتقرر احدي الدراسات المعاصرة الدور الرائد للديوان وخاصة من حيث التنمية الادارية والاحتياجات التدريبية وانه من اجل تحفيز الشباب القطرى للإقبال علي التدريب وترقية شؤون التدريب فيه من خلال زيادة الحوافز للمتدربين وتوفير جهاز علمى وإدارى بكفاءة مرتفعة من داخل وخارج الدولة وتوفير الوسائل التدريبيه المناسبة .

ويختلف الديوان عن بقية مؤسسات التنمية في الخليج بمتابعة التدريب عن طريق تنظيم استمارة استبيان توزع علي المتدربين للتعرف علي نواحي القوة والضعف في برامجه ، كما صمم استمارة أخرى ترسل إلى الجهات المستفيدة للوقوف علي أثر التدريب علي المشاركين في العمل ، بالاضافة الي استقصاء رأى المدربين وأعضاء الهيئة العلمية بمستوى المشاركين والبرامج[٢٨]

فالديوان مهتم بإجراء البحوث والدراسات الميدانية بالذات لمعالجة نواحي القصور في الجهاز الإدارى إلا أن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها الجهاز شرطه أن تقدم طلبات البحوث من الجهات المستفيدة وبالتالى فإن إنتاجه من الدراسات قليل جدا ولم يتم استثمارها لصالح التدريب ، وينطلق هذا الحديث علي الاستشارات وهو النشاط الثالث في الديوان وبالتالى لم تتم الاستفادة من كلا النشاطين لأغراض ترقية التدريب .

وفيما يتعلق بالنشأة الفعلية للجهاز الإدارى فى دولة قطر إلى عام ١٩٦٢ عندما صدر القانون رقم (١) الخاص بالتنظيم الإدارى في الدولة حيث انشئت هيئة إدارية مركزية عليا للإشراف الإدارى برئاسة نائب

الحاكم ، وأناط القانون بهذه الهيئة وضع سياسة التطوير الادارى والتنظيمى واختيار الموظفين والرقابة عليهم ... الخ . يتبع هذه الهيئة إدارة عامة برئاسة مدير معين من قبل الحاكم ، وتشرف الإدارة العامة على كل من :

- إدارة الشؤون الادارية .
- إدارة الشؤون المالية .
- إدارة شؤون البترول .

وفى عام ١٩٦٧ صدر قانون الوظائف العامة رقم (٩) لينظم شؤون الوظيفة والاختيار والترقية ...الخ ، وكان قد صدر في عام ١٩٦٤ القانون رقم (١٠) الخاص بإنشاء معهد الادارة والذي اتبع لوزارة المعارف آنذاك والذي جعل من أهدافه الرئيسية إعداد المواطنين القطريين للوظائف المختلفة ورفع مستوى القدرات والمهارات بتحمل مسؤوليات أعلى . وقد وجه المعهد نشاطه في التدريب إلى القطاعيين الخاص والحكومى [٣٠] .

وفى عام ١٩٦٤ أيضا صدر القرار رقم (٣) بإنشاء إدارة شؤون الموظفين كجهاز مركزى يعنى بشؤون الخدمة المدنية فى الدولة ، وصدر القانون رقم (٥) في عام ١٩٧٠ ليحدد اختصاصات الإدارة على النحو التالى [٣١] .

- الإشراف على شؤون الوظيفة والموظفين في الدولة ومراجعة ميزانية الوظائف فى المؤسسات الحكوميه وإعداد مشروعات القوانين ومتابعة تنفيذها.

- إعداد الدراسات الإدارية برسم السياسة العامة للتنظيم الإدارى.
- معالجة المشكلات الإدارية في الاجهزة الحكومية .
- مراقبة سير الاعمال في الاجهزة للتأكد من تنفيذ القوانين .
- تفسير الوظيفة العامة في الدولة .
- إعداد العاملين لتولي الوظائف المختلفة من خلال التدريب وتنشيط مهارات ومعارف المتواجدين في الخدمة فعلا .

ووفقا لإعادة التنظيم التي تمت في عام ١٩٨٠ حيث أصبحت وزارة المالية والبترول هي المشرف علي الادارة فقد أوجدت خمس وحدات اساسية في إدارة شؤون الموظفين ، ويهمنا هنا وحدة التنمية الادارية التي اتبع لها قسم التدريب وقسم التنظيم والبحوث وقد تحدد مهام قسم التدريب علي النحو التالى :

١- تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في الوزارات والاجهزة الحكومية الاخرى .

٢- تحويل البرامج التدريبية الي برامج تضمن في خطة سنوية .

٣- تقييم البرامج التدريبية ومراجعة الخطة السنوية وفقا للسياسة العامة والتقنن.

٤- اقتراح مشروعات التوطين وتقديم التدريب لموظفى الدولة .

٥- اعداد موازنة التدريب السنوية .

٦- استخدام الموظفين فى أجهزة الدولة .

٧- تحديث القوانين وأنظمة الخدمة المدنية ومتابعة تنفيذها[٣٢] .

الهوامش:

١- راجع دكتور/ محمد نصر مهنا ، الإدارة العامة الحديثة تحليل لخبرات مجموعة مختارة من الدول، مرجع سابق ص ص ٤٤ ومابعدها.

٢- اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسه علي التحليل القيم للدكتور/نعيم عقله محمد نصير ، توظيف الوظائف : تقييم نتائج جهود تقطير الوظائف في القطاع الحكومي القطرى فى المجلة العربيه للادارة، المجلد السابع عشر، العدد الأول، ١٩٩٥ ص ص ١٥ ومابعدها .

٣- المرجع نفسه ، ص ١٥٧ وراجع نادر قرجانى (محرر) الهجرة إلى بلاد النفط وأثرها على التنمية فى الوطن العربى ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ١٩٩١.

٤ - دوله قطر ، وزارة الماليه والبترول ، إدارة شؤون الموظفين ، التقرير السنوي ، العدد الرابع ، ص ٥٦ .

٥- الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعه الاحصائيه السنويه ، العدد العاشر ، يوليو ١٩٩٠ .

٦- راجع تفصيلا : عثمان الحسن محمد نور ، القوى العاملة فى دول مجلس التعاون الواقع والمستقبل، معهد الادارة العامة، الرياض، مايو ١٩٩٣.

٧-دكتور/ نعيم عقله محمد حسين ، مرجع سابق.

٨- المرجع نفسه ص ١٦٤ .

٩- المرجع نفسه ص ١٦٦ .

١٠- المرجع نفسه ص ١٦٦ .

١١- المرجع نفسه ص ١٦٧ .

١٢- المرجع نفسه ص ١٦٧ .

١٣ - المرجع نفسه ص ١٦٨ .

١٤- المرجع نفسه ص ١٦٨ .

١٥- المرجع نفسه ص ١٧٠ .

١٦- المرجع نفســه وراجع أيضا نادر فرجانى، مرجع سابق.

١٧ - راجع تفصيلا : المجلس الأعلى للتخطيط فى قطر، مشروع الاستراتيجية العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ١٩٩٠.

١٨- دكتور / نعيم عقله محمد نصير ، م س ذ ص ص ١٨٧ ومابعدها حيث اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة علي تحليلاته القيمة .

١٩- نعيم نصير ، مرجع سابق ص ص ١٨٩ ومابعدها .

٢٠- راجع تفصيلا الفصل الأول من الباب الثالث من هذه الدراسة عنوانه "النفط والسياسات الإقتصادية.

٢١- المرجع نفسه .

٢٢- راجع تفصيلا : دكتور قاسم جميل قاسم، التعليم وتخطيط القوى العاملة، مجلة كلية عجمان الجامعية للعلوم والتكنولوجيا ، المجلد الأول، العدد الأول ، يوليو ١٩٩٥.

٢٣- راجع فى تفصيل ذلك:

Anderson, Alan, Successful Training Practice. A Manager Guide to Personel Development London Blockwell Publisher, 1993 pp. 37-78.

٢٤- دكتور/ نعيم نصير ، مرجع سابق ص ١٩٥.

٢٥- راجع تفصيلا: محمد علي الشمبري ، تحديد الاحتياجات التدريبية في مراكز التدريب بدول مجلس التعاون الخليجى ، قسم الادارة العامه ، جامعه القاهرة ١٩٩٧ .

٢٦- د. عامر الكبيسى ، «الادارة العامة والتنمية في دولة قطر خلال عقدين»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، العدد ٢٨ ، اكتوبر ١٩٨١ ، ص ٤٥ .

٢٧- نفس المصدر ، ص ص ٤٧-٤٩ وراجع محمد علي الشمرى ، مرجع سابق ص ص ١٤٤ ومابعدها .

٢٨- المرجع نفسه .

٢٩- راجع تفصيلا : محمد على الشمرى، تحديد الاحتياجات التدريبية فى مراكز التدريب بدول مجلس التعاون الخليجى مع التركيز على دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم الادارة العامة، جامعة القاهرة ١٩٩٧ ص ص ١٩٩-٢٣٩.

٣٠- المرجع نفسه.

٣١- المرجع نفسه.

٢٣- المرجع نفسه.

الفصل الخامس

الاعـــلام

لعل من أهم مظاهر التحديث التي تشهدها قطر في مجال الاعلام هو التجاوب الذي تلقاه قناة الجزيرة هذا التجاوب علي صعيد المثقفين والرأي العام العربي علي السواء وتوقعات التغيير الواسع المدي تجاه الديمقراطية في الوطن العربي بما تبثه هذه القناة من مناقشات وبرامج حول المشكلات والعلل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الوطن العربي وقناة الجزيرة تأسيسا علي ذلك هو النموذج العربي للرأي والرأي الآخر واستخدام تكنولوجيا الاعلام المتقدم في هندسة الاتصالات بما تحدثه من تغيير متعاظم في مستقبل الرسالة الاعلامية ، فالمعلومات وشفافيتها بصفة خاصة هي التي تحدث التغيير في مستقبل الوطن العربي ، وتأسيسا علي ذلك – وكما سبقت الاشارة في الباب الاول عن اعماق الماضي في تاريخ قطر ، فان قناة الجزيرة في قطر تتطلع بمنهجيتها وبلا حواجز الي استشراف المستقبل منطلقة من أرض الواقع ، وهو مايستدعى وقفه للتفسير .

فلقد بدأ التليفزيون القطرى البث في شهر مارس عام ١٩٧٣ بمعدل ٣ إلى ٤ ساعات بث يومياً من جهازى ارسال طاقة كل منهما ٥ كيلوواط (٨٠) وفى أول يوليو ١٩٧٤ افتتح المرحلة الثانية للتليفزيون ومحطة البث الملون في مبنى التليفزيون الجديد (١) .

وقد بلغ معدل ما يبثه التليفزيون علي القناتين ٩ و ١١ سبع ساعات يومياً وتخلل فترات البث نشرة مصورة للأنباء باللغة العربية الساعة ٨٫٥٠ مساءاً وأخرى باللغة الانجليزية في العاشرة وذلك بالاضافة إلى نشرة

مصورة ثانية باللغة العربية تذاع في ختام البرامج وتزداد فترات البث لمدة ٥ ساعات كل يوم جمعة بالاضافة إلى بث صباحي خلال الصيف .

وغطي بث التليفزيون القطرى دولة الامارات من الشرق والدمام والكويت من الغرب خلال الصيف خلال عام ١٩٧٣ حيث بلغ عدد اجهزة الاستقبال إلى حوالي ٦٥٠٠٠ جهاز لدي السكان البالغ عددهم ١٨٠٠٠٠ نسمة وقتئذ حيث قدم التليفزيون مايزيد علي ١٥ برنامجا اسبوعياً ما بين دينى وثقافي ومنوعات وندوات ومسابقات بالاضافة إلى البرامج الموجهة إلي الشباب والاسرة والاطفال وبلغت نسبة البرامج المحلية ٣٦٪ من جملة ما يقدمه التليفزيون القطرى ولم تتجاوز المسلسلات والافلام الاجنبية نسبة ٢٠٪ وتمثل المواد المتنوعة من الانتاج العربي مايقدر بـ ١٤٪ وتحتل البرامج المتنوعة والبرامج التمثيلية المرتبة الاولى ويليها البرامج الثقافية ثم البرامج الاخبارية ثم برامج الاطفال .

واكبت تداول المواد التليفزيونية التثقيفية والاخبارية بالأقمار الصناعية ؛ وتابعت النمو الهائل في الاتصالات الفضائية حيث أقيمت عدة أنظمة لتبادل الاخبار والبرامج التليفزيونية في عدد من المناطق ثم اتسع نشاطها ليشمل معظم بلدان العالم وتوسعت بعض الشيء هي الاخري . وتعمل هذه الشبكات علي أساس نظام تعاوني بين المحطات ودون رسوم سوي تعريفة إجراء الاتصالات ذاتها . وقد أتاحت إقامة هذه الشبكات تبادلا أكثر توازنا للأخبار بين الدول النامية والدول الصناعية ، إلا أن ذلك لم يقلل إلى حد واضح الخلل القائم في هذا التبادل (٣)

كما واجهت قطر تفاقم مشكلة الدول النامية بالنسبة للتبادل في انها لم تستطع أن تقيم شبكات فعالة للتبادل فيما بينها إلا في وقت قريب ، باستثناء أمريكا اللاتينية التي بدأت أول تبادل إخبارى منتظم بالأقمار بين عدد من بلداتها منذ عام ١٩٧٢ . وبعد ذلك بأكثر من عشر سنوات بدأت المنطقة العربية هى الأخرى عام ١٩٨٣ فى إجراء تبادل منتظم للأخبار التليفزيونية فيما بينها . أما في آسيا فقد بدأ تبادل محدود بين عدد من دولها في عام ١٩٨٤ باسم « آسيافزيون».

تابعت قناة الجزيرة تعاونا فعالا يسمح بمشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الخليجية بحيث تكون هذه المشاركة فعالة بالقدر الذي يؤثر علي ميزان التبادل وتحتاج الدول العربية عموما إلي جهد كبير حتي تتغلب علي المشكلات التي تواجهها في مجال التبادل ، وأول هذه المشكلات هو عدم توفر الامكانيات التقنية اللازمة ، بل عدم وجود محطات تليفزيون أو محطات أرضية للأقمار الصناعية وقد يكون العامل الآخر هو عدم توافر القوي البشرية المدربة . كذلك فإن اختلاف القيم الاخبارية بين الدول النامية ذاتها ويحول دون نمو التبادل .

غير أن هذه المشكلة أخذت طريقها للحل من ثنايا طموحات الدول النامية وهناك أيضا الخلافات السياسية واجراءات الرقابة والقيود المفروضة علي حركة الصحفيين بين الدول . يضاف إلى هذا أيضا عامل هام آخر هو تكلفة عمليات التبادل ، خاصة إذا ماتم باستخدام الاقمار الصناعية ، فهناك رسوم استخدام الأقمار نفسها بالإضافة إلى رسوم استخدام المحطات الارضية (وهي تمثل الجانب الأكبر). علي ان الأهم من التعريفة التي تدفع مقابل استخدام هذه الوسائل هي تكلفة انتاج الأخبار والبرامج ، وليس

هناك من بديل أمام الدول الخليجية في هذا الخصوص إلا أن تجمع إمكانياتها الفنية والبشرية والمالية لكى تنتج إنتاجا راقيا يمكن أن يغري المناطق الاخرى ، بل ويغرى الدول النامية ذاتها .

قبل ثلاثة عقود واجهت الدول النامية عموما تحديا أكبر عصر الأقمار الاذاعية المباشرة . وهي الأقمار التي تبث البرامج التليفزيونية إلى بيوت المشاهدين مباشرة ، إذا مازودوا أجهزتهم بمعدات بسيطة ورخيصة . وقد بدأ إطلاق هذه الاقمار عام ١٩٨٥ في عدد من بلدان أوروبا الغربية بالاضافة إلى الولايات المتحدة ، وكذلك بلدانا أخرى من بينها اليابان وأستراليا والهند .

غير أن مشكلات الحفاظ علي الذاتية الثقافية في مقابل الانفتاح الثقافي والتعرض للجوانب الاقتصادية الناشئة عن الاعلانات التي تقوم ببثها فضلا عن مقتضيات حريه الاتصال كل عقبات جرت مواجهتها .

وقد جرت مفاوضات عسيرة حول هذه الموضوعات في المنظمات الدولية المختلفة . فقد نص الاتحاد الدولي للاتصالات علي أنه « عند وضع المواصفات الخاصة بمحطة فضائية .. سوف تستخدم كل الوسائل الفنية المتاحة كي تقلل ، إلى أكبر حد عملى ، الإشعاع إلى أراضى البلاد الاخري، إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق مسبق مع مثل هذه البلدان. وفي اليونسكو أدت المناقشات في عام ١٩٧٢ الي وضع «اعلان المباديء الرائدة لاستخدام الاذاعة عن طريق التوابع الصناعية من أجل حرية تداول المعلومات ونشر التعليم وتعزيز التبادل الثقافي» ، ودعا الاعلان الي أنه يجب علي الدول أن تبادر إلي عقد اتفاقيات بشأن الاذاعة المباشرة من التوابع الي غير سكان

البلد الذي تصدر عنه البرامج ، وفي عام ١٩٨٢ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة هي الاخرى قرارا يؤكد مبدأ الاتفاق المسبق بين الدول التي تبث إرسالا يغطى دولا أخرى وبين الدول التي تتعرض لهذا الارسال ، وبصفة عامة فإن الدول الغربية تعارض مثل هذه القرارات وتدعو إلى تداول حر للمواد الاعلامية وهو ما لا تقبله الدول الخليجية العربية عموما.

وبالإضافة إلى المشكلات السياسية هذه توجد قضايا شائكة أخرى من بينها تلك الخاصة بحق المؤلف (صاحب العمل الاصلى) والحقوق المجاورة (المتعلقة بالذين يؤدون العمل أو ينفذونه أو ينتجونه ، بما في ذلك الهيئات الاذاعية) وبالرغم من أن اليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية قد عقدتا مؤتمرا في بروكسل عام ١٩٧٤ أدى إلى وضع الاتفاقية المتعلقة بتوزيع الاشارات الحاملة للبرامج المنقولة بالقمر الصناعي إلا أن هذه الاتفاقية وضعت قبل عصر أقمار الاذاعة المباشرة ، وهي بذلك لا تحمي الاشارات التي يقوم المشاهد الفرد بالتقاطها من الاقمار الصناعية مباشرة دون ترخيص ويوضح هذا إلي أى حد يتفوق السبق التكنولوجي علي القوانين والنظم والاجراءات المتعارف عليها .

وعموما فإن أقمار الاذاعة المباشرة تواجه رجال السياسة والإعلام والقانون بمواقف معقدة في مناطق عديدة ومن بين هذه المناطق الوطن العربي عموما ودول الخليج خصوصاً حيث تقع بعض اجزائه في وقت قريب ضمن نطاق بث بعض الاقمار الاوروبية .

وفيما يتعلق بهذا الشأن نجد المسؤولين العرب يندرجون تحت واحدة من أربع وجهات نظر . فهناك فريق يؤيد الانفتاح التليفزيوني ويري هؤلاء أن

المواطنين العرب يمكنهم حاليا الاستماع إلي الاذاعات المعادية وخاصة اسرائيل ، كما أن بعض الدول العربية يمكنها مشاهدة التليفزيون الاسرائيلي ، كذلك يرون أن برامج التليفزيون الإسرائيلي ليست بالمستوي الجيد الذي يظنه البعض ، وأنه يقدم دعاية سافرة وممجوجة ، وأنه يجب الثقة في وعي المواطن العربي والثقة في قدرات محطات التليفزيون العربية ، كما أنه لا يمكن علي أية حال اللجوء إلى محاولات المنع لأنها تنتهى في النهاية بالفشل .

أما الفريق الثانى فهو المتخوف من الغزو الثقافى لأسباب مختلفة ، من بينها أن البث الاجنبى سيحمل قيما مخالفة لقيم المجتمع العربي ، وأنه قد يروج لدعايات كاذبة وقد يهدد الامن القومي العربي ويري هولاء أن البث الاجنبي سيشيع - من خلال الإعلانات - أنماط السلوك الاستهلاكى مما يؤدى إلى تخريب الاقتصاد الوطنى ، ويرون أن هذا البث سوف يستهوي المشاهدين العرب نتيجة لتحلله من القيود السياسية وغيرها وفي النهاية ، فإن أصحاب هذا الموقف يرون أيضا أن القبول يفتح الابواب للبث الاسرائيلى بصفة خاصة إنما هو بمثابة دعامة للتطبيع السياسي والثقافى مع إسرائيل (٤) .

وهناك فريق ثالث يؤيد السماح والمنع الانتقائي ، كأن يسمح باستقبال البث الموجه من الدول الصديقة ونمنع ذلك الموجه من الدول المعادية . أو كأن نسمح بالاستقبال لأولئك المسلحين بالعلم والوعى دون غيرهم ، أو كأن نسلم بأن القادرين دون غيرهم سوف يستطيعون شراء الاجهزة التي تمكنهم من التقاط البث وهناك أخيرا فريق رابع من الحائرين بين ايمانهم بحرية الاتصال من جهة ورغبتهم في صون ذاتيتهم الثقافية من جهة اخري ، دون

أن يمكنهم التوصل إلي موقف يسمح بالتوفيق بين النظريتين اللتين تبدوان متعارضتين .

وقد طرحت علي المستوي العربي فكرة أخرى مؤداها أن تعمل الدول التي يغمرها البث المباشر ، بقصد إدراج برامجها من خلال نفس الاقمار الصناعية .

وفي ضوء هذا تتضح الحاجة إلى مزيد من النقاش والدراسات حول مشروعات الشبكات الفضائية الاذاعية الاجنبية وتأثيراتها الثقافية والسياسية والاقتصادية المحتملة . وحول سياسات الاتصال العربية (٥) حيال الاعلام الاجنبي بصفة عامة ، وحول ظروف الاستماع والمشاهدة الحالية للبث الإذاعي والتليفزيوني الاجنبي في الوطن العربي ، والربط بين هذا كله وبين الانجاز الصناعي العربي وقنواتها الخاصة بالاستقبال الجماعي .

تبث قناة الجزيرة بصفة رئيسية برامجها من خلال القمر الصناعى عربسات الذي يقوم بدور كبير في نقل البرامج التليفزيونية ، ونقل برامج الراديو وتبادل البيانات سواء تلك المتعلقة بالأرصاد الجوية أو بخطوط الطيران أو بين بنوك المعلومات ، واتصالات الاغاثة والطب عن بعد ، وكذلك نقل المؤتمرات التليفزيونية ، ونقل المواد المطبوعة والصور .

ان النجاح الذي يحققه عربسات في مجال الاتصالات التقليدية يجب أن يقاس بالدرجة الاولي بما يمكن أن يحققه من أهداف قومية (٦) وهكذا تأتي خدمات الاعلام في المرتبة الرئيسية والواقع أن فكرة القمر انبعثت من مؤتمر لوزراء الاعلام العرب (بنزرت ، ١٩٦٧) وتبنتها فيما بعد المنظمات الثقافية

والاذاعية وحتي عندما اقتنع وزراء المواصلات بالمشروع وأبرموا اتفاقية لإقامة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية في عام ١٩٦٧ ، فقد نصت الاتفاقية في ديباجتها علي أن حكومات الدول العربية توقع علي هذه الاتفاقية رغبة منها في إنشاء شبكة فضائية عربية واستخدام تابع صناعي عربي لخدمة الاتصالات والإعلام والثقافة والتعليم وغيرها من الخدمات التي قد تستخدم هذه الشبكة ، وتحقيقا لأهداف ميثاق جامعة الدول العربية.

وعموما فقد بدأ تشغيل القمر الصناعي العربي في عام ١٩٨٥ فهو وإن كان عربيا بالاسم ، إلا أن تصنيعه تم بواسطة شركات أجنبية ، وإطلاقه موكل إلى صواريخ أجنبية ، كذلك فإن المحطات الارضية المرتبطة به أجنبية ويستخدم القمر أيضا لنقل برامج التليفزيون الاجنبية مما دعي بفريق من الباحثين في مجال الاعلام بضرورة وضع سياسة عربية شاملة لاستخدام الشبكة الفضائية العربية ، والتعامل مع غيرها من الشبكات الاجنبية التي تغطي الوطن العربي حاليا والتأكيد علي ضرورة اليقظة لمراقبة ما تحققه تكنولوجيا الاتصال من تقدم ، وأن يكون باستطاعتنا أن نسهم بأي قدر في تقدم هذه التكنولوجيا .

قطر والتنسيق الاعلامى الخليجى :

بدأت التجربة الاعلامية لدول مجلس التعاون الخليجى من ثنايا انشاء وكالات الانباء في كل من دول الخليج العربي الست (٧) ، ومن الرغبة في دفع عجلة التعاون الاعلامي الخليجى في الصحافة والاذاعة وأقسام الاعلام بالجامعات الخليجية وفيما يتعلق بقطر فقد تم انشاء وكالة الانباء القطرية (قنا) عام ١٩٧٥ وتركز اهتمامها علي الأوضاع الداخلية والاقليمية والدولية

ووقعت اتفاقيات تنسيق وتعاون مع وكالة انباء دولة الامارات العربية المتحدة ووكالة الإنباء السعودية ، وتم اعداد كوادر صحفية وطنية قطرية علي مستوي مرتفع من التدريب وتم افتتاح مكتب للوكالة في تونس باعتبارها كانت مقراً للجامعة العربية وقتئذ ، وقد دعمت الوكالة من قدرتها التكنولوجية وزيادة العاملين والمراسلين بالخارج، ولها مشتركون داخل قطر سواء في الصحافة أو المؤسسات الحكومية ، وتستفيد منها أساسا الحكومة القطرية وتتعاون الوكالة تنسيقاً وتدريبا مع وكالة أنباء الخليج وتسهم بنشاطها المستمر علي الساحة الخليجية والعربية والدولية كجزء من التنسيق الاعلامي الخليجي حيث قطعت دول مجلس التعاون شوطا كبيرا في مجال التعاون الاعلامي من خلال الكثير من الاجهزة الاعلامية القائمة حاليا التي تمخضت عن اجتماعات وزراء الاعلام الخليجيين ولكن الامانة العامة لدول الخليج العربية كانت تولي الاعلام اهتماما كبيراً باعتباره اللسان الناطق الذي يعكس ما تتمتع به دول المجلس من مكانة مرموقة محترمة بين دول العالم . كما أن أجهزة الاعلام هي النافذة التي تطل منها دول المجلس علي العالم لتحكي له الانشطة والاعمال التي تقوم بها لتعزيز التضامن العربي والتعاون الإسلامي والمساهمة في القضايا الدولية ايجابيا وبأسلوب فعال ، ولقد اجتمع لهذا الغرض وكلاء وزارات الاعلام في أبو ظبي (١) في شهر سبتمبر ١٩٨٢م حيث ركز الاجتماع علي بناء الشخصية الوطنية وتشجيعها لكي تلعب دورا بارزا في كافة المؤسسات واعادة صياغتها بافساح المجال امامها لكي تكون طاقة خلاقة وقوة مبدعة وتدرأ عنها الجمود والتقليد ، وتلقي خلفها كل ما من شأنه عدم التكامل لتكون تلك الشخصية مثل الشخصيات العالمية الاخري في المحافل الدولية ، وبذلك تتمكن من حمل

المسؤولية المنوطة بها والتي تحتمها الظروف المتغيرة والتطورات العالمية . كما كان التركيز علي ان تلعب اجهزة الاعلام الوطنية هذا الدور الكبير في بلورة اهداف المجلس اقليميا وعربيا ودوليا ، ولكى تتصدي لكل الحملات التي تشن ضدها وتحاول قلب الحقائق وتشويه الصورة الحقيقية وإذا ما تمكنت هذه الاجهزة من اداء رسالتها علي الوجه الاكمل فان العالم باكمله قد ينظر الي هذا المجلس باحترام وتقدير ، لذا عمد هذا الاجتماع فى ابو ظبي إلي تكليف الامانة العامة بوضع دراسات عملية دقيقة عن عدة مؤسسات تكمل هذا الدور وتدعم التعاون القائم في الوقت الراهن والمؤسسات هى :

١- مؤسسة الاعلام الخارجي تسعي هذه المؤسسة إلي نقل الصورة الحقيقية عن القضايا العربية في المحافل الدولية باسلوب علمي متطور وإلي التصدى للتشويه والحملات الاعلامية . ولكن ليس بالاساليب التقليدية بل باسلوب اكثر تطورا وملاءمة للواقع .

٢- وكالة انباء مرئيه تقدم خدماتها لدول المجلس وللدول التي يمكنها الاستفادة منها وسوف تستفيد هذه الوكالة من القمر الصناعي العربي عام ١٩٨٦م.

٣- صحيفة اخبارية موحدة يومية تنقل بطريق الاقمار الصناعية توزع وتطبع في آن واحد في الدول الاعضاء وتقدم خدمات صحيفة اخبارية للمواطن ليتعرف عن كثب علي نشاطات المجلس ودوله وعلي العالم من حوله فيتم بذلك ربط الدول الاعضاء بشبكة اخبارية متطورة.

٤- اذاعة دولية : وهذه الاذاعة ستقدم خدماتها من خلال بثها الاذاعى القوى الي كافة دول العالم ليصل الصوت الخليجى الموحد إلي هذه الدول ليحقق بذلك انطلاق المجلس إلي عالم من البث اوسع مما هو عليه الآن وعن طريق هذه الاذاعة تستطيع الدول الست اسماع صوتها ونشر فلسفة مجلسها واهدافه ، بل اسماع الصوت العربي إلي كافة انحاء العالم .

هذه ليست مشاريع كما يتبادر للذهن من نسج الخيال أو انها مجرد فكرة شاردة فحسب بل ان الامانه العامة قد كلفت بالفعل مؤسسات وطنية لاجراء الدراسات بشأنها وتلقت بعض العروض بشأنها وستعرض نتائج هذه الدراسات علي اجتماعات وكلاء وزارات الاعلام . كما أن الامانة العامة تدرس الآن دراسات ذات اهمية كبري للاعلام في الدول الاعضاء وهى الأمن الاعلامي والرقابة الاعلامية وكلاهما يكمل الاخر ويعملان علي حماية المواطن من المواد التي تقدم له بمثابة مواد غير جيدة لا تتلاءم مع قيمه واخلاقه ويجب الا يتبادر للذهن بان قيوداً رقابية ستفرض ولكن مفاهيم جديدة للاعلام والعمل الاعلامى ستطرح للدراسة ترمي إلي بناء جسد اعلامي قوى وهناك طريقة اخري لتنفيذ هذا التنسيق في جميع الدول الست وذلك عن طريق اقامة المراكز الاعلامية (وهذا مايراه الباحث) التي تساهم مع المرافق الاعلامية الاخري في توعية المواطنين في الدول الخليجية بجوانب النهضة التي تشهدها المنطقه وفي جميع المجالات .

ومع تزايد أهمية المنطقة يوما بعد يوم وعلي كافة الاصعدة من الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاعلامية ولما لها من مركز إسلامي ودولي مرموق . نجد أن في منطقة الخليج عددا لا يستهان به من محطات التلفزيون والاذاعات والصحف والمجلات والنشرات ووكالات الانباء ودور

المسارح والعروض السينمائية بالاضافة الي مؤسسات الانتاج الاذاعى والتليفزيونى وغيرها من المؤسسات الاعلامية الاخرى .

وإذا ما نظر الباحث إلي المستوي الفني والتقني فإنه يجد ان هذه المواد والبرامج لا تفي بمتطلبات الانسان في المنطقة الخليجية وذلك لأن الكثير من محطات التليفزيون والاذاعة تعتمد في الكثير من بثها البرامجي علي الانتاج الخارجى عربيا كان أم اجنبيا . كما ان الانتاج العربي لايزال يعالج الموضوعات الفرعية ولا يعالج المشكلات اليومية والحياتية للمواطن الخليجى .. ومن هنا يتبقي علي الاعلام ان يحاول معالجة وعكس مختلف اوجه النشاط في الدولة أو المنطقة اما استيراد البرامج والمواد الاعلامية من الخارج فغالبا لا يفي بالمطلوب منها لاسيما وان مثل هذا البرامج يغلب عليها الطابع التجاري سواء بالنسبة للمضمون أو الشكل الذي قد لا يتناسب مع البيئة الخليجية . أما الانتاج الاجنبي فهو وان كان منتجا باسلوب جيد ومتقن إلا انه كثيرا ما يحتوي علي مضامين غريبه علي المجتمعات الخليجية . بل ان الكثير منه يحمل افكاراً ومعتقدات لا تتناسب مع عادات وتقاليد المجتمع الخليجي حيث يشكل خطرا علي تنشئة الاجيال الناشئة . وعلي سبيل المثال يظهر في الافلام والمسلسلات الاجنبية ان الاطفال يدخنون أو يقومون بأعمال لا يقوم بها أطفال الخليج أو العرب .. ومن ثم تترسب هذه الممارسات لدي الناشئين ويبدأون في تقليدها والعمل بها خاصة وان الاطفال معروف عنهم إنهم اكثر قدرة عي التشخيص والتقمص والتقليد .

وإذا القي الدارس نظرة علي انتاج من الانتاجات المحلية الخليجية سواء في مجال التليفزيون أو الاذاعة او الاعمال الفنية الاخري .. سيجدها تفتقر

إلي الجودة في المضمون .. كما ينقصها الابداع والتجديد في النواحي الفنية التقنية ... مما يجعل المشاهد يتركها ليجد لنفسه وسائل اخري تعوضه عنها .. حيث يجدها في الفيديو واشرطة الكاسيت والافلام وغيرها من الوسائل التي اخذت تغزو المنطقة مع ما تحتويه بعضها من اعمال هابطة اخلاقيا وفكريا .

ومن هنا يستطيع الباحث ان يقول بان عدم وجود اعلام ناجح في المنطقه يعكس اثره السيء علي الاعلام الخليجي في الخارج .. فلا يكون له وجود أو حضور مؤثر هناك .. ولهذا كان التشويه للإسلام وللحضارة العربية والمقدسات الإسلامية والمجتمعات الخليجية والذي يمارسه الغرب (عن طريق الاعلام) اعداد للعرب عامة وللخليجيين خاصة .. وهذا يتطلب الاعداد الجيد اللازم في الداخل حتي يتمكن الخليجيون من ابراز الحقيقة الخليجية في الخارج والوقوف في وجه الحملات الموجهة ضدهم في الغرب.

ومن المشاكل التي تواجه الاعلام الخليجى النقص الحاصل خاصة في الكفاءات البشرية المؤهلة .. ومن هناك نجد ان الحكومات الخليجية تنبهت إلي هذه النقطة مما جعلها تهتم باعداد الكوادر الخليجية الشابة إعداداً علميا وفنيا في مختلفة مجالات الاعلام .. فمثلا قامت تلك الحكومات بافتتاح كليات الاعلام واقسامه في جميع الجامعات الي جانب ابتعاث بعض الشباب للتدريب والاستفادة .. ولكن هذه الجهود غير كافية ودون المستوي المطلوب.

المؤسسات الاعلامية المشتركة بين دول الخليج :

ادراكاً من حكومات دول الخليج العربي للدور الفعال الذي يلعبه الاعلام في التعبير عن آمال شعوب المنطقة وتطلعاتها الواحدة ، وفي التعريف

بماضيها وحاضرها ، وفي دعم سبل التآلف والتقارب من خلال وسائل الاعلام المطبوعة والمسموعة والمرئيه ، فقد انبثقت عن مؤتمرات وزراء الاعلام بدول الخليج العربي عدة مؤسسات اعلامية خليجية مشتركه ، تقوم كل منها بوظيفة اعلامية اساسية تنسق وتتكامل في مجال عملها مع بقية المؤسسات بدول المنطقة .

وفي هذا الاطار قامت خلال السنوات الخمس الاولي من العقد الاخير للقرن العشرين [٩] المؤسسات الاعلامية الخليجية التالية :

× جهاز تليفزيون الخليج – في المملكة العربية السعودية .

× وكالة أنباء الخليج – في دولة البحرين .

× مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك لدول الخليج العربي – في دولة الكويت.

× المركز الخليجى لتنسيق التدريب الاذاعى والتليفزيوني – في قطر .

× لجنة التنسيق والتخطيط للاعلام البترولى – في الكويت .

× مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج – في العراق .

أولاً : في المجال التليفزيونى والاذاعى :

جهاز تليفزيون الخليج :

انبثق جهاز تليفزيون الخليج – كمنظمة اقليمية اعلامية – عن مؤتمر وزراء الاعلام لدول الخليج العربي ، حيث تقرر انشاؤه بمقتضي الاتفاقية التي وقعت في الاجتماع الثاني لمؤتمر وزراء الاعلام بتاريخ ٢٠ صفر

١٣٩٧هـ الموافق ٨ فبراير ١٩٧٧م ومقره الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية .

ويضم الجهاز في عضويته دول الخليج العربية السبع وهى :

دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية وسلطنة عمان ودولة قطر .

– ومن أهداف الجهاز : التنسيق والتعاون بين هيئات التليفزيون في الدول العربية بمنطقة الخليج لتقوم برسالتها في تعزيز روح الاخاء العربي وتنمية الاتجاهات والمقومات المشتركة في المنطقة .

– تطوير إمكانيات الدول الاعضاء في حقل التليفزيون .

– تنمية تبادل الاخبار والبرامج والمعلومات والخبرات والاشخاص والمواد التليفزيونية التي تعود بالنفع العام علي الدول الاعضاء .

– تشجيع التدريب والبحوث والدراسات في مجال التليفزيون .

– التعاون مع الهيئات المعنية علي توفير الوسائل التقنية للربط التليفزيوني بين الدول الاعضاء واستغلال الوسائل المتاحة ليتمكن الجهاز من تنسيق بث البرامج المشتركة .

أما عن أوجه نشاط الجهاز وانجازاته :

– وضع ميثاق العمل التليفزيونى لدول الخليج العربى .

– تعزيز دور التليفزيون في خدمة خطط التنمية في المنطقة .

– التطوير والتنسيق التقنى والهندسى .

- تشجيع الانتاج التلفزيونى الخليجى .

- تبادل البرامج والمواد .

- المشاركة في المهرجانات الدولية .

- التعاون مع المؤسسات الاعلامية الخليجية .

- التعاون مع المؤسسات الاعلامية العربية .

- التعاون مع المؤسسات الاعلامية العالمية .

- تشجيع التدريب والبحوث والدراسات في مجالات التليفزيون.

- خدمات التوثيق والمعلومات في مجال التليفزيون .

- اصدار نشرة المعلومات – وهى نشرة فصلية تعني بأوجه النشاط التليفزيونى الخليجى .

وسوف نستعرض هذه الانشطة التي تقوم بها المؤسسات الاعلامية في دول المجلس .

١- ميثاق العمل التليفزيونى لدول الخليج :

قام الجهاز في بداية انشائه بصياغة واعداد ميثاق العمل التليفزيونى لدول الخليج ويحدد هذا الميثاق اسلوب ومبادىء العمل الاعلامي التليفزيونى الذي تنتهجه محطات التليفزيون في المنطقة .

٢- تنسيق البث التليفزيونى المشترك :

يقوم الجهاز في المناسبات والاحداث ذات الاهتمام المشترك للدول الاعضاء بالتفاوض لشراء حقوق النقل أو العرض . كما يقوم بعمل

الترتيبات اللازمة في الاقمار الصناعية ومن ذلك ماتم في الدورة الاسيوية الثامنه للالعاب الرياضية التي اقيمت في بانكوك حيث تولي الجهاز تنسيق نقل مبارياتها علي الهواء مباشرة مع بث رسالة يومية وكذلك الدورة الاولمبية الاخيرة التي اقيمت في سنغافورة .

وقام الجهاز كذلك بالاشراف علي التغطية الاعلامية للاسبوع الثقافي الخليجى الذي اقيم بمقر منظمة اليونسكو الدولية بباريس حيث كون فريق عمل خليجي موحد لهذا الغرض ونقل صورا حية وبث رسائل يومية عبر الاقمار إلي الدول عن هذا المهرجان الكبير الذي جسد معالم الحضارة والفنون الخليجية ونقلها إلي الغرب . انتج برنامجا متكاملاً مدته ثلاث ساعات من الفقرات التي قدمت في الحفلات التي اقيمت في المهرجان ، اضافة الي سهرة مدتها ساعة ونصف تبث من جميع المحطات الخليجية في وقت واحد .

٣- تعزيز دور التليفزيون في خدمة خطط التنمية في المنطقة:

قام الجهاز بالتعاون مع منظمة اليونسكو الدولية باعداد دراسة خاصة حول استخدام القمر الصناعي العربي في مجالات البث التليفزيوني لاغراض التنمية والتعليم . كما نظم الجهاز بمقره بالرياض ندوة تحضيرية لانتاج برنامج تليفزيوني لخدمة اهداف التنمية والتعليم بمنطقة الخليج باستخدام القمر الصناعي العربي، وفي هذا الاطار نظم الجهاز بالتعاون مع اتحاد اذاعات الدول العربية والمنظمة العربية للاتصالات الفضائيه ندوة بالرياض عالمية في شهر ديسمبر ١٩٨١م موضوعها اقمار الاتصال والخدمات الاذاعية والتليفزيونية واستضافت هذه الندوة وزارة الاعلام بالمملكة العربية السعودية .

٤- التطوير والتنسيق التقني والهندسي :

عقد الجهاز مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية اتفاقية لدراسة انتشار الموجات وتوزيع القنوات بمنطقة الخليج بما يكفل وقف عملية التداخل بين القنوات ويجري حاليا تنفيذ هذا المشروع حيث يقوم عدد من الخبراء بعمل قياسات فنية علي الطبيعة في المنطقة وستوضع نتائج هذه الدراسات موضع التنفيذ علي هذه المشكلة .

٥ - تشجيع الانتاج التليفزيونى الخليجى :

اقام الجهاز بالاشتراك مع التليفزيون الكويتى المهرجان الاول للانتاج التليفزيوني الخليجي عام ١٩٨٠م وذلك للتعريف بالانتاج المحلي وتقييمه ومنح جوائز للبرامج المتميزة وقد تقرر عقد هذا المهرجان كل عامين ويقوم الجهاز حاليا باعداد دليل بالانتاج التليفزيوني الخليجي ودليل آخر بالفنانيين والمتعاملين مع التليفزيون في دول الخليج . كما يقوم الجهاز بالتنسيق مع الدول الاعضاء لعقد كل دولة سهرة من الانتاج المحلي ويتم بالتناوب في عرض السهرات بحيث تقدم كل دولة سهرتها كل سته اسابيع وتذاع السهرة بشكل مشترك في موعد واحد من جميع تليفزيونات الخليج (١٠) .

٦- تبادل البرامج والمواد :

ينظم الجهاز عملية تبادل البرامج فيما بين الدول الاعضاء ويعمل علي تنشيطها بصفة مستمرة عن طريق اعداد وتوزيع نماذج خاصة ونشر قوائم المواد الصالحة للتبادل والتسويق واقامة دورات عرض للتعريف بالانتاج الجديد واختيار المناسب منه للتبادل .

٧- المشاركة فى المهرجانات الدولية :

يشارك الجهاز في المهرجانات والاسواق الدولية للتليفزيون مثل كان ومونت كارلو حيث يقيم مقراً موحداً لممثلي دول الخليج . ويتيح ذلك الفرصة للاطلاع علي الجديد في الانتاج التليفزيوني العالمي . واختيار المناسب لعرضه علي شاشات تليفزيونات دول الخليج ، وكذلك الاتصال بشركات الانتاج والتوزيع ومناقشة مختلف جوانب التعاون معها .

٨- التعاون مع المؤسسات الإعلامية الخليجية :

يمارس الجهاز دورا في اعمال التنسيق مع المؤسسات الاعلامية الخليجية المشتركه المنبثقة عن مؤتمرات وزراء الاعلام لدول الخليج متعاونا في ذلك مع مؤسسه الانتاج البرامجي المشترك بالكويت في انتاج البرامج الخليجية المشتركه ومع مركز التدريب الاذاعي والتليفزيوني بقطر في تنسيق الدورات التدريبية للمرشحين من تليفزيونات الاعضاء للدراسة .

٩ - التعاون مع المؤسسات العربية :

يجرى التنسيق والتعاون مع اتحاد اذاعات الدول العربية والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة والمركز العربى لبحوث المشاهدين والمستمعين في مختلف اوجه النشاط .

١٠- التعاون مع المؤسسات العالمية :

يرتبط الجهاز بعلاقات تبادل للخبرات والمعلومات والمواد مع الهيئات والاتحادات العاملة في مجال التليفزيون في مختلف انحاء العالم وذلك من اجل توفير اكبر قدر من المعلومات المتجددة عن العمل التليفزيونى وبالتالى

المساهمة في تطويره برامجيا وهندسيا ومن ناحية اخرى يجرى تنظيم قنوات الاتصال من اجل تبادل المواد التليفزيونية بين منطقة الخليج والعالم وفي هذا الاطار نظم الجهاز الندوة الدولية الاولي بين مديري البرامج في دول الخليج مع نظرائهم في الدول الاوروبية في برلين الغربية عام ١٩٨١م .

١١- تشجيع التدريب والبحوث والدراسات في مجال التليفزيون :

يرصد الجهاز جوائز مالية سنوية للبحوث والدراسات المتميزة التي تعد عن التليفزيون في منطقه الخليج ، كما يتعهد الجهاز بطبع وتوزيع هذه البحوث علي اوسع نطاق حتي يتسني الاستفادة منها علميا وعمليا ورصد الجهاز أيضا جوائز مالية للمتفوقين في الدورات التدريبية عن التليفزيون التي تعقد في نطاق الخليج.

١٢- خدمات التوثيق والمعلومات :

انشأ الجهاز مركزاً متخصصا للمعلومات في مجال التليفزيون ويضم هذا المركز الوحدات التالية :

- مكتبة مراجع ودوريات .
- مكتبة الافلام والفيديو .
- أرشيف اعلامى .
- تبادل المعلومات والمطبوعات .
- الانتاج والنشر .
- خدمات البحوث والمعلومات .

ويعد هذا المركز نشرة المعلومات الفصلية التي يصدرها الجهاز كما يقدم المركز خدمات مرجعية للباحثين والدارسين والعاملين في مجال التليفزيون بمنطقة الخليج.

هذه فكرة سريعة عن جهاز تليفزيون الخليج واهدافه ونشاطاته اراد الباحث ان يلقي عليها الضوء لما لها من دور اعلامى واضح بين دول مجلس التعاون الخليجى .

مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك لدول الخليج العربى :

لقد أتفقت دول الخليج العربي علي إنشاء مؤسسة للانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربي ، تتولي انتاج برامج مشتركة إذاعية وتليفزيونية تبرز السمات المميزة لشعوب المنطقه وتتعامل مع مشاكلها البيئية وتقوم بالتعريف بامجادها وبطولاتها وتربطها بتاريخها وتراثها في مختلف مجالات الآداب والفنون مع تنمية العلاقات الثقافية والاعلامية بين شعوب دول المنطقه . وقد تمت الموافقة علي إنشاء هذه المؤسسة بتاريخ ٣ محرم ١٣٩٦ هـ الموافق ٤ يناير ١٩٧٦م ومقرها الكويت ، وتضم المؤسسة في عضويتها دول الخليج العربية السبع وهى : دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية وسلطنة عمان ودولة قطر (١١) .

اهداف المؤسسة :

- إنتاج برامج إذاعية وتليفزيونية مشتركة تبرز السمات المميزة لشعوب المنطقه وتعمل علي ربط تاريخها الحديث بتراثها القديم وتظهر مختلف جوانب تقدم الفنون والآداب فيها .

- الارتفاع بمستوي الانتاج الفنى للبرامج الاذاعية والتليفزيونية والقاء الاضواء علي ما يصدر عن أنباء الخليج من انتاج أدبى وفنى وعلمى .

- أحياء التراث الخليجى وبخاصة الفنون الشعبية والعمل علي تسجيلها تسجيلا وثائقيا لتكون مرجعاً تاريخياً ومصدرا للنهوض بمستوى الفنون والآداب الخليجية في مختلف المجـالات .

- التـعريف بكل مناطق الخليج من كل زواياها وجـوانبـها جـغـرافـيـا وسكانيا وسياحيا .

- إتاحة الفـرصة للعاملين في المحطات التلفزيونية والإذاعـية في الدول الاعضـاء لرفع كفاءاتهم الفنية المهنية واكتسـاب خبرات مـختلفة نتـيجة للاحتكاك المستمر بين العناصر المشاركة في اعمال الانتاج .

- كشف البراعم الناشـئة في مـختلف مجالات الفنون والآداب والعلوم علي تدريبها واظهار مواهبها وتشجيعها بمختلف الوسائل الاعلامية .

- تطوير الامكانيات والكوادر المحليـة المختـصـة بالانتـاج السـينمـائى والتليفزيونى وتنميتـها واتاحة الفرصة لها لمارسة نشاطها ضـمن ظروف متقدمة .

- احـيـاء التـراث العـربي الإسـلامى وإبراز المثل العليـا لدين الإسـلام الحنيف والتعريف بامجاد الإسلام وسيرة أبطاله وقادته .

البرامج والمشاريع التى أنجزتها المؤسسة :

- برامج الاطفال (افتح يا سمسم) - ١٣٠ حلقة .

- عدد من الافلام الاجنبية المدبلجة .

- البرنامج التربوى الدرامى (حياتنا) ١٣ حلقه .
- البرنامج الدرامى (قصص خليجية) ١٣ حلقه .
- سلسلة الافلام التسجيلية (الخليج حضارة وبناء) ١٦ فلما .
- فيلم تسجيلى (الخليج تنمية وحضارة) .
- المسلسل الدرامى الخليجى (بيت أبو خالد) ١٣ حلقة .
- مجلة الاطفال (افتح يا سمسم) وهى مجلة شهرية .
- مسرحية (مدينة اللؤلؤ) حلقة نموذجية في ساعتين من مشروع (مسرح التليفزيون) .

٣- المركز الخليجى لتنسيق التدريب الإذاعى والتليفزيونى :

كان من بين قرارات وتوصيات المؤتمر الرابع لوزراء الاعلام لدول الخليج العربية الذي عقد في دولة البحرين خلال الفترة من ٧-٩ فبراير عام ١٩٧٩م ، أن يقوم المركز المحلي للتدريب الاذاعي والتليفزيوني بدولة قطر بالعمل كمركز لتنسيق أعمال التدريب للاذاعة والتليفزيون في منطقة الخليج العربي واقتراح خطط التدريب السنوية وتعميقها علي الدول الخليجية .

ويضم المركز في عضويته دول الخليج العربية السبع وهى :

دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية وسلطنة عمان ودولة قطر .

اهداف المركز :

- القيام باعمال التنسيق للدورات التدريبية الاقليمية في مجالس الاذاعة والتليفزيون .

- تدعيم التعاون وتعزيز عرى الأخوة بين أبناء دول المنطقة بواسطة الدورات التدريبية الاقليمية التي تقام في الدول الاعضاء .

- اختيار افضل الكفاءات العربية والاجنبية لتولي مهام التدريب .

- عقد الاجتماعات الدورية لخبراء التدريب الاذاعى والتلفزيوني لدول الخليج العربية للتباحث في امور التدريب الاذاعى والتليفزيونى في دول المنطقة .

ثانيا : التنسيق في مجالات وكالات الانباء :

- وكالة انباء الخليج :

وكالة أنباء الخليج بحكم فكرتها واتفاقية انشائها هي وكالة اقليمية تهتم أساساً بالخبر الخليجى وتعتبر مرجعا ومصدرا اساسيا تنقل عنه وكالات الانباء من العالمية اخبار هذه المنطقه الحساسة والاستراتيجية من العالم ، مدعمة في هذا المجال بجهد وكالات الانباء المحلية في المنطقة التي تمد الوكالة بكل الوسائل لتأخذ بالتالي دورها الطبيعى كوكالة ناطقة باسم الانسان العربي الخليجى.

وقد بدأت الوكالة بثها بصفة رسمية في الاول من ابريل عام ١٩٧٨م بعد ان تبلورت فكرة انشائها قرار صدر عن مؤتمر وزراء الاعلام بدول الخليج العربية الذي عقد فى أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة في يناير عام ١٩٧٦م ومقر الوكالة بالمنامة بدولة البحرين .

وتضم الوكالة في عضويتها ست دول عربية في الخليج العربي وهى : دولة الامارات العربية والجمهورية العراقية ودولة قطر ولم تشترك سلطنة

عمان وذلك لامكانياتها الاعلامية المتواضعة والتي لا تجعلها تتواكب مع التطور الذي تعيشه دول المنطقه الست الاخرى .

أهداف الوكالة :

– تعريف الرأي العام العالمى بأسرع الطرق وأيسرها باحداث الخليج العربى وقضاياها وانجازاتها وتطلعاتها .

– ابراز الوجه الحضارى لطموح الانسان الخليجى والصورة الحقيقية وانجازاته في المجالات كافة .

– تغطية اهم الاحداث العالمية ذات العلاقة بدول المنطقة .

– اتباع سياسة اخبارية تدعم الشعور باستقلال دول المنطقة وتنسيق مواقفها تجاه القضايا المشتركة .

– المساهمة في ايصال صوت المنطقة إلى العالم اجمع لمواكبة التطور ولاعطاء وسائل النشر والاعلام الخارجية الفرصة المناسبة لمتابعة أبناء المنطقة من خلال جهاز متكامل .

أما عن الانجازات التي حققتها الوكالة تتمثل في إلآتى :

– عقد عدة اتفاقيات مع عدد من وكالات الأنباء العالمية لدعم التعاون بين وكالات أنباء الخليج وهذه الوكالات .

– تعيين مراسلين للوكالة يتوزعون في عدة بقاع حساسة من العالم وذات صلة بالمنطقة .

– خلال عام ١٩٨٠م بثت الوكالة ١٩١٤٠ خبرا بمعدل ٥٣ خبراً خليجياً يومياً كما وزعت الوكالة خلال نشرتها مجموعة تقارير اقتصادية وسياسية

تعكس التطورات الإقتصادية والحضارية للمنطقة وتعكس مدي التنسيق الذي وصلت اليه دول المنطقة في شتي المجالات .

- اعتمدت الوكالة ادخال التقنية الحديثة في وسائل بث النشرة الاخبارية لها وذلك تدعيما لعمل الوكالة في نشاطها الخليجى والعربي والدولي .

هذا وتستخدم الوكالة في بثها اسلوبين :

١- البث عن طريق الخطوط المباشرة التي تربط بين مقر الوكالة في المنامة وبين عواصم الدول الاعضاء في كل من بغداد والكويت والرياض والدوحة وابو ظبي وكذلك عن طريق خط مباشر مع مسقط في سلطنة عمان وتعمل هذه الخطوط لمدة ٢٤ ساعة يومياً .

٢- البث عن طريق اجهزة ارسال بالموجه القصيرة تبث لمدة ١٨ ساعة يوميا ابتداء من الساعة الرابعة حتي الساعة ٢١ بتوقيت جرينتش إلى المناطق التالية : جهاز ارسال بهوائى دائري لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجهاز ارسال بهوائي دائري لمنطقة الشرق الاوسط - وجهاز ارسال بهوائى موجه إلى شمال افريقيا واوروبا .

يعمل حاليا في اقسام الوكالة المختلفة ٩٨ موظفا اداريا وصحفيا (٣) ويتوزع مراسلو الوكالة بالاضافة إلى الدول الاعضاء علي كل من نيويورك وواشنطن ولندن والرباط وصنعاء وطوكيو وتونس وباريس وبون . ويقوم مراسلون متجولون بتغطية اهم الاحداث العالمية ذات العلاقة بدول المنطقة . وتعتزم الوكالة ادخال نظام الارسال الحديث عن طريق الاقمار الصناعية ليشمل توزيعها معظم عواصم العالم وقد اعتمد وزير الاعلام بدولة البحرين

ورئيس مجلس ادارة وكالة انباء الخليج في سبتمبر ١٩٨١ مشروع شبكة ارسال الوكالة عبر الاقمار الصناعية الي معظم العواصم العربية والعالمية والجدير بالاشارة ان جامعة الدول العربية اعتمدت الوكالة ناطقا وموزعا لأنباء الجامعة العربية (١٢) .

ثالثاً : التنسيق في المجالات الاخري

١- لجنة التنسيق والتخطيط للاعلام البترولي لدول الخليج العربية :

تشكلت لجنة التنسيق والتخطيط للاعلام البترولي لدول الخليج العربية بقرار من المؤتمر الرابع لوزراء الاعلام في دول الخليج العربية المنعقد في البحرين في شهر فبراير ١٩٧٩م وتتخذ اللجنة من وزارة الاعلام بدولة الكويت مقرا مؤقتا لها .

اما الدول الاعضاء في هذه اللجنة فهي تضم في عضويتها خمس دول عربية في الخليج العربي هى : دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية العراقية ودولة قطر .

اهداف اللجنة :

- تنفيذ برامج وحملات اعلامية تهدف الي الوصول الي الرأى العام العالمى بقطاعاته المختلفة لشرح وجهة النظر العربية فيما يتعلق بشئون النفط.

- تنوير المواطنين في المنطقة وزيادة معرفتهم بالقضايا الاقتصادية المتصلة بمسائل الطاقة .

- ترتيب الزيارات لبعض الصحفيين العالميين لدول المنطقة .

- تشجيع النشر حول الشؤون النفطية .

- العمل علي انتاج الافلام الوثائقيه عن دور البترول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول الخليج العربي وكذلك المعونات التي تقدمها دول الخليج لتنفيذ مشاريع اقتصادية في الدول النامية .

اما المشاريع التي انجزتها اللجنة فهى :

- ترتيب عدة زيارات لبعض المسئوولين والخبراء العرب في الشوون النفطية والعلاقات الدولية الي بعض الدول الاجنبية لالقاء محاضرات والمشاركة في برامج اذاعية وتليفزيونية حول شؤون الطاقة .

- نشر بعض الكتب الخاصة بالشؤون النفطية .

- تعزيز التعاون مع وكالات الأنباء في دول الخليج العربي ممثلاً بتزويدها بالعديد من المقالات والحاضرات البتروليه لتقوم ببثها علي شبكاتها الخاصة.

- دعوة عدد من الصحفيين العالميين للقيام بزيارة دول المنطقة .

- إنتاج فيلم وثائقى عن دور البترول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج .

٢- مركز التوثيق الاعلامى لدول الخليج :

لايزال المركز في مرحلة التأسيس وستكون له برامجه ومشاريعه ونشاطاته وفق الاهداف التي نص عليها نظامه الاساسى ، وقد أنشيء عام ١٩٨١م ومقره الرئيسي في مدينة بغداد في الجمهورية العراقية .

والدول الاعضاء فيه تضم دول الخليج السبع وهى :

دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية وسلطنة عمان ودولة قطر .

اهداف المركز :

– تجميع اكبر قدر من الإنتاج الاعلامى في مختلف اشكاله واوعيته كالمطبوعات والمواد السمعية والبصرية والوثائق الحكومية والدراسات وغيرها من المواد اللازمة للعاملين والدارسين والباحثين في حقل الاعلام .

– تنظيم وتحليل الوثائق واوعية نقل المعلومات المجمعة وفقا لنظم وأصول التقنيات الحديثة والمطبقة عالميا وذلك بغية استنباط ماتحتويه هذه الوثائق والاوعية من معلومات وبيانات وتنظيمها في مراصد معلومات وبنوك بيانات تتيح استرجاعها بدقة وسرعة ويسر .

– توفير المعلومات التي يحتاجها المخططون والعاملون والباحثون في حقل الاعلام بمنطقة الخليج العربى وتمكينهم من متابعة احداث التطورات والاتجاهات في مختلف فروع العلم والمعرفة .

– تجميع التراث القومي والشعبي وفنون وآداب البيئة وتوثيقها واتاحتها للاستخدام فى وسائل الاعلام والنشر المختلفة .

– دعم وحدة الخليج ثقافيا وفنيا واعلاميا .

– تعزيز سبل التنسيق والتعاون في مجال انتاج البرامج والمواد الاعلامية وتبادلها في نطاق دول المنطقة .

– تبادل المطبوعات وخدمات الاعلام والخبرات الفنية مع الدول المختلفة والمراكز المتشابهة .

- الاشتراك في بنوك وخدمات المعلومات المتصلة بمجالات الاعلام .

- دعم البنية الاساسية لخدمات المعلومات والكتبات والتوثيق بالاجهزة الاعلامية الخليجية .

دور الامانة العامة لمجلس التعاون :

عند قيام المجلس كانت فكرة إنشاء قسم خاص للاعلام الخليجى للتنسيق في هذا المجال بين دول المجلس . ولكن لم يبدأ العمل الفعلي بهذا القسم إلا من النصف الاول من شهر ربيع الثانى ١٤٠٥هـ ومع بداية يناير عام ١٩٨٥م أى منذ عدة اشهر فقط . وهذا يدل على أن الاعلام لم يأخذ مجاله في مجلس التعاون لاعتماده علي أن المجال الاعلامى كان من أول الاعمال التنسيقية التي قامت بها دول المجلس قبل قيامه بشكله الحالي والتي اعتمدت (كما ذكر من قبل) علي عدة اجهزة اعلامية منها جهاز تليفزيون الخليج ووكالة انباء الخليج ومؤسسة الانتاج البرامجى المشترك لدول الخليج العربي ومركز التدريب الاذاعي لدول الخليج وكان أهم اعمال قسم اعلام الخليج في الامانة العامة للمجلس خلال هذه الثلاثة أشهر الماضية قيامه بالاعداد والتحضير لعدد من الاجتماعات ومن ثم القيام بمتابعة تنفيذ ما اسفرت عنه من توصيات وقد اصدرت هذه الادارة تقريرا عن أهم أعمالها وأهم الاجتماعات التي قامت باعدادها جاء فيه :

أولاً : الاجتماع الثانى :

لوكلاء وزارات الاعلام بدول المجلس عقد الاجتماع يوم الاربعاء ٩ جمادي الاولي ١٤٠٥هـ الموافق ٣٠ يناير ١٩٨٥م وكان قد مضي علي

الاجتماع الأول أكثر من عامين حيث سابق عقده في مدينة ابو ظبي يوم الثلاثاء ٢٦ ذو القعدة ١٤٠٢هـ الموافق ١٤ سبتمبر ١٩٨٢م .

وقد تمخض الاجتماع عن عدد من التوصيات الهامة التي سعي هذا القسم لتنفيذها ومنها تأكيد وكلاء الوزارات في دول المجلس علي التعاون بينهم في مجالات الرقابة الاعلامية وان يتم تبادل المعلومات بين الدول الاعضاء في مجالات الرقابة .

وقد قام القسم باعداد جدول الاعمال الذي تضمن عددا من المذكرات والتقارير التي تم عرضها علي الاجتماع وتمثلت فى :

- مذكرة الامانة العامة حول ماتم تنفيذه من توصيات الاجتماع الاول لوكلاء وزارات الاعالم .
- تقرير الامانة حول (مركز التعاون الاعلامى).
- ورقة العمل المقدمة من الامانة العامة حول الخطة الاعلامية القادمة .
- تقرير مدير ادارة الاعلام للاجتماع الثاني للوكلاء .
- مذكرة الامانة العامة حول الاعلام الرياضى .

ثانيا : الاجتماع الاول لمسئولي مكاتب التنسيق :

كان من ضمن توصيات الوكلاء في اجتماعهم الثاني الموافقة علي انشاء مكاتب اتصال للتنسيق بين الامانة العامة ووزارات الاعلام فيما يتعلق بالتعاون الاعلامي بين دول المجلس وقد سعي القسم لمتابعة تحديد أسماء هؤلاء المنسقين ثم دعوتهم لعقد الاجتماع الاول لهم في مقرالامانة يوم الثلاثاء ٢٩ جمادي الاولي عام ١٠٤٥هـ.

ثالثاً : الاجتماع الأول لمدراء ومسئولي البرامج باذاعات دول المجلس:

بناء علي توصية من الاجتماع الثاني للوكلاء قام القسم بدعوة مديري ومسئولى البرامج باذاعات دول المجلس لمناقشة الورقة النظرية حول اعادة بث (صوت مجلس التعاون) .

– تم اعداد ملف الاجتماع الذي اشتمل أضافة إلي الورقة القطرية علي مذكرة الامانة حول هذه الورقة والتي ضمنته شرح الظروف التي سبقت تقديم هذه الورقة والاهداف المرجوة من (صوت مجلس التعاون).

خرج الاجتماع بعدد من التوصيات كان اهمها استمرار بث (صوت مجلس التعاون) من الدوحة حتي نهاية شهر شعبان القادم علي ان ينتقل بعد ذلك إلي دولة الامارات اضافة لعدد من التوصيات المتعلقة بتعاون الامانة العامة والدول الاعضاء مع اذاعة دولة قطر لانجاح صوت مجلس التعاون .

– الصوت حاليا مستمر بشكل جيد وكافة الدول تقريبا بدأت بالتعاون الفعلي مع هذه الاذاعة ولم يبقي سوي المملكة العربية السعودية في مسألة الربط التي لا تزال الاتصالات جارية معها .

– هناك مراسلون يوميون من جميع الدول الاعضاء والامانة العامة يقومون ببث اهم الاخبار علي الهواء مباشرة وقد خصص لكل واحد من هؤلاء مدة لا تتعدي خمس دقائق وقسم الاخبار بادارة الاعلام يستغلها خير استغلال في بث اهم أخبار المجلس واجراء اللقاءات المستمرة مع المسئولين في الامانة .

(وقد تم تنفيذ كافة هذه التوصيات التي خرج بها الاجتماع)

رابعاً : الاجتماع الاول لمسئولي الاخبار بتليفزيونات دول المجلس :

كان الاجتماع الثاني للوكلاء قد اوصي ان تدعو دولة الامارات العربية المتحدة لعقد اجتماع لمسؤلو الاخبار بتليفزيونات دول المجلس لتنفيذ ماجاء في الورقة القطرية حول زيادة التبادل الاخبارى بين تليفزيونات دول المجلس.

- سعت الادارة الاعلامية ممثلة بقسم اعلام الخليج لاجراء الاتصالات اللازمة مع دول الامارات العربية المتحدة لتحديد موعد الاجتماع .

- عقد الاجتماع في مدينة ابو ظبي يوم الاربعاء ٦ رجب ١٤٠٥هـ الموافق ٢٧ مارس ١٩٨٥م وقد اشتمل علي نقاط فنية كثيرة كما ناقش جميع جزئيات التعاون الممكن في مجال التبادل الاخباري اليومي عبر الاقمار الصناعية ليتمكن المشاهد من مشاهدة أهم مايحدث في دول المجلس يوميا ولمدة قد تصل إلي ثماني عشر دقيقة .

- كان الموعد المتفق عليه لبدء البث يوم الاثنين ١٥ ابريل ١٩٨٥م ولكن وبرغبة من دولة الكويت تم تأجيل بداية البث حتي يوم الاربعاء الأول من شهر مايو القادم .

أما عن ورقة العمل المقدمة من الامانة العامة حول الخطة الاعلامية القادمة وذلك للاجتماع الثانى لوكلاء وزارات الاعلام فقد جاء فيها مايلى :

لقد كان الهدف من جولات معالي الامين العام وسعادة الامين العام المساعد للشئون السياسية ومدير إدارة الاعلام هو الاتفاق حول مايمكن عمله في الفترة القادمة من برامج وترتيبات اعلامية مع الدول الاعضاء

واتضح أن دول المجلس لديهـا الرغـبـة والأمكانات لتنفـيـذ بعض الافكار المحدودة وهى :

أولا : نشرة أخبارية تليفزيونية يومية مصورة

تبث للدول الاعضـاء مباشرة وقد تكون هذه النشرة تحت عنوان نشرة أخبار دول مجلس التعاون أو النشرة الاخبارية لدول مجلس التعاون .

وقد أبدت وزارة الاعلام الكويتية استعدادها لإستحداث مركز لاستقبال وتجميع الاخبار المصورة وغير المصورة من الدول الاعضاء وذلك بعد الاتفاق علي النقاط التالية :

١- كـيـفـيـة مـسـاهـمـة الدول الاعـضـاء في تزويد هذا المركـز بالاخـبـار والموضوعات المصورة عن دول مجلس التعاون يومياً .

٢- اعداد نشرة يومية وبثها للدول الاعضاء .

٣- التفاهم حول الامور الفنية والمالية المتعلقة بتنفيذ هذه الفكرة .

لقد كانت إذاعة صوت مجلس التـعـاون التي ظهرت قبيل واثناء الدورة الخامسة للمجلس الأعلي في دولة الكويت تجربة إذاعية اعلامية خليجية رائدة بالنسبة لهذه الدولة حيث لاقت أستحسان أهل الخليج علي المستويين الرسمى والشعبي ، وقد تناقشت الامانة العامة مع وزارة الاعلام في دولة الكويت إمكانية اعادة هذا الصوت الخليجى إذ أبدت الوزارة إستعدادها لذلك بواقع ساعتين يوميـا علي الاقل علي أن تحدد الادوار التي تقوم بها إذاعات الدول الاخري تجاه هذا المشروع من حيث استقبال البث ومواعيده وربطها بشبكة اذاعات دول المجلس . كما أن هذه الإذاعة قد إبتدأ بثها من

الكويت وتنتقل إلي عمان في العام القادم ثم لبقية الدول بصفة دورية أو قد ينظر في تثبيتها في دولة معينة .

ثانياً : الندوات والتحليلات الاخبارية والفكرية :

ان الهدف الاساسي من التحرك الاعلامي هو ربط المواطن الخليجى بالاهداف والغايات التي يسعي من اجلها مجلس التعاون وجعله اكثر قربا منها وطالما ان ذلك لا يتأتي إلا بالاعادة والتكرار باساليب مختلفة فإن برامج الندوات والتحليلات الفكرية والاخبارية المتنوعة تساعد علي ترسيخ الافكار والآراء . لذا فإن هذه الفكرة لابد ان تجد طريقها إلي جميع البرامج المعنية في اجهزة الاعلام في الدول الاعضاء وخاصة بالتليفزيون والاذاعة.

ثالثاً : برنامج تليفزيوني اسبوعي ثقافي شامل :

من ضمن الافكار ايجاد برنامج تليفزيوني اسبوعي ثقافي شامل مدته نصف ساعة ويحتوي علي فقرات متنوعة اخبارية وثقافية واجتماعية شاملة يتم انتاجه وتبادله بالتناوب بين الدول الاعضاء .

رابعاً : المكتب الاعلامى في وزارات الإعلام :

ان مهمة الاعلام في مسيرة مجلس التعاون مهمة كبرى وقد قام الاعلام الخليجى العربي – من ثنايا الدول الست – بدور ملحوظ في مواجهة الغزو العراقى للكويت

الهوامش :

١- راجع فى تفصيل ذلك: دكتور محمد نصر مهنا ، الاعلام العربى في عالم متغير ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٩٧ .

٢- راجع تفصيلا نحو منهج عمل عربي للاتصالات الفضائية فى : تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام في الوطن العربي ، جامعة الدول العربية ، تونس ١٩٨٧.

٣- المرجع نفسه ، وراجع ايضا الفنون والمتغيرات العالمية الجديدة في تقرير المجلس القومي للثقافة والاعلام ، جمهورية مصر العربية ، يونيو ١٩٩٥.

٤- دكتور محمد نصر مهنا ، الاعلام العربي في عالم متغير ، وراجع أيضا : دليل المنظمات والهيئات الخليجية المشتركه ، مكتبة التربية العربية لدول الخليج ، ١٩٨٢ ص ص ١٢-٢٠ .

٥ - راجع : محمد فضالى عثمان محمد ، استراتيجية الاعلام العربي في ظل النظام العالمي الجديدة ، بحث أجازه التخرج ، اكاديمية ناصر العسكريه العليا ، القاهرة ١٩٩٥.

٦- راجع : حمدي قنديل نحو منهج عمل عربي للاتصالات الفضائيه ، من وثائق اللجنة العربية لبحث قضايا الإعلام والاتصال ، تونس ١٩٨٤ (محدود التوزيع) وراجع أيضا :

حمدي قنديل : اتصالات الفضاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥.

التقرير الختامي للاجتماع الثاني للجنة العربية المشتركة لاستخدام الشبكه الفضائيه في الرياض ، ابريل / نيسان ١٩٨٥م ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، تونس ، ١٩٨٥.

المهدى المنجرة «غزو الفضاء» ، من وثائق اللجنة العربية لبحث قضايا الإعلام والاتصال ، تونس ، ١٩٨٤ (محدود التوزيع).

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ، التقرير الختامي للاجتماع الطارىء للجنة الفنية للتنسيق ، تونس ، ١٩٨٥.

٧- دكتور / محمد نصر مهنا ، الاعلام العربي في عالم متغير ص ص ٧٩ ومابعدها .

٨- دكتور محمد العوينى ، الاعلام الخليجى ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصريه ١٩٨٤ ص ص ١٥ ومابعدها .

٩ – محمد فضالى عثمان محمد ، ص ص ١٦ ومابعدها .

١٠- دكتور / محمد نصر مهنا ، الاعلام العربى في عالم متغير ص ص ١٤٨ ومابعدها .

١١- المرجع نفسه ص ١٥١ .

١٢- المرجع نفسه ص ١٥٦ .



رأس ركان
المفجر
أبا الظلوف
الرويس
الغارية
الفويرط
الزبارة
رأس لفان
الخويلة
جزيرة
أم الماء
العويرية
النُقَيه
الخور
الفاعية
حوار
قطر
رأس دخان
الفحيل
دخان
الدوحة
الريان
خليج سلوى
الهملة
الوكرة
الوكير
الكرعانة
مسيعيد
(أم سعيد)
الخرارة
سلوى